جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية الحقوق و العلوم السياسية

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

في العلوم السياسية

إستراتيجيات الإدارة العامة في تفعيل سياسة التنمية المستدامة في الجزائر

من إعداد الطالبة:

إيمان قلال

تحت إشراف الأستاذ :

د.محمد برابح

أمام لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسّسة الأصلية	الصفة
الأستاذ صافو محمد	أستاذ محاضر–أ-	جامعة وهران 2	رئيسا
الأستاذ برابح محمد	أستاذ محاضر–أ-	جامعة وهران 2	مشرفا مقررا
الأستاذ شرقي محمود	أستاذ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
الأستاذ عياد محمد سمير	أستاذ محاضر–أ-	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
الأستاذ طيبي محمد بلهاشمي الأمين	أستاذ محاضر–أ-	جامعة وهران 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى : "ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون "

(سورة الروم : الآية 41)

و يقول سبحانه أيضا : " و الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه و يقطعون ما أمر الله به أن يوصل و يفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة و لهم سوء الدار "

(سورة الرعد : الآية 25)

الإهـــــداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلـــى:

جنتـــي في الأرض ..أمـــــي

سندي و مصـــدر قوتـي ..أبـــي

إلى إخوتي الذين ذللوا عني الصعاب و كانوا لي خير السند و الزاد ....

إلى كل الأصدقاء و رفقاء الدرب و الدراسة، و كل من ساندني بكلمة طيبة ...

إلى كل عقل يؤمن بما يملك، و يؤمن بالـوصـــول إلى ما يريـد ...

إيمـــــان

شكر و عرفان

" اللهم علمني ما ينفعني و انفعني بما علمتني وزدني علما "

أحمد الله عز وجل على توفيقي لإتمام هذا العمل ،

-و أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الدكتور **بـــرابح محمد** على قبوله الإشراف على هذا العمل و إسهامه في تصويبه من خلال مختلف ملاحظاته و توجيهاته السديدة و صبره الجميل و سعة باله،

- كما أتقدم بشكري و تقديري إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مطالعة هذا العمل المتواضع و مناقشته ،

- و الشكر موصول أيضا إلى السادة:

- وزارة الموارد المائية : السيد "مشتي خالد" و جميع موظفي مصلحة الإحصاء و الأرشيف ،
- وزارة البيئة و الطاقات المتجددة : السيد "تباني محمد" المدير العام لمديرية البيئة و التنمية المستدامة، و جميع رؤساء المكاتب و مصلحة الأرشيف بذات المديرية،
- الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية : السيد "ميلود صلاي" ،
- مديرة مصلحة الإحصاء بوزارة السياحة و الصناعة التقليدية ،
- مديرية الإدارة المحلية لولاية معسكر .

مقدمـــــــــة

مقدمـــة

بدأت تطفو آثار التفاعل على البيئة مع ازدياد العلاقة التفاعلية للإنسان معها، خاصة مع تنامي الاكتشافات في المجالات النفطية و مصادر الطاقة المختلفة و التقدم الصناعي و التطور التكنولوجي الهائل الذي يعد ثمرة الثورة الصناعية و العلمية الهادفة إلى تحقيق وتيرة أسرع للنمو الاقتصادي، غير أن هذا النوع من النمو المهتم بالتراكم الرأسمالي ضاعف من حجم الملوثات و النفايات بأنواعها و أحدث استنزاف جائر للموارد الطبيعية أدى إلى إفقاد البيئة قدرتها على التجديد التلقائي و أخل بتوازن النظام الإيكولوجي ، و تفاقمت المشاكل البيئية المختلفة لتعكس بذلك الفشل الذريع لنموذج التصنيع الذي لم يراعي الأبعاد الإنسانية في إحداث التنمية .

تفاقمت مظاهر الإخلال بالنظام الإيكولوجي و أدت إلى ما يسمى بالمشاكل الإيكولوجية العالمية كارتفاع حرارة الأرض، ظاهرة الاحتباس الحراري، التغيرات المناخية المتطرفة، ذوبان الطبقات الجليدية، التدهور البيولوجي و تلوث البحار و المحيطات ..وهلم جرى، ما كان الدافع وراء دق ناقوس الخطر لمواجهة هذه المخاطر، و انطلقت صرخات الاستغاثة في جميع أرجاء العالم، و استجابة لها بادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر استوكهولم للبيئة الإنسانية سنة 1972، تمخض عنه ضرورة إحداث التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي تقف خلف العديد من المشكلات، ليليه بعد ذلك تقرير برونتلاند « مستقبلنا المشترك » لسنة 1987 و الذي انبثق عنه المفهوم الرسمي للتنمية التي تراعي التكامل و الانسجام بين قضايا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و حماية البيئة و هو مفهوم التنمية المستدامة، ثم توالت المؤتمرات و الندوات الدولية التي وسعت أكثر من مفهوم التنمية المستدامة ليمتد إلى أبعاد سياسية و ثقافية و تكنولوجية مشكلة بذلك "البراديغم الجديد للتنمية" .

و لتحقيق هذا النموذج الجديد للتنمية المستدامة، سعت جميع الدول سواء النامية أو المتقدمة إلى إعداد الآليات التنفيذية لتطبيقه على المستوى الوطني، من خلال إعداد ما اصطلح عليه "بالإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة SNDD" تطبيقا لما جاء به جدول أعمال القرن 21 المنبثق عن مؤتمر ريو للبيئة و التنمية سنة 1992، على أن تكون هذه الإستراتيجيات مستوحاة من الخطط و السياسات القطاعية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للدولة .

غير أن نجاح أو فشل إستراتيجيات التنمية المستدامة متوقف على مدى كفاءة الجهاز الإداري في الدولة الذي يتولى عملية تخطيطها و تنفيذها و متابعتها، و هو الأمر الذي أشاد به تقرير برونتلاند في قوله :«أن فشل إستراتيجيات التنمية المستدامة يعود إلى الفجوة المؤسساتية، و التي تتمثل في فشل أجهزة القطاع العام في التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة »، ما يعني أن هناك متغير رئيسي و هام يتوقف عليه مدى تحقق هذه الإستراتيجيات ألا و هو الإدارة العامة التي أصبحت فاعل استراتيجي في رسم و تخطيط و تفعيل و متابعة إستراتيجيات التنمية المستدامة و تحقيق أهدافها، و ازدادت أهمية الإدارة العامة في المجال التنموي مع التطور المعلوماتي و التكنولوجي السريع و مظاهر العولمة المختلفة ما حتم على الدول الاهتمام بأجهزتها الإدارية لمواكبة هذه التغيرات و الاستفادة منها بما يحقق لها أكثر قدر من الكفاءة في خططها التنموية من خلال تبنيها لأحدث التوجهات و النظم الإدارية كالإدارة الإلكترونية، إدارة الجودة الشاملة و غيرها للوصول إلى أكفأ النتائج في "إدارة إستراتيجيات التنمية المستدامة " .

و الجزائر من بين الدول التي اتجهت نحو تبني نهج تنموي مستدام من خلال بناء إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة سنة 2001، تشمل في مضامينها عدة إستراتيجيات قطاعية تتوافق مع كل عنصر من عناصر التنمية المستدامة، إذ منحت للجهاز الإداري العام الأهمية الكبرى لإعداد و تنفيذ هذه الاستراتيجيات و تفعيلها بحيث أوكلت لكل وزارة و بالتنسيق مع هيئات أخرى وضع إستراتيجية معينة شملت مختلف الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و المؤسسية.

أولا: أهمية الدراسة

كان و لازال موضوع التنمية المستدامة محطة انتباه و اهتمام المجتمع الدولي الذي لم يتوانى في عقد القمم و المؤتمرات الدولية، و تنبثق هذه الأهمية في كونه موضوعا كونيا يمس جميع البشر على مختلف شرائحهم، و تعنى به جميع الدول الغنية و الفقيرة و هدف لكل الحكومات و المنظمات الدولية و محطة نقاش و استقطاب للدراسة و البحث العلمي و بؤرة تقاطع بين مختلف العلوم الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و السياسية و القانونية لما لها من ارتباط، ما نتج عنه تراكيب علمية جديدة كالاقتصاد البيئي، القانون البيئي، السياسة البيئية، الإدارة البيئية تحت إطار واحد أشمل ألا وهو التنمية المستدامة .

كما تكمن الأهمية الأكبر للموضوع في ربط التنمية المستدامة بالإدارة العامة ،أي معالجة الجانب التنفيذي أو ما عنونته بـ" إدارة إستراتيجيات التنمية المستدامة "، الذي يساعد الحكومة و صانعي القرار على فهم أشمل و أوضح لإستراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر و مثالب إدارتها لمساعدتهم على

اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتصحيح هذه الاستراتيجيات أو إعادة هندسة إستراتيجيات جديدة كفيلة بتحقيق أهداف كل إستراتيجية .

اضافة إلى حداثة الموضوع من جهة ،و حداثة دمجه لا سيما ضمن السياسات التنموية في الجزائر، ما يتطلب الوقوف على مستوى تطبيق و دمج أسس التنمية المستدامة في مختلف السياسات الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و المؤسسية لمعرفة ما حققته الجزائر في هذا النهج و ما يجب تحقيقه .

ثانيا : مبررات اختيار الدراسة

تمثلت الدوافع الموضوعية و الذاتية وراء اختيار الباحثة لموضوع الدراسة فيما يلي :

أ: المبررات الموضوعية

– تنامي الحديث عن التنمية المستدامة و عقد القمم و المؤتمرات العالمية التي استحوذت على تفكير القادة و العلماء و السياسين، نظرا للمشاكل البيئية التي أصبحت أعمق و أكثر تعقيدا نتيجة الانتهاكات من طرف العديد من الأطراف بما فيها المواطنون و الدول، ما جعل موضوع البيئة و التنمية المستدامة ضمن أولويات الأجندات السياسية للدول ومن بينها الجزائر .

– كما يشكل موضوع "استراتيجيات إدارة التنمية المستدامة في الجزائر " أحد أخصب مجالات البحث في عدة علوم (اقتصادية، اجتماعية، سياسية ،إدارية ..) و أكثرها تقديما للإشكاليات التي من شأنها بعث مشاريع بحثية و إنتاج معرفي على قدر من الأصالة و الأهمية لاسيما و أن للموضوع علاقة مباشرة بما يهم بلادنا و ما يجب أن نهتم به .

– الارتباط الوثيق بين الإدارة العامة و التنمية المستدامة، و إدراك الدول لهذه الأهمية و الانطلاق نحو تقوية و إصلاح إداراتها باعتبارها فاعل استراتيجي هام يتوقف عليه مدى نجاح و فاعلية أهداف التنمية المستدامة .

ب: المبررات الذاتية

– تماشي موضوع الدراسة مع تخصصي العلمي، بالإضافة إلى فضولي الشخصي في التعمق في هذا الموضوع دون غيره خاصة في الجزائر .

– ندرة الدراسات العلمية المتعلقة بالجانب العملي و التطبيقي للتنمية المستدامة، و المتمثل في مؤشرات و إستراتيجيات إدارة التنمية المستدامة في الجزائر، ما زاد من رغبتي في إثراء الرصيد المعرفي في هذا المجال و تزويد الطلبة و الباحثين بمعطيات جديدة حول التنمية المستدامة و تطبيقاتها في الجزائر.

– إيماني بحاجة الجزائر إلى وجود إدارة عامة فاعلة و قادرة على مواجهة متطلبات التغير الاقتصادي و الاجتماعي، كضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها و على مختلف المستويات المركزية و المحلية و السير بالمجتمع إلى الرفاه .

ثالثا: إشكالية الدراسة

إن التنمية المستدامة ليست وصفة جاهزة يمكن نقلها من نموذج إلى آخر و توقع حصد نفس النتائج، بل هي ترسيخ تنموي توافقي مع متغيرات الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و السياسية، إضافة إلى إصلاح و تحديث الجهاز الإداري القائم على رسم السياسة التنموية و تنفيذها في البلاد، و المتمثل في الإدارة العامة كفاعل رئيسي يتوقف على كفاءته مدى نجاح أو فشل سياسات التنمية المستدامة، و الجزائر كغيرها من الدول اتجهت إلى تبني إستراتيجية وطنية شاملة للتنمية المستدامة، ومنحت للإدارة العامة دورا رياديا في تحقيق هذه الإستراتيجية من خلال وزاراتها المختلفة، كوزارة الموارد المائية، وزارة البيئة و الطاقات المتجددة، الفلاحة، الصحة و السكان، السياحة، التضامن الاجتماعي ،وغيرها من وزارات . و على هذا الأساس جاءت إشكالية الدراسة كالتالي :

هل استطاعت الجزائر أن تحكم إستراتيجيات عملية لتنفيذ و تفعيل التنمية المستدامة ؟ و إن وجدت فما هي أهم هذه الإستراتيجيات ؟ و ما هو واقع إدارتها؟

إن الإشكالية المطروحة بالصيغة أعلاه، تفرض على الباحثة أن تسعى إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :

1) ماذا نعني بالإدارة العامة و التنمية المستدامة و ما العلاقة بينهما ؟
2) كيف تبلورت إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر ؟ و ما هو مستوى الواقع الذي تكشفه لنا مؤشراتها الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية في الجزائر ؟
3) هل استطاعت الإدارة العامة في الجزائر صنع إستراتيجيات حقيقية لتفعيل سياسة التنمية المستدامة ؟
4) ما هي التجارب الرائدة التي يمكن للجزائر الاستفادة منها للانطلاق في نهج تنموي مستدام ؟ و ما هي الآليات التي يمكن اعتمادها و تفعيلها لنجاح هذا النهج ؟
5) ما مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل السياسات الراهنة و المشاكل البيئية المتفاقمة و تزايد الاستهلاك الموازي للتزايد السكاني المطرد ؟

رابعا: الفرضيات

و للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكننا وضع الفرضيات التالية :

1- تساهم الإدارة العامة في الجزائر بدور هام في تفعيل سياسة التنمية المستدامة من خلال بناء و تفعيل و إدارة جملة من الإستراتيجيات الوطنية في مختلف الأبعاد الاقتصادية ، الاجتماعية البيئية و المؤسسية ،

2- تعكس مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر واقع و مدى إحراز الدولة لأهدافها التنموية من جهة ، كما تعكس مدى عمق الأزمة البيئية في الجزائر و تدهور الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للدولة،

3- مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر مرهون بتفعيل آليات جديدة تساهم في إعادة هندسة النظام الاقتصادي ، و تعزيز قواعد الأمن الاجتماعي ، و تحقيق الأمن البيئي و كذا الأمن السياسي و المؤسساتي مع الأخذ بتجارب الدول الناجحة في ذات المجال ،

4- للجزائر إمكانات هائلة كمناجم الطاقات المتجددة و مخزون الموارد الطبيعية التي تفتح لها آفاقا مستقبلية واعدة لتحقيق نموذج رائد في إدارة التنمية المستدامة .

خامسا : حدود الدراسة

ضبطت الحدود المكانية و الزمنية لإشكالية الدراسة على النحو التالي :

أ: الإطار المكاني

لئن اهتمت الإشكالية بدراسة "إستراتيجيات الإدارة العامة في تفعيل سياسة التنمية المستدامة في الجزائر"، فإن ذلك لم يكن يعني تحددها و انحصارها بما ترسمه الحدود الجغرافية لإقليم الجزائر، لطبيعة موضوع التنمية المستدامة الذي لا يحترم الحدود السياسية للدول لأبعاده المحلية و الإقليمية و الدولية و تأثر الجزائر بمتغيراتها، و لاسيما من خلال دراسة الباحثة لتجارب عديد الدول الناجحة (ماليزيا، الإمارات، أوغندا..)، و عليه فقد تم التركيز على وضع الجزائر في صلب الدراسة دون إهمال تأثيرات الحدود الجغرافية الأخرى، و هو ما لا تعتبره الباحثة خروجا عن الإطار المكاني للدراسة و لا تجاوزا له .

ب : الإطار الزمني

تحددت الدراسة بالفترة الزمنية الممتدة ما بين 2000 – 2016، و ما ساهم على تحديد الباحثة لهذه الفترة الاعتبارات التالية :

سنة 2000: كانت سنة انطلاق الجزائر نحو التخطيط لوضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، من خلال التحضير لإعداد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة بعد عرض التقرير الوطني حول "حالة البيئة و مستقبلها في الجزائر " لسنة 2000، الذي وصف وضعية البيئة في الجزائر على أنها تواجه أزمة بيئية .

و سعيا منها لتدارك الوعي التزمت الجزائر بتنفيذ "إستراتيجية وطنية لحماية البيئة" خلال سنة 2001-2011، أو ما يسمى بالمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة الذي أعدته وزارة البيئة و تهيئة الإقليم، و لهذا ستتناول الدراسة واقع إدارة التنمية المستدامة في الجزائر في الإطار الزمني الممتد من سنة 2000 إلى 2016 ،غير أن آفاق الدراسة إمتدت في الفصل الرابع و الأخير إلى ما بعد 2035 و 2050 كدراسة استشرافية .

سادسا : المناهج و المقاربات

تحتاج كل دراسة علمية إلى إتباع عدة مناهج وأدوات ومقاربات تسمح بالتقرب من الموضوع وتساعدنا على نفي أو إثبات الفرضيات المقدمة، سواء كانت هذه المناهج رئيسية أو مكملة فهي كلها تساعد على فهم الموضوع محل الدراسة وعادة ما تكون متداخلة ومتكاملة فيما بينها بشكل علمي ومنطقي وموضوعي .

المنهج التاريخي : يقوم هذا المنهج "على تحليل مختلف الأبحاث التي حدثت في الماضي و تفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها و تفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات و استخلاص العبر منها"[1]، و منه اعتمدت الدراسة على هذا المنهج في معرفة التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة و الاحاطة بأهم المحطات التاريخية التي أسهمت في تكوين مختلف أبعاده، كما استخدم هذا المنهج في التعرف على مجمل التحولات السياسية و الاقتصادية و البيئية التي أدت إلى تبلور سياسة التنمية المستدامة في الجزائر .

[1] محمد عبيدات و آخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد و المراحل و التطبيقات**، ط 2، عمان : دار وائل للنشر، 1999، ص 36.

المنهج الوصفي : بحيث " يهتم المنهج الوصفي بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ثم يهتم بوصفها وصفا دقيقا، و يعبر عنها تعبيرا كيفيا و كميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة أوحجمها، و درجة إرتباطها مع الظواهر الأخرى، أما التعبير الكمي فيعطي وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى[1]، و هو المنهج الذي اعتمدت عليه الدراسة ضمن ابستمولوجية كل من متغير الادارة العامة و متغير التنمية المستدامة و بالأخص عند وصف واقع ادارة التنمية المستدامة في الجزائر تحت سياق إستراتيجيات ادارة التنمية المستدامة .

المنهج الاحصائي : تتطلب الدراسة جمع المؤشرات و الحصول على البيانات الاحصائية، لذلك تمت الاستعانة بالمنهج الاحصائي و هو "أحد أساليب وصف الظواهر و مقارنتها و إثبات الحقائق العلمية المتصلة بها، كما يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر، كالطول و الوزن و العمر و غيرها " [2].

المنهج البيئي المقارن : من خلال تركيز الدراسة على العامل البيئي في فهم الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، و التفتح على البيئات الأخرى من العالم و تناولها بالدراسة و التحليل خصوصا ضمن سياق " استراتيجيات الدول الرائدة في تحقيق التنمية المستدامة " .

الاقتراب النظمي : و يعد من أكثر المناهج شيوعا في دراسة النظم السياسية على وجه الخصوص و النشاطات السياسية على وجه العموم، ووفق هذا المنهج يعد النظام هو وحدة التحليل، و على ذلك استعمل (ديفيد ايستن) هذا المفهوم (System) باعتباره مجموعة من العناصر المتداخلة و المترابطة و المتفاعلة بنائيا ووظيفيا و بشكل منتظم و أي تغير يطرأ على أي عنصر يؤثر في سائر عناصر النظام[3]، فدراسة النظام الاجتماعي، تعكس خلفية عملية صنع السياسات العامة و المؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار، كدراسة العوامل الجغرافية و السكانية و التي تعكس مدى القدرة على تفعيلها [4]، و هو ما اعتمدت عليه الباحثة من خلال دراسة متكاملة لمختلف الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و

---

[1] عمار بوحوش، محمد الذنيبات، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**، ط 2، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 139.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ، ص 47.

[3] **المرجع نفسه**، ص 66.

[4] Patrick Hassenteufel, **Sociologie politique : l'action publique** , paris : Editions Armand Colin , 2008, p 121.

المؤسسية و لتأثيراتها المتبادلة و التي تقدم في انسجامها و ترابطها لمحة عن مستوى وواقع التنمية المستدامة في الجزائر .

الاقتراب القانوني : باعتبار القانون هو المؤطر لمختلف الجوانب و النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية اعتمدت الدراسة إضافة الى ما سبق على الاقتراب القانوني الذي بفضله يمكن معاينة ما إذا كانت التشريعات و التنظيمات تطبق بصورة صحيحة، فهو يركز على "الجوانب القانونية أي على مدى الالتزام بالمعايير و الضوابط المتعارف عليها و القواعد المدونة و غير المدونة، و بصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، فالدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل، كما تهتم بالأعمال و الجزاءات " [1].

الاقتراب المؤسسي : اتجه التحليل المؤسساتي الحديث إلى النظر للمؤسسات السياسية على أنها سيرورة من الإجراءات و الميكانيزمات لتفعيل الأنظمة السياسية .و في هذا الصدد يجادل صمويل هنتغتن Samuel Huntington على مكانة المؤسساتية في استقرار الأنظمة السياسية، إذ يمكن أن تكتسب المؤسسات السياسية خاصية الاستقرار بمعزل عن أساس الشرعية[2]، و يفيدنا هذا المنهج من حيث دراسة المؤسسات الفاعلة في رسم و تنفيذ سياسة التنمية المستدامة و تقييم أدوارها من خلال عدة معايير و مؤشرات و هي التي سميت ضمن الدراسة بالأدوات المؤسساتية .

سابعا : الدراسات السابقة

أما حول الدراسات السابقة للموضوع، فيمكن الإشارة إليها كالآتي :

1. الدراسات العربية :

- **التقارير الوطنية حول حالة و مستقبل البيئة لسنة 2005، و لسنة 2007**، الصادرة عن وزارة التهيئة العمرانية، البيئة و السياحة بالجزائر، و تقدم هذه التقارير حصيلة شاملة لواقع البيئة في مختلف مجالاتها و مختلف الانجازات في ميدان البيئة و التنمية المستدامة، مع التعرض إلى عوامل الهشاشة ذات الطابع الفيزيائي و المؤسساتي كما تشير هذه التقارير إلى الوسائل المستعملة و المجهودات المبذولة من طرف الجزائر قصد الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها على الساحة الدولية و من ثم رسم وضعية

[1] محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 117.

[2] صمويل هنتنغتن، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، تر : سمية فلو عبود، بيروت : دار الساقي، 1968، ص ص21-33.

البيئة في الجزائر و طرح نقاط القوة و الضعف التي يمكن أن تهدد أو تصنع مستقبل البيئة في الجزائر، على أن يتم تحيين هذه التقارير (ت.و.ح.م.ب) بانتظام كل سنتين حتى يمكن استخدامها كقاعدة للقرارات و التعليمات الوطنية في ميدان البيئة و التنمية المستدامة .

– جمهورية مصر العربية، **نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة"وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها"**، وزارة الدولة لشؤون البيئة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، و هي وثيقة صادرة عن الحكومة المصرية كرؤية شاملة للإستراتيجية المصرية، تتلخص فيها الطريقة الصحيحة و خطوات إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بدءا بالإطار العام لإعداد هذه الإستراتيجية و تحديد أهدافها، و المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ثم تفصلت الدراسة في معايير اختيار مؤشرات التنمية المستدامة، و في الأخير حددت الدراسة خطوات إعداد مؤشرات قياس استدامة أنماط التنمية الراهنة .

– دراسة محمد بلغالي في كتابه : "**التخطيط الإستراتيجي للموارد المائية الأبعاد القانونية والتنظيمية والأمنية سياسة تسعير الموارد المائية** "، و الذي حدد فيه أهم الأطر القانونية التي تحكم سياسة الموارد المائية و مختلف المؤسسات التي أسندت لها مهمة تسيير هذه الموارد في الجزائر كما بحثت الدراسة في أهم الامكانيات المائية في الجزائر و أهم الإجراءات لحشد هذه الموارد و استدامة تسييرها ثم خلصت في الأخير إلى تحديد قائمة من العوائق التي تقف أمام نجاح الجزائر في تحقيق استدامة مواردها المائية .

– دراسة أخرى و هي عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة الجزائر 3 من إعداد زبيري رمضان ، بعنوان «**الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2014)**»، و تحدثت هذه الأطروحة عن الإطار المفاهيمي للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ثم التفصيل في أهم المحطات و الوثائق و القمم العالمية التي أسست لبلورة إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ثم انتقلت الدراسة إلى الحديث عن واقع و آفاق التنمية العربية و أهم استراتيجيات التنمية المستدامة التي تم إقراراها من خلال الإطار العام لجامعة الدول العربية مع ذكر نماذج لأهم الاستراتيجيات على كل من الصعيد البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي و المؤسسي، لتتعرض الدراسة في الأخير إلى تسليط الضوء على مسيرة التنمية في الجزائر بدءا من مطلع الألفية الجديدة وصولا إلى ما بعد 2014 و استعراض أهم مقومات الانطلاق عبر التركيز على الانتقال إلى أدب التنمية المستدامة في الجزائر من خلال إعطاء نظرة عن الامكانيات الطبيعية و البشرية و الأنظمة البيئية و الاراضي و المناخ و السكان في الجزائر، و إستعراض أهم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و المؤسسية مع

ذكر أهم الاستراتيجيات التنموية التي أسست لنهج مستدام، مع استعراض لجملة من التحديات و الحلول المقترحة لتجسيد استراتيجية وطنية متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

- **تقارير المنتدى العربي للبيئة و التنمية AFED**، و هي التقارير السنوية الصادرة عن المنتدى العربي للبيئة و التنمية المتواجد مقره ببيروت (لبنان) و التي تتولى رصد البيئة بمختلف مجالاتها المناخ، الزراعة، المياه، الطاقة، الاستهلاك المستدام و هلم جرى في منطقة الدول العربية للوقوف على مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة في هذه الدول و طرح الآليات و الحلول و السياسات التي من الضروري تبنيها كأجندة للتنمية الخضراء التي تسعى إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي و حماية البيئة و العدالة الاجتماعية لتوفر أساسا سليما لمعالجة نقائص الاقتصادات العربية .

2. الدراسات الأجنبية :

- تقرير مستقبلنا المشترك **Brundtland Report** (United Nations ,August1987) و هو التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية سنة 1987 برئاسة رئيسة وزاء النرويج "غرو هارلم برونتلاند"، تحت عنوان "مستقبلنا المشترك Our common future"، و الذي طرح التعريف الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة ،كما خلص الى نتائج قيمة تدعو الدول إلى ضرورة إحداث تنمية متوازنة تحقق الاستدامة البيئة و التنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية .

- الدراسة الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة تحت عنوان : **indicators of sustainable development: guidelines and methodologies** (October 2007)، تضمنت هذه الدراسة تعريف لمؤشرات التنمية المستدامة، و التطور التاريخي لتبني مفهوم و معايير المؤشرات المعمول بها على المستوى العالمي، و تصنيفاتها المختلفة و المنقحة من طرف لجنة التنمية المستدامة العالمية لتضم مجموعة مؤلفة من 50 مؤشر لمختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و المؤسسية و اشتملت على كل من محور الفقر، الحوكمة، الصحة، التعليم، التركيبة الديمغرافية، المخاطر الطبيعية، الغلاف الجوي، الأرض، المحيطات والبحار والسواحل، المياه العذبة، التنوع البيولوجي، التنمية الاقتصادية، الشراكة الاقتصادية العالمية، أنماط الاستهلاك والإنتاج .

- الدراسة الصادرة عن وزارة الطاقة و المناجم الجزائرية حول : **Guide des énergies renouvelables**(Alger , Edition 2007) و يتضمن هذا الدليل برنامج الطاقات المتجددة الذي صادقت عليه الحكومة في فيفري 2011، و يتمثل في جعل الطاقات المتجددة في صلب السياسات الطاقوية و الاقتصادية التي تنتهجها الجزائر، ليشكل بذلك محور إستراتيجية الطاقات المتجددة في

الجزائر، و يهدف هذا البرنامج إلى تطوير توليد الطاقات المتجددة من الخلايا الشمسية، الرياح، الحرارة الشمسية، التوليد المشترك، الكتلة الحيوية، و الحرارة الجوفية للوصول إلى قدرة 22.000 ميغاوات في أفق 2030 بالنسبة للسوق الوطني، مع التمسك بهدف التصدير إذا سمحت ظروف السوق بذلك .

- الدراسة الصادرة عن وزارة تهيئة الاقليم و البيئة، بعنوان **« Seconde communication nationale de l'Algérie sur les changements climatiques a la CCNUCC »**، (Alger , 2010)، تعتبر هذه الدراسة "المداخلة الوطنية الثانية للجزائر حول التغيرات المناخية " من أهم الوثائق التي قامت عليها الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية في الجزائر و التي أصدرت سنة 2010، تضمنت الرصد العملي لانبعاثات الغازات الدفيئة عن كل القطاعات ،المناخ، السكان ،التعليم، الصحة، الزراعة و الغابات، التنمية الاقتصادية،الطاقة، الصناعة، النفايات، ثم طرحت استراتيجية تنفيذ الخطة المناخية من خلال رؤية واضحة للتدابيـــر المتخذة في شروط التكيف و التخفيف من خـــلال إجـراءات و مشاريح الحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، و النص على الجوانب التنظيمية و المؤسسية، و شبكات الرصد و المراقبة و المخططات على مستوى مختلف القطاعات و من أهم ما تطرقت له هذه الدراسة هو الرصد المستقبلي و توقع السيناريوهات المناخية إلى غاية سنة 2050 .

- التقرير المعد من طرف الحكومة الجزائرية و الموسوم بـ: **objectifs du millénaire pour le développement Rapport national 2000-2015**, (juin 2016)، أعدت الجزائر هذا التقرير استجابة لؤتمر الألفية لسنة 2000، حيث هدف التقرير إلى رصد التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية و هو بمثابة تقييم نهائي، حيث يبرز التقرير تطور السياق الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي في الجزائر من خلال التفصيل في مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الأهداف الإنمائية الثمانية، و هو من أهم الدراسات التي ارتكزت عليها الدراسة ضمن مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر .

- التقرير الصادر عن الديوان الوطني للإحصاء، **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**، يهدف هذا التقرير الصادر عن الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر إلى إحصاء شامل لمؤشرات التنمية البشرية المختلفة من مؤشر التطور الديمغرافي، الفقر، الصحة العامة و صحة الطفل و الأم، التعليم، البطالة ،الهجرة لدى الشباب، السكن، التهيئة العمرانية، و البيئة، ما يضع رؤية شاملة لواقع التنمية البشرية و الاجتماعية في الجزائر .

ثامنا : هيكلة الدراسة

حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية من خلال هيكلة الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية :

الفصـــل الأول، خصص لدراسة مختلف المفاهيـــم و المصطلحات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة و التي شملت الإحاطة بالإطار النظري للإدارة العامة و استراتيجياتها الحديثة، ثم دراسة إيبستيمية مفهوم التنمية المستدامة بمختلف أبعاده و أدواته و مؤشرات قياسه، و بناءا على هذه القواعد النظرية انتقلت الدراسة الى الكشف عن علاقة الادارة العامة بالتنمية المستدامة و التي تمثلت في "إستراتيجيات التنمية المستدامة " ثم التعريف بها و بمراحل إعدادها و صولا إلى أهم التحديات التي تواجه إدارة هذا النوع من الاستراتيجيات بصفة أكثر شمولا .

أما الفصل الثاني، الذي يعتبر بداية الدراسة التطبيقية فتم من خلاله إسقاط الاطار النظري على تجربة الجزائر و البحث في واقع إدارة التنمية المستدامة بدءا بالتعريف بأهم المحطات و الإنجازات التي ساهمت في بلورة و تشكل سياسة واضحة المعالم للتنمية المستدامة في الجزائر، ثم عرض لأهم آليات إدارتها انطلاقا من الاطـــار المؤسساتي، ثم الاطـار التشريعي مرورا بمختلف الأدوات الاقتصادية و التنظيـمية و التثقيفية لإدارة سياسة التنمية المستدامة في الجزائر، ثم تفصل في مختلف مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر المتمثلة في المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية و المؤسسية لأهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مستوى وواقع التنمية المستدامة، وصولا في الأخير الى استخلاص أهم التحديات التي تواجه المسار التنموي المستدام في الجزائر .

أما الفصل الثالث، و هو لب الدراسة تناول رصدا لأهم الاستراتيجيات التي تبنتها مختلف القطاعات الوزارية الجزائرية باعتبارها الجهاز الاداري القائم على رسم و تنفيذ هذه الاستراتيجيات التنموية و التي حاولنا تقسيمها إلى أربعة مجالات بالتوافق مع الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة، لتشمل كل من الاستراتيجيات البيئية، الاقتصادية، المؤسساتية و أخيرا الاجتماعية بحيث تناولت الدراسة كل استراتيجية على حدى بالتحليل الكمي و الكيفي و التقييم و النقد .

و في الفصل الرابع و الأخير، تقدم الدراسة تصورا شاملا و بديلا لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر من خلال إلقاء الضوء على تجارب الدول الناجحة في إدارة التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية كالتجربة الماليزية في تحقيق النهضة البشرية و الاقتصادية، تجربة الامارات العربية المتحدة في تطوير الطاقات المتجددة و تجربة الهند و أوغندا في الزراعة العضوية المستدامة، لتساعدنا هذه التجارب على إستخلاص أهم آليات و ميكانيزمات النجاح التي يصلح تطبيقها في الجزائر وفقا للمقتضيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للبلد، و هو ما طرحته الدراسة ضمن المحور الثاني بتقديم مختلف الأساليب و الآليات التي تتمكن الجزائر من خلالها تعزيز أمنها الاجتماعي بالتوازي مع

النهوض الاقتصادي و حماية بيئتها و تحقق أمنها السياسي و المؤسساتي .ثم عرضت الدراسة في الأخير تحليلا استشرافيا للآفاق المستقبلية لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر إنطلاقا من الإمكانيات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر و أهم النقائص و أوجه التدهور البيئي المحتملة أي بمنطق نقاط القوة و الضعف .

الفصـــل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري لإستراتيجيات الإدارة العامة و التنمية المستدامة

إن مفهوم الإدارة العامة هو نتاج تطور حضاري و فكري قديم قدم الإنسان و الحضارات، فالحضارة المصرية مثلا قامت على أسلوب إداري و تخطيطي و هندسي رائع و الذي يتجسد في فن الأهرامات ،و غيرها من حضارات ما قبل الميلاد التي كرست عدة أساليب إدارية كانت مهد بناء معالم الإدارة العامة في القرن العشرين باعتبارها ركنا هاما و أساسيا في قيام الدول التي أصبحت تبدع في تطبيق المفاهيم الإدارية بما في ذلك كل من التخطيط، التنمية، الحوكمة و الإدارة الإستراتيجية و الشاملة و الالكترونية و غيرها .

وبالتالي فالحاجة لظهور هذا الحقل الإداري و توسيع مفاهيمه و مناهجه فرضتها التحديات و الصعوبات التي رافقت الثورة المعلوماتية و التكنولوجية و التقنية في القرن الحادي و العشرين التي أحدثت تغيرات جذرية في مختلف المجالات الحياتية، و في ظل هذه التحديات أصبحت معظم الدول تسعى لتطوير وتكييف إداراتها مع هذا النهج المتطور لخدمة أهداف الألفية و أهداف التنمية المستدامة، هذه التنمية التي تصاعدت أهميتها وبشدة منذ سبعينات القرن الماضي جراء ما خلفته آثار النمو الاقتصادي السريع من أضرار على البيئة.

و نظرا لذلك فمن الضروري بناء نموذج تنموي مستدام، قائم على وجود إدارة تمتلك أدوات و آليات صياغة الاستراتيجيات و القدرة على تنفيذها، بمعنى ضرورة وجود إدارة فعالة كفيلة بوضع إستراتيجيات تنموية مستدامة، وهو ما جعل من علماء الإدارة والدول إلى تحديث مفاهيم الإدارة العامة و توجيهها إلى استراتيجيات حديثة قائمة على الجودة الشاملة، الإدارة الالكترونية، وإعادة الهندسة الإدارية.

وعلى هذا الأساس و لتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية لكل من الإدارة العامة والتنمية المستدامة و الكشف عن العلاقة بينهما، يستعرض هذا الفصل كل من الإستراتيجيات الحديثة للإدارة العامة **(المبحث الأول)**، مدخل إبستمولوجي لدراسة التنمية المستدامة **(المبحث الثاني)**، ثم علاقة الإدارة العامة بسياسة التنمية المستدامة **(المبحث الثالث)**.

المبحث الأول: الإستراتيجيات الحديثة للإدارة العامة

إنه لمن الضروري أن تتبنى الإدارة العامة في مختلف الدول أنظمة وفلسفات ومناهج إدارية تمكنها من التميز وتحسين أدائها في ظل اتساع مجال ظاهرة العولمة وكذا التطورات السريعة والمتزامنة والتي أملتها الظروف العالمية من جهة أخرى، وعليه من المهم بمكان الإشارة إلى أن الدراسة ستحاول تخطي المدارس والنظريات التقليدية في الإدارة، و التركيز و التعمق في دراسة الإستراتيجيات الحديثة، وذلك كتوجه موضوعي لخدمة أهداف البحث ولا سيما لكون هذه الاستراتيجيات مواكبة لمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة كتوجهات فرضت أهميتها في الدول المتقدمة، وبالأخص في تفعيل السياسات المختلفة وبالأحرى السياسات البيئية وسياسات التنمية المستدامة .

المطلب الأول : مدخل لتأصيل مفهوم الإدارة العامة

إن إدراك الإدارة العامة بمفهومها الواسع يتطلب التعريج على مفهوم الإدارة بكل مكوناته، ثم التفصيل في مفهوم الإدارة العامة و خصائصها و تطورها التاريخي .

أولا :مفهوم الإدارة

للإحاطة بمفهوم الإدارة و فهمه نتفصل في العناصر الأساسية المكونة للمفهوم كالتالي :

1- تعريف مصطلح الإدارة :يستند مصطلح الإدارة "**Administration**"إلى معناه اللغوي، فالإدارة في الانجليزية هي مصدر لفعل أدار Administer، وهذا التعبير مشتق من الكلمة اللاتينية ذات المقطعين هما Ad-Ministrare وتعني To Serve أي خدمة الغير أو تقديم العون للآخرين [1]، والتي تعني في اللغة العربية أصلا" جعل الشيء يدور"[2]،أما من الناحية الاصطلاحية، وبالرغم من الاهتمام المتزايد الذي حظيت به الإدارة إلا أن الرواد والعلماء قد اختلفوا في وضع تعريف موحد ودقيق لمصطلح الإدارة من الناحية الفنية أو الاصطلاحية لعدة أسباب أهمها :

- حداثة نشأة علم الإدارة مقارنة بسائر العلوم الأخرى ،فضلا عن اتسامه بعدم التحديد والانضباط باعتباره علم اجتماعي .

[1] إبراهيم عبد العزيز شيحا ،**أصول الإدارة العامة** ،الإسكندرية: منشأة المعارف،2004،ص 26.

[2] ماجد راغب الحلو، **علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية** ،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2009، ص 07.

– إنسانية علم الإدارة من حيث الأهداف، وشموليته لاتساع كافة نواحي الحياة الفردية والجماعية العامة والخاصة.

– حيوية العمليات الإدارية وتعقدها وتشابكها في كثير من الأحيان .[1]

غير أن هذه الاختلافات لم تمنع الكثيرين من محاولة وضع تعريفات لمدلولها الاصطلاحي و من أهمها تعريف "**ماسي دوجلاس Massie & Douglas"** للإدارة على أنها" العملية التي بواسطتها يمكن توجيه أنشطة الآخرين نحو أهداف مشتركة " [2]، ويعرفها علماء آخرون أنها " عملية مستمرة، تستند إلى مفاهيم و أساليب علمية، تهدف إلى تحقيق نتائج محددة باستخدام الموارد المتاحة للمنشأة بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية في ظل الظروف الموضوعية المحيطة "[3].

2– عناصر ومكونات الإدارة :ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص العناصر الأساسية التي تشملها الإدارة كتعريف وهي كالآتي :

- **النشاط** : أي عملية وطريقة منظمة بعيدة عن العشوائية .
- **الوظائف الإدارية:** أي جملة الوظائف التي تقوم عليها العملية الإدارية (التنظيم، التنسيق، التوجيه ..).
- **الاستخدام والتوظيف الأمثل للموارد** : أي ضرورة تفعيل الجهود البشرية للوصول إلى أهداف الإدارة.
- **الأهداف التنظيمية** : فإنشاء وخلق أي إدارة يكون مبني على أهداف ومطالب معينة والتي تختلف من إدارة لأخرى .
- **الكفاءة** : أي أداء الأعمال الإدارية بأفضل الطرق للوصول إلى أفضل النتائج .
- **الفعالية** :وهي القدرة على اختيار وصنع الأهداف المناسبة التي تلبي احتياجات المجتمع .
- **المورد البشري الكفؤ** :إن محور العملية الإدارية هو العنصر البشري ويتمثل في المدير أو المسير الذي يصوب الأهداف ويحقق أفضل نتائج مما يسهم في نجاح واستمرارية الإدارة [4].

---

[1] إبراهيم عبد العزيز شيحا، **مرجع سبق ذكره**، ص 26–27.

[2] عبد السلام أبو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة –الجزء الأول–**، القاهرة : دار المعرفة الجامعية، ط 1، 2001، ص11.

[3] على السلمى و آخرون، **أساسيات الإدارة (1)**، القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998،ص 09.

[4] أسامة خيري، **الإدارة العامة**، الأردن : دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، 2013، ص 17 .

3- أهمية الإدارة The Importance of Management: وتأسيسا على ماسبق نستطيع أن نقول أن أهميــة الإدارة والحاجة إليها تنبـع من استقلالية الإدارة كعلـم قائـــم بذاته له أسسه العلمية و مبــادئه و مفاهيمه الخاصة به ،وكونها أصبحت تشكل دائرة معارف هائلة و أساس لبقاء المشروعات ونموها باعتبارها الأساس لنجاح أي مشروع يسعى لتحقيق أهدافه، فان وجودها يعني ضمان تحقيق هذه الأهداف، إضافةإلى ذلك فان الإدارة أصبحت نوعا من رأس المال الإنساني اللازم للتنمية الاقتصادية الناجحة، و منبع لخلق قيادات واعية وملتزمة، كما أن الإدارة العلمية صارت معيارا مؤثرا لرقي الأمم وتقدمها[1] .

ثانيا : مفهوم الإدارة العامة

سنحاول إعطاء مفهوم شامل للإدارة العامة من خلال التفصيل في العناصر التالية :

1- تعريف الإدارة العامة : من خلال تعريفنا للإدارة نستنتج أن مفهوم الإدارة أوسع وأشمل من مفهوم الإدارة العامة الذي يتخصص في توجه معين وفقا لمصطلح العمومية، مما يستدعي منا تعريف مصطلح العمومية أولا والذي يعني" تبعية الإدارة للحكومة، وانبثاقها لخدمة التوجهات والرأي العام " [2]، كما يقصد بكلمة عامة هنا " حكومية" تمييزا " للإدارة العامة عن أنواع الإدارات الأخرى، وأخصها إدارة الأعمال، وإدارة الهيئات والمنظمات الخاصة ،وإدارة القطاع العام، وإدارة المنظمات الدولية " [3].

غير أن تعاريف الإدارة العامة اختلفت وتعددت باختلاف الرواد والمفكرين وتوجهاتهم، وانقسمت هذه التعريفات إلى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : يؤكد على العلاقة بين الإدارة العامة والسياسة العامة يمثله كل من **وودرو ويلسن Woodrow Wilson"** وعالم الإدارةالأمريكي " **Leonard Dupee White**" بقولهما أن" الإدارة العامة أداة الدولة في تنفيذ سياستها العامة ".

[1] هاني خلف الطراونة، **نظريات الادارة الحديثة ووظائفها**، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2012، ص 18-19.

[2] **Petit Larousse en couleurs** ,Paris : Cedex 06,1991 ,P810 .

[3] ابراهيم عبد الهادي المليجي ،**استراتيجيات وعمليات الإدارة**، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،2002، ص 27.

أما الاتجاه الثاني : فقد مثله كل من الأستاذ**غلادين** "**Gladen**" و**هربت سيمون**"**Harbert simon**" بتعريف الإدارة العامة أنها هي " التي تختص بالأنشطة الإدارية الحكومية " [1].

أما الاتجاه الثالث :فهو الذي يربط الادارة العامة بالأجهزة الادارية حيث يربط أنصار هذا الاتجاه الادارة العامة بالمرافق العامة فهي الهيئة التي تدير أنشطتها المرافق العامة ولذا عرفها الأستاذ **شارل ديباش**"**Charles Debbasch** " بأنها " وسيلة إدارة الأعمال العامة وهي تتمثل في مجموعة المرافق العامة التي تعمل على تحقيق الأهداف المرسومة أو المحددة بواسطة السلطة السياسية "[2].

كل هذه التعريفات كانت غير كافية في تحديد المدلول الشامل للإدارة العامة لاستعمال هذه التعريفات بعض الاصطلاحات غير الكافية والتي تحتاج هي الأخرى إلى تعريف أو لتركيزها على إحدى جوانب الإدارة والتغاضي عن جوانب أخرى كتركيزها على الجانب العضوي(الجهاز الإداري) أو الموضوعي(النشاط الإداري) أو على هدف الإدارة العامة(تنفيذ السياسة العامة) ما يستدعي البحث عن تعريف شامل، ولهذا سنحاول تقديم تعريف شامل لكل جوانب الإدارة العامة و المتمثل في تعريف الدكتور **ثابت عبد الرحمان إدريس** بقوله: " تمثل الإدارة العامة مختلف الأنشطة الخاصة بالتخطيط والتنظيم والقيادة والتوجيه والرقابة اللازمة لإدارة كافة الأعمال والمهام المتعلقة بتنفيذ السياسة العامة للدولة من خلال الأجهزة والمؤسسات الحكومية والمنظمات العامة، وذلك بغرض تقديم الخدمات العامة للمواطنين في المجالات المختلفة، وهي مجال واسع النطاق حيث يتعلق بالفروع الثلاثة للحكومة والمتمثلين في الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتلعب دورا هاما في صياغة السياسة ،العامة وهي بالتالي جزء من العملية السياسية "[3].

2- خصائص وسمات الإدارة العامة :و الآن يمكننا القول بأن هناك عدد من الخصائص والسمات التي تميز التنظيمات الإدارية للدولة عن غيرها من التنظيمات اللاحكومية والخاصة و من أهم هذه المميزات :

- أنها جزء من التنظيم السياسي للدولة والمتمثل في سلطتها التنفيذية ،

[1] عبد اللطيف قطيش ،**الإدارة العامة من النظرية إلى التطبيق** ،بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2013، ص 23-24.

[2] ابراهيم عبد العزيز شيحا، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

[3] ثابت عبد الرحمن إدريس، **المدخل الحديث في الادارة العامة**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 20001، ص 11.

- تمتعها بسلطات عامة ملزمة يحددها نظامها القانوني، و تمتع قياداتها بمراكز قانونية تخولهم تمثيل القيادة السياسية في مواقعهم الوظيفية والجغرافية،
- عمومية ملكيتها وعوائدها للدولة وشمولية أهدافها وتنوعها وارتباطها بالمصلحة العامة ،
- اتسام أعمالها و سلوكها بالشرعية ويترتب على الإخلال أو التلاعب أو التقصير بأموالها وبلوائحها المسائلة إزاء الحق العام ،
- يتم إنشائها وتنظيمها ودمجها وشطرها أو إلغائها بقرارات رسمية وفقا لما تقرره القوانين والأنظمة التي استحدثت بموجبها ،
- اتسامها بالسعة والتضخم و بالشكلية والرسمية وغيرها من الظواهر والأعراض التي يسميها العامة بالظواهر البيروقراطية أكثر مما تتعرض له المنظمات الخاصة والأهلية ،
- تعقد عمليات التطوير والتنمية وإعادة التنظيم فيها بسبب تداخلها وارتباطها الوثيق ببيئتها [1] .

ثالثا : التطور التاريخي لعلم الإدارة العامة

إن الدين الاسلامي كان سباقا قبل أي تشريع وضعي في بناء معالم للإدارة الصحيحة لشؤون الرعية و الدولة، و هو ما برهنت عليه مؤسسات الدولة الاسلامية و مبادئ القرآن الكريم و الأحاديث النبوية ،إلا أن التأصيل النظري للمفهوم، و من ثم استقلاله كعلم قائم بذاته يمكن تحديده ودراسته ووضع النظريات له، تبلور من خلال المراحل التالية :

1- استقلال الإدارة العامة (1887-1944)

عرف حقل الإدارة العامة مع نهاية القرن 18 م بعض الإرهاصات النظرية لتأصيل هذا العلم من خلال كتابات كل من الأمريكي "**هاملتونHamelton**" والفرنسي "**تشارلز جانCharles jean**" غير أن هذه الكتابات لم ترقى لمستوى الفصل في استقلالية علم الإدارة العامة [2].

بدأت انطلاقة وتحرر علم الإدارة العامة واستقلاليته مع مقال الأستاذ الأمريكي "**وودرو ويلسن**" بعنوان "**دراسة الإدارة العامة**" المنشور في مجلة العلوم السياسية في عام **1887م**، حيث أعطى هذا المقال دفعة كبيرة لدراسة "علم الإدارة العامة" من خلال تحديده لخصائص الإدارة العامة كعلم مستقل عن

[1] عامر الكبيسي، **الفكر التنظيمي (1)**، سوريا: دار الرضا للنشر، ط 1، 2004، ص 50-51.

[2] Justice lgbo kwe and others , **introduction to public administration**,course code : Pol 23,National open university of Negeria : Abuja office,first printed,2009,P2 .

العلوم الاجتماعية والسياسية ومن هنا بدأت دراسة الإدارة العامة بطريقة منهجية [1]، كما ساهم في هذا التطور العالم الألماني "**ماكس فيبر Max Weber** "من خلال "نموذج البيروقراطية " ففي الفترة 1905-1915 قدم في كتابه (النظرية الاجتماعية والاقتصادية للمنظمات) نموذج للبيروقراطية خاصة للمنظمات الكبيرة المعقدة وقد استخلص هذا النموذج من دراسته للمنظمات الكبيرة في الحضارات القديمة [2].

ومن ثم توسعت دراسات الإدارة العامة بالأخص مع ظهور نهج حركة الإدارة العلمية **Scientific Management Movement** التي انبثقت في الأصل بصدد إدارة المشروعات الخاصة غير أنها لعبت دورا مؤثرا وكبيرا في خصوص الإدارة العامة الأمريكية وعلمائها، وأسس رواد هذه الحركة مبادئ علمية يجب أن تحكم كل عمل إداري، وأولهم" **فريديريك تايلور Fredrick Taylor"** الذي أكد على استعمال الأسلوب العلمي لقياس كفاءة العمال "كدراسة الزمن والحركة" [3]، واستكملت مسيرة الحركة مع جهود المهندس الفرنسي "**هنري فايول Henri Fayol"** من خلال مؤلفه الشهير "الإدارة العامة والصناعية" **General and Industrial Management** سنة 1916 م [4]،تلتها حركة تنادي بالاهتمام بالجانب الاجتماعي أو التنظيم غير الرسمي للعمال، وقد نبغ في هذا المجال كل من " **إيلتون مايو**" و " **ماري باركر فوليت**" **Elton Mayo & Mary Parker Follett**اللذان قاما بتطوير مايسمى " المبادئ الاجتماعية للإدارة" وبذلك يكونا قد وضعا إحدى مداخل دراسة الإدارة وتدعى " العلاقات الإنسانية"[5] .

2- المرحلة السياسية أو المرحلة الانتقالية(1945-1960)

تعتبر الحرب العالمية الثانية نقطة تحول وتشجيع وتوسع للإدارة العامة، وظهور علماء جدد مثل "هيربرت سايمون" و " دوايت والدو" **Herbert Simon & Dwight Waldo**اللذان طالبا بضرورة دراسة الجوانب السياسية والسلوكية غير الرسمية للإدارة، وإقامة دراسات جديدة في مواضيع مثل إدارة

---

[1] **Ibid** ,p 2-3 .

[2] منال طلعت محمود، **أساسيات في علم الادارة**، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص 28.

[3] محمد رفعت عبد الوهاب، ابراهيم عبد العزيز شيحا، **مرجع سبق ذكره**، ص 93-94 .

[4] محمد محمود مصطفى، **استراتيـجيات علم الادارة الحديثة**، عمان : دار البداية ناشرون وموزعون، ط 1، 2012، ص 20 - 21.

[5] موفق حديد محمد، **الإدارة العامة :هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، عمان : دار الشروق، ط 1، 2000، ص 36.

شؤون الموظفين، الميزانية والمالية العامة، التحليل التنظيمي، الإدارة المحلية وغيرها من الدراسات [1]،ولقد بدأت دراسة الإدارة العامة تأخذ الصفة الموضوعية ابتداء من القرن العشرين ثم تقدمت بشكل واضح وتضمنت أغلب مناهج الدراسة دراسة الإدارة العامة والتي أضحت من المقررات المستقرة في أغلب الجامعات والمعاهد، ومن مصادر متعددة ومختلفة ظهرت كتابات ضخمة منذ نصف القرن الأخير والتي تشكل أساسا هاما لدراسة هذا الميدان[2] .

3- مرحلة البرامج والتخصص (1964-2000)

حدث خلال هذه الفترة توسع كبير في المصالح الحكومية ووحداتها بسبب تشعب النشاطات الإدارية وزيادة المصروفات للدولة، وقد أدى البحث عن الطرق الإدارية الجديدة إلى انقسامات وتشعبات في موضوع الإدارة العامة ،فمنذ بداية الستينات تفرع موضوع الإدارة العامة إلى أنواع من الدراسات اشتملت على عدة تخصصات كالعلوم السلوكية،النظم ،الإدارة المقارنة ،الإدارة الحكومية ،السياسات الإدارية،إدارة التنمية ،الإدارة المحلية، نظريات المنظمة، النظم والأساليب المكتبية، المالية العامة والموازنة [3].

رابعا : دوافع ظهور علم الإدارة العامة

إنه لمن غير المنصف الحديث عن هذه التطورات في ظل التغاضي عن أهم الظروف والعوامل التي ساهمت في ظهور وبلورت علم الإدارة العامة كعلم مستقل بذاته، و لعل أهم هذه العوامل اتساع دور الحكومة بعد تحول نشاط الدولة من دور الدولة الحارس إلى دولة الرفاهية الاجتماعية مما جعلها تتحمل أعباء أكبر تتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها [4]، إضافة إلى ما أحدثته الثورة الصناعية من تطورات اقتصادية وزيادة حجم المشروعات الاقتصادية الضخمة التي استدعت ظهور مبادئ و قواعد جديدة لإدارة مشروعات بهذه الضخامة[5]، هذه الثورة الصناعية التي استدعت كذلك البدء في تكوين ما يعرف اليوم بمدارس أو نظريات الإدارة وهي : المدرسة الكلاسيكية ،المدرسة السلوكية،

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 37.

[2] محمد سعيد عبد الفتاح، **الإدارة العامة**، الاسكندرية : المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، ط 5، 1987، ص 32.

[3] موفق حديد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[4] هاني خلف الطراونة، **نظريات الادارة الحديثة ووظائفها**، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2012، ص 24.

[5] علي السلمى وآخرون، **أساسيات الادارة (1)**، القاهرة:مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، د.س.ن، ص 22.

والمدرسة الكمية [1]، إضافة إلى عامل آخر لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى و هو تزايد حجم التعقيدات الإدارية و الروتينية في المنظمات الحكومية و التي كانت لها تأثيراتها على الأجهزة والمؤسسات الحكومية مما استدعى ضرورة دراسة هذه المشاكل والصعوبات بطريقة علمية تؤدي إلى فعالية أداء هذه المؤسسات العامة [2]، إضافة إلى ماساهم فيه ظهور الكثير من الباحثين و علماء الإدارة و إسهاماتهم العلمية التي ساهمت في بلورة علم للإدارة العامة قائم بذاته، و تطور هذا العلم إلى توجهات حديثة ساهمت فيها التطورات التكنولوجية و آثار العولمة شملت كل من إعادة الهنسة الإدارية، الإدارة الإلكترونية، إدارة الجودة الشاملة، و هلم جرى، و فيما يلي سنسلط الضوء على أهم هذه التوجهات أو الاستراتيجيات الحديثة للإدارة العامة .

المطلب الثاني : إعادة الهندسة الإدارية

تعد إعادة الهندسة الإدارية أو ما يطلق عليها بـ (الهندرة) من المفاهيم الجديدة والمستقطبة للعديد من الباحثين لا سيما في علم الإدارة العامة ، حيث طبقت كنموذج عملي في مجالات متعددة وبيئات وقطاعات أعمال مختلفة، سواء أكان نشاطها صناعيا أو تجاريا أو خدميا وكذلك في حقول المعرفة المختلفة ومنها تقنيات المعلومات والبرمجيات والإنتاج والعمليات والتنظيم والتوجيه والرقابة والتسويق والمشتريات والإدارة الإستراتيجية وإدارة الموارد البشرية .

كما أنها طبقت في القطاع الحكومي فضلا عن القطاع الخاص [3]، وهذا ما دعا الباحثة لاستخدامها، باعتبارها أحد أهم التوجهات الإستراتيجية الحديثة للإدارة العامة في الدول المتقدمة التي يتم من خلالها تحقيق أهداف الإدارة العامة لا سيما في ظل توسع مهام ووظائف الإدارة العامة بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وحتى ما تفرضه المتطلبات البيئية في الدولة من تجديد للنمط التسييري لمواكبة كل هذه التغيرات بكفاءة وفاعلية، وهو ما يتطلب أولا الإحاطة بهذا المفهوم، ومن ثمة دراسة الأسس والمتطلبات التي يقتضيها كإستراتيجية إدارية .

---

[1] علي شريف، **الإدارة المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص 32.

[2] زيد منير عبوي ،سامي محمد هشام حريز، **مدخل الى الادارة العامة بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار الشروق،ط 1،2006، ص 16.

[3] وحيد محمود رمو، **إعادة هندسة عملية إعداد الموازنة الجارية باستخدام تقنيات المعلومات**، الجزائر: الدار الجزائرية، ط 1، 2015، ص 128.

أولا : مفهوم إعادة الهندسة الإدارية

وقد اصطلح على اختصار مفهوم إعادة هندسة الإدارة بكلمة واحدة هي كلمة الهندرة، وهي كلمة عربية جديدة مركبة من كلمتين، هندسة وإدارة، وهي ترجمة للكلمتين الإنجليزيتين (Reengineering Business) ويطلق لفظة الهندرة باللغة العربية على مفهوم إعادة هندسة العمليات كإحدى أنواع التغيير التنظيمي الجذرية الحديثة، التي يمكن أن تستخدمها أنواع المنظمات جميعها، من أجل إدخال تغييرات أساسية على عملياتها وأساليب وطرق و إجراءات العمل لديها [1] ، و هناك تعريفات مختلفة لإعادة هندسة الأعمال تظهر وجهات نظر الباحثين المختلفة منها تعريف **هامر** و **تشامبي** في كتابهما إعادة هندسة العمليات (Business Process Reengineering) بأنها : " إعادة نظر أساسية وإعادة تصميم جذرية لنظم وأساليب العمل لتحقيق نتائج هائلة في مقاييس الأداء العصرية مثل التكلفة والسرعة والجودة ومستوى الخدمة "[2]، كما عرفها **جون باركر** :"أنها عبارة عن استخدام وسائل مهنية وتقنية متطورة جدا لإحداث التغيير الجذري الشامل للمنظمة التي تقع تحت الدراسة وذلك لتوفير ما يحتاجه الزبائن والمستفيدين " [3].

فالهندسة الادارية على النطاق الأصغر تعني إعادة تصميم نظم العمل التي تقرر المنظمة الاحتفاظ بها وذلك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات وخطوات العمل وذلك بصفة جذرية باستخدام أنظمة المعلومات بجميع أنواعها [4]، أما الهندرة على النطاق الأكبر فهي إعادة التفكير في مدى الحاجة إلى القيام بالعمل من أساسه مقابل الاستغناء عن القديم، و إذا ذكرنا بالتعريف العام للهندرة نقول أنها إعادة التفكير المبدئي والأساسي وإعادة تصميم العمليات الإدارية بصفة جذرية بهدف تحقيق تحسينات جوهرية في

---

[1] إياد علي الدجني، " نموذج مقترح لدراسة إعادة هندسة العمليات الإدارية وحوسبتها في مؤسسات التعليم العالي –الجامعة الاسلامية دراسة حالة –"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 29، العدد الأول، 2013، ص 323 .

[2]Sotiris Zigiaris, Business Process Re-engineering, **Report produced for the EC funded project INNOREGIO: dissemination of innovation and knowledge management techniques**,January 2000, p02.

[3] عمار بوحوش، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين**، بيروت: دار الغرب الاسلامي، ط 1، 2006، ص 157.

[4] رائد محمد عبد ربه، **الإدارة العامة الحديثة**، عمان : الجنادرية للنشر والتوزيع، 2013، ص 139.

معايير الأداء الحاسمة، التكلفة والجودة والسرعة، ولن يتأتى هذا إلا إذا توافرت أربعة شروط[1] تشكل معالم أساسية للهندرة وهي : أساسية، جذرية، هائلة، العمليات ،وتفسيرها كالأتي :

أساسية : وتعني أن الوقت قد حان لكي تعيد كل منظمة وكل فرد وعامل بها النظر في أسلوب العمل المتبع ومراجعة ما يقومون به من عمل وسؤال أنفسهم : لماذا يقومون به؟ وهل هذا العمل ذو قيمة؟ وهل يمكن أداؤه بطريقة أفضل ؟ كل هذه الأسئلة يطرحها مبدأ الهندرة بأسلوب ومفهوم علمي يساعد المنظمات في الوصول إلى إجابات شافية لهذه الأسئلة الهامة .

جذرية : تتضمن الهندرة حلولا جذرية لمشاكل العمل الحالية وهو أمر يتميز به أسلوب الهندرة عن غيره من المفاهيم الإدارية السابقة التي كانت في معظمها تسعى إلى حلول عاجلة وتحسينات لمشاكل العمل ومعوقاته [2].

هائلة : الهندرة لاتتعلق بالتحسينات النسبية المطردة والشكلية، بل تهدف إلى تحقيق طفرات هائلة وفائقة في معدلات الأداء، بحيث تتطلب التغيير الكلي بنسف القوالب القديمة تماما واستبدالها بالجديدة المبتكرة .

العمليات : إن الهندرة تركز على " العملية" ككل متكامل دون تجزئة، حيث يحاول أصحابها إنجاز العملية مرة واحدة [3].

ثانيا : إعادة الهندسة الإدارية والمفاهيم المشابهة لها

1- الهندسة الادارية والإصلاح الاداري: الهندسة الادارية تعني البدء من جديد وليس اصلاح وترميم الوضع القائم او اجراء عمليات تجميلية تترك البني الاساسية كما كانت عليه، كما انها ليست ترقيع ثقوب النظم، والاجراءات السارية لكي تعمل بشكل افضل (وهو شأن الاصلاح الاداري)، اذ تقوم على التخلي عن اجراءات العمل التقليدية، والاسلوب التقليدي في تأدية الخدمات والتفكير بصورة جديدة مختلفة ومبتكرة في كيفية اعداد وتقديم المنتجات والخدمات لتحقيق رغبات واحتياجات وتوقعات العملاء والمجتمع [4].

---

[1] نور الدين حاروش،رفيقة حاروش، **علم الإدارة من المدرسة التقليدية إلى الهندرة**، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2015، ص 320.

[2] الهندرة المنهج الشامل لهيكلة وإعادة هيكلة المنظمات وإعادة هندسة نظم العمل، المنجد الاقتصادي، على الموقع الالكتروني : http://www.pdf4eco.blogspot.com (اطلع عليه بتاريخ : 11-11-2016) .

[3] إياد علي الدجني، **مرجع سبق ذكره**، ص 324 .

[4] ديمينغ وروبيرت هاغستورم، **إدارة الجودة الشاملة أسس ومبادئ وتطبيقات**، تر : هند رشدي، القاهرة : كنوز للنشر والتوزيع، 2009، ص 111.

2- الهندسة الادارية وإدارة الجودة الشاملة : بالرغم من أن إعادة الهندسة الادارية تشترك مع إدارة الجودة الشاملة في العديد من القواسم إلا أنها تختلف معها في جوانب محددة ولعل الفرق الأكثر أهمية يتمثل في كون أن إدارة الجودة الشاملة تستند على تحسينات إضافية تراكمية وتدريجية، بينما تستند إعادة الهندسة على تحسينات جذرية وحاسمة وتعتمد على أحدث التقنيات المعلوماتية[1] .

ثالثا : نشأة وتطور الهندسة الإدارية

ظهر مفهوم إعادة هندسة الأعمال لأول مرة سنة 1990 عندما قامت مؤسسة ماساتشوتس للتقنية بإجراء بحث بعنوان (الإدارة في سنة 1990) وكان الغرض من هذا البحث معرفة الدور الذي تؤديه تقنيات المعلومات في منظمات الأعمال ويقوم هذا المدخل على نبذ وتغيير المفاهيم والقواعد والفروض التي تبني الإدارة قراراتها على أساسها والبحث عن قواعد وفروض ومفاهيم جديدة للفكر الإداري تناسب القرن الحادي والعشرين .

لكن مفهوم إعادة الهندسة انتشر على نحو كبير في مجال الفكر الإداري الأمريكي عندما قام كل من "**هامر**" و"**شامبي**" بنشر أول كتاب في إعادة الهندسة بعنوان (إعادة هندسة المنظمة)، و اعتبر أحسن كتاب في التسعينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ حول صاحب نظرية إعادة الهندسة إلى أشهر المدرسين والمحاضرين العالميين، وقد أصدر M .Hammer بعد هذا الكتاب النوعي عدة كتب تخصصية على التوالي [2]، وزاد انتشار هذا المدخل كما حظي بشهرة واسعة في مجال إدارة الأعمال ونظم المعلومات لكن البحوث والدراسات التي اهتمت بهذا المجال وردت تحت العديد من المسميات مثل الهندسة الإدارية، إعادة هندسة العمليات الإدارية، الهندرة، الهندرسة ...واختلفت كذلك حتى الترجمات، كما وردت تحت العديد من التعاريف ،ولعل تعريف هامر وشامبي يعد شاملا وعاما للهندرة، كما سبق تقديمه، و في سنة 2000 وضع هامر تعريفا آخر مع ستانتن ستيفن مفاده : "

[1]Yih-Chang Chen, « Empirical Modelling for Participative Business Process Reengineering», **Doctora Thesis submitted to the University of Warwick**, Department of Computer Science,in partial fulfillment of the requirements for admission to the degree of Doctor of Philosophy, 2001, p 74.

[2] وحيد محمود رمو، **مرجع سبق ذكره**، ص 125- 126 .

الهندسة الإدارية هي إعادة التفكير الجوهري في عمليات المنظمة وإعادة تصميمها بشكل جذري لتحقيق تحسينات جذرية في الأداء " [1].

ومن ثمة طبقت هذه النظرية من طرف عديد المنظمات وكان تبلورها على أرض الواقع في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث لاقت اهتماما من طرف الرئيس "بيل كلينتون" ونائبه "غور" اللذان تزعما الحركة، من خلال تقرير اعد سنة 1993 والذي تضمن ضرورة إحداث التغيير الجذري للوصول إلى حكومة اتحادية تعمل بأكثر فاعلية و أقل تكاليف ،مع تنظيم الموظفين إلى فرق تدرس كل الجوانب الشكلية والمحددة لوظائف الحكومة [2].

رابعا : دوافع التوجه نحو الهندسة الادارية

يمكن تلخيص الدوافع التي تقود العمل المؤسسي إلى إجراء التغييرات الجذرية للأسباب التالية :

- التمكن من مواكبة التغيرات الحياتية ،
- من أجل رفع وتحسين مستوى الأداء ،
- لتحقيق الميزة التنافسية أو التوازن التنافسي ،
- لتلبية رغبات ومتطلبات وحاجات العملاء والزبائن المتجددة ،
- خلق جو من الحيوية والتجدد والبعد عن العمل الروتيني،
- الحد من الأنشطة غير الرسمية والسيطرة عليها ،
- تبادل الخبرة والمعرفة بين العاملين ،
- تحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة وفاعلية،
- استجابة للقوى أو النفوذ الخارجية والتي تكون من البيئة الخارجية للمنظمة كأن تفرض من الهرم الأعلى في الدولة أو من السلطات العليا والحكومات أو من قبل جمعيات أو نقابات أو اتحادات أو أحزاب أو دول عظمى وغيرها [3]،

---

[1] نور الدين حاروش،رفيقة حاروش، **مرجع سبق ذكره**، ص 323-324 .

[2] Frank j . thompson ,Norma M .Riccuci , « Reinventing Government », **Annual Review of Political Science** , volume 1, November 2003, p 234.

[3] عاكف لطفي خصاونة، **إدارة الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال**، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2011، ص 197-198.

- التطور التكنولوجي و أنظمة المعلومات والاتصالات، وحجم المتغيرات المتسارعة وعدم قدرة نظم العمليات القديمة على مواكبة التطورات .[1]

خامسا : مقومات الهندسة الادارية

تتمثل مقومات الهندسة الادارية في الأهداف التي تعسى هذه الإستراتيجية إلى تحقيقها و كذا إلى مجموعة المبادئ الأساسية القائمة عليها و نذكر أهم هذه الأهداف و المبادئ فيما يلي :

1- أهداف الهندسة الادارية : تتمثل أهداف الهندسة الادارية فيما يلي :

- القضاء على الروتين و الجمود والتعقيدات والتحول إلى المرونة ،
- تحقيق جودة عالية في الأداء مع تخفيض تكلفته،
- تحقيق التكامل والترابط بين مكونات العملية الواحدة ،
- تحويل عمل الأفراد من رقابة وإشراف لصيق يمارس عليهم،إلى عمل يتمتعون فيه بصلاحيات وتحمل للمسؤوليات[2]،
- السرعة والتميز في أداء الخدمات مع خفض عدد المستويات التنظيمية ،
- استخدام نظم المعلومات في عمليات التحليل والرقابة والاتصالات و دعم القرارات .
- تحويل المديرين إلى معلمين ومديرين في آن واحد مع حتمية توافر مهارة عالية في أساليب التعامل مع الآخرين .
- تحويل التنظيم من هرمي إلى أفقي .
- تشجيع الابتكار ودعم النتائج المحققة وتحفيز ومكافأة العاملين .
- إجراء تحسينات جوهرية وفائقة لخدمة العميل [3]

2- مبادئ وأسس الهندرة : تشمل أهم مبادئ الهندرة النقاط التالية :

- الهندرة تبدأ من الصفر، أي إعادة البناء من الجذور مع التركيز على العملاء ،
- تختلف الهندرة عن الأساليب التطويرية الأخرى كالإصلاح الإداري،
- تهتم بالنتائج وتركز على حاجيات العميل ،

[1] ديمينغ وروبيرت هاغستورم، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

[2] إياد علي الدجني، **مرجع سبق ذكره**، ص 325.

[3] رائد محمد عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**، ص 148.

- تقوم على أساس هيكلة العمل ككل ،
- تقوم على التشكيك في مشروعية العملية الإدارية القائمة وضرورة بقائها أصلا، دون التركيز على تصحيح خطواتها ،
- نقد أنشطة الرقابة والمراجعة بصورتها التقليدية ،
- تتميز الهندرة بطموحاتها القائمة لأنها تسعى لإحداث التغيير الجذري ونيل رضا العملاء ،
- الاعتماد على تقنية المعلومات كأساس لمشاريع الهندرة [1].

في الأخير نخلص إلى أن إستراتيجية إعادة الهندسة الإدارية هي أحد أهم النهج الحديثة لإحداث التغيير الإداري و تحقيق الكفاءة الإنتاجية للإدارة سواء بالنسبة للمنظمات الخاصة، أو حتى للإدارة العمومية التي أصبحت مطالبة أكثر من المنظمات الخاصة و أكثر من أي وقت مضى بانتهاج هذا النموذج لاحداث التغيير المطلوب الذي يواكب التغيرات المجتمعية و الدولية و يحقق أهداف التنمية المستدامة .

المطلب الثالث : إدارة الجودة الشاملة

تعتبر الجودة مقياسا هاما لتصنيف الدول و الحكم على التسيير الإداري بمدى فعاليته و معيارا مسبقا لنجاحه، و هو ما جعل المنظمات و المناهج الإدارية و حتى الإدارة العامة تتجه نحو تبني معيار الجودة ضمن أساليبها الإدارية بأحدث طرقها، و هو ما اصطلح عليه بإدارة الجودة الشاملة و فيما يلي تفصيل لمفهومها و مقوماتها .

أولا : مفهوم إدارة الجودة الشاملة

يتشكل مفهوم إدارة الجودة الشاملة من كلمتين أساسيتين تستوجبان الإلمام بتعريفهما، وهما مصطلح الجودة، ومصطلح الشمولية :

1- تعريف الجودة Quality : " الجودة هي عملية بنائية تهدف إلى تحسين المنتج النهائي ولا يمكن اعتبارها عملية خيالية أو معقدة حيث تستند على الإحساس العام للحكم على الأشياء "[2]، وفقا للمعايير،

[1] نور الدين حاروش،رفيقة حاروش، **مرجع سبق ذكره**، ص 330.

[2] أحمد إبراهيم أحمد، **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط 1، 2003، ص 18.

كما تعرف الجودة على أنها مجموعة من الخصائص المتعلقة بكيان معين، سواء كان منتج أو خدمة، مما يعطيها القدرة على تلبية الاحتياجات المعرب عنها والضمنية[1]، كما تعني "الجودة التحقق من مطابقة المنتج مع معايير تعريفه" وعلى هذا الأساس فان التسيير بالجودة يعني إقامة جميع العمليات (التنبؤ والتنسيق والتنفيذ) التي تهدف إلى الحفاظ على الجودة و تحسينها وإقامة الإنتاج على المستوى الأكثر اقتصادا، مع مراعاة رضا المستخدمين [2].

2- تعريف الشمولية "شاملة": والمقصود بكلمة "شاملة" أو"كلية" أنها تعنى بجميع جوانب المنظمة [3]، وعليه فإن الجودة الكلية هي نتيجة لقدرة المنظمة على إدارة مختلف الأوقات التي تخلق الجودة، وهي تعبر عن قدرة المنظمة على إدارة المزيد من المهام، مع أقصى قدر من الكفاءة الممكنة والتحسين والتطوير الدائم لكل الأعمال، والتركيز على الكفاءة في جميع مراحل العمل والإنتاج (التصميم،التطوير، التسليم،الصيانة،و الإصلاح)[4].

3- تعريف إدارة الجودة الشاملة: تعددت آراء الباحثين نحو تعريف إدارة الجودة الشاملة لأنه يعد من المفاهيم الإدارية الحديثة، وإدارة الجودة الشاملة تعتمد على مجموعة من الأفكار والمبادئ تؤدي إلى التحسين المستمر لأداء المنظمات وجودة منتجاتها، ومن أشهر هذه التعريفات تعريف" النعيمي" لإدارة الجودة الشاملة على "أنها مدخل إداري حديث يهدف إلى تحقيق التحسين والتطوير المستمر في جودة المنتج أو الخدمة من خلال تعاون وتضافر جهود كل من الإدارة والعاملين لأداء الأعمال والأنشطة داخل المنظمة أو الجهاز الإداري بشكل صحيح ومن المرة الأولى مع التركيز الدائم على العميل لتحقيق رغباته وتوقعاته من خلال إشراكه في تصميم المنتج أو الخدمة "، أما **Ho& Fung** فقالا أن إدارة الجودة الشاملة هي عبارة عن ثلاث كلمات تعريفها كالآتي:

- كلمة شاملة تعني أن كل شخص مرتبط بالشركة فهو بالضرورة مشارك في التحسين المستمر (بما في ذلك عملاء الشركة وموردوها لو كان ذلك مجديا) .
- وجودة تعني أن احتياجات العملاء الصريحة والضمنية يتم استيفاؤها كلية .

---

[1] Yvon Pesqueux, **Qualité et Management une analyse critique**, paris : Economica, 2008, p 38.

[2] Abdellah Seddiki , **Management de la qualité de l'inspection a l'esprit kaizen**, Alger : office des publications universitaires , 2003, p 23-24.

[3] Michel Bellaiche**, Manager par la qualité**, Afnor editions, 2009,p 23.

[4] Yvon Pesqueux**, OP cit**, p 48.

- وإدارة تعني التزام التنفيذيين مطلق .

و عرفها **Stewart, Deb & Waddell , Dianne** بأنها "شكل تعاوني لإنجاز الأعمال يعتمد على تحريك المواهب والقدرات الخاصة بكل من الإدارة والعاملين لتحسين الإنتاجية والجودة بشكل مستمر مستخدمة فرق العمل مع اعتبار الهدف الأساسي أو الجوهري تلبية احتياجات العملاء الداخليين والخارجيين "[1]، كما عرفت بأنها " هي إحداث تغيير على التكنولوجيا والإدارة والعمليات لتوفير فرص تحسين الإنتاجية طوال الوقت مع الاعتماد على تقييم المستفيد في المعرفة على مدى تحسن الأداء " [2]، ونتيجة لذلك فان التركيز على " التحسين المستمر" وضمان رضا العملاء هي الأهداف الحاسمة لإدارة الجودة الشاملة حسب هذا التعريف .

4- أهداف إدارة الجودة الشاملة :من خلال ما سبق من تعاريف نخلص إلى القول أن إدارة الجودة الشاملة تهدف إلى تطوير جودة المنتجات أو الخدمات مع تخفيض التكاليف مما يحسن خدمة العملاء وتلبية حاجاتهم، ومن ثم تتلخص أهدافها فيما يلي:

- خفض التكاليف : بتقليل الأخطاء ونسبة تكرار العمل والعمل الإضافي .
- تحقيق الجودة.
- زيادة العوائد والأرباح : زيادة المبيعات وزيادة المشاركة في السوق .
- رضا وسرور العملاء
- تمكين الموظفين ومنحهم السلطة : وبذلك تتجنب الشركة المشاكل المستقبلية[3] .

5- أهمية تطبيق الجودة الشاملة : من أهم الأسباب لتطبيق الجودة الشاملة في المنظمات أنها :

- تؤدي إلى خفض التكلفة وزيادة الربحية وتساهم في تحقيق ميزة تنافسية في السوق والحصول على بعض شهادات الايزو .
- المساهمة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات بسهولة ويسر .

---

[1] محمد الريس مشلش مسلم العامري، **نموذج مقترح لعلاقة إدارة الجودة الشاملة بتطوير الأداء الوظيفي للعاملين – دراسة تطبيقية–**، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط 1، 2015، ص ص 21– 23.

[2] C.Carl Pegels , **Total Qaulity Management** , New york : an international Thomson publishing cpmpany, 1995, p 01.

[3] محمد عبد العال النعيمي وآخرون، **إدارة الجودة المعاصرة**، عمان : دار اليازوري العلمية للنسر والتوزيع، الطبعة العربية، 2009، ص 45–46.

- تدعيم الترابط والتنسيق بين الإدارات والمنشأة ككل والتغلب على العقبات التي تعوق أداء الموظف من تقديم منتج ذي جودة .
- زيادة ارتباط العاملين بالمنظمة وأهدافها أي تنمية الشعور بالانتماء .
- توفير المعلومات للعاملين وبناء الثقة بين أفراد المنظمة مما يسهم في رفع الوعي بالجودة ونشرها داخل المنظمة .
- تحسين سمعة وصورة المنظمة في نظر العملاء [1]

ثانيا : التطور التاريخي لإدارة الجودة الشاملة

يعود الفضل في الحديث عن الشمولية في إدارة الجودة الشاملة إلى مساهمات العديد من العلماء الأمريكيون واليابانيون الذين بذلوا طاقات هائلة في دراسة قضية الجودة من أمثال :ادوارد يمنج (Edward Deming)، جوزيف جوران (Joseph Juran)، فيليب كروسبي (Philip Crosby)، آرماند فيجنبيوم [2](Armand Feigenbaum).

تطور مفهوم الجودة الشاملة إلى كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، بعد أن كانت المنشأ الأولى له في القطاع الصناعي في اليابان ثم امتد إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أربعة فترات زمنية حسب تقسيم العالم قارفن Garvin وهي كالتالي :

1- مرحلة إستخدام الوسائل الفنية في فحص السلع المنتجة : وظهرت هذه المرحلة في بداية القرن الثامن عشر ، حيث ركزت على فحص الجودة اثناء عملية الانتاج واعتبارها وظيفة مستقلة .

2- مرحلة استخدام الأساليب الاحصائية : من خلال الرقابة على الجودة باستخدام الاساليب الاحصائية المختلفة كالعينات الاحصائية، خرائط الرقابة على الجودة وغيرها .

3- مرحلة التأكد من الجودة وضمانها : وقد تميزت هذه المرحلة بظهور فكرة الرقابة الشاملة على الجودة والتي قدمها (Feigenbaum) .

4- مرحلة إتخاذ الجودة بعدا إستراتيجيا : وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

[1] سالي زكي محمد حسين، **معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التدريب الحديثة بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1، 2013، ص 75.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2001، ص 18-19.

- إعطاء الجودة اهتماما خاصا من قبل الإدارة العليا .
- إدراج الجودة ضمن التخطيط الاستراتيجي للمنظمة.
- التركيز على العاملين والمديرين وعمليات التعليم والتدريب [1].

و من منظور آخر أكد العديد من الباحثين والاختصاصيين مرورها بخمسة مراحل تطويرية :

1. الفحص والتفتيش Inspection
2. مراقبة الجودة Quality control
3. تأكيد الجودة Quality assurance
4. حلقات السيطرة النوعية Quality control circles
5. إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management

ثالثا : مرتكزات منظمات إدارة الجودة الشاملة

تعد المرتكزات الأساسية لإدارة الجودة الشاملة ذات أهمية كبيرة في إطار التطبيق العملي لها في مختلف المنظمات الإنسانية العاملة إذ أن هذه المرتكزات من شأنها أن تشير إلى الحقائق الأساسية التي ينبغي أن يرتكن إليها أسلوب تطبيقها في مختلف المنظمات، إذ أنه يشير إلى البناءات الفكرية والفلسفية التي يستند إليها الجانب العملي في التطبيق وقد تباينت آراء المفكرين والأكاديميين في شأن تحديد أولويات وأهمية هذه المرتكزات من باحث لآخر إلا أنها من حيث المنطلق الفكري لا زالت تشكل المنعطف الحاسم في إمكانية التطبيق ويمكن الإشارة إليها بشكل مقتضب[2] من خلال الفروقات بين المنظمات التقليدية و منظمات الجودة الشاملة وفق الجدول التالي :

الجدول 1:عناصر الاختلاف بين منظمة الجودة الشاملة و المنظمة التقليدية

عناصر الاختلاف	المنظمات التقليدية	منظمات الجودة الشاملة
الهيكل التنظيمي	هرمي ورأسي يتصف بالجمود	مسطح /مرن وأقل تعقيدا /أفقي /شبكي
التوجه	نحو الإنتاج	نحو الزبون

[1] مأمون الدرادكة ،طارق الشلبي، **الجودة في المنظمات الحديثة**، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص

[2] خضير كاظم حمود، **إدارة الجودة الشاملة**، الأردن : دار المسيرة، 2000، ص 98.

الفلسفة	قيم الإدارة غير المعلنة	قيم يشترك في وضعها الجميع
القرارات	قصيرة الأجل/تبنى على الأحاسيس والمشاعر التلقائية	طويلة الأجل/تبنى على الحقائق
التأكيد على الأخطاء	مبدأ علاجي (بعد حدوث الخطأ)	مبدأ وقائي (قبل احتمال حدوث الخطأ)
نوع الرقابة	الرقابة اللصيقة والتركيز على السلبيات	الرقابة بالالتزام الذاتي والتركيز على الايجابيات
حل المشاكل	عن طريق المدراء	فرق العمل
دور المدراء	التخطيط، التوظيف، الرقابة	التفويض، التدريب، التعليم، تسهيل المهام
علاقة الرئيس بالمرؤوسين	يحكمها التواكل والسيطرة	يحكمها الاعتماد المتبادل والثقة والالتزام من الجانبين
نظرة المرؤوسين للرئيس	نظرة المراقب بناء على الصلاحيات	نظرة المسير والمدرب والمعلم
المسؤولية	عناصر فردية	تقع على عاتق جميع العاملين
النظرة لعناصر العمل والتدريب	عناصر كلفة	عناصر استثمار
مجالات الاهتمام	حفظ البيانات التاريخية	تسجيل وتحليل النتائج واجراؤ المقارنات
أسلوب العمل	أساليب العمل الفردية	أساليب العمل الجماعية

المصدر : نزار عبد المجيد البرواري، إدارة الجودة مدخل للتمييز والريادة، ص151 [1].

و عليه نستخلص عناصر و مبادئ إدارة الجودة الشاملة و نجملها فيمايأتي :

1- القيادة العملية :يجب أنترتكز القيادة العملية على الجدية و التفاني و البعد عن الخطب و الشعارات، لتكون الإدارة قدوة ومثلا يحتذى به لكل المستويات الإدارية والعاملين، وفي مقدمة ذلك الالتزام والإيمان من قبل الإدارة العليا بإدارة الجودة الشاملة كمنهج للتطبيق .

2- الرؤية الإستراتيجية : لا بد من وجود رؤية إستراتيجية للمنظمة ككل حول كيفية تحقيق الجودة مع ربط هذه الإستراتيجية بكافة أنشطة المنظمة .

3- الإبداع والابتكار : يحتاج تحقيق مستويات الجودة إلىالإبداع والابتكار والى إطلاق اكبر عدد ممكن من الأفكار الجديدة والمفيدة لتحسين الجودة .

[1] نزار عبد المجيد البرواري، لحسن عبد الله باشيوة، **إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة مفاهيم واسس وتطبيقات**، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، ص 15.

4- ثقافة إشباع الرغبات :تركز إدارة الجودة الشاملة على تنمية ثقافة جديدة تركز بقوة على إشباع رغبات العملاء وتهتم بذلك .

5- فن حل المشاكل :يقوم هذا النهج على تعليم الإدارة والعاملين كيفية تحديد وترتيب وتحليل المشاكل وتجزئتها إلى عناصر أصغر حتى يمكن السيطرة عليها وحلها[1].

6- التحسين والتطوير الدائم Continuous improuvement : من خلال التركيز على الجودة في العمل و التطوير و التحسين المستمر في الأداء على كافة المستويات و في كل العمليات.

7- العمل الجماعي Team work:من خلال ترسيخ مبدأ التعاون في عمل المنظمة و ذلك باستغلال جماعات العمل الفعالة وتدريبها على الأساليب الخلاقة والتحليلية في عملية اتخاذ القرارات.

8- تدريب العاملين : فالتدريب يضمن إكسابالأفراد العاملين المهارات والقدرات اللازمة لتطوير وتحسين جودة العمل في المؤسسة .

9- الرؤية المشتركة : فوجودها ضرورة لكل من العاملين والمديرين بحيث تمثل توجه واضح ومحدد للتنظيم يضمن التنسيق وتوحيد الجهود وتلاشي التكرار والتعارض في جهود العاملين [2].

رابعا : مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة

ترتكز فاعلية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على دقة و نجاح المراحل التنظيمية والإدارية التي ينبغي على المنظمات المعنية دراستها باهتمام بالغ وتحليل متطلبات تطبيقها بالشكل الذي يحقق إمكانية النجاح عند الشروع باعتماد نظام إدارة الجودة الشاملة،ويمكن القول بان مراحل التطبيق لإدارة الجودة الشاملة لا تعدو أن تتضمن المراحل التالية :

1- مرحلة الإعداد والتهيئة The Preparation phase: تعد مرحلة الإعداد والتهيئة من أكثر المراحل دقة وأهمية إذ تبرز خلالها العديد من المشاكل التي ينبغي أن يصار إلى دراستها وتحليلها واتخاذ القرارات السديدة بشأن معالجتها ولذا تنطوي هذه المرحلة على القيام بالأنشطة التالية :

- التزام الإدارة العليا للمنظمة في تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة،

[1] **المرجع نفسه**، ص 163-164.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 17-18.

- استعانة المنظمة بخبراء واستشاريين من خارج المنظمة، إضافة لاعتماد العاملين كافة كمصادر أساسية لتطبيق إدارة الجودة ،

- تشكيل مجلس الجودة والذي ينبغي أن يضم في عضويته أعضاء من مجلس إدارة المنظمة، وكذا تشكيل وبناء فرق عمل (حلقات الجودة) في الدوائر والأقسام المختلفة في المنظمة،

- إرساء القواعد الفكرية والثقافية لدى العاملين في المنظمة كافة، و اعتماد سبل قياس الأداء ومعايير الجودة الموضوعية وذلك لمعرفة الآثار التي يمكن أن تحقق على ارض الواقع فعليا عند التطبيق [1].

2- مرحلة التخطيط The planning phase: تعد مرحلة التخطيط في اعتماد إدارة الجودة الشاملة أساس عملية التغيير في المنظمة والتي يتم فيها إعداد خطة التطبيق وتخصيص الموارد اللازمة من خلال إعداد وصياغة رسالة المنظمة و وضع الأهداف التي تريد الوصول إليها ومن ثم إعداد السياسة التي تدعم بشكل مباشر الخطة الإستراتيجية بالمنظمة [2].

3- مرحلة التطبيق Implementation Phase: ويتم في هذه المرحلة التطبيق (التنفيذ) الفعلي لاستخدام طرق وأدوات الجودة الشاملة، سيما بعد أن يجري أعداد العاملين في المنظمة إعدادا سليما وقادرا على تطبيق تلك الوسائل[3]، حيث تعتمد على استخدام بشكل متزايد أدوات الجودة خاصة على البيانات والتحليلات الإحصائية والخرائط والمخططات الوصفية كخرائط **باريتو** ومخططات السبب و النتيجة وغيرها من وسائل الدراسة [4].

4- مرحلة الرقابة والتقييم The Control Evaluation Phase: تأتي أهمية الرقابة والتقييم في توفير المعلومات الموضوعية الشاملة والمتكاملة والتي تساعد القيادة في تحديد أولويات التطوير ووضع خطط التحسين بما يحقق الفاعلية والجودة [5] .

---

[1] خضير كاظم حمود، **إدارة الجودة وخدمة العملاء**، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 4، 2015، ص 238-239.

[2] نور الدين حاروش، **الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة**، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، 2012، ص 156.

[3] خضير كاظم حمود، إدارة الجودة وخدمة العملاء، **مرجع سبق ذكره**، ص 238-239 .

[4] Charles S.Tapiero**, the management of quality and its control** , London: Chapman & Hall , first edition , 1996, p 73-75.

[5] خضر مصباح الطيطي، **إدارة وصناعة الجودة مفاهيم إدارية وتقنية وتجارية في الجودة**، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2011، ص 88.

5- المرحلة المتقدمة The advance Phase:وتمثل هذه المرحلة القدرة أو القابلية التي تستطيع معها المنظمة التطبيق الكامل لنظام الجودة الشاملة بحيث تصبح مثلا يحتذى به ومرجعية في التطبيق لنظام الجودة الشاملة، و نموذجا أو معيارا للتطبيق من قبل المنظمات الأخرى [1].

خامسا : معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة

إن معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة لا يمكن حصر أبعادها بالشكل الدقيق إذ أن طبيعة الثقافة المنظمية وطبيعة الأفراد العاملين والتسهيلات المختلفة لانجاز الأداء تشكل محاور أساسية في نجاح التطبيق لهذا النظام، سيما وان حداثة اعتماده في اغلب البلدان النامية يجعل من الصعوبة أن يصار لتطبيقه بالشكل السليم، ولذا فان أكثر المعوقات أهمية بهذا الشأن يمكن إجمالها بما يلي :

1- انعدام ثقافة منظمية واضحة لدى العديد من المنظمات في البلدان النامية بشكل خاص ،

2- عدم التزام القيادة الإدارية العليا بأهمية تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ،

3- مواجهة و مقاومة التغيير من طرف بعض القوى البشرية للخوف من المجهول بسبب عدم معرفة ما ينطوي عليه اعتماد أسلوب إدارة الجودة الشاملة،

4- عدم توفر الأنظمة الفاعلة في الاتصالات بين العاملين و بقية مستويات المنظمة ،

5- التسرع في الحصول على النتائج بالرغم من طبيعة إدارة الجودة الشاملة المرتبطة بتغييرات جذرية في الثقافة التنظيمية [2] .

6- عدم وفرة التخصيصات المالية، ونقص المهارات و الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة في مجال بعض الخدمات ،

7- عدم وجود إدارة قوية، فنهج الجودة الشاملة يتطلب دعم مستمر وثابت من القيادة العليا للمنظمة، وأنتكون القيادة قادرة على فهم إدارة الجودة الشاملة ودعمها، و الصبر لانتظار نضج عملية تغيير البيئة من قبل الحصول على النتائج .[3]

---

[1] خضير كاظم حمود، إدارة الجودة وخدمة العملاء، **مرجع سبق ذكره**، ص 240.

[2] خضير كاظم حمود، إدارة الجودة وخدمة العملاء، **مرجع سبق ذكره**، ص 240-241 .

[3] قاسم نايف علوان المحياوي، **إدارة الجودة في الخدمات**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2006، ص 196.

المطلب الرابع : الإدارة الإلكترونيـــة

إن التطور التكنولوجي الهائل أصبح يفرض على الإدارة التكيف مع مقتضياته من سرعة و رقمنة و كذا الاستفادة من مميزات هذا التطور لخدمة أهداف الإدارة بما يحقق الكفاءة الإدارية و يخدم مصالح الدولة لتحقيق أهدافها التنموية بسهولة و نجاح و هو ما اصطلح على تسميته بالإدارة الالكترونية، التي تتفصل الدراسة في مفهومها و مكوناتها .

أولا : مفهوم الإدارة الإلكترونية

1- تعريف الإدارة الالكترونية :إن الإدارة الالكترونية تعد من أهم المصطلحات التي ظهرت خلال العقد الأخير والتي يقصد بها "استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات المرفقية، والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية "، وقد ظهر على التوازي معها مصطلحات أخرى مثل الحكومة الالكترونية، الإدارة بلا أوراق[1]، الإدارة الشبكية، والإدارة عبر الانترنت، والإدارة الرقمية، وسواء اختلفت هذه المصطلحات أو اتفقت على مفاهيم محددة فهي تعني في النهاية " دمج فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة أعمال المنظمة" [2] .

كذلك " الإدارة الالكترونية تعني استخدام هذا المفهوم الحديث للإدارة في عملية التخطيط والتنفيذ والرقابة والمتابعة الالكترونية لكل الجوانب الأساسية في المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، حيث يمكن للإدارة الالكترونية التحكم في بيئة العمل، وفي الموارد وفي الإنفاق وفي توفير الاحتياجات الأساسية للمؤسسة "[3].

ومن هنا تظهر الإدارة الالكترونية كأحد أهم التحديات البارزة أمام الإدارات العامة سواء على المستوى المركزي أو المحلي في تغيير أساليبها البيروقراطية التقليدية إلى الأسلوب الالكتروني المرن ابتداء من عملية التخطيط إلى غاية مرحلة الرقابة والتقييم .

2- التمييز بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية : ونظرا لتشابك مفهوم الإدارة الالكترونية مع عديد المفاهيم الأخرى ولا سيما مفهوم الحكومة الالكترونية، نحاول وضع كل مفهوم في مستواه المحدد من خلال التمييز **بين** المفهومين كالأتي :

---

[1] ماجد راغب الحلو،**علم الادارة العامة ومبادئ الشريعة الاسلامية**،الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 420.

[2] S.Bellier and auther, **Le e-Management :vers l'entreprise virtuelle ?,**paris : Editions Liaisons, 2002, p 87.

[3] ربحي مصطفى عليان، **البيئة الالكترونية**، الأردن : دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2012، ص 16.

تسعى الإدارة الالكترونية في جوهرها كما سبق وان ذكرنا إلى جعل المعاملات التي تنجز داخل الإدارات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وتتم بشكل إلكتروني في المراسلات انتهاء بتكامل نظم المعلومات، أما "الحكومة الإلكترونية [1] تعني أن نجعل جميع الإدارات الحكومية تتكامل مع بعضها البعض وتقدم الخدمات فيما بينها وبين المواطنين والقطاع الخاص بشكل مباشر وإلكتروني ومفهوم الحكومة الإلكترونية أشمل من مفهوم الإدارة الإلكترونية "[2]، وعليه تسعى هذه الحكومة لإضفاء الطابع الأمثل على مهامها بإحداث تحول في علاقاتها الداخلية والخارجية بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،بيد أنها تعكس طبيعة نظام الحكم السياسي، وإرادة هذا النظام في تحقيق الحكم الرشيد [3].

و قد كثر النقاش في الآونة الأخيرة بشأن مصطلحي الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية هل هما مصطلحان مختلفان أم مترادفان، وقد توصلت الدراسات إلى أن العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل، فالإدارة الإلكترونية هي الجزء وتعني تحويل الإدارة التقليدية وأعمالها إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية، ليقتصر تطبيقها على حدود المنظمة فقط، أما الحكومة الإلكترونية فهي تمثل الكل، وتعني بها العمليات الالكترونية التي يتم من خلالها الربط بين المنظمات التي تطبق الإدارة الالكترونية وذلك من خلال التشغيل الحاسوبي ذي التقنية العالية، وهذا يعني أن الإدارة الإلكترونية هي مرحلة سابقة من الحكومة الإلكترونية [4].

3- وظائف الإدارة الالكترونية :إن البدء بتطبيق نظام الإدارة الالكترونية يتم عبر وظائف أشبه بوظائف الادراة التقليدية والتي تشمل (التخطيط الالكتروني ،التنظيم الالكتروني، القيادة الالكترونية، والرقابة الالكترونية) إلا أن الطابع الالكتروني يجعلها متميزة في الأداء والنتيجة [5] .

---

[1] هناك من يصطلح على تسميتها بالإدارة العامة الالكترونية ،كون ان السلطة التنفيذية ترتبط بوصفين وهما الحكومة والتي ترتبط بالسياسة وممارسة الحكم ،والادارة العامة التي تعنى بتطبيق القوانين وتقديم الخدمات العامة ما يجعلها الأولى بتسمية الادارة العامة الالكترونية ،للمزيد انظر : حمدي القبيلات، **قانون الادارة العامة الالكترونية، مرجع سبق ذكره** .

[2] علاء عبد الرزاق السالمي، **الإدارة الإلكترونية**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2،2009، ص 33.

[3] الأمم المتحدة، **تقرير الأمانة العامة : الحالة فيما يتعلق بتطوير الحكومة الالكترونية ،لجنة الخبراء المعنية بالادارة العامة**، الدورة الثانية، نيويورك، 8-11 أفريل 2003، ص 05.

[4] محمود القدوة، **الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2010، ص 22-23.

[5] عبان عبد القادر، تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر –دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة –، **أطروحة دكتوراه**، علم الاجتماع تخصص ادارة وعمل، مقدمة لجامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، السنة 2015-2016، ص 82.

4- فوائد الإدارة الإلكترونية :يوفر العمل بنظام الإدارة الالكترونية فوائد جمة تعود بالنفع على الإدارة والمستخدمين ككل، ويمكن تحديد أهم مزايا الإدارة الالكترونية بما يلي :

- تيسير الإجراءات و التخلص من البيروقراطية بما ينعكس إيجابيا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين والتي تكون أكثر جودة ،
- توفير الوقت والجهد في تنفيذ و انجاز المعاملات الإدارية المختلفة، و كذا التكاليف خاصة المتعلقة باستخدام الأوراق،
- تحقيق الدقة والموضوعية في العمليات الانجازية المختلفة داخل المؤسسة ،
- معالجة مشكلة ضخامة الأرشيف والأماكن المخصصة له باختصاره في البيانات وقواعد المعلومات ،
- الاستغناء عن الحاجات الزائدة من العمالة وبالأخص الموظفين غير الأكفاء و غير القادرين على التكيف مع الوضع الجديد، و إعادة تأهيل البعض لغرض مواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المؤسسة[1] .

ثانيا : أهمية الإدارة الالكترونية بالنسبة للقطاع العام

إن تطوير القطاع العام ضرورة ملحة على كل الدول للخروج من أزمات الإدارة الحكومية التقليدية والانتقال من الأسلوب التقليدي البيروقراطي الجامد إلى الأسلوب الالكتروني المرن، ويمكن استعراض أهم النقاط التي تؤكد حاجة القطاع الحكومي لتطبيق أسلوب الإدارة الالكترونية من خلال الآتي :

- تدهور مستوى خدمات الإدارات العمومية و تفاقم مظاهر البيروقراطية و التعقيدات الإدارية، ما أصبح يتطلب ضرورة توفير الشفافية و الموضوعية و الانضباط و الحياد لرفع الثقة بين الإدارة و المواطن،

- ضرورة تنمية الكوادر الوطنية للإدارة العامة وتأهيلها بعلوم التقنية الحديثة للاعتماد عليها في إدارة برامج التنمية وخططها المستقبلية للدولة ،

- حاجة الاقتصاد الوطني إلى الدعم التقني للدخول في غمار المنافسة الاقتصادية و للإسهام بفعالية في الأسواق العالمية، مع زيادة المشروعات التي تؤدي إلى خلق اليد العاملة [2].

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 37-38.

[2] حسين محمد الحسن، **الإدارة الإلكترونية المفاهيم – الخصائص- المتطلبات**، الأردن : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، 2011، 65- 68.

– ضرورية لتحقيق الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد، فالإدارة الالكترونية تؤدي إلى انتفاء العلاقة المباشرة بين أي موظف وطالب الخدمة ما يقلل من فرص انتشار جرائم الفساد من الرشوة وخلافه،

– الاستفادة مما توفره الإدارة الالكترونية من بيانات و معلومات متعلقة بقطاعات الدولة المختلفة لتحقيق سهولة في التواصل بين مختلف الإدارات و بين الإدارة و المواطن [1].

ثالثا : متطلبات إنجاح الإدارة الإلكترونية

إن إنجاح وظائف الإدارة الالكترونية المذكورة سابقا لا يمكن تحقيقه بمجرد تسلسلية هذه الوظائف، وإنما يحتاج التحقق الصائب والعمل الصحيح لهذه الوظائف توفر جملة من المتطلبات الرئيسية ونذكر من أهمها ما يلي:

1– خلق التوعية الشاملة عند الموظفين بأهمية هذه الإدارة الالكترونية ،

2– خلق البنية التحتية لنظم المعلومات و الاتصالات والتأكد من صلاحيتها ،

3– إعداد نظام معلومات مكون من نظم فرعية لخلق التكامل في المعلومات ،

4– إعداد دراسة متكاملة لما هو موجود فعلا من نظم معلومات منجزة وأجهزة ومعدات وشبكات في الإدارات الحكومية والاستفادة منها في تنفيذ الإدارة الالكترونية[2]،

5– تأهيل الكوادر البشرية وتدريبها على العمل في هذا المجال ،

6– وضع التشريعات الخاصة التي تحكم عمل الإدارة الالكترونية وتحقيق أهدافها بما يضمن أمن وسرية المعلومات،

7– نشر الوعي والمعرفة والثقافة الالكترونية لدى كل الأوساط للتكيف مع الوضع الجديد [3].

[1] حمدي القبيلات، **قانون الادارة العامة الالكترونية**، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، 2014، ص 41–43.

[2] علاء عبد الرزاق السالمي، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

[3] حمدي القبيلات، **مرجع سبق ذكره**، ص 27–32.

المبحث الثاني : مدخل لدراسة التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة لم ينشأ وليد الصدفة و إنما جراء تراكمية تاريخية و تطورات علمية و تجاذبات بين مختلف العلوم ساهمت في تشكيل هذا المفهوم الشاسع للتنمية المستدامة الذي يحمل أهدافا و أبعادا مختلفة و أدوات متنوعة لتجسيده على أرض الواقع، و كذا مؤشرات عملية لقياس مدى تحققه على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي و المؤسسي، لتشكل هذه العناصر في مجملها مدخلا نظريا لمعرفة هذا المفهوم و تركيبته العلمية و العملية التي سيحاول هذا المبحث التفصيل فيها .

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة

لقد تعددت التعاريف والمعاني الشاملة لمصطلح التنمية المستدامة، بين النظرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، نظرا لأهمية هذا الموضوع وارتباطاته المتشعبة بمختلف المجالات والعلوم بالإضافة إلى تطورها في ظل سياقات تاريخية متنوعة تضيف كل فترة منها ميزة إضافية للمفهوم حتى أصبحت المشكلة ليست في غياب التعاريف وإنما في تعددها، وسنحاول من خلال هذا المطلب أن نلم بأهم التعاريف و أكثرها شمولا للمفهوم بدءا بمفهوم التنمية ثم التنمية المستدامة.

أولا : مفهوم التنمية

عرفت التنمية بأنها "تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع " [1]، إن هذا المفهوم للتنمية شكل محور نقاش كبير لدى المفكرين وعلماء الاقتصاد واختلفوا في وضع تعريف موحد للتنمية باختلاف توجهاتهم وإيديولوجياتهم و لتأثر مفهوم التنمية بالقيم السياسية والاجتماعية السائدة على فترات تاريخية و يعكس مفهوم التنمية حسب هذه الفترات المضامين التالية :

1- النمو الاقتصادي كمرادف للتنمية : حيث استعمل مفهوم التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف القرن السادس من القرن العشرين بالاعتماد على

[1] محمد شفيق ،**دراسات في التنمية الاقتصادية** ،الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، ص 13 .

إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وسريعة [1]، وهذا ما ذهب إليه **روستو** حيث عرف تنمية الدول على أنها : " عملية الخروج من التخلف انطلاقا من النمو ويكون ذلك ببذل الجهد الكافي في مجال الاستثمار " [2]وكان المقصود به : " الزيادة في الناتج الكلي الذي يتحقق في بلد ما عبر الزمن، ويقاس بمعدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، أو بصورة أدق بمعدل النمو في ناتج الفرد الحقيقي Real output per person، على اعتبار أن زيادة الدخل الحقيقي أو الناتج للفرد (في المتوسط) تؤدي إلى وجه العموم إلى رفع مستوى المعيشة في البلد [3]، ولقد اتفقت أغلب الأدبيات الاقتصادية على تعريفه بأنه " حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي "، ويبقى النمو الاقتصادي بالرغم من كونه ضروري إلا أنه غير كافي لتلبية ورفع مستوى حياة الأفراد إذ يتطلب ذلك وجود طريقة فعالة في توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، والتي تعد موضوعا معقدا يرتبط بالنظم السياسية والاقتصادية وطبيعتها في كل دولة [4].

2- التنمية الاقتصادية كمفهوم تقليدي للتنمية : غير أنه مع التطور الذي شهده الفكر الاقتصادي اتضحت معالم التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فمفهوم النمو يشير إلى الزيادة التلقائية التي تحدث في المجتمع دون تدخل مقصود بينما يناقضه مفهوم التنمية الذي يشير إلى التدخل المقصود من جانب المجتمع وأجهزته[5]، ما يجعل مفهوم التنمية أشمل وأوسع من مفهوم النمو الاقتصادي إذ يمكن أن ينمو الاقتصاد دونما تنمية حقيقية حيث قد ينحصر النمو الاقتصادي في قطاع محدود ومنعزل عن بقية الاقتصاد القومي، بينما تتمثل التنمية الاقتصادية الحقيقية في" الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2010، ص 19.

[2] Thierry MONTALIEU, **Economie du développement**, Editions Bréal, France, 2001, p 71.

[3] بحوث وأوراق عمل **مؤتمر** " **الشراكة بين القطاعين العام والخاص** "، بالتعاون مع جامعة اليرموك الأردنية إربد –المملكة الاردنية الهاشمية، يوليو 2008، المنظمة العربية للتنمية الادارية : أعمال المؤتمرات، 2011، ص 102.

[4] جلال خشيب، النمو الاقتصادي، على الموقع الالكتروني : **www.alukah.net** (اطلع عليه بتاريخ 12-11-2016)

[5] رشاد أحمد عبد اللطيف،**أساليب التخطيط للتنمية** ،الاسكندرية : المكتبة الجامعية، 2002، ص 18 .

الاقتصادي والاجتماعي وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة"[1]، كما يعرفها البعض" بأنها العملية التي تتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي"[2]، كما تعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام أنها "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج " [3] .

3- التنمية البشرية كمفهوم حديث للتنمية :إن محدودية نجاح وعدم كفاية النموذج الاقتصادي السائد في الخمسينيات و المتمحور حول تكوين رأس المال المادي وعدم كفايته لتحقيق الرفاه المطلوب في الدول الغربية، وكذا فشل المجهودات التنموية في الدول النامية، استدعى تغيير مسار نماذج النمو الاقتصادي مع بداية الستينيات وذلك بالتوجه نحو التركيز على الاستثمار في البشر من خلال إعطاء أولوية للتعليم والتدريب إذ ظهر في تلك الفترة مفهوم " تنمية الموارد البشرية" والتركيز على جعل العنصر البشري هدفا للتنمية بدلا من كونه مجرد وسيلة لذلك[4] ،ومنذ هذه الفترة أخذ مفهوم التنمية الاقتصادية الذي كان يركز على البعد الاقتصادي بالتغير ليشمل أبعاد أخرى وهي الأبعاد البشرية في عملية التنمية إلى غاية حدوث القفزة النوعية في الفكر التنموي مع مطلع التسعينات بصدور تقرير التنمية البشرية لعام 1990 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(United Nations Development Program (UNDP حيث عرف هذا التقرير التنمية البشرية على أنها " عملية توسيع نطاق خيارات الأفراد، وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة وصحية ،وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي لائق، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته " [5]هذا المفهوم التقليدي للتنمية البشرية تم توسعته بموجب تقارير

---

[1] حربي محمد موسى عريقات ،**مبادئ في التنمية والتحطيط الاقتصادي** ،الأردن:دار الفكر ،ط 1، 1992، ص 31.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الاسكندرية : الدار الجامعية، 2003-2002، ص 17.

[4] محمد عابد الجابري وآخرون، **التنمية البشرية في الوطن العربي**،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، فيفري 1995، ص 83.

[5] United nation development programme (UNDP) ,**Human Development Report 1990** ,New york :Oxford university press ,1990 ,p 10 .

التنمية البشرية حيث جاء تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 ليعرف التنمية البشرية على أنها " عملية توسيع خيارات الإنسان، إذ يصبح في متناوله مزيد من الإمكانات ومتسع من الفرص لاستخدامها "[1].

4- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة /والمتكاملة : امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين، وظهر في هذه المرحلة مفهوم التنمية الشاملة التي تعني :" تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب حياة المجتمع وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط " وكانت تقاس هذه التنمية بالإضافةإلى المؤشرات السابقة على مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتغذية والصحة والسكن والتعليم [2].

ثانيا : مفهوم التنمية المستدامة

بدأت تتشكل معالم مفهوم جديد للتنمية، جراء العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم " التنمية المستدامة"[3].

و يعود أصل مصطلح الاستدامة Sustainable إلى علم الايكولوجي Ecology حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economyوعلم الايكولوجي Ecology[4]، كما عرفت الاستدامة عموما على أنها " قيمة معيارية أساسية في مجال النهج الإنساني لتحقيق الإنصاف، وتشير الاستدامة في حدها الأدنى إلى الحفاظ على

[1] United nation development programme (UNDP) ,**Human Development Report2015 : work for Human Development** ,New york ,NY 10017,2015,p02.

[2] العايب عبد الرحمان، «التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة»، **أطروحة دكتوراه**، علوم اقتصادية، مقدمة لجامعة فرحات عباس بسطيف، السنة الجامعية 2010-2011، ص 10.

[3] عثمان محمد عنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، ص 21.

[4] ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم ،« التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى »،**مجلة المنارة**، المجلد 12، العدد 1، 2006، ص 154.

حياة الإنسان على الأرض " [1]، كما اصطلح على تعريفها أنها :" الطريق لتحقيق النمو الذي يراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية و الأخلاقية، ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الإختلالات والفوارق سواء الداخلية في المجتمع الواحد أو بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال " [2].

أما مصطلح التنمية المستدامة لقد برز للمرة الأولى في تقرير " الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية " الصادر عام 1981 تحت عنوان "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة "، وكما جاء في التقرير هي " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات و إمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة " [3]، غير أن أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير مستقبلنا المشترك **Our common future**" الصادر عن لجنة برونتلاند Brundtland Commission المعروفة رسميا بـ " اللجنة العالمية للتنمية والبيئة" World Commission on Environement and Developement عام 1987[4]، حيث عرفها التقرير أنها : " هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتها "، وهي تحتوي على مفهومين أساسين :

– مفهوم الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة،

– فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل[5]، وهناك صنفين من التعاريف :

---

[1] Bertrand ZUINDEAU, **Développement durable et territoire** ,France : Presses Universitaires du Septentrion , 2010, p41.

[2] Christian BRODHAG, **Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises**, congrèsinternational avec exposition d'innovations le management durable en action, 4 – 6 septembre 2004 Université de Genève, Suisse, p.3

[3] قريد سمير، **حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية**، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2013، ص 70.

[4] United Nations , **Brundtland Report**, General Assembly , Forty-second session, 4 August 1987, pp01.

[5] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، " تقرير مستقبلنا المشترك "، **مجلة عالم المعرفة**، تر: محمد كامل عارف، الكويت : يناير 1978، ص 69.

الصنف الأول : تمثل تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة وهذه التعاريف اقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها :

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار .
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة .
- التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية[1] .

أما **الصنف الثاني** : تمثل التعاريف الأكثر شمولا ولاسيما تلك المقدمة من طرف الهيئات والمنظمات الدولية ومنها :

- **تقرير الموارد العالمية** : حصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب 20 تعريف للتنمية المستدامة، وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية كما يلي :

1- تعريفات ذات طابع اقتصادي : حيث أن التنمية المستدامة للدول المتقدمة يعتبر إجراء لتقليص مستديم لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث ميكانيزمات للتغيير الجذري للأنماط الاستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فالتنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من أجل التخفيض من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي[2] .

2- تعريفات ذات طابع اجتماعي وإنساني :التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني و وقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية[3].

3- تعريفات متعلقة بالبيئة : تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية .

---

[1] رواء زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الإقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، 2010، ص 79.

[2] مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات البيئة**، سوريا : دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 71.

[3] رواء زكي يونس الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

4- تعريفات متعلقة بالجانب التقني :هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات و التقنيات النظيفة والتي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون [1].

و أما القاسم المشترك بين هذه التعاريف فيتمثل في كونها مسار إنمائي يسمح بالتطور المشترك للنظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على أساس:

- التنمية الاقتصادية،

- الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية والقيود البيئية التي تستتبعها،

- المساواة الاجتماعية بين الأجيال وبين الدول (لا سيما بين بلدان الجنوب والشمال)" [2] .

وبالتالي فهي ترتكز على الأسس التالية :

1- الإنصاف :من خلال التوزيع العادل لثروات المجتمع و طاقاته و حصول كل إنسان على حصة عادلة منها .

2- التمكين : أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها .

3- حسن الإدارة والمسائلة : أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية .

4- التضامن : بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى .[3]

وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي عبارة عن مقاربة تنموية جديدة شاملة لتطوير النظم الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و تحقيق استدامتها، ويمكن تلخيص مسيرة التنمية وتطورها بداية من مفهوم التنمية إلى غاية توسعها لمفهوم الاستدامة و ما احتوته من معنى و أهداف حسب كل حقبة تاريخية من الزمن :

---

[1] بوشنقير إيمان، رقامي محمد، "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة "، **مجلة جيل حقوق الانسان**، العدد 2، ديسمبر 2013، ص 39.

[2] Bertrand ZUINDEAU, **op cit** , p 73.

[3] جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015، ص 152.

الجدول 2: مفهوم التنمية و محتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية منتصف ستينات القرن العشرين	– اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية . –اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. – إهمال الجوانب البيئية .	معالجة كل جانب بصفة مستقلة عن الجوانب الأخرى .	– الإنسان هدف التنمية
2	التنمية=النمو الاقتصادي+ التوزيع العادي	منتصف الستينات– منتصف سبعينات القرن العشرين	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. –اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية . –اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب بصفة مستقلة عن الجوانب الأخرى	– الإنسان هدف التنمية . – الإنسان وسيلة التنمية .
3	التنمية الشاملة =الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات ومنتصف ثمانيات القرن العشرين	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية . –اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية . – اهتمام متوسط بالجوانب البيئية .	معالجة كل جانب بصفة مستقلة عن الجوانب الأخرى	– الإنسان هدف التنمية . – الإنسان وسيلة التنمية . – الإنسان صانع التنمية .

4	التنمية المستدامة =الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية . –اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية . – اهتمام كبير بالجوانب البيئية. – اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية .	معالجة كل جانب بصفة مستقلة عن الجوانب الأخرى	– الإنسان هدف التنمية . – الإنسان وسيلة التنمية . – الإنسان صانع التنمية .

المصدر : عثمان غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة :فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2010 ، ص34.(بتصرف)

ثالثا : التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

إن التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة يقدم لنا الكرونولوجية التاريخية التي صنعت و ساهمت في بلورة هذا المفهوم من أحداث و مؤتمرات و قمم عالمية إلى غاية إكتمال المفهوم بما هو عليه اليوم من أهمية و أبعاد مختلفة ، إلا أن الفهم الأوسع للمفهوم يتطلب التعريج على أهم الإنتقادات التي وجهت للمفهوم من جهة أخرى و هو ما نحاول التفصيل فيه ضمن النقاط التالية .

1– التطور التاريخي للمفهوم: إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة و بلوغه لما هو عليه الحال اليوم من رواج و شمولية إنما هو وليد تراكمية تاريخية ناتجة عن مجهودات جبارة و مستمرة للمنظمات الدولية و العلماء و الباحثين و غيرهم في تحديدهم لأهمية الاستدامة كضرورة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية و حماية البيئة من خلال الأخذ بعين الاعتبار مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية و البيئية و كذا استمراريتها للأجيال القادمة، و قد تجلت معالم هذا المفهوم و إدراك الدول أهمية تطبيقه جراء انعقاد العديد من القمم و المؤتمرات العالمية و إصدار الوثائق و التقارير الدولية التي شكلت في مجملها محطات هامة لبروز مفهوم التنمية المستدامة، نوجز أهم هذه المحطات التي شكلت منعرجات حاسمة لبروز المفهوم فيما يلي :

- **كتاب الربيع الصامت 1962 :** نشرت "راشيل كارسون Rachel Carson's " سنة 1962 كتاب بعنوان "الربيع الصامت"، حيث أظهر الكتاب الأضرار التي لحقت بالأنواع الحيوانية و صحة الإنسان جراء استخدامات المواد الكيميائية و المبيدات الزراعية، و ضرورة الالتفاف حول القضايا البيئية [1].

- **تقرير روما 1972 :** تجمع العلماء و الاقتصاديين من عدة بلدان في روما عام 1968 لمناقشة المشاكل و التحديات المستقبلية للبشرية (الموارد الطبيعية المحدودة، النمو السكاني، التنمية الاقتصادية، و المشاكل البيئية ..) مشكلة بذلك ما سمي بنادي روما، و قد إنبثق عن هذا المؤتمر نشر تقرير حدود النمو The Limits to Growth سنة 1972 الذي وضح مصطلح الاستدامة في إطار المفهوم المعاصر للتنمية المستدامة، و التنديد بالآثار الايكولوجية للتصنيع المفرط [2] .

- **مؤتمر استوكهولم 1972 :** عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة البشرية في استوكهولم سنة 1972، و يعتبر محطة حاسمة حيث حدد الحاجة الماسة لجميع الدول في وضع سياسة بيئية على المستوى الوطني و وضع الاهتمام بالبيئة ضمن الأجندات الوطنية، كما إنبثق عن هذا المؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) [3] .

- **تقرير مستقبلنا المشترك 1987 :** في أواخر عام 1983 إعتمدت الأمم المتحدة قرارا بشأن إنشاء "اللجنة العالمية للبيئة و التنمية" برئاسة رئيسة وزراء النرويج غرو هارلم برونتلاند من أجل مهمة صياغة " جدول أعمال عالمي للتغيير" على وجه التحديد لاقتراح استراتيجيات بيئية طويلة الأجل ووضع التوصيات و التصورات المشتركة للقضايا البيئية، لتخرج اللجنة تقريرها النهائي سنة 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك Our Common future" أو تقرير برونتلاند، الذي صاغ المفهوم الرسمي للتنمية المستدامة، كما ركز على الحاجة إلى اتخاذ اجراءات عاجلة للحد من التدهور البيئي و تحقيق مستقبل مستدام.[4]

---

[1] Yulia Platanova, «Is the concept of sustainable developement a contemporary ideology ?», **Conference Proceedings compilation Obuda University Keleti Faculty of Business and Management** ,2013, p 58.

[2] Tomislav Klarin , «The concept of sustainable developement : from its beginning to the contemporary issues», **zegreb international review of economics and business**, vol 21, n 01, Croatia , 2018 , p71.

[3] H.Gudmundsson , **Sustainable Transportation** , Berlin : springer texts in business and economics , 2015, p 18.

[4] Iam G.MC Chesney , **The Brundtland Report and sustainable development in New Zealand** , centre for resource management , New zeland , 1991 , p 01.

- **مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية لعام 1992 (قمة ريو):** عقد هذا المؤتمر من طرف الأمم المتحدة سنة 1992 بريو دي جانيرو بالبرازيل، بمشاركة 178 دولة بما في ذلك 110 من رؤساء الدول، و إنبثق عنه إعلان ريو الذي قدم رؤية للتنمية المستدامة، و جدول أعمال القرن 21 كخطة عمل شاملة لتوجيه و تنسيق عمل الأمم المتحدة و الحكومات في جهودها لتحويل المجتمع نحو تنمية مستدامة، كما اعتمد المؤتمر أيضا الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ و توفير الاطار القانوني الدولي للسياسة المناخية [1].

- **مؤتمر كيوتو المعني بتغير المناخ 1997 :** وقع بروتوكول كيوتو بين البلدان، من أجل الوفاء بالالتزام في الحد و تخفيض من غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري مع اتخاذ كافة الإجراءات الموافقة لذلك لتعزيز التنمية المستدامة [2].

- **إعلان الألفية للأمم المتحدة سنة 2000 :** عقدت قمة الألفية للأمم المتحدة سنة 2000، حددت ثمانية 08 أهداف للألفية و تحت هذه الأهداف ينبثق 18 هدفا ملموسا يمكن الوصول إليها بحلول عام 2015، و تمت الموافقة على اعلان الألفية من طرف 192 دولة عضو في الأمم المتحدة ليمثلون اتفاق عالمي على تحقيق النتائج في المناطق الاكثر أهمية (مكافحة الفقر المدقع و الجوع، تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، تعزيز المساواة بين الجنسين، خفض معدل وفيات الأطفال، تحسين صحة الأم، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، ضمان الاستدامة البيئية، تطوير شراكة عالمية) [3].

- **مؤتمر القمة العالمي للتنمية بجوهانسبرغ 2002:** انعقد هذا المؤتمر بمدينة جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2002، ليضع تقرير بالنتائج التي تحققت خلال الفترة من مؤتمر ريو ،إذ أعاد تأكيد الالتزامات السابقة ووضع المبادئ التوجيهية لتنفيذ هذا المفهوم في المستقبل [4].

- **مؤتمر الأمم المتحدة ريو + 20، سنة 2012 :** انعقد المؤتمر بريو دي جانيرو بالبرازيل لتجديد الالتـزام السيـاسي و إعادة تأكيد مبادئ ريو و خطط العمل السابقة و تقييم التقدم و الفجوات في الوثـائق

[1] H.Gudmundsson , **op cit** , p 23.
[2] Nations Unies, **Protocole de kyoto à la convention-cadre des nations unies sur les changements climatiques** , 1998 , p p01-03.
[3] Tracey Strange , Anne Bayley, **Sustainable Developement linking economy ;society ;environment** , OECD, 2008 , p 48 .
[4] Nations Unies, **Rapport du Sommet mondial pour le développement durable Johannesburg (Afrique du Sud),** 26 août-4 septembre 2002, New York, 2002, p p 02-10.

المنبثقة عن القمم الرئيسية حول التنمية المستدامة [1].

- **قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2015 :** عقدت القمة بنيويورك و تضمنت الموافقة و نشر خطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، و حددت 17 من الأهداف الإنمائية للألفية (أهداف التنمية المستدامة) التي ينبغي تحقيقها في أفق سنة 2030 [2].

إضافة إلى محطات أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها، كالقمم المناخية العالمية COP، و العديد من الاتفاقات البروتوكولات الدولية المعنية بالحفاظ على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

2- نقد مفهوم التنمية المستدامة : غير أن هذا المفهوم قد واجه العديد من الانتقادات التي جعلته محطة نقاش فكري ونظري واسع بين مختلف العلماء والباحثين ، بحيث انقسم تقييم مفهوم التنمية المستدامة بين معارضين له ومؤيدين كل حسب وجهة نظره وحسب تبريراته، ولعل من أهم الانتقادات أنه مصطلح يكتنفه الغموض و اللبس ، و قال البعض ساخرا أن شيـوع هذا المصطلح يكمن وراء غموضه ، و أن أهدافه غير المحددة هي التي تضفي الغموض على المفهوم[3]، إضافة إلى "لانهائية الزمن" المحدد بهدف تحقيق تنمية لانهائية بعكس ما يتطلبه التخطيط التنموي التطبيقي الذي يحدد المدة الزمنية لأهداف التنمية[4]، و قد يرجع البعض هذا الغموض لأسباب سياسية أو إستراتيجية في محاولة لبناء نظام مؤشرات لقياس الاستدامة[5].

كما يرى البعض أنها تنمية تخدم مصالح بلدان الشمال على حساب البلدان النامية وهو ما برره الجغرافي والمختص ببلدان العالم الثالث سلفي برينال **Brunel Sylvie** من خلال إعطاء الشرعية لبعض الحواجز و تقديم حجج حمائية للبلدان المتقدمة بحيث تصبح حزمة صريحة للرأسمالية [6]، و ترجع هذه الانتقادات إلى عدة تبريرات تتمثل في التيارات المنتقدة للتنمية المستدامة من أجل الدفاع عن مصالح الشركات الكبرى والنهج الرأسمالي، و في المقابل التيارات الموالية و المدافعة عن البيئة وفي معرض

---

[1] Nations Unies, **Déclaration finale du sommet "Rio + 20", 22 juin 2012 , Rio de Janeiro**, Brésil, 20-22 juin 2012, p 02.

[2] Tomislav Klarin **, op cit** , p 72.

[3] دوجلاس موسشيت، **مرجع سبق ذكره**، 87-88 .

[4] حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الرياض: العبيكان للنشر، ط 1، 2007، ص 52-53.

[5] Guillaume Marchand,« Un système d'indicateurs pour évaluer les impacts territoriaux des politiques de développement durable dans les zones rurales d'Amazonie brésilienne : l'expérience IDURAMAZ » , **Thèse de doctorat** ,Géographie, Université de la Sorbonne nouvelle - Paris III, 2010. Français, p12-13.

[6]Allegre Claude, **Ma vérité sur la Planète**, paris : Moniteur, 2008, p36.

تبرير هذا المنطق، يقول أتباع هذا التيار : إن عالما مثل عالمنا يسيطر 20% من سكانه على 80% من موارده الطبيعية، يجعل الموقف السليم بالنسبة للأثرياء هو تبني سياسة تقوم على تراجع تنموي مستدام [1].

وبالرغم من هذه الاختلافات حول تعريف التنمية المستدامة إلا أنه يتفق الجميع على أهمية ما يحققه هذا المفهوم من أهداف، و هي أهداف التنمية المستدامة ال17 السبعة عشر .

رابعا : أهداف التنمية المستدامة

وبالرغم من هذه الاختلافات حول تعريف التنمية المستدامة إلا أنه يتفق الجميع على أهمية ما يحققه هذا المفهوم من أهداف، و هي أهداف التنمية المستدامة الـ17 التي جاءت بها قمة الأمم المتحدة التي عقدت في نيويورك سنة 2015 و التي تم اعتمادها ضمن خطة التنمية المستدامة الجديدة [2]، كما تم إحصائها في تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 كالتالي :

1) القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان ،
2) القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة،
3) ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار،
4) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع،
5) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات،
6) ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة ،
7) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة ،
8) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع ،
9) إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار ،
10) الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها،

---

[1] محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة**، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 01، 2015، ص 222.

[2] الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة 17 هدفا لتحويل عالمنا، على موقع الأمم المتحدة : https://www.un.org (اطلع عليه بتاريخ : 2017/05/20) .

11) جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة[1]،

12) ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة،

13) اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره،

14) حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

15) حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي ،

16) التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات ،

17) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة[2].

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة

إن البراديغم الجديد للتنمية يتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها لتشكيل مفهوم التنمية المستدامة، والتي لا يمكن أن تحقق أهدافها دون الفهم الشامل لأبعادها المختلفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أبعاد حاسمة ومتفاعلة تم تقسيمها إلى أبعاد رئيسية و أخرى ثانوية على أساس معيار الأهمية حسب ما نصت عليه المؤتمرات والمواثيق الدولية وهي كالأتي :

أولا : الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة

1- البعد الاقتصادي Social Dimension of Sustainability: يعد البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بعدا قاعديا يتمحور حول ضرورة عقلنة استعمال الموارد الطبيعية الباطنية و غير الباطنية، من جهة و ترويض إجراءات إحداث التنمية من جهة أخرى لإحقاق أهداف التنمية بالتوازي مع مراعاة الأهداف البيئية من خلال الحد من التفاوت في المداخيل و الثروة، التقليل من النفقات العسكرية، الحد من إنتاج النفايات و خفض دعم إنتاج المبيدات الحشرية و الأسمدة الكيماوية و فرض الضرائب و الرسوم البيئية لحل المشاكل الناتجة عن التلوث، تحسين وسائل النقل و شبكات الطرق ،مع تكثيف الجـهود

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2015 التنمية في كل عمل**، نيويورك، 2015، ص 15.

[2] المرجع نفسه، **المكان نفسه** .

الإقليمية والدولية لدعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة من خلال زيادة المساعدات الفنية والمادية[1].

2- البعد البشري والاجتماعي Human and Social Dimension of sustainability : يقصد بالبعد الاجتماعي اهتمام التنمية بالإنسان و جعله محور أولوياتها، و ضمان للإنسان حقوقه الطبيعية كالعيش في بيئة نظيفة وسليمة و نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام،ملبس، هواء....) فضلا عن الاحتياجات المكملة لرفع معيشته (عمل،ترفيه،وقود...) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة [2]، كما يسعى هذا البعد إلى تثبيت و استقرار النمو الديموغرافي، ووقف النزوح إلى المدن، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في تخطيط التنمية، وتحسين قدرة الحكومات على توفير الخدمات المختلفة للسكان و رفع مستوى التنمية البشرية في كل صورها [3].

3- البعد البيئي Environmental Dimension of Sustainability : يرتكز البعد البيئي على تحقيق الاستدامة البيئية من خلال توفير ضرورات البقاء البشري و الحفاظ على الموارد الطبيعية و الأنظمة الايكولوجية ونقلها سليمة إلى الأجيال القادمة، ويمكن تجميع أهم عناصر البعد البيئي للتنمية المستدامة في النقاط التالية :

- **استدامة الموارد المتجددة** : تتمثل في إدارة الموارد الطبيعية بما يحافظ على بقائها و استمرارها في العطاء إلىالأجيال القادمة، ولا سيما مخزون النماذج البيولوجية مثل الغابات ومصائد الأسماك [4].

- **حماية الموارد الطبيعية** : تتطلب التنمية المستدامة توفير الحماية اللازمة للموارد الطبيعية الضرورية لإنتاج المواد الغذائية والوقود بدءا بحماية التربة والأراضي المخصصة للأشجار إلى حماية مصايد

---

[1] عماري عمار ،« إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها»، مداخلة في إطار **المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، يومي 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 09.

[2] ريدة ديب، سليمان مهنا، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية**، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص491.

[3] أحمد جابر بدران، **إقتصاد البيئة**، القاهرة: مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية، ط 1، 2013، ص 203-205.

[4] سليمان عمر الهادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

الأسماك، كما يتطلب ذلك الاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية كالأراضي القابلة للزراعة و إمدادات المياه مع تبني مسارات وتكنولوجيات نظيفة تزيد من الإنتاجية دون تبديد للموارد [1].

- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري** :إن تغير المناخ هو أحد أكبر تحديات العصر لما يثيره من مخاوف و تهديدات للبشرية جمعاء ، و لذلك فان اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الاحتباس الحراري و حماية المناخ و التكيف معه يشكل تحقيقا لأهم مبادئ التنمية المستدامة و أولوية عالمية تتطلب أوسع قدر ممكن من التعاون الدولي بغية التعجيل بالحد من إنبعاثات غازات الدفيئة[2]

و من خلال الأبعاد الثلاثة السابقة، نخلص إلى فهم أساسي يتمثل في اشتراك و تكامل أبعاد التنمية المستدامة و انسجامها لتحقيق أهداف مشتركة للتنمية المستدامة، و هو ما نوضحه ضمن الشكل التالي :

الشكل 1 تكامل أهداف أبعاد التنمية المستدامة

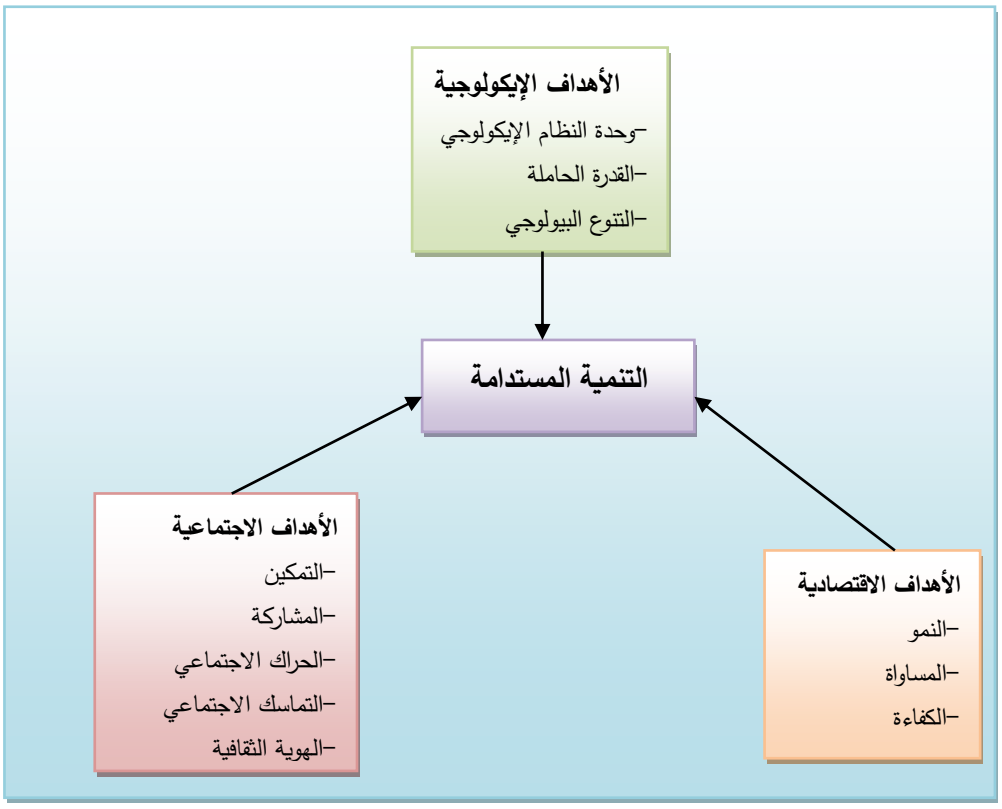

المصدر : دوجلاس موسشيت، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[1] نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة إستغلال الموارد البشرية والطاقة المتجددة**، عمان : دار دجلة، ط01، 2015، ص 158.

[2] هادي أحمد الفراجي ، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة** ، عمان : دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، ط1، 2015، ص ص 388–389 .

و عليه فإن مفهوم التنمية المستدامة لا يستقيم إلا بدمج الأهداف الأساسية للأبعاد الثلاثة،مع تحقيق تقدم متزامن في هذه الأبعاد برغم أن التركيز على مجموعة من الأهداف يعتمد على وجهة نظر المرء وتوجهاته الإيديولوجية و العلمية .

ومن أوجه التكامل مثلا أن الاستثمار الضخم في التنمية البشرية يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر والى الإسراع في تثبيت عدد السكان و إلى تضييق الفوارق الاقتصادية و إلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد و إلى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان [1] وهو ما يجعل أبعاد التنمية المستدامة الأساسية تتميز بالانسجام والتكامل ولاسيما فيما يتعلق بمحاور القضايا الكبرى للتنمية المستدامة كالمياه، الصحة، التعليم، الغذاء والطاقة و هلم جرى، وهو ما يعبر عنه الجدول التالي :

الجدول 3 : تكامل أبعاد التنمية المستدامة

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير	تحسين الإنتاج و أرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي، الغابات والمياه والحياة البرية والاسماك وموارد المياه .
الصحة	زيادة الانتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمن في مواقع العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى	ضمان الامداد الكافي والاستعمال	ضمان الحصول على السكن	ضمان الاستخدام المستدام أو

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، **التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2015، ص 163.

والخدمات	الكافي لموارد البناء ونظم المواصلات	المناسب بالسعر المناسب بالاضافة الى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة	المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي	خفض الاثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والعالمي والتوسع في تنمية الغابات والبدائل المتجددة .
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	ادخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: باتر محمد علي وردم ، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، 2003، ص 194.

ثانيا : أبعـــاد أخـــرى

1- البعد السياسي : (التنمية المستدامة كمشروع ديمقراطي):تمثل التنمية المستدامة في بعدها السياسي "مشروعا للسلام والديمقراطية "، باعتبارها نموذج للمصالحة بين الشمال و الجنوب و بين نماذج التنمية المختلفة، و اعتبارها نموذج يؤسس للديمقراطية و الحاكمية الرشيدة من خلال إشراك السكان في صنع القرارات التنموية و إدماج الفئات المهمشة في الفضاء السياسي، و تحقيق الشفافية بإخضاع الشركات و الدول للمسائلة المشتركة و المتباينة حسب ما تم إقرارها ضمن "مؤتمر ريو"لما للدول المتقدمة من قدرات مالية و اقتصادية و تقنية و ما تحدثه من أضرار بيئية ترتب عليها مسئوليات مالية و تقنية أكبر،كما يؤكد هذا البعد على تحقيق العدالة والمساواة في استثمار الموارد الطبيعية والوصول إلى المنافع

المشتركة للطبيعة[1]،إضافةإلى تحقيق التنمية المستدامة من زاوية التمكين السياسي، إذ تعتبر" تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل"[2]، لتؤكد هذه الأهداف المبدأ 25 من إعلان ريو حيث نص على أن :" السلام والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة وغير قابلة للتجزئة " [3].

2- البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة : يعتبر البعد الأخلاقي قيمة معيارية هامة لاكتمال مفهوم التنمية المستدامة، التي لابد أن تصاحبها الأخلاق الهادفة إلى دفع التنمية قدما، و التي تتمثل في عدم انتهاك حق الإنسان في الحياة الكريمة أو استغلال القوى العظمى لخيرات الدول الفقيرة، و احترام الإنسان للطبيعة و مواردها و أنواعها المختلفة من المخلوقات و الحفاظ على البيئة و عدم استنزافها للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، و إيقاف كل أشكال انتهاك البيئة من تلوث و رمي النفايات السامة والمواد الصناعية التي تؤثر على الهواء والمياه العذبة [4].

3- البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة :يرمي البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة، إلى تحسين التكنولوجيات المستخدمة و تطويرها لتكون أكثر استدامة و نظافة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة و لا سيما بالنسبة للبلدان الصناعية و الآخذة بالتصنيع للحد من الآثار البيئية الضارة و تحسين السياسات و الممارسات الحالية التي تتطلب[5]استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية التي تقوم على ضرورة العمل والتعاون في نقل التكنولوجيات النظيفة وتشجيع الممارسات والعمليات التي تخفض وتكبح الانبعاثات البشرية المصدر من غازات الدفيئة في جميع القطاعات لاسيما قطاع الطاقة، النقل، الزراعة والحراجة و إدارة النفايات واستخدام التكنولوجيات النظيفة التي تحقق الميزة المستدامة.[6]

---

[1] باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، 2003، ص 192.

[2] محمد غربي و آخرون ، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، الجزائر : ابن النديم للنشر والتوزيع، ط 1، 2014، ص 132.

[3] Nations Unies, **Déclaration de RIO sur l'environnement et le développement** , Assemblée générale,(vol I), 12 aout 1992,p05.

[4] محمد غربي، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، الجزائر : ابن النديم للنشر والتوزيع، ط 1، 2014، ص 147-149.

[5] أحمد عبد الفتاح ناجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

[6] الأمم المتحدة، **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، 1992، ص 06.

المطلب الثالث : أدوات التنمية المستدامة

إن نجاح أو فشل سياسة التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى فعالية الميكانيزمات والأدوات المعتمدة في صنع وتفعيل هذه السياسات، وتدخل ضمن هذه الأدوات لاسيما ما يسمى "بأدوات السياسة البيئية [1]" وعلى هذا الأساس سنحاول التفصيل في هذه الأدوات وكذا تقييمها .

أولا: الأدوات المؤسسية والتشريعية

تتمثل الأدوات المؤسسية والتشريعية في مجمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنفيذية؛ ويأتي في مقدمة ذلك وجود قانون لحماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون [2]، فلقد ترتب على تزايد حجم الضرر البيئي رغبة لدى الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأحزاب السياسية التي أخذت تضغط على حكوماتها لأجل عقد المؤتمرات والاتفاقيات الدولية أو الانضمام إليها ووضع التشريعات القانونية اللازمة لوقف التدهور البيئي الذي بلغت خطورته مبلغا تكاد معه تهدد كوكب الأرض بالفناء ولاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين .

لهذا قامت معظم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء بوضع التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات [3] لحماية البيئة ،إلا أنه وبالرغم من وجود قوانين ومؤسسات حماية البيئة في العديد من البلدان العربية ،إلا أن هذه القوانين تعاني من الشمولية وعدم الوضوح كما تعاني المؤسسات من الضعف وعدم الفاعلية [4].

ثانيا : الأدوات التنظيمية

تتمثل الأدوات التنظيمية في الأوامر التي تصدر من السلطات الإدارية المختصة بالحماية، متمثلة أساسا في المنع أو التصريح تدعى كذلك قيود التحكم والسيطرة عندما تكون مرتبطة بمصدر التلوث أو

---

[1] وتعرف السياسة البيئية على أنها :« مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات المحلية أو الدولية بهدف تحديد سلوكيات المواطنين وتوجيهها نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها وكذا الارتقاء بالخدمات البيئية المتاحة»، أنظر : سلوى شعراوي جمعة، **صنع السياسات البيئية في مصر**، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية، القاهرة، 1997، ص 05.

[2] مصطفى بابكر،« السياسات البيئية »،**مجلة جسر التنمية** ،العدد (25)، الكويت : المعهد العربي للتخطيط ،2004 ،ص 10.

[3] عارف صالح مخلف،**الإدارة البيئية الحماية الإدارية للبيئة**،عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2007، ص 11.

[4] مصطفى بابكر،«السياسات البيئية »،**مجلة جسر التنمية** ،العدد (25)، الكويت : المعهد العربي للتخطيط ،2004، ص 10 .

فيما يتعلق بتدهور الموارد الأرضية وغير ذلك من المجالات البيئية الأخرى [1]، وتصنف الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية إلى :

1- التقنية : يقصد بالتقنية استخدام وسائل فنية تختارها السلطات المركزية أو المحلية لمواجهة التلوث ؛ وتفرض السلطة على الأفراد والمنشآت استخدام هذه الوسائل الفنية وإلا تعرض من لا يلتزم بها للعقوبة التي قد تصل إلى الحبس أو الغرامة أو أيهما مع سحب ترخيص مباشرة النشاط أو وقفه مدة معينة إلى غير ذلك من العقوبات التي تتفاوت في الشدة والردع [2].

2- الممنوعات و الإجازات :تتمثل في وضع حدود قصوى للتلوث، أو لإصدار ملوثات يمنع تجاوزها أو الإجبار على اختيار نمط إنتاجي معين بالاعتماد على نظام التراخيص والرقابة[3] .

ثالثا : الأدوات الاقتصادية

وتعرف كذلك بالأدوات السوقية"les instruments du marché"المستندة إلى السوق والحوافز المالية، بتركيزها على قوى السوق مثل الحوافز كالتجارة بالإنبعاثات، وكذا التركيز على الأدوات المالية مثل الرسوم، والتي تدفع الملوثين إلى خفض المخاطر الصحية والبيئية التي تشكلها منشآتهم أو عملياتهم أو منتجاتهم كوسيلة هامة لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة[4].

وتشمل الأدوات الاقتصادية جملة من العناصر والتي يمكن حصرها فيما يلي :

1- الضرائب البيئية: أو الجباية الخضراء، وهي تلك الضرائب المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة أو الملوثة، واستخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرة بالبيئة؛ يتم تحديد نسبة هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الإنبعاثات المدمرة للبيئة هذه الضريبة سميت باسم الاقتصادي (بيجو Pigou) [5]وتدعى les taxes pigouviennes[1] وهي :

---

[1] عبد المجيد قدي، **الاقتصاد البيئي**، د.ب.ن: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط 1، 1431هـ-2011م، ص 178.

[2] محمد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، مصر: دار الأمين للطباعة، 2003، ص 16.

[3] عبد المجيد قدي ،الإقتصاد البيئي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 178-179.

[4] محمد عبد الرؤوف، **الأدوات الاقتصادية في السياسة البيئية حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، دبي : مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2008، ص 44-45.

[5] وتعرف تلك الضريبة باسم ضريبة بيغوفيان تيمنًا باسم آرثر سي بيغو (1877-1959) الذي كان يعمل بروفيسورًا في الاقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج في الفترة (1908- 1944) وفي كتابه اقتصاديات الرفاه الذي نشر للمرة الأولى في عام 1920 اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة والاجتماعية، وتعرف ضريبة-

أ. الضريبة على المنتجات " Output taxe ": تقوم الحكومة بفرض ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث للبيئة وإحداث أضرار اجتماعية، وذلك بهدف تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعيا، يترافق هذا النوع من الضرائب مع وجود نظم للتخلص من السلعة أو مدخلات إنتاجها من خلال إعادة التدوير أو توافر بدائل سلعية بيئية سليمة[2].

ب. ضريبة النفايات أو الانبعاثات: هي الضريبة القائمة مباشرة على الانبعاثات المقاسة من كل مصدر، حيث تقدر بالكيلوجرامات من الملوثات مضروبة في الرسم مقابل كل كيلو جرام . وبهذا تصبح ضرائب التلوث شبيهة جدا بفواتير الكهرباء أو فواتير المياه المقاس استهلاكها بعدادات؛ وأحد الأمثلة النموذجية على هذا النهج الضريبة المفروضة على انبعاثات أكسيد النيتروجين في السويد[3] .

2- الحوافز والإعفاءات الجبائية (نظم الدعم Subsidy system) :وفقا لهذا الأسلوب تقدم الحكومة أو المؤسسات المعنية بالتلوث المحفزات والدعم المالي وغير المالي للوحدات الإنتاجية التي تسعى إلى تقليل معدلات التلوث المسموح به ويتم هذا من خلال اعتماد صناعات تعتمد أنواعا محسنة من مصادر الطاقة (كالطاقة الشمسية مثلا) أو التي تستخدم طاقة أقل لتقليل التلوث، أو من خلال تحديد العمر الانتاجي للأصل كالماكينة وواسطة النقل ،أو عن طريق تشجيع صناعات ووسائل الطاقة الاكثر نظافة (كمصادر الطاقة المتجددة) وبموجبه سياسة الدعم تعطي حوافز مادية للجهة الانتاجية عن كل وحدة منخفضة من الملوثات، وقد تستعين الحكومة بقطاعات المجتمع من أجل تشجيع هذا النظام وجمع أكبر

– بيغوفيان اليوم باسم رسوم التلوث وهناك بعض الأمثلة حول الرسوم المتعلقة بضرائب بيغوفيان. أنظر : دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، جمهورية مصر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ص 129.

[1] فارس مسدور ،"أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية "، **مجلة الباحث**، العدد(07)، 2009-2010، ص 349 .

[2] خوتي رابح ،حساني رقية ،« الآثار المتبادلة بين المعايير البيئية القدرة التنافسية والتجارة الدولية»، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد(21)، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2011، ص 53.

[3] تعتبر الرسوم التي فرضت في السويد عام 1992، في إطار برنامج التدابير التي اتخذتها السويد للحد من الأمطار الحمضية مثالا على الضريبة البيئية التي تعتمد مباشرة على الانبعاثات المقاسة، التي يجرى قياسها بمعدل 40 كورونا سويدية لكل كيلوجرام من ثاني أكسيد النيتروجين (أي ما يعادل حوالي 4000 جنيه استرليني لكل طن) .

قدر ممكن من الاموال لهذا الغرض أحيانا [1]، مثل الخصم الضريبي و الإعفاء الضريبي، و التخفيض على ضرائب الملكية أو الرسوم الجمركية أو ضرائب المبيعات لحفز الاستثمار في تحسين ادارة النفايات [2]، أو منح قروض للمشاريع الصديقة للبيئة و تحفيز الاستثمار فيها، و إنشاء البنوك الخضراء[3].

3- تصاريح التلوث القابلة للتداول : تقوم الرخص القابلة للتداول على أساس تحديد مستوى معياري للتلوث وتحديد مقدار للانبعاثات التي يحدثها الملوثون، وتهدف هذه الرخص إلى التحكم في غازات الاحتباس الحراري بشكل خاص والملوثات الأخرى بشكل عام، حيث تقوم السلطة بإصدار تصاريح قابلة للتداول تخول حائزها الحق في انبعاث كمية معينة من الملوثات، ويمكن تشبيه هذه الرخص بأنها سوق خاص بحقوق التلوث حيث يتم شراء حق استخدام جزء من البيئة كمستودع للمخلفات، ويتم تحميل سعر معين مقابل الحصول على حق استخدام الموارد الطبيعية أو البيئية كمواقع للتخلص فيها من المخلفات، وتقوم الحكومة بعملية التسعير للرخص القابلة للتداول[4].

4- سياسة نظم الضمانات(التأمين) /الضمانات المالية: وتتمثل في مدفوعات تقدم إلى الحكومة بمثابة تعويض في حالة عدم الامتثال للقوانين القائمة، ويتم استردادها عندما يتم الامتثال إليها والتحقق من ذلك، ففي ظل هذه الضمانات يدفع المستهلكون عند الشراء مبالغ مالية كوديعة يتم استرجاعها مرة أخرى عند إرجاعهم تلك السلعة التي يفترض التخلص منها بمعرفة المستهلك، وسوف يؤدي ذلك إلى أضرار بيئية، ويكون الإرجاع لمركز معين لإعادة التدوير (الرسكلة) أو التخلص منها، ويطبق نظام الضمانات بالنسبة للسلع التي لا تستهلك كلية بمعرفة المستهلك أو التي يمكن استخدامها مرة أخرى مثل عبوات وحاويات الأغذية، المشروبات والأسمدة .[5]

و تعد الأساليب الاقتصادية أكثر فعالية ومرونة في مواجهة التلوث لأنها تحفز المنشآت على استخدام تقنية أكثر تطورا مما يقلل من تكلفة مقاومته ،وتعمل في ذات الوقت على زيادة دخل الحكومة أو السلطات المحلية بما يمكنها من دعم بعض المنشآت التي تحقق مستويات مثلى من التلوث فضلا على

---

[1] كريم سالم الغالبي، حيدر كاظم العادلي، **التلوث البيئي والسياسات المثلى لمواجهته**، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1، 2015، ص 95.

[2] محمد عبد الرؤوف، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[3] عبد المجيد قدي ،الإقتصاد البيئي، **مرجع سبق ذكره**، ص 148.

[4] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط 1، 2011، ص 127-128.

[5] عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، عمان : دار جرير للنشر والتوزيع، ط 1، 2011، ص 175.

الإنفاق على البحث العلمي ورعاية حماية البيئة، وشمول هذه الأساليب للمشروعات الصغرى التي تسبب المزيد من التلوث وتتجاهلها الإدارة بقصر اهتمامها على المصادر الكبرى للتلوث [1]، وتهدف هذه الأدوات الاقتصادية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي :

- **الهدف المالي** : وهذا عن طريق تجميع الأموال التي تسمح بتغطية تكاليف الآثار على البيئة، والتي يتم إعادة توزيعها لتشجيع وتفضيل أنشطة وقاية أو إعادة تهيئة نوعية البيئة أو البحث أو التطوير .

- **الهدف التحفيزي** : وهذا بالتأثير على سلوك المستهلكين لتقليص أو ترشيد استخدام الموارد بفعل ضغط ارتفاع أسعار المنتجات أو الأنشطة المضرة للبيئة .

- **الهدف الوقائي** : وهذا بإتباع مقاربة وقائية في موضوع تلوث البيئة[2] .

كما تلعب الحوافز الاقتصادية التي وضعتها الأدوات الاقتصادية دورا رئيسيا في تحقيق منافع المرونة ؛ هذا إضافة إلى أن آليات السوق(الأدوات الاقتصادية) تخلق حوافز تبعث على الابتكار في مجال تقنيات خفض التلوث التي تمنحنا أملا في المزيد من التحسينات البيئية على المدى الطويل [3] .

رابعا : الأدوات التعليمية والتثقيفية

وتتمثل في نشر الوعي البيئي بين المواطنين من خلال تضمين القضايا البيئية في برامج التعليم في المدارس والمعاهد والجامعات، وإصدار المطبوعات البيئية المتنوعة [4]إضافة إلى البرامج التلفزيونية والإذاعية، برامج الانترنت، المحاضرات العامة والندوات والمعسكرات الشبابية ؛ وتهدف إلى توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة والاهتمام بالتدوير وإعادة الاستخدام، وكذلك تعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها؛ وتقع مسؤولية القيام بهذا الدور على عاتق المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، كجمعيات حماية البيئة والتجمعات الشبابية وجمعيات حماية المستهلك [5].

---

[1] محمد عبد البديع، **مرجع سبق ذكره**، ص 169 .

[2] عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، **مرجع سبق ذكره**، ص 175.

[3] ستيفن سميث، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[4] كريم سالم الغالبي، حيدر كاظم العادلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

[5] مصطفى بابكر، **مرجع سبق ذكره**، ص 09 .

خامسا : الأدوات التنفيذية

1- التخطيط البيئي: يقصد بالتخطيط البيئي التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المتطور وغير المتطور، وهو التخطيط الذي يهتم بالقدرات أو الحمولة البيئية بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية وطموحاتها الحد البيئي الحرج، وهو الحد الذي يجب أن نقف عنده ولا نتعداه، حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروعات التنمية، أو بمعنى آخر " التخطيط البيئي هو التخطيط الذي يطوع خطط التنمية بيئيا " .

فالأخذ بالتخطيط البيئي كأسلوب جوهري لتحقيق استخدام متوازن لموارد البيئة، هو إجراء لازم في عالم أصبح النمو السكاني فيه مشكلة عالمية، وأصبح فيه التقدم التكنولوجي سريعا، يفرض على البيئة ضغوط شديدة ترهقها وتهدد بحدوث خلل في توازنها البيئي [1]، و على هذا الأساس يهدف التخطيط البيئي إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية :

- تحقيق التنمية المستدامة بما يحقق مصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة .

- حماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من كافة الأنشطة والأفعال المضرة بيئيا وجعل المدن والقرى ملائمة للعيش صحيا وبيئيا .

- حماية البيئة والحفاظ على سلامتها وتوازنها وصيانة أنظمتها الطبيعية ،والعمل على تنمية الموارد الطبيعية والحية وإستغلالها استغلالا رشيدا .

-مكافحة التلوث بأشكاله المختلفة وتجنب أية أضرار أو آثار سلبية مباشرة أو غير مباشرة آجلة أو عاجلة و الناتجة عن تنفيذ برامج التنمية [2].

من خلال التعرف على أدوات التنمية المستدامة، من أدوات مؤسسية وتشريعية تشمل جل القوانين والتشريعات والهيئات ذات البعد البيئي، وأدوات تنظيمية تشمل المنع والتصريح في ممارسة النشاط وحجمه

[1] سميرة محمد الكندري ،« التخطيط البيئي»، **مجلة بيئتنا**، الكويت : الهيئة العامة للبيئة، العدد(11)، 2013، ص 01.

[2] عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، التشريعات البيئية العربية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي، ندوة : دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة: الإمارات العربية المتحدة من 07 إلى 11 ماي 2005، ص 06.في الموقع الالكتروني : **Unpan1.org\intradoct\groups\...\unpan024863.pdf** (اطلع عليه بتاريخ : 01-03 - 2015).

وفرض استخدام تقنيات تحد من التلوث، وكذا أدوات اقتصادية تمثلها جملة من الضرائب والرسوم البيئية، وأدوات تعليمية وتثقيفية تشكلها جل وسائل بث الوعي البيئي، هذا وبالإضافة إلى التخطيط البيئي الذي لاحظنا تغييبه في العديد من الدراسات ،كما يستخلص اختلاف كل أداة عن الأخرى في محتواها وتأثيراتها وكذا فعاليتها باختلاف الدول مع احتمال تطورها و تغيرها مع الوقت حسب تغير الظروف الاقتصادية و البيئية .

المطلب الرابـع : مؤشرات قياس التنمية المستدامة

خلص تقرير "لجنة برونتلاند" في الأخير إلى حاجة الدول لوضع مؤشرات لمتابعة التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة الذي تضمنه التقرير "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"، ثم تلاه جدول أعمال القرن 21 بدعوة متجددة لكافة الدول إلى ضرورة "وضع مؤشرات للتنمية المستدامة" نظرا لحاجة هذه المؤشرات لزيادة وعي صناع القرار والجمهور بالروابط بين القيم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمقايضات التي تجري بينهما من جهة ولقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[1] من جهة أخرى حيث تضمن الفصل 40 من الجدول الدعوة التالية " **ينبغي للبلدان على الصعيد الوطني والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية على الصعيد الدولي أن تضع مفهوما لمؤشرات التنمية المستدامة من أجل تحديد هذه المؤشرات. ومن أجل تعزيز الاستخدام المتزايد لبعض هذه المؤشرات في الحسابات الوطنية، وفي نهاية المطاف في الحسابات القومية** "[2].

أولا : تعريف مؤشرات التنمية المستدامة

على الرغم من تكاثر نظم المؤشرات وكثرة استعمالها إلا أن مصطلح مؤشر لم يصل إلى تعريف موحد ودقيق ،حيث عرف المؤشر :" بكونه معلومة كمية أو نوعية يحصل عليها وفق شروط منهجية محددة تضمن صدقها وثباتها، بحيث يمكن الاطمئنان إلى نتائجها واستخدامها لإجراء مقارنات زمانية

[1] Candice Stevens , « Mesurer le développement durable » , **Cahiers statistiques** , n°(10), Paris : Organisation de coopération et de développement économiques , Mars 2006, p 02.

[2] United Nations, Measuring sustainable development, **Report of the Joint UNECE/OECD/Eurostat Working Group on Statistics for Sustainable Development** , New York and Geneva, 2OO8,p27-28.

و/أو مكانية على نحو دوري أو مستمر "، ويمكن تعريف المؤشرات عموما بأنها" أداة للقياس في مجال معين لوصف وضعية إنسانية في مجتمع من المجتمعات"[1].

أما مؤشرات التنمية المستدامة فهي "أدوات لقياس وتقييم القرارات والإجراءات الحالية وآثارها المترتبة على المدى الطويل من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"[2].

و تنبع أهمية المؤشر من كونه المقياس الاسهل للتغيرالذي يحصل على ظاهرة معينة عبر الزمن، كما أنه يستخدم لمقارنة الظواهر بين المناطق الجغرافية المختلفة ويستخدم لتقييم جزء من أداء المنظومة التي يرتبط بعلاقة معها ، ويوفر الدليل على حدوث ظرف معين أو مدى تحقق هدف معين، بحيث يعطي القدرة لمتخذي القرار لتقييم التقدم باتجاه تحقيق الهدف[3].

ثانيا:وظائف مؤشرات التنمية المستدامة

تؤدي مؤشرات التنمية المستدامة جملة من الوظائف أهمها:

1- أدوات مفيدة لتوصيل الأفكار والقيم .

2- تؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل وإجراءات أكثر فعالية من خلال تبسيط وتوضيح وإتاحة المعلومات المجمعة لصانعي السياسات .

3- تساعد على دمج المعرفة العلمية المادية والمجتمعية في صنع القرار .

4- المساعدة في قياس ومعايرة التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة .

5- توفر إنذارا مبكر لمنع النكسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية [4].

ثالثا :معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة

إن أهم المعايير التي اتفقت الدراسات و البحوث على ضرورة توفرها في المؤشرات لتكون أكثر دقة و سلامة، تشمل كل من المعايير التالية :

- أن ترتكز المؤشرات الأساسية، على وجه الخصوص، على توافق دولي واسع في الآراء بشأن قياسها وأن تستند إلى المعايير والتوصيات الدولية وأفضل الممارسات لتسهيل المقارنة الدولية،

---

[1] مؤسسة محمد بنراشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015**،الإمارات العربية المتحدة: دار الغريرللطباعة والنشر، 2015، ص 12-13.

[2]Candice Stevens **,op cit**,p 02.

[3] خيس عبد الرحمان رداد، " المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة"، **المؤتمر الإحصائي العربي الثاني**، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، 2-4 نوفمبر 2009، ص 74-75.

[4] United Nations, «indicators of sustainable development: guidelines and methodologies» , **Economic and Social affairs**, New York, Third Edition, October 2007, p 03.

– أن تكون المؤشرات متسقة على نطاق واسع مع نظم الحسابات القومية ونظم المحاسبة البيئية و الاقتصادية وغيرها من المعلومات القائمة على النظم،

– أن تستند المؤشرات إلى مصادر راسخة للبيانات وأن تكون متسقة لتمكين القياس على مر الزمن،

– أن يدار كل مؤشر أساسي من جانب منظمة أو أكثر من المنظمات الرائدة المعينة التي ستكون مسئولة عن الإبلاغ الوطني، وطرق الرصد الوطنية،

– أن تكون المؤشرات الأساسية (وإن لم تكن كلها) قابلة للتطبيق في البلدان المتقدمة والبلدان النامية[1]،

– أن تكون قادرة على توضيح الإطار المكاني و الزماني برصدها خلال فترة زمنية محددة وفي منطقة محددة ،

– أن تتسم أساليب إعدادها واستخدامها بالجودة والوضوح، وأن يتم توصيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها ،

– أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال ،

– أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها : أي تكون بسيطة و يستطيع المجتمع تفسيرها وتقبلها ،

– أن تكون قابلة للقياس و يمكن التنبؤ بها أو توقعها ،

– أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا،

– يمكن جمعها واستخدامها بسهولة نسبيا [2].

رابعا : تقسيمات مؤشرات التنمية المستدامة

تختلف المؤشرات المستخدمة لرصد الأداء في مجال التنمية المستدامة من فترة زمنية لأخرى ومن بلد إلى آخر، اعتمادا على الخصائص الطبيعية للهيكل الصناعي والمتغيرات السياسية والاجتماعية وبالرغم من هذه الاختلافات إلا أنه اتفق على طريقة واحدة لقياس التنمية المستدامة الأكثر شيوعا باختيار عدد من المؤشرات لكل أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية، وهو ما أقرته

[1] Council of the Sustainable Development Solutions Network, **A report: Indicators for Sustainable Development Goals, A global initiative for the united nation**, Working draft May 22, 2014,p07.

[2] دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، تر: بهاء شاهين، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط 1، 2000، ص 166-167.

كل من لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UN CSD)، والمفوضية الأوروبية (EC) ومنظمة التعاون والتنمية، كطريقة موحدة لرصد اتجاهات التنمية المستدامة[1].

1- المؤشرات الاجتماعية : تعد من أهم المؤشرات التي تتولى قياس التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي إذ ينظر إليها ولتصوراتها المستقبلية بوصفها أداة لوضع السياسات الاجتماعية، والبرامج التنموية المرتبطة بقطاعات التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية[2] ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي [3]:

1.1- المساواة الاجتماعية: وتقاس من خلال مؤشرين رئيسين هما:

- الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.
- المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

1.2- الصحة العامة: وتقاس من خلال أربع مؤشرات رئيسة هي:

- حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.
- الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.
- الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

1.3- التعليم: ويقاس من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

- مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
- محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

---

[1] Candice Stevens , **op cit ,** p 03-04.

[2] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، **مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2015**، ديسمبر 2015، ص 11.

[3] مأمون أحمد محمد النور، «التنمية المستدامة»، **مجلة الأمن والحياة**، العدد (361)، السودان، جمادى الآخرة 1433 هـ، ص 61.

1.4- السكن: وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص، ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الازدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد.

1.5- الأمن: ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

1.6- السكان: ويقاس بالنسبة المئوية للنمو السكاني فهي المؤشر الرئيس الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.

2- المؤشرات الاقتصادية : تعد "المؤشرات الاقتصادية إحدى المؤشرات التنموية المهمة التي تغطي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وهي تمثل أداة مهمة لوضع الأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المستدامة، الهادفة للوصول إلى اقتصاد متنوع عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة التي تلبي احتياجات الأفراد وتحمي البيئة"[1] ومن أهمها :

2.1- البنية الاقتصادية: وأهم مؤشرات البنية الاقتصادية لأي دولة هي:

- الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
- التجارة: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.
- الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

2.2- أنماط الإنتاج والاستهلاك: وأهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة هي:

- استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.
- استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

[1] دولة قطر ،وزارة التخطيط التنموي و الاحصاء،**مرجع سبق ذكره**، ص 31 .

- إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.
- النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية،...الخ)[1].

3- المؤشرات البيئية : تساهم المؤشرات البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت ايجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة ذات البعد البيئي[2]، غير أن هذه المؤشرات البيئية فقد اختلف في تقسيمها وتحليلها حسب المتغيرات المأخوذة في الاعتبار، حيث اعتمدت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة سنة 1995 إطارا تحليليا يصنف المؤشرات البيئية إلى 3 فئات[3] رئيسية :

- مؤشرات القوة الدافعة : والتي تصف الأنشطة والعمليات والأنماط ،
- مؤشرات الحالة : التي توفر صورة للحالة الراهنة للأمور ،
- مؤشرات الاستجابة : والتي توجد التدابير المتخذة بصدد التنمية الاقتصادية.

وهناك من يركز في ظل البعد البيئي على ما تسمى بالمؤشرات القطاعية للتنمية المستدامة[4] والتي تنطوي لا سيما على :

---

[1]Department of Economic and Social Affairs, Division for Sustainable Development, **Indicators of sustainable development : framework and methodologies**, New York : Commission on Sustainable Development, Ninth Session, 16 - 27 April 2001, p 16.

[2] خيس عبد الرحمان رداد، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

[3] لا يمكن اعتبار مؤشر الاستدامة البيئية مقياسا عالميا محكما للتنمية المستدامة، إذ أنه يتعرض حاليا للكثير من النقد المنهجي، أما المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة فقد طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وتسمى عادة بمؤشرات " الضغط والحالة والاستجابة"Pressure- state- response Indicators لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية مثل النشاطات الإنسانية، التلوث، إنبعاثات الكربون ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والمياه والتربة ومؤشرات الاستجابة مثل المساعدات التنموية للمزيد أنظر: آمنة حسين صبري علي، « الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة – طرق القياس و التقييم »، **مجلة المخطط و التنمية**، العدد (32)، جامعة بغداد، 2015، ص 131.

[4] أحمد جابر بدران، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 207-208.

- **البصمة الإيكولوجية Ecological Footprint** : هو مؤشر لقياس حجم الطلب البشري على النظم الإيكولوجية و تقاس بالهكتار، و تعرف "بالقدرة الإستيعابية للأرض و الموارد الطبيعية على دعم النشاطات الاقتصادية و يركز على الحدود الاستثمارية لها" .

- **مؤشر المحاسبة البيئية – المحاسبة الخضراء**- : يعبر هذا المؤشر عن حالة تطور الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة الحسابات التي تقوم بها الدول بصورة دورية لمتابعة تطور النظام البيئي الوطني، و تسمى أيضا بالمحاسبة الخضراء و هي " الوصف المنهجي داخل إطار محاسبي للعلاقات المتبادلة بين البيئة و الاقتصاد " [1].

أما المؤشرات البيئية الرائدة والمعتمدة بكثرة فهي تلك المجمعة في الفصول ذات الصلة بجدول أعمال القرن 21 والتي وتقاس بالمؤشرات التالية:

3.1- الغلاف الجوي : ويقاس بثلاث مؤشرات فرعية :

- تغير المناخ : ويقاس بحجم إنبعاثات غازات الدفيئة .
- استنفاذ طبقة الأوزون : تقاس باستهلاك المواد المستنفذة للأوزون .
- جودة الهواء : تقاس من خلال تركيز الملوثات الهوائية في المناطق الحضرية .

3.2- الأراضي : وترتبط بالمؤشرات القياسية التالية:

- الزراعة : وتقاس بنسبة الأراضي الصالحة للزراعة وحجم استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية.
- الغابات : والتي تقاس بمساحة الغابات كنسبة كلية من كثافة الأراضي وحجم حصاد الأخشاب .
- التصحر: ويتم قياسه بنسب الأراضي المتأثرة بالتصحر.
- التحضر: ويقاس بمساحة المستوطنات الحضرية الرسمية وغير الرسمية.

3.3- البحار والمحيطات والسواحل: ويقاس بالمؤشرات التالية:

- المناطق الساحلية: تقاس بتركيب الطحالب ونسبة السكان في المناطق الساحلية.
- مصايد الأسماك: يقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية.

3.4- لمياه العذبة: يقاس بمؤشرين أساسين هما :

- كمية المياه: تقاس بنسبة البكتيريا المعوية وتركيز المواد الاكسجينية المذابة عضويا .

[1] آمنة حسين صبري علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 139-141.

- نوعية المياه: تقاس بنسبة السحب السنوي للمياه الجوفية والسطحية من إجمالي المياه المتاحة.

3.5- التنوع الحيوي: ويقاس بكل من :

- الأنظمة البيئية : تقاس بمساحة المناطق المحمية والأنظمة البيئية الحساسة .
- الأنواع البيئية: تقاس بنسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض [1].

4- المؤشرات المؤسسية : تعني إلى أي مدى تتصف المؤسسات الحكومية بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء وظائفها في خدمة مجتمعاتها، بجانب دور المنظمات غير الحكومية، وإلى أي مدى متاح لتلك المؤسسات أن يكون لها دور في تنمية مجتمعاتها، ومدى مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط [2]، و يتضمن المؤشر المؤسسي عدة مؤشرات من أهمها :

4.1- الحصول على المعلومات : يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد على الحصول على المعلومات والمتمثل بإعداد الطلبة في المدارس الابتدائية والثانوية والعليا (أي مجموع الملتحقين بالمراحل الدراسية الأولية والثانوية والعليا) إضافة إلى أعداد مستخدمي الهواتف الثابتة والنقالة .

4.2- عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي : وهو قياس أعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص .

4.3- الإنفاق على البحث والتطوير : ويمثل حجم الإنفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي [3] .

4.4- الاستخدام التقني : الذي يعبر عن مدى تحكم الأفراد بالتكنولوجيا والتقنيات العلمية ويتم قياسها من خلال عدد أجهزة الاتصال والإعلام ومعدلات الولوج لخدمات الانترنت لكل 1000 شخص.[4]

---

[1] Department of Economic and Social Affairs, **op cit**, pp 15-16.

[2] أحمد بشارة، "التنمية المستدامة..مفهومها ..أبعادها..ومؤشراتها"، على الرابط : http://www.masralarabia.com

[3] مهدي سهر غيلان وآخرون، " دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة "، على الرابط: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52724(اطلع عليه بتاريخ : 2017/05/27).

[4] زواوية حلام، **دور إقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2014، ص 277.

خامسا : جهود بناء مؤشرات عالمية للتنمية المستدامة

أنشأت الولايات المتحدة لجنة التنمية المستدامة في أوائل التسعينيات، التي قدمت أول مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة في عام 1993، ومنذ منتصف التسعينات، أصبحت العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية تشارك تدريجيا في قياس التنمية المستدامة مثل المملكة المتحدة والنرويج وكندا واستراليا وسويسرا وألمانيا وهولندا ونيوزيلندا والبرازيل.

كما أطلقت عدة منظمات دولية وفوق وطنية كبرى مثل الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية، اللجنة الاقتصادية لأوروبا والبنك الدولي مشاريع واسعة النطاق لقياس التنمية المستدامة أو التقدم الاجتماعي[1]،و كلفت الأجهزة والهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة (كالمكتب الإحصائي بالأمانة العامة للأمم المتحدة) بالتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لوضع مجموعة مناسبة من مؤشرات التنمية المستدامة .

و عليه قامت لجنة التنمية المستدامة بتبني 134 مؤشرا للتنمية المستدامة والتي نشرت سنة1996 في منشور يعرف باسم " الكتاب الأزرق"، غير أن الدول واجهت صعوبة في إدارة هذه المؤشرات نظرا لكثرتها، ونتيجة لذلك تم تخفيض هذه المؤشرات إلى 58 مؤشرا نشرت في الطبعة الثانية من "الكتاب الأزرق"، ليتم تنقيح هذه المؤشرات من جديد من طرف اللجنة لتضم مجموعة مؤلفة من 50 مؤشرا[2] ترتكز على المحاور الرئيسية التالية:

الفقر، الحوكمة، الصحة، التعليم، التركيبة الديمغرافية، المخاطر الطبيعية، الغلاف الجوي، الأرض، المحيطات والبحار والسواحل، المياه العذبة، التنوع البيولوجي، التنمية الاقتصادية، الشراكة الاقتصادية العالمية، أنماط الاستهلاك والإنتاج [3]، ونفصل المؤشرات المختلفة لهذه المحاور من خلال الجدول التالي:

[1]Organisation for Economic Co-operation and Development,«Framework and suggested indicators to measure sustainable development » , 27 May 2013 ,p29-30.

[2] اعتادت أدبيات التنمية المستدامة على تقسيم المؤشرات إلى أربعة ركائز :اجتماعية ،اقتصادية، بيئية ومؤسسية، غير أنه على غرار ذلك لم تمتثل المجموعة الجديدة إلى هذا التقسيم بحيث استخدمت مواضيع شاملة دون تحديد توجهاتها ،كما أدخلت مواضيع جديدة مثل الفقر، الأخطار الطبيعية، والشراكة الاقتصادية العالمية، والحوكمة، للمزيد اطلع على : Organisation for Economic Co-operation and Development, **op cit** .

[3] United Nations, «indicators of sustainable development: guidelines and methodologies», **op cit**,p06-10.

الجدول 4 مؤشرات التنمية المستدامة الـ 50 حسب لجنة التنمية المستدامة العالمية

المحور	مؤشرات القياس
الفقر	1. نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني 2. نسبة الحصة في الدخل القومي من الشريحة الأعلى إلى الأدنى 3. نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة 4. نسبة السكان الذين يستخدمون مصدر مياه محسن 5. حصة الأسر التي لا تملك الكهرباء أو غيرها من خدمات الطاقة الحديثة 6. نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة
الصحة	1. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 2. مدة الحياة المتوقعة عند الولادة 3. النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على مرافق الرعاية الصحية الأولية 4. التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية 5. الحالة التغذوية للأطفال 6. اعتلال الأمراض الرئيسية مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا والسل
التعليم	1. نسبة الالتحاق الإجمالية إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي 2. صافي معدل القيد في التعليم الابتدائي 3. مستوى التحصيل الدراسي الثانوي للبالغين (العالي) 4. معدل محو أمية الكبار
التركيبة الديمغرافية	1. معدل النمو السكاني 2. نسبة الإعالة
المخاطر الطبيعية	1. النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق المعرضة للأخطار
الغلاف الجوي	1. إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون 2. استهلاك المواد المستنفدة للأوزون 3. التركيز المحيط لملوثات الهواء في المناطق الحضرية
الأرض	1. الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي الزراعية الدائمة 2. نسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات
المحيطات	1. النسبة المئوية من مجموع السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية

والبحار والسواحل	2. نسبة الأرصدة السمكية ضمن الحدود البيولوجية الآمنة 3. نسبة المساحة البحرية المحمية
المياه العذبة	1. نسبة إجمالي الموارد المائية المستخدمة 2. كثافة استخدام المياه حسب النشاط الاقتصادي 3. وجود كوليفورم البراز في المياه العذبة
التنوع البيولوجي	1. نسبة المنطقة الأرضية المحمية، المجموع والمنطقة الإيكولوجية 2. تغيير حالة التهديد من الأنواع
التنمية الاقتصادية	1. الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 2. حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي 3. نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي 4. نسبة العمالة – السكان 5. إنتاجية العمل وتكاليف وحدة العمل 6. حصة المرأة في العمالة بأجر في القطاع غير الزراعي 7. مستخدمو الإنترنت لكل 100 من السكان 8. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي
الشراكة الاقتصادية العالمية	1. عجز الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2. صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة أو المستلمة كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي
أنماط الاستهلاك والإنتاج	1. كثافة المواد الاقتصادية 2. الاستهلاك السنوي للطاقة، مجموع وفئة المستخدم الرئيسية 3. كثافة استخدام الطاقة، المجموع والنشاط الاقتصادي 4. توليد النفايات الخطرة 5. معالجة النفايات والتخلص منها 6. تقسيم مشروط لنقل الركاب
الحوكمة	1. النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على رشاوى مدفوعة 2. عدد جرائم القتل العمد لكل 100.000 من السكان

Source : United Nation Economic and Social commission for Asia and the Pacific, **op cit,** p 06-16.

المبحث الثالث : علاقة الإدارة العامة بسياسة التنمية المستدامة

إنه لمن الضروري التعريف بكل متغير ووضعه في سياقه الخاص و إنه لمن الضروري أكثر الكشف عن العلاقة بين هذه المتغيرات و فهم أوجه الارتباط ،التأثير و التأثر لتوجيه الدراسة وفقا للأهداف المنشودة، و هو ما تحاول الباحثة تجسيده ضمن هذا المبحث .

المطلب الأول : علاقة الإدارة العامة بالتنمية المستدامة

إن اختيار الربط بين الإدارة العامة والتنمية المستدامة ليس خيارا عشوائيا، بل علاقة إستراتيجية نصت عليها الوثائق العالمية للتنمية المستدامة كتقرير برونتلاند بتثمينه لدور الإدارة العامة في تخطيط وصنع سياسة التنمية المستدامة بل واعتبارها اللبنة الأساسية التي تنطلق منها بوادر نجاح هذه السياسات أو إخفاقها، وعلى هذا الأساس سنحاول تحليل هذه العلاقة من خلال أربعة أبعاد : الإدارة العامة جهاز لصنع وتنفيذ سياسة الدولة، الإدارة العامة جهاز لصنع وتنفيذ سياسة التنمية المستدامة، علاقة الاستراتيجيات الحديثة للإدارة العامة بالتنمية المستدامة، العلاقة التكتيكية بين الإدارة العامة والتنمية المستدامة : الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة .

أولا : الإدارة العامة جهاز لصنع و تنفيذ سياسة الدولة :

تعكس مقومات الإدارة العامة مكانة الدولة، بل هي أحد أهم مؤشرات نجاحها باعتبارها جهازا لتخطيط السياسات المختلفة للدولة (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، ...) و تنفيذها وتطويع العمليات الرقابية على مدى تنفيذها، ومنحت الإدارة العامة هذا الدور المحوري انطلاقا من جملة من الأسس والمعايير الموضوعية ولا سيما :

- المكانة التي يضطلع بها القطاع العام و أهمية الدور الذي يؤديه وخاصة في الميادين التي يعجز القطاع الخاص عن ارتيادها إما لارتفاع تكاليفها الاستثمارية نظرا لتجاوزها القدرات الاستثمارية للقطاع الخاص، أو لارتفاع التكلفة المالية للدراسات المتعلقة بنشاطها، إذ أكدت التجربة إخفاق القطاع الخاص في هذه الميادين ليعول على القطاع العام في ذلك مع ضرورة قيام قطاع عام قوي وكفء ليرتاد هذه الميادين .

- أهمية القطاع العام في حماية الاقتصاد الوطني من خلال التخطيط الاستراتيجي لتعبئة كافة الموارد ولتثمين علاقات التعاون الخارجي والشراكة الأجنبية، إن مسألة تعبئة موارد الأمة لمواجهة مشكلات التخلف الداخلي والتخفيف من آثار العولمة الخارجية تعتبر من أهم الضوابط التي تحكم دور الحكومة الاقتصادي، كما أن حماية الاقتصاد الوطني من أشكال الإغراق والاحتواء والحصار والمنافسة غير المتكافئة في السوق الدولية، تستدعي تحريك جهود القطاع العام بفعالية لوضع إستراتيجية تنموية مدروسة ومستدامة.[1]

ثانيا : الإدارة العامة جهاز لصنع وتنفيذ سياسة التنمية المستدامة

يعتقد الكثير من المتخصصين والباحثين أن تفاقم المشاكل البيئية هو منبت فكرة التنمية المستدامة، وهو اعتقاد صحيح إلى حد ما، غير أنه يشكل جزءا من مفهوم التنمية المستدامة وليس محتواها كاملا، إذ يعزى غالب الأمر إلى الخلل الكبير في السياسات والإستراتيجيات التنموية التي تصنعها وتتبناها الدول في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ..هلم جرى[2]، وهذا ما تؤكده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريريها حيث أرجعت سبب الإخفاق في نجاح سياسة التنمية المستدامة ومراعاة الأهداف البيئية في الدول إلى ما اصطلحت على تسميته "بالفجوة المؤسساتية"، والتي تتمثل في فشل أجهزة القطاع العام في مواجهة التحديات والتخطيط الجيد لها كونها المسئولة عن جعل سياساتها تحول دون هذا التدهور [3] .

وبالتالي فالقضية ليست مجرد التصدي للمشاكل البيئية، بقدر ما يتعلق الأمر بكيفية بناء السياسات والإستراتيجيات الفاعلة والمتكاملة في كل جوانبها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للحد والقضاء على هذه المشاكل، وإنما يتوقف هذا الأمر بالدرجة الأولى على قدرة الإدارات والأجهزة الحكومية ومدى حنكتها في التخطيط الإستراتيجي والفعال لخطط التنمية المستدامة وسياساتها بما يتوافق ومتطلبات وخصوصيات كل دولة أو حتى خصوصية كل منطقة .

---

[1] صالحي صالح، « تطوير دور الحكومات العربية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة»، **المؤتمر السنوي العام السابع للإبداع والتجديد في الإدارة** ،الإدارة العربية وتحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة، الدار البيضاء – المملكة العربية المغربية، 27-31 أغسطس 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص 05.

[2] ماجدة أبو زنط ،عثمان غنيم، **مرجع سابق ذكره**، ص 157.

[3] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تقرير مستقبلنا المشترك، **مرجع سابق ذكره**، ص ص 31-32.

ومن هنا يمكن القول أن ترقية وتفعيل سياسة التنمية المستدامة بكل أبعادها لا سيما الاقتصادية منها يعتمد على دور الحكومات و إداراتها العامة ومدى تدخلها في مجالات الحياة الاقتصادية، إذ لم يعد هناك خلاف بين الكتاب والباحثين على أهمية التدخل الاقتصادي للحكومة في الاقتصاديات العربية والنامية التي تواجه تحديات كبيرة وتعاني من تطور الأزمات الداخلية واستفحالها، إنما ينصرف الخلاف إلى مدى وحجم هذا التدخل ومجالاته، وطبيعة الوظائف التي تسند إلى الدولة وحكوماتها المتعاقبة على ضوء ذلك " تلعب الحكومة في مجالات عديدة دورا مركزيا" .

ونظرا للتحديات التي تواجه الإدارة العامة في تفعيل سياسة التنمية المستدامة و على ضوء هذه الأهداف والأولويات اللازمة لمواجهة التحديات، نرى أنه من الضروري أن تتكفل الحكومات بالوظائف التالية :

- **تمكين الإدارات العامة من صنع سياسة التنمية المستدامة وتدعيمها قانونيا :** إن هذه الوظيفة تعد من أهم الوظائف لدعم انطلاق الإدارة العامة في رسم سياسات تنموية فاعلة كونها تشكل الإطار القبلي لتثمين الجهود التغييرية وتفعيل الوصول الصحيح لعملية التنمية الشاملة المستدامة.

فكم من اخفاقات في مسيرة التنمية وتعطل مشاريعها أنما مردها إلى ضعف القوانين المؤطرة لهذه العمليات وكذا ضعف الادارة العامة ما انعكس بتكاليف جمة على المجتمع، فقد دلت التجربة بأن البلدان " التي تعاني من هذا الفراغ المؤسسي تواجه مخاطر تأجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى ما لا نهاية، وثمة أيضا خطر عدم الرضا عن الدولة، سواء تم التعبير عنه من خلال الاحتجاج الاجتماعي او هروب رؤوس الاموال أو صناديق الاقتراع، وهو خطر يؤدي إلى إضعاف الآفاق الاقتصادية " ولذلك ينبغي " للمصلحين في أنحاء العالم تطبيق هذا الدرس بإعادة تركيز الانتباه على القدرة المؤسسية والمهمة، عاجلة في كثير من البلدان النامية .. و إن قدرة الدولة لها أهمية محورية في توفير إطار مؤسسي سليم للتنمية "، ولعل الأمر المكمل للإطار المؤسسي هو توفير القوانين الملائمة والقواعد واللوائح المرنة والشفافة التي تصان في ظلها الملكيات الخاصة والعامة وتكفل في إطارها حرية النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي في دائرة ضوابط الخصوصية الحضارية .. الخ [1].

[1] صالحي صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 07-08.

- **تكليف الإدارة العامة بعملية تعبئة الموارد الاقتصادية المستدامة وترشيد عمليات استخدامها** :إن تمكين الإدارة العامة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب منحها وظيفة تعبئة الموارد الاقتصادية المادية والمالية، البشرية والمعنوية على أن تقوم بتوجيهها نحو الاستخدام الرشيد حسب أولويات المجتمع بشكل يضمن الانجاز السليم لأهداف عملية التنمية الحضارية الشاملة مع ضرورة استعانتها بجملة من الوسائل المساعدة كالتخطيط الاستراتيجي والتوجيه والتحفيز والترشيد باستعمال أدوات السياسات الاقتصادية المتنوعة حسب طبيعة الظروف السائدة وحجم الإمكانيات المتاحة ومستوى التحديات التي تواجهها الدولة[1] .

ثالثا : علاقة الإستراتيجيات الحديثة للإدارة العامة بالتنمية المستدامة

تعرفنا من خلال المقاربة الأولى والثانية لهذا المطلب على علاقة الادارة العامة بالتنمية المستدامة وذلك من المنظور الكلي أي دراسة المتغيرات بالانطلاق من الكل إلى الجزء، وهذا للوصول إلى الجزء الذي هو موضوع دراستنا المتمثل في إستراتيجيات الادارة العامة، والتي اصطلحنا على تسميتها ب"الاستراتيجيات الحديثة للادارة العامة" والتي تم دراستها بالتفصيل في المبحث الاول من هذا الفصل، وذلك لاعتبارات عملية ذكرتها الباحثة مسبقا، بالاضافة الى اعتبارات علمية وهي ما تبررها التحليلات في هذه المقاربة بالاجابة على السؤال التالي : **ما علاقة الاستراتيجيات الحديثة للادارة العامة بالتنمية المستدامة ؟**

1- إدارة الجودة الشاملة والتنمية المستدامة : نظرا لأهمية مصطلح إدارة الجودة الشاملة وما حققه من نجاحات سواء على مستوى الإدارات الخاصة أو العامة، فان مواصلة هذا النجاح وتحقيق المزيد من الأهداف أصبح يقتضي من إدارة الجودة الشاملة مواكبة التغيرات الدولية ولعل من أهم هذه المتغيرات هي المقتضيات البيئية التي أصبحت مراعاتها ضرورة حتمية لدى أي جهاز اداري أو منظمة وذلك مراعاة للتوجه الاخلاقي الذي يرتبط بانتاج السلع والخدمات التي لا تضر بالبيئة وبالصحة للمجتمع عامة، وبتخفيض الضرر لأدنى حد، وهو ما توج باتساع المفهوم منذ التسعينات حيث قدم معهد إدارة البيئة العالمي (GEMI) مفهوما يعرف بـ : إدارة الجودة الشاملة للبيئة (Total Quality Environmental Management/ TQEM)، حيث عرفت بأنها : " نظام يعمل على دمج مبادئ إدارة الجودة الشاملة

[1] **المرجع نفسه**، ص 09.

مع أهداف إدارة البيئة ، و قد تلتقي في محتواها عند محاور عدة أهمها : التحسين المستمر للبيئة ، و العمل على تقليل أو إزالة كل آثار التلف و الضياع و التلوث البيئي [1]" ، وتكمن أهمية هذا المفهوم من خلال تركيزه على الجمع بين مبادئ إدارة الجودة الشاملة ومبادئ الإدارة البيئية مما يحقق ميزة تنافسية للمنظمة من خلال محافظتها على البيئة [2].

2- إعادة الهندسة الإدارية والتنمية المستدامة : إعادة الهندسة الإدارية من أهم الإستراتيجيات الإدارية التي تساهم في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة ، باعتبارها نهج إداري قائم على التغيير الكلي الشامل و ليس الجزئي ، و تركيزها على الانتقال الكامل بالأداء إلى ما يجب أن يكون عليه و ليس ترميم أجزاء[3] ، و بالتالي فإن اعادة التصميم السريع و الجذري للعمليات الادارية يجعل الادارة العامة قادرة على التكيف مع مختلف الطوارئ البيئية و تزيد من كفائتها في تصميم سياسات بيئية مستدامة و مواتية للظروف المختلفة.

3- الإدارة الإلكترونية والتنمية المستدامة: تساهم الحكومة الالكترونية في تحقيق ونجاح البعد المؤسسي للتنمية المستدامة من خلال تحقيق تطور في التقنية العالمية و التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات لسد الفجوة الرقمية مع المجتمعات المتقدمة، كما تعزز البعد السياسي من خلال تحقيق مبادئ الديمقراطية و تعزيز الشفافية و المحاسبة و إتاحة المعلومات للمواطنين و زيادة تعامل الحكومة مع المواطن و تفعيل المشاركة النشطة للمواطن من خلال إعلامه و تضمينه في كل الأمور العامة التي تهمه، و تعزز النماء الاجتماعي من خلال تسهيل و تبسيط الخدمات للمواطن و التخلص من بيروقراطية الأداء، و تساهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية بمساندة و دعم القطاعات الاقتصادية و توسيع المشاركة و جذب الاستثمارات من خلال تحديد الفرص الاستثمارية القائمة و تحقيق التنمية الشاملة للدولة [4].

رابعا : العلاقة التكتيكية بين الإدارة العامة والتنمية المستدامة : (إستراتيجية التنمية المستدامة)

---

[1] أكرم أحمد الطويل ، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ ، **إدارة الجودة الشاملة للبيئة و المسؤولية الاجتماعية** ، عمان : دار جرير ، ط 1، 2016، ص ص 14-15.

[2] **المرجع نفسه**، ص 16.

[3] مركز القرار للإستشارات ، **برنامج الهندسة الإدارية** ، المنصورة: مكتبة جزيرة الورد ، ط 1، 2002، ص ص 75-91.

[4] نبيل علي محمد الخطوة، منير سيف سعيد عبد الله ،« دور الحكومة الإلكترونية في التنمية العربية المستدامة »، **مجلة أبحاث البيئة و التنمية المستدامة**، العدد (02)، المجلد (01)، 2016، ص ص 86-90.

يكمن تحليل العلاقة الجدلية الرابطة بين الإدارة العامة و التنمية المستدامة من خلال تحليل علاقة السياسة العامة بالإستراتيجية العامة أولا، لتتضح علاقة الإدارة العامة بالتنمية المستدامة ثانيا، وذلك نظرا لكون كل هذه المفاهيم تشكل حلقات متواصلة ومترابطة فيما بينها يتم الكشف عنها من خلال الآتي :

1- علاقة السياسة بالإستراتيجية: إن الإستراتيجية في علم الإدارة العامة تعني:"غاية وأهداف مختارة تتكامل مع السياق البيئي ومنهج لبلورة وتحقيق هذه الغاية والأهداف المرتبطة بها، فهي تشتمل على أهم ما هو مستهدف، والصيغة التي يتكامل بها مع البيئة، وتشمل كذلك المنهج الذي حددت به النتائج المستهدفة . فالإستراتيجية إذن هي رؤية عامة وشاملة لما هو مستهدف ولكيفية الوصول إليه في إطار السياق البيئي الذي تتعامل معه المنظمة ".[1]

وعند الحديث عن علاقة هذه الإستراتيجية بالسياسة والتي هي :"ما له علاقة بالشؤون العامة" أو هي فن إدارة المجتمعات الانسانية" ، و يشير لالاند إلى أن "السياسة هي كل ماله علاقة بالدولة و الحكم " ، و منه يختلف معنى السياسة باختلاف توجهه كعلم ، فن ، سلوك ، تدبير[2]،أو بمعنى الخطة المسطرة للوصول إلى هدف محدد و هو المفهوم الأقرب من مصطلح الاستراتيجية وبعد التفصيل في المفهومين نخلص إلى أن السياسة تنبع من الاتجاه العام للدولة، وهي بدورها (السياسة) تتحكم في الإستراتيجية، والتي منها تتولد الخطط والعمليات، وعليه يستنتج أن السياسة تبين التوجهات الكبرى للدولة داخليا وخارجيا، وتعطي معنى للإستراتيجية المختارة، إذن السياسة هي ما يكون نظاما مرجعيا لإستراتيجيات الدولة وكذا لمحددات ومتطلبات تنفيذ هذه الإستراتيجيات، فالعنصران مرتبطان ضمنيا دائما " فالسياسة تنتج الإستراتيجية وفي نفس الوقت الإستراتيجية توحي بالسياسة " [3] إذن نخلص في هذا الصدد إلى نتيجة هامة مفادها أن توجه السياسة العامة لأي دولة هو الذي يحدد طبيعة الإستراتيجيات المتبناة، أو بفهم آخر إن الاستراتيجيات ما هي إلا أدوات أو ترجمة عملية لتوجهات السياسة العامة لآي دولة ونوضح هذه العلاقة أكثر من خلال الشكل التالي :

---

[1] أحمد صقر عاشور، **إصلاح الإدارة الحكومية : آفاق إستراتيجية للإصلاح الإداري والتنمية الادارية العربية في مواجهة** التحديات العالمية، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1995، ص 106.

[2] خضر خضر ، **مفاهيم أساسية في علم السياسة** ، لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب ، ط 2، 2008 ، ص 09.

[3] ناصر دادي عدون، **الإدارة والتخطيط الإستراتيجي**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009، ص 28-29.

الشكل 2 علاقة سياسة الدولة بالإستراتيجية

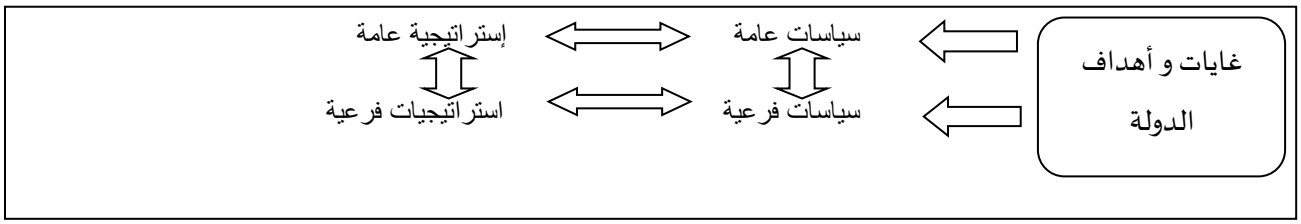

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ،ص 29، بتصرف الباحثة .

يوضح الشكل علاقة السياسة بالإستراتيجية من خلال فهم غايات وأهداف الدولة والتي يتم ترجمتها عبر السياسات العامة وحتى السياسات الفرعية لكل قطاع من قطاعات الدولة، لتتولى الإستراتيجية الفرعية بتنفيذ هذه السياسات عمليا، وهذا طبعا من المنظور الكلي الشامل، أما بالتحليل الجزئي أو بالأحرى الأكثر تخصصا فإننا نحلل علاقة الإدارة العامة بسياسة محددة وهي سياسة التنمية المستدامة ضمن العنصر الآتي .

2- علاقة الإدارة العامة بالتنمية المستدامة : من خلال تحليلنا السابق، خلصنا إلى نتيجتين،

أولا : أن الإدارة العامة هي الجهاز الحكومي المكلف بصنع وتنفيذ سياسة الدولة .

ثانيا : أن الإستراتيجية العامة للدولة هي الانعكاس العملي والوجه التطبيقي لترجمة السياسات العامة للدولة على أرض الواقع .

و على هذا الأساس وبفهم آخر يمكن القول أن الإدارة العامة هي الجهاز الذي يتولى تنفيذ سياسة الدولة من خلال جملة من الإستراتيجيات، وعليه فإن الادارة العامة تتولى تنفيذ سياسة التنمية المستدامة في الدولة من خلال صنع إستراتيجيات التنمية المستدامة، ويتحدد فهم هذه العلاقة أكثر من خلال النموذج التالي :

الشكل 3 علاقة الإدارة العامة بالتنمية المستدامة

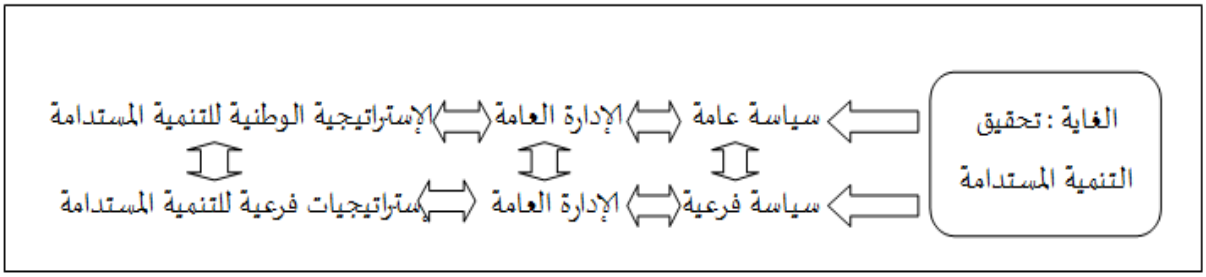

المصدر : من إعداد الباحثة .

إذن الإدارة العامة تتولى عملية تفعيل سياسة التنمية المستدامة من خلال إخراج هذه السياسة إلى الواقع العملي عبر ما اصطلح على تسميته بـ : " إستراتيجية التنمية المستدامة " أو بالأحرى "الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة"، و عليه فإن علاقة الادارة العامة بالتنمية المستدامة تتمثل في "إستراتيجيات التنمية المستدامة" باعتبار الادارة العامة الجهاز الذي يتولى تحقيق سياسة التنمية المستدامة من خلال عدة استراتيجيات في ذات المجال، وبالتالي فإن نجاح توجه سياسة التنمية المستدامة للدولة ونجاح إستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة، متوقف إلى حد كبير على مدى كفاءة الجهاز الإداري العام، هذه الكفاءة التي يمكن قياسها من خلال دراسة مدى نجاح أو فشل مختلف الإستراتيجيات المتبناة من طرف الدولة وهو ما سنحاول دراسته وتحليله من خلال بقية الدراسة .

المطلب الثاني : الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

وافقت الحكومات للمرة الأولى على إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة (SNDD) في إطار جدول أعمال القرن 21 الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992 (قمة ريو)، والغرض من هذه الاستراتيجيات هو تحويل المبادئ والالتزامات المنبثقة عن مؤتمر القمة إلى إجراءات وتدابير ملموسة، وعليه شرعت الحكومات في وضع " إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة " والتي أشار المؤتمر أنها ينبغي أن تكون مستوحاة من مختلف الخطط والسياسات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المطبقة في البلد في إطار موحد ومندمج، وينبغي أن تهدف هذه الإستراتيجية لضمان تقدم اقتصادي عادل اجتماعيا مع المحافظة على قاعدة الموارد والبيئة للأجيال المقبلة، وفي مؤتمر القمة العالمي لعام 2002، وفي إطار تقييم ما أحرزته الدول من تقدم منذ مؤتمر ريو، لوحظ أن تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة لم يحرز تقدما، ليخلص المؤتمر إلى دعوة كل البلدان إلى اتخاذ الخطوات الفورية من أجل إحراز تقدم في تطوير الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ووضعها حيز التطبيق بدءا من سنة 2005 [1]، والانطلاقة في تحقيق هذا التوجه يكون بتبني نهج تشاركي موحد يدمج المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية صنع القرار، بالتشارك مع الوزارات الحكومية وصانعو القرار الذين يمثلون وزارات المالية والتخطيط والبيئة والفلاحة والصحة والوزارات الرئيسية الأخرى، فضلا عن

[1] Organisation de coopération et de développement économiques , **Stratégies nationales de développement durable : bonnes pratiques dans les pays de l'OCDE** , Paris : les édition de l'OCDE , n°(83714), 2006, p 09.

قطاعات المجتمع المدني التي لها مصلحة فيما تسفر عنه السياسات الموضوعة من نتائج في عملية صياغة الاستراتيجيات المستدامة [1].

أولا :مضمون الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

وفي ظل الدعوات الحثيثة من طرف المؤتمرات العالمية على ضرورة انتهاج كل الدول "إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة "، بادرت عديد الهيئات الدولية بتعريف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتحديد مقومات نجاحها، حيث قدمت لجنة المساعدة التنموية (DAC) أول تعريف رسمي لمفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة باعتبارها " عملية متناسقة و تشاركية ومتواصلة من الأفكار و الأنشطة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متوازنة ومتكاملة على الصعيدين الوطني والمحلي ،و تتضمن هذه العملية تحليل الوضع وصياغة السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها ومتابعتها بانتظام، كما تعد عملية دورية وتفاعلية من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم باتجاه تحقيق أهداف الادارة المستدامة بدلا من اعداد خطة كمنتج نهائي "[2].

كما عرفت من طرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) على أنها مجموعة منسقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار، تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر ذلك " .

والفكرة الاساسية التي ينبغي الاشارة لها هنا تتمثل في اختلاف استراتيجية التنمية المستدامة من دولة لأخرى ومنه تختلف النهج وصيغ تنفيذ هذه الاستراتيجيات بحيث يجب على كل بلد أن يحدد طرق ومنهج اعداد وصياغة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الخاصة به بما يتوافق وظروفه السياسية والثقافية والإيكولوجية السائدة فيه، وعليه فانه من غير الممكن إتباع نهج موحد للاستراتيجيات

[1] زبيري رمضان، «الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)»، **أطروحة دكتوراه**، مقدمة لجامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، للسنة الجامعية 2013-2014، ص 51-52.

[2] Commission on Sustainable Development acting as the preparatory committee for the World Summit on SustainableDevelopment**, Guidance in preparing a National Sustainable Development strategy: Managing sustainable development in the new milleniume**, United Nation: Department of Economic and Social Affaire, Second preparatory session,28 January – 8 February 2002,p 08.

الوطنية للتنمية المستدامة [1]، غير أن هذه الاستراتيجيات ومهما اختلفت من بلد لآخر إلا أنها في مجملها ولا سيما الحديثة منها تركز على قياس الترابط المستديم بين مجموعة من العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدامي طويل المدى، ويعتمد قياس هذا الترابط على مؤشرات الاستدامة التي تشمل العديد من الجوانب الواسعة مثل الاقتصاد والبيئة وثقافة المجتمع ودور السياسة والحكومة واستخدام الموارد والتعليم والصحة والجودة والسكن وأعداد السكان والأمن العام والرفاهية والمواصلات [2]، ومن خلال هذه التعاريف تبرز جملة من المزايا المهمة التي يمكن أن تحققها إستراتيجيات التنمية المستدامة من خلال ما يأتي :

1- تيسير صنع القرارات وتحسين فاعلية السياسات العامة من خلال ما يأتي :

أ.المساعدة على تحديد الخيارات والأهداف والغايات والسياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة ،

ب. تحليل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية بطريقة شاملة ومتكاملة ،

جـ .تعزيز تطوير السياسات الحكومية الخاصة بالتنمية المستدامة، والتوصل الى توافق في الاراء بشأنها،

د. تحديد الخيارات وتقييمها (الإصلاحات القانونية وتطوير المؤسسات وما إلى ذلك) بهدف تناول المسائل ذات الأولوية،

هـ. المواءمة بين السياسات والاستراتيجيات في القطاعات والمناطق الجغرافية كافة،

و. زيادة استعداد البلد وتحسين وضعه بحيث يستفيد من ظواهر معينة، كالعولمة والثروة العلمية والتكنولوجية ،

ز. التشجيع على إحداث تغيير في المجالين المؤسسي والسلوكي وتسييره في طريق التنمية المستدامة.

2- تعزيز حشد الموارد من خلال ما يأتي :

أ. تيسير حشد موارد البلد البشرية والمالية على الصعيدين الوطني والدولي دعما للتنمية المستدامة ،

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ط 1، 2009، ص 40.

[2] محمد غربي و آخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص 133.

ب. مساعدة البلدان على تنسيق الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة –على سبيل المثال– من خلال عقد موائد مستديرة تضم الجهات المانحة، للنظر في مسألة تقديم الدعم لمجموعة متسقة من المشروعات و مبادرات السياسة العامة ترتب طبقا لإستراتيجية معينة[1] .

3-تخصيص الموارد بطريقة أكثر جدوى من خلال ما يأتي :

أ. تسهيل عملية التوزيع الفعال للموارد الوطنية المحدودة ،على أساس الأولويات المحددة من خلال العمليات التشاركية ،

ب. المساعدة على تحديد المشروعات والبرامج التنموية وتوجيه عمليات تنفيذها ،

ت. تحسين تقاسم الفوائد التي تعود على التنمية وذلك من خلال إثارة مطالب الفئات المحرومة في صدارة جدول أعمال التنمية؛

ث. تسهيل التعامل مع القضايا والسياسات العامة مثل الوصول إلى الموارد والأراضي و حقوق الملكية التي تؤثر على المنافع بين الأجيال.

4- حل النزاعات من خلال ما يأتي :

أ. تساعد على تسوية الخلافات بين فئات المجتمع والحكومة والإدارات من خلال فتح آفاق الحوار البناء ؛

ب. تسهيل فهم التناقض الذي تحمله البرامج والسياسات المختلفة و إدراك الأهداف المحددة لها عبر تحديد ما يمكن أن ينجر عنها من فوائد و خسائر وتحديد حجم المقايضات.

5- تبني القدرات البشرية والمؤسسية من خلال ما يأتي :

أ. تساعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من خلال التوضيح الدقيق لأهداف ووسائل تحقيقها على تعبئة القدرات والمحافظة عليها وبناءها عند الضرورة؛

ب. المساعدة على بناء القدرات المتعددة التخصصات والتي يمكن ان توجه مباشرة لحل المشكلات المعقدة في عدة تخصصات ،

ت. المساعدة أيضا على بناء المؤسسات والبيئة السياسية الموائمة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .[2]

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 41-42.

[2] Commission on Sustainable Development acting as the preparatory committee for the World Summit on Sustainable Development,Guidance in preparing a National Sustainable -------

ثانيا : خصائص ومقومات الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

نص إعلان ريو الذي اعتمده 170 بلد في عام 1992، أن إعداد منصة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتطويرها يقوم على ضرورة تبني الأسس التي يمكن تلخيصها كالتالي [1]:

- يجب أن تكون الاعتبارات البيئية جزء لا يتجزأ من نهج تطوير الاقتصاد ،
- يجب أن تكرس التنمية الاقتصادية واجب لا مفر منه وهو العدالة الاجتماعية ،
- يجب أن ينطوي التطور على تقدم نوعي وكمي ("التنمية" لا تعني ببساطة " النمو")،
- وضع مؤشرات للتنمية المستدامة وتدابير تنفيذ ومتابعة الإستراتيجية مع تحليل نتائجها ،
- اعتماد تعريف شامل للتنمية المستدامة كانطلاقة لتحديد الإجراءات المحلية والإقليمية نحو التنمية المستدامة مع مراعاة القيم الأساسية لهذا النوع من التنمية ،
- إقامة تحالفات مع المجموعات التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال إجراءات تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،
- نشر وتعميم مفهوم التنمية المستدامة وخاصة المبادئ العملية لتطبيقه في سياق التجارب الناجحة،
- تعزيز التعليم البيئي بالتركيز على الجمهور وتبرهن على ذلك التغيرات الإيجابية في القيم والسلوكيات،

كما تم الاتفاق في منتدى غانا نوفمبر 2001، على مجموعة من الخصائص المشتركة للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة لكل من الدول المتقدمة والنامية على السواء والمتمثلة في الآتي[2] :

- تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،
- التنسيق والتوازن بين الإستراتيجيات الموضوعاتية والقطاعية والمستويات غير الممركزة والتنسيق بين الأجيال المتعاقبة (الجيلنة)،

Development strategy: Managing sustainable development in the new milleniume**,op cit** , p 10.

[1]Regroupement national des Conseils Régionaux de l'environnement du Québec (RNCREQ), **Rapport de rechercheÉvolution conceptuelle et historique du développement durable**, Québec : L'Atelier d'aménagement, d'urbanismeet d'environnement, Deuxième édition, Mai 1998, p 35.

[2] زيبري رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

- مشاركة المرأة وتفعيل الشراكات والشفافية والمحاسبة ،
- ملكية الدولة للإستراتيجيات ورؤية تشاركية لإطار زمني واضح يتم بالتوافق مع جميع المعنيين « stake holdlers » لضمان إلتزامهم، مع التطوير المستمر لهذه الإستراتيجيات ،
- تنمية القدرات و تأهيل المحيط يبنى على المعرفة والممارسة العملياتية ،
- التركيز على الأولويات والمخرجات والنتائج مع إعطاء المعنى المتماسك للتطبيق ،
- الربط بين الميزانية والعمليات الاستثمارية ،
- المراقبة المستمرة والتقييم .

وهناك من يرى بأنه يستند وضع استراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة إلى مقومات معينة تشير إلى العمليات التي ستنفذ والنتائج التي يتعين تحقيقها:

- نهج يركز على الناس للتأكد من أنه سيكون له فوائد طويلة الأمد لكل من الفئات المهمشة والفقيرة،
- طموح طويل الأجل ضمن إطار زمني محدد وإشراك أصحاب المصلحة وفي الوقت نفسه، يجب أن توفر الوسائل اللازمة لمواجهة القيود والتطورات التي قد تحدث في الأجلين القصير والطويل،
- عملية شاملة ومتكاملة توفق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية قدر المستطاع،
- عملية تسترشد بتحليل شامل وموثوق به للحالة والمخاطر المتوقعة، مع مراعاة الروابط التي قد توجد بين القضايا المحلية والوطنية والعالمية،و القيود الخارجية للبلدان مثل العولمة وآثار تغير المناخ،
- تتضمن آليات الرصد والتقييم ذات المؤشرات المحددة التي تدمج في الاستراتيجيات بحيث يمكن إجراء العمليات، وقياس التقدم، والدروس المستفادة من التجارب السابقة،
- عملية تضمن الربط بين المستوى الوطني والمستوى المحلي[1].

فالإستراتيجية الناجحة هي تلك الخطة التي تملك قدرة على إقناع الشعوب المعنية بالمشاركة الفاعلة في العملية التنموية بوصفها أفضل الطرق و أقصرها لتحقيق أهدافهم الذاتية والوطنية، وهذا يعني أن على

[1] République Tunisienne ,Ministère de L'environnement , Direction Générale du Développement Durable ,**Stratégie National du Développement Durable (Document final),**Tunisie : GEREP -Environnement , Décembre 2011,p 05

الإستراتيجية التنموية أن تختار أهدافا واقعية، وتحدد أولويات في مقدورها إعادة الأمل لمن يعاني اليأس، وتمارس عملها بشكل يعطي دورا لكل فرد وجماعة، ووعدا بحصة عادلة من الإنجازات المجتمعية .[1]

ويمكن للإستراتيجيات الجيدة أن تحقق أهداف التنمية المستدامة إذا ما تم أخذ كل المتطلبات اللازمة، و لاسيما دمج الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ضمن المخططات و البرامج و التنسيق المحكم بينها في إطار إستراتيجية متكاملة الأبعاد .

ثالثا : مبادئ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يتطلب نجاح أهداف التنمية المستدامة إلى نظام متسق يضم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية على أن تضمن هذه الخطة توظيف الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي يهدف إلى الارتفاع بنوعية الحياة للمواطن مع الحفاظ على نوعية البيئة ومصادرها الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة، ويجب أن تحتكم هذه الإستراتيجية إلى المبادئ الأساسية التالية :

1. **التخطيط الإستراتيجي** : إن نجاح الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة يتطلب التخطيط لها بعناية وبكل دقة ووضوح وهو ما يسمى بـ " التخطيط الاستراتيجي " ،الذي يأخذ بعين الاعتبار كل المؤثرات والمتغيرات التي يمكن أن تغير نهج الإستراتيجية بالإضافة إلى اعتماده على مبدأ المشاركة الواسعة لجميع المنتفعين بما يحقق أفضل النتائج .
2. **أهداف واقعية ومرنة** : تتطلب الاستراتيجية وضع أهداف واقعية تتناسب مع الظروف والمقتضيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ،لتحقيق مرونة في الاهداف وفاعلية .
3. **التكامل بين القطاعات المختلفة** : يتمثل في تحقيق التوازن المنسجم بين مختلف السياسات .
4. **اعتماد مبدأ الشفافية** : في صنع القرار ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني والمسئولية والمسائلة والمحاسبة في التنفيذ .
5. **اعتماد مبدأ لامركزية اتخاذ القرار .**

[1] محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة**، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 01، 2015، ص 234.

6.رفع الوعي : وذلك بالتركيز على التربية البيئية والاهتمام بالتعليم وبناء قدرات المواطنين وتوعيتهم بقضايا التنمية المستدامة، وتحويل الرأي العام للإلتفات بكل قضايا التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الفعال بين كل فئات المجتمع .

7.مبدأ العدالة بين الأجيال : أي أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي تسلمت به الأجيال الحالية تلك الثروات، حتى يتوفر للأجيال القادمة نفس الفرص أو فرص أفضل لتلبية احتياجاتها.

التوزيع العادل للدخل : وتأمين الاحتياجات البشرية الأساسية لكل فئات المجتمع .

8.ترشيد استخدام الموارد الطبيعية : لضمان استدامة التنمية بحيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم والمناظر الطبيعية .

9.تغريم الجهة المتسببة في التلوث : يدعو هذا المبدأ إلى محاسبة الجهة التي يتسبب نشاطها في إحداث ضغوط على البيئة، أو إذا أنتجت أو استخدمت مواد مضرة بالبيئة، وذلك بدفع رسوم مقابل تسببها في هذا التدهور، كما تتحمل التكلفة لدرء تلك المخاطر البيئية وعلاج الأضرار التي وقعت [1]

10.المسؤولية المشتركة : يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى شعور المنتفعين بمسؤوليتهم المشتركة تجاه الحد من ضغوط التنمية على البيئة والموارد الطبيعية والمجتمع [2].

11.مبدأ الاحتياط : كان لهذا المبدأ الاعتراف العالمي من خلال مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في 13 يونيو 1992، حيث نص في مبدئه الخامس عشر (15) ،على ضرورة اتخاذ الدول واسع التدابير الاحتياطية حسب قدراتها، واتخاذ التدابير الفورية لمنع تدهور البيئة، وكذا التأكيد على إجراء دراسات مدى التأثير قبل أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى آثار مضرة بالبيئة [3].

12.مبدأ الترابط بين الميزانية وأولويات الاستراتيجية : إذ لابد أن يتم خلال التخطيط لميزانية الدولة إدراج هذه الاستراتيجية لضمان توفير الموارد المالية التي تحقق أهداف الاستراتيجية .

13.مبدأ قيام المستعمل بالدفع : يحتوي هذا المبدأ على ضرورة دفع الأفراد مبالغ و أسعار واقعية عن كل استعمال للموارد الطبيعية (ليغطي هذا السعر تكاليف معالجة مخلفات الاستعمال) ويطبق على

---

[1] جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015، ص 154 -156 .

[2] زبيري رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[3] عمارة نعيمة، « مبدأ الحيطة ومسؤولية المهنيين »، **أطروحة دكتوراه** ، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، قسم القانون الخاص، 2013-2014، ص 34.

الخدمات مثل الامداد بمياه الشرب، وجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، جمع المخلفات البلدية، و هلم جرى على أن تغطي هذه التكاليف مخلفات الاستعمال .

14.مبدأ التخطيط والتنمية العمرانية واستعمالات الاراضي : من أهم وسائل التهيئة العمرانية هو التخطيط الذي يحقق التنمية الحضرية المستدامة، والاستعمال المستدام للأراضي مع الاخذ في الاعتبار مختلف النشاطات الاساسية الخاصة بكل منطقة [1].

المطلب الثالث : إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

إن عملية وضع و إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة قد تنطوي على تكاليف إضافية، كإصلاح القوانين والمؤسسات ،إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية الإعداد، وتطوير مهارات جديدة ،كلها تمثل أعباء مالية إضافية على البلد، ولهذا فان غياب التنسيق، أو إدماج سياسات واستراتيجيات متناقضة أو إهمال احد الجوانب البيئية أو الاجتماعية وما إلى ذلك قد يؤدي إلى فشل هذه الاستراتيجيات، ما ينطوي على تكاليف مضاعفة وكبيرة قد تمتد إلى عدة أجيال، لهذا يجب أن تحقق الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مبدأ "الاستدامة الوطنية" بحيث لا تفوق كثيرا تكاليفها [2]، وتحقق هذا المبدأ إنما يتوقف على عملية الإعداد السليم والناجح للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والذي يقوم على انتهاج عدة إجراءات تشمل عدة مراحل نفصلها كالأتي :

مراحل إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

أولا : المرحلة الابتدائية : وضع المنهجية لإعداد أطر الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة :

تتمثل هذه المرحلة في تحديد المنهجية التي تناسب الدولة عند إعداد إستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة، وتتوقف هذه المنهجية على مراعاة الظروف السياسية والاجتماعية والتاريخية والثقافية والبيئية لتشكل هذه الظروف محددات أساسية لبلورة توجه الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وعلى هذا الاساس فإن هذه الإستراتيجيات تختلف من دولة إلى أخرى إذ لا يوجد منهج واحد أو صياغة واحدة فقط لإعدادها، وعموما تتحدد نقطة البداية في عملية صنع (إ. و.ت.م) من خلال العمليات التالية :

1- تحديد الهيكل الإداري /المؤسسي للإستراتيجية ،

[1] نزار عوني اللبدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص35-39.

[2] Commission on Sustainable Development acting as the preparatory committee for the World Summit on Sustainable Development,Guidance in preparing a National Sustainable Development strategy: Managing sustainable development in the new milleniume**,op cit** , p 12.

2- الإتفاق على منهجية ومخرجات الإستراتيجية ،

3- التحديد بدقة لمسؤوليات المؤسسات المعنية في مختلف المجالات المرتبطة بعملية إعداد الإستراتيجية ،

4- تحديد خطة واضحة لمشاركة الجهات المعنية في المشاركة والتطبيق .

ويعتمد نجاح هذه المرحلة في إتباع أسلوب منهجي واضح عند إعداد الاستراتيجية، الذي يجب ان يعتمد على تجارب المناهج والممارسات العالمية الناجحة مع ضرورة تكييفها حسب ظروف الدولة المختلفة، وضرورة الوصول إلى فهم واضح ومشترك حول مفهوم التنمية المستدامة من قبل مختلف الأطراف الفاعلة والمشتركة في عملية إعداد الإستراتيجية [1] .

ثانيا : مرحلة تحليل وتقييم الأوضاع الراهنة والسياسات الحالية

إن عملية تحليل وتقييم الإستراتيجية مهمة كأداة بيد الإدارة لإجراء التعديلات المطلوبة للبرنامج لكي يستمر في البقاء والنمو، ويساعد تحليل الإستراتيجية في تشخيص فجوات الأداء الحاصلة بين الخطة والواقع وتحديد الاستراتيجيات البديلة، وتقوم الادارة باجراء المحاولات التجريبية على المستوى المصغر وإجراء دراسات الجدوى من أجل تجهيزها بتصورات استراتيجية أولية قبل البدء بتنفيذ البرامج على المستوى العام أو الكلي [2].

وتعتمد هذه المرحلة لا سيما على تقييم مدى إستدامة التنمية بالنظر إلى أنماطها في العقد الماضي وتوقع أنماط التنمية المستقبلية، كما يتطلب تحليل الاستدامة على تقييم الأوضاع البشرية ومكامن القوة والضعف وتحديد العلاقة بين الانسان ومختلف عناصر النظام البيئي بالإستناد إلى مؤشرات قياس الاستدامة لإكتشاف إخفاقات السياسات الحالية، كما ترتكز هذه المرحلة بالأساس على تقييم الإستراتيجية والخطط والبرامج المختلفة ذات الصلة بالتنمية المستدامة وتحديد الالتزامات الدولية للدولة، مع مراعاة الإستراتيجيات القطاعية وتعديلها بما يتوافق والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة [3] .

---

[1] جمهورية مصر العربية، **نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة"وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها"**، وزارة الدولة لشؤون البيئة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ص ص 32-33.

[2] موفق حديد محمد، **الإدارة العامة هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1،2007، ص 181.

[3] جمهورية مصر العربية ، نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة"وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها"، **مرجع سبق ذكره**، ص 34-35.

ثالثا : مرحلة صياغة الإستراتيجية

وعملية صياغة الاستراتيجية (إلى أين يجب أن نذهب؟)، تتضمن هذه المرحلة عملية تقييم البدائل والخيارات التنموية وتحديد الادوار لكل طرف مجتمعي مشارك، و تتطلب :

1. ضرورة تطوير استراتيجيات "تحديد تكلفتها أولا" لكل قطاع يراد تنميته أو تطويره،
2. صياغة رؤى ومهام محددة من خلالها يتم التطوير والتنمية المستدامة،
3. وجود أهداف قاطعة محددة يمكن الوصول لها قولا وفعلا ،
4. التدخل عند الضرورة من خلال تغيير (السياسات والبرامج والمشروعات)،
5. وضع خطط عملية لتنفيذ الاستراتيجيات التنموية الموضوعة مسبقا ،
6. توثيق كافة مراحل صياغة الاستراتيجية أو تنفيذها[1].

رابعا : مرحلة الدمج

خلال هذه المرحلة توضع جميع أجزاء الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في وثيقة واحدة شاملة، مع ضرورة اعداد خطة التمويل العامة اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، وتحديد المسؤوليات التنفيذية للوزارات والجهات المعنية الأخرى فيما يخص الاستراتيجية وتحديد اطار زمني للتنفيذ، هذا مع التأكيد على الربط بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والموازنة العامة [2]، ويوضح الشكل التالي عملية دمج السياسات في اطار وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة SNDD .

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، **مرجع سابق ذكره**، ص 81.

[2] جمهورية مصر العربية ،نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة"وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها"،**مرجع سبق ذكره**، ص 36.

الشكل 4: عملية دمج السياسات في إطار وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة SNDD

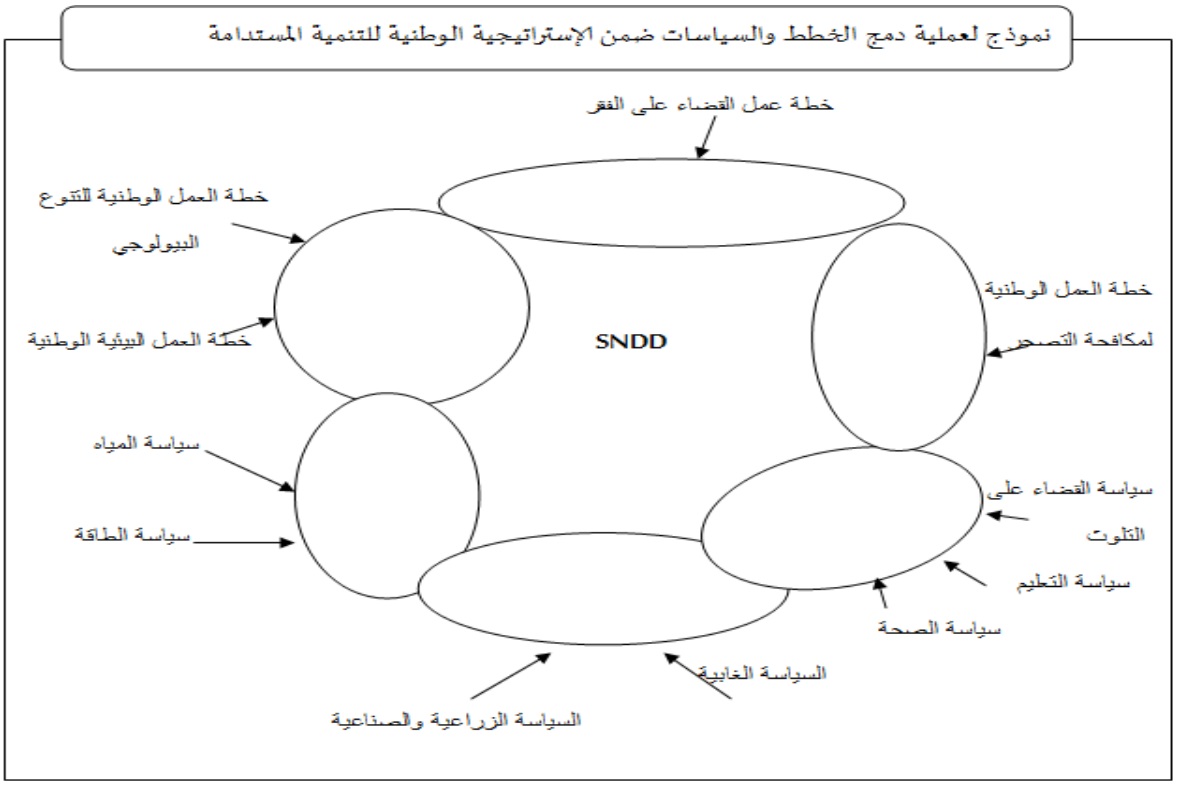

Source :Commission on Sustainable Development acting as the preparatory committee for the World Summit on Sustainable Development, op cit ,p 11.

جميع الإستراتيجيات والسياسات المذكورة أعلاه تقريبا تدعم بعضها بعضا لامتلاك كل منها عنصرا من عناصر الاستدامة، بحيث تهدف الإستراتيجية الوطنية إلى تطوير التآزر فيما بين الاستراتيجيات القطاعية لتعزيز عناصر الاستدامة [1] .

ومن خلال هذا النموذج يتضح أن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، تدمج كل العناصر والأهداف والخطط والبرامج ذات الاستدامة للوصول إلى وثيقة واحدة وشاملة، والتي تحدد مسؤولية الجهات المعنية بالتنفيذ، وعلى هذا الأساس تتفرع هذه الإستراتيجية إلى إستراتيجيات فرعية حيث تتولى كل جهة محددة مسؤولية تنفيذها وتفعيلها ،وهذا لا ينفي وجود التنسيق والترابط بين مختلف الجهات (الإدارات) لتحقيق هذه الاستراتيجيات، وكمثال عن هذه الاستراتيجيات الفرعية يمكن الاسترشاد

[1] Commission on Sustainable Development acting as the preparatory committee for the World Summit on Sustainable Development, Guidance in preparing a National Sustainable Development strategy: Managing sustainable development in the new milleniume**, op cit** ,p 11.

بالاستراتيجيات التالية : إستراتيجية الاقتصاد الأخضر، إستراتيجية الطاقات المستدامة، إستراتيجية التهيئة العمرانية المستدامة، إستراتيجية التسيير المستدام للنفايات، إستراتيجية التصنيع المستدام .

خامسا : مرحلة التنفيذ والمتابعة والتقييم للإستراتيجية

وتتضمن بدورها عملية حشد وتعبئة الموارد والقدرات والاتفاق على الخطط والبرامج التنفيذية واجبة التطبيق، و إنشاء آليات و أدوات للعرض والمتابعة لما تم تنفيذه من برامج وخطط، ومقارنتها بالغايات و الأهداف الموضوعة، كما تتطلب ايضا وجود نسق "نظم" للتغذية المرتدة، لتصويب الانحرافات أو الأخطاء التي تعتري عملية التنفيذ [1].

فمحاولات تشخيص وقياس آثار أو نتائج البرامج تتطلب من الخبراء التقييم، و أن يهتموا بجميع الآثار الايجابية والسلبية التي تسببها الاستراتيجة ويتأثر بها الناس الذين يتعاملون معها، وهنا يجب التأكيد على الدقة في التصميم من أجل أن تحقق الاستراتيجية النتائج المتوقعة والمصداقية المطلوبة [2]، ويمكن توضيح هذه المراحل وتداخلها من خلال المخطط التالي :

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 81-82.

[2] موفق حديد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 181.

الشكل 5 مراحل إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

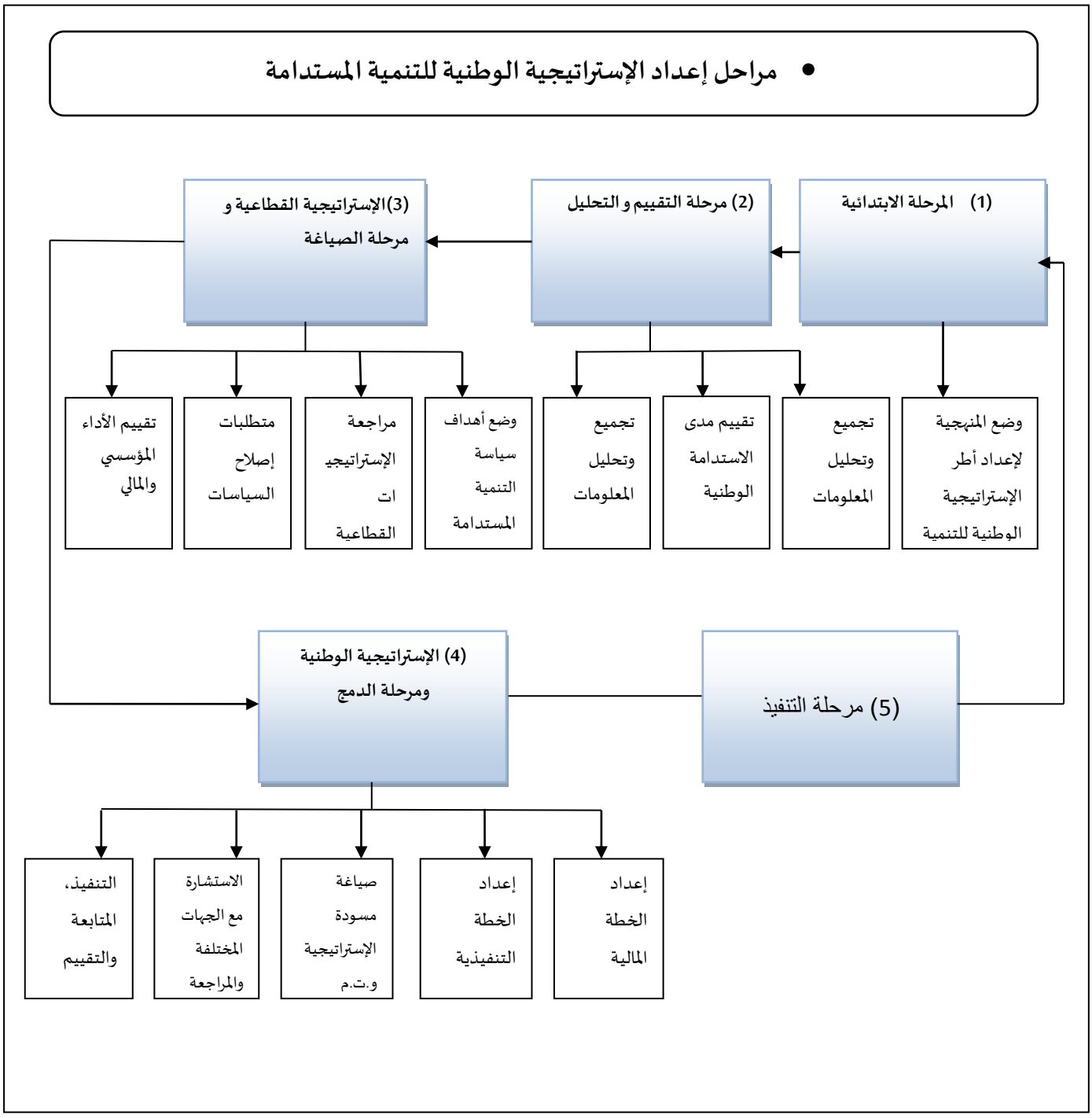

المصدر: جمهورية مصر العربية، نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ،مرجع سبق ذكره،ص 33، بتصرف الباحثة .

المطلب الرابع : تحديات إدارة إستراتيجيات التنمية المستدامة

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و تخفيف التهديدات البيئية على مستوى العالم لا يعتبر إلا ترفا فكريا إذا لم يتم أخذ بعين الاعتبار مختلف التحديات التي يجب مواجهتها و التركيز عليها ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة، و من أهم هذه التحديات نذكر :

1- مكافحة الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية

إن أكبر التحديات التي اتفق الدول على تحقيقها في غضون سنة 2030 هي الوصول إلى "عالم خال من الفقر والجوع"، عالم تسود فيه المساواة حيث يمكن للجميع القراءة والكتابة، تتاح فيه للجميع فرص متساوية للحصول على التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، عالم تسود فيه الفرص المتكافئة، ويحصل فيه الاطفال على حياة خالية من العنف والاستغلال والتمييز، عالم حيث المساواة بين الجنسين بازالة كل العقبات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المرأة [1].

2- تحدي حماية المناخ العالمي من خلال تغيير سياسات الطاقة

أصبح العالم بأجمعه يشهد اليوم تحدي حماية المناخ كأبرز تحديات الألفية، فمنذ منتصف الثمانينات زاد متوسط درجة الحرارة العالمية حوالي 0,6 درجة مئوية مما أثر على العالم بأكمله نظرا لارتفاع الغازات الدفيئة [2] في الجو بالإضافة إلى الانبعاثات الناتجة عن أنشطة البشر، مثل حرق الوقود الأحفوري، و أنشطة الفلاحة والتغيرات في استخدامات الأراضي ما أدى إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض وما صاحبها من تغيرات[3] هائلة [4]، ويتطلب التصدي لهذا التحدي الهائل إبداعا وتعاونا غير

---

[1] Sam Kutesa , **Transforming Our World : The 2030 Agenda for sustainable Development** , United Nation: General Assembly, 12 August 2015 , p04.

[2] وتشمل الغازات الدفيئة كل من ثانى أكسيد الكربون (CO_2)، بخار الماء (H_2O)، الميثان (CH_4)، أكسيد النيتروس (N_2O)، والأوزون (O_3)، وهى الانبعاثات المتصاعدة بسبب الاستخدامات المفرطة والممارسات غير العقلانية في مختلف القطاعات بما فيها الزراعة والصناعة والنقل والبناء والطاقة، أنظر : إيمان قلال، «الأمن المناخي في إفريقيا : قراءة في مؤشرات الاندثار و إستراتيجيات البقاء »، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 34، أكتوبر–ديسمبر 2017، ص 60.

[3] ومن هذه التغيرات المصاحبة : ارتفاع متوسط المنسوب العالمي لسطح البحر بمقدار 10 إلى 20 سنتيمتر، انخفاض الحجم الكلي للأنهار الجليدية في سويسرا بمقدار الثلثين، انخفاض سمك الطبقة الجليدية في القطب الشمالي حوالي 40 %، بحيث فقد جبل كينيا 92% من كتلته الجليدية بينما فقد جبل كليمنجارو 82%، انخفاض بنسبة 40–60 % في مجموع المياه المتاحة في أحواض المياه الكبيرة في النيجر وبحيرة التشاد والسنغال ..وغيرها من تأثيرات التغير المناخي .

[4] الأمم المتحدة، « التنوع البيولوجي وتغير المناخ »، **اليوم الدولي للتنوع البيولوجي**، لعام 2007، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ص 05.

عاديين، من خلال القيام باجراءات فورية في كافة البلدان والتغيير الجذري لأنظمة الطاقة، التحسين الكبير لكفاءة استخدامات الطاقة في شتى المجالات والتحول السريع باتجاه مصادر الطاقة المتجددة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة بغية إحتجاز وتخزين انبعاثات الكربون [1] .

3- الإدارة المستدامة للمجالات الطبيعية والموارد الحيوية

لعل من أهم التحديات هي التسيير والادارة السليمة والفعالة للمجالات الطبيعية باعتبارها أساسا لوجود الحياة الانسانية، ويتوقف ذلك على الادارة المستدامة للموارد الطبيعية، كتحدي اتفق زعماء العالم على تحقيقه بحلول عام 2030، وذلك بالتصميم على حفظ المحيطات والبحار، والاستخدام المستدام للمياه العذبة والموارد، فضلا عن الغابات والجبال والأراضي الجافة وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية البرية، ومعالجة ندرة المياه وتلوثها، ومعالجة التصحر واستنزاف الغبار وتدهور الأراضي، الجفاف وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الكوارث والحد من المخاطر [2].

إدارة الهواء الجوي : إن من أكبر تحديات العيش الآمن هو توفير الهواء الجوي كحجة بيولوجية أساسية للانسان، ومع التطور الذي نعيشه أصبح تلويث هذه المادة الحيوية خطرا متفاقما على الإنسانية لما تسببه من مخاطر صحية جمة لقطاع محسوس من الناس (الحساسية الصدرية، الربو، تهيج الأعين، تركيزات الرصاص في دماء المواطنين ..)، ما يفرض ضرورة توفير حزمة من الوسائل و أدوات الإدارة المستديمة للهواء الجوي، ولا سيما الحد من عمليات الحرق، الحد من الانبعاثات الغازية للمصانع ،خفض انبعاثات أنشطة الطاقة والنقل[3].

4- توجيه مسار العولمة نحو التنمية المستدامة

أصبحت العولمة من أبرز التحديات التي تواجه تحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة، نظرا لما تفرضه من آليات على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتؤثر على كل سكان العالم، وتخلق الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي بإحداث غنى فاحش لدى أقلية وفقر مدقع في العديد من الدول

---

[1] البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 2010 – عرض مسبق : التنمية وتغير المناخ**، واشنطن، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2009، ص ص 10- 13.

[2] Sam Kutesa ,**op cit**, p 08.

[3] محمد سمير مصطفى ،«استراتيجيات التنمية المستدامة (مقاربة نظرية وتطبيقية)»، في : **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد الأول : مقدمة عامة، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط01، 2006، ص ص 460-461.

النامية بسبب سياساتها القائمة على الربحية والاعتماد على مفاهيم السوق في تقويض التوازن الاجتماعي وزيادة الخسائر البيئية من خلال دعمها للشركات الكبرى التي أصبحت تفرض سيطرتها على الأسواق في الدول النامية، وهو ما يتطلب توجيه مسار العولمة نحو مراعاة أهداف التنمية المستدامة ولا سيما بتغيير سياسات ثلاثي العولمة الاقتصادي وهو منظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي [1] .

5- تقليص دور الشركات متعدية الجنسيات

أصبحت أعمال الكثير من الشركات الكبرى تهدد التنمية المستدامة نظرا لسعيها بكل الوسائل إلى تحقيق أهدافها الربحية على حساب الموارد الطبيعية وحتى على حساب الدول النامية، لما تخلفه من تلويث صناعي، جوي، مائي، وحتى الجوفي بسبب أنشطتها المتعلقة باستخراج المعادن والصناعة وقطع الأشجار و إنجاز المشاريع العقارية والسياحية الضخمة وبناء السدود وحتى باستغلال الفضاءات والكائنات الحيوية، ما يستدعي اليوم حراكا دوليا لتقليص هذا النفوذ من خلال ميثاق يضع حدا لتلاعب هذه الشركات بخيرات الدول النامية، ولا سيما باعادة النظر في سياسات المؤسسات المالية الدولية[2] بما يحقق أهداف التنمية المستدامة [3] .

6- توفير الأمن وضبط الإنفاق العسكري

إن تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني يعتمد بالأساس على توفر الأمن والذي يمكن الإنطلاق منه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والدولي، فالحروب والصراعات – التي هي حالة لانعدام الأمن ولو مؤقتا – تشكل عقبة أساسية أمام تلبية حاجات المجتمع الأساسية من مأكل ومشرب ومأوى وتعليم ورعاية صحية وعقبة تحول دون تراكم الثروة في البلاد الفقيرة بالإضافة إلى تدمير رأس المال كالمدن والمزارع والمصانع والمرافق والناس، مما يقوض عملية بناء التنمية المستدامة، كما أن تزايد نفقات الإنفاق العسكري يسحب من الموارد المتاحة لتلبية أهداف التنمية المستدامة، مثل :

---

[1] باتر علي وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 228.

[2] يرى العديد من المختصين أن المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) أصبحت تفرض سياسة جديدة للهيمنة تعمل في غير صالح الدول النامية من خلال دعمها لتواجد وهيمنة الشركات الكبرى، وأن لهذه المؤسسات سلطات هائلة على السياسات الاقتصادية في الدول النامية، سواء من خلال تطبيق سياسات اقتصادية معينة أو تقديم قروض ومساعدات مالية .

[3] محمد غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 170-171 .

- الاستثمار في أغراض عسكرية يحرم مشروعات التنمية الحكومية من بعض الموارد مما يؤدي إلى خفض النمو الإقتصادي ،
- التطوير التكنولوجي في المجال العسكري يؤدي إلى إفقار القطاعات المدنية بتخفيض تعداد العلماء والمهنيين والفنيين [1].

7- تحقيق أهداف خطة عام 2030

وهي خطة البرنامج الذي اتفق عليه زعماء العالم في سبتمبر 2015، كاطار شامل للعمل العالمي والمعنونة بـ" تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وتشتمل الخطة على تحقيق تحديين بحلول العام 2030، التحدي الأول وهو تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع، وذلك بتوجيه العناية الخاصة للناس الذي يعيشون في فقر مدقع والذين يواجهون التمييز واللاجئين والمشردين داخليا، وضحايا الأزمات الانسانية المعقدة والممتدة، والعنف البالغ والكوارث المتعلقة بالمناخ والكوارث الأخرى ..، أما التحدي الثاني وهو تحقيق الهدف 17 المتعلق بارساء الشراكات [2] من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع المساهمة في الوقت ذاته في بلوغ الاهداف الأخرى للتنمية المستدامة دون السماح بتخلف أحد عن الركب [3].

8- تغيير السلوك الاستهلاكي وتحويل الرأي العام

يقع على الافراد سواء مواطنين ومستهلكين مسؤولية توجيه مستقبل كوكب الارض إلى الاستدامة، غير أن القليل منهم يدرك هذه الأولوية وضرورة إتخاذ الاجراءات اللازمة، والكثير منهم لا يتصف بالسلوك الاستهلاكي المستدام، ولذا يكمن أكبر تحدي في تغيير أنماط سلوك الأفراد والمؤسسات، ولا سيما سلوكيات الاستهلاك المفرط للموارد في البلدان الصناعية والمتقدمة والتي تعد أحد أهم مسببات

[1] مصطفى علوي سيف، " الأمن والتنمية : تعدد الأبعاد وتداخل القضايا "، في : **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد الأول : مقدمة عامة، بيروت : الدار العربية للعلوم، ط 01، 2006، ص ص 397- 403.

[2] يستند هدف التنمية المستدامة الـ17، المتمثل في "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة" إلى خطة عمل أديسا بابا ويقر بأن الأمر يتطلب ابتداع وسائل جديدة للعمل معا والنهوض بالنهج القائمة على الشراكات من أجل مساندة البلدان في تحقيق التنمية المستدامة في كل أبعادها .

[3] برنامج الأغذية العالمي (روما، إيطاليا)، « **الخطة الإستراتيجية للبرنامج (2017-2021) المشروع الثاني**»، مشاورة غير رسمية، روما، 27 أبريل 2016، ص ص 04-10.

التدهور البيئي، ما يتطلب تغيير السياسات العامة – على الصعيد المحلي والوطني والدولي– بغية تعديل سلوكات الأفراد والمواطنين وجعلها أكثر استدامة [1].

9- تحدي التخطيط بعيد المدى لأهداف الإستراتيجية

ولعل المشكلة الرئيسية التي تواجه تطبيق عمليات وبرامج التنمية المستدامة لا تتعلق فقط بضمان فرصة الأجيال الحالية في العيش بل تتعلق بضمان تحقيق ذات الفرص المعيشية للأجيال التالية، ومن ثم تتعلق تحديدا بكيفية التخطيط للتنمية مستقبلا، وكيفية الحفاظ على المسار التنموي لفترة زمنية طويلة في ظل متغيرات دولية و إقليمية ومحلية عاتية تكاد تعصف بكل شيء أمامها [2].

10- تحدي التخطيط المتوازن لأبعاد التنمية المستدامة

لا يمكن للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أن تحقق غاياتها في ظل إهمال بعد من أبعادها ضمن عملية التخطيط، فقد نجد بعض البلدان في العالم النامي تركز في استراتيجياتها على البعد الاقتصادي فقط نظرا للارتفاع العالي لمؤشرات الفقر بحيث تركز على أهداف التنمية الاقتصادية فقط على حساب باقي عناصر التنمية المستدامة [3]، كما هو الحال في بلدان العالم المتقدم نجد بعض الدول تركز على العناصر البيئية، بينما يتم إهمال الجانب الاجتماعي ومنحه مساحة أقل، ما يفرض على القائمين على اعداد هذه الاستراتيجيات تحدي الاحتكام الى الأبعاد الثلاثة الاساسية في صنع استراتيجياتها واحقاق التوازن ضمن عناصرها [4] .

خلاصة الفصل :

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن الإدارة العامة أصبحت في عالم اليوم من أهم الفواعل التي يعول عليها لتحقيق التنمية المستدامة لكونها الجهاز المسئول عن رسم و تنفيذ مختلف الخطط و البرامج التنموية القطاعية و الوطنية للدولة، هذه الأهمية جعلت مفهوم الإدارة العامة يتوسع إلى مفاهيم أخرى

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2010 – عرض مسبق : التنمية وتغير المناخ، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، **مرجع سابق ذكره**، ص 36.

[3] **المرجع نفسه**، ص 138.

[4] Organisation de Coopération et de développement économiques, **Stratégies nationales de développement durable : bonnes pratiques dans les pays de l'OCDE**, France: les éditions de L'OCDE , 2006 , p 16.

أكثر حداثة كإعادة الهندسة الإدارية و إدارة الجودة الشاملة و الإدارة الالكترونية التي تساهم في تفعيل الخطط التي ترسمها الإدارة لتحقق بذلك أهداف التنمية المستدامة بالمستوى المطلوب .

كما تطرق الفصل الى تحليل و دراسة مفهوم التنمية المستدامة، هذا المفهوم الذي ظهر ضمن إطار الأمم المتحدة لمحاولة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة للدول المصنعة و الدول النامية حول الأهمية التي يجب أن تعطى للجانب البيئي ضمن سياساتها الاقتصادية بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدودا حرجة و أصبحت واقعا يهدد حياة البشرية فالموارد الطبيعية غير المتجددة مهددة بالنضوب و التنوع البيولوجي مهدد بالإنقراض و ظواهر التغيرات المناخية تتزايد بصورة موجات حادة من الجفاف أو الفيضانات نتيجة لما أسفرت عنه الأنشطة البشرية من إنحسار الغابات و إتساع رقعة التصحر و إرتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون و تآكل طبقة الأوزون و ظاهرة الاحتباس الحراري و غيرها من الاختلالات البيئية، ما أدى إلى تصاعد الاهتمام العالمي بموضوع البيئة ضمن المحافل و الاتفاقات و التنظيمات الدولية التي أرخت لمفهوم التنمية المستدامة بدءا بمؤتمر استوكهولم 1972 الذي وضع اللبنة الأولى للمفهوم، ثم تقرير برونتلاند (مستقبلنا المشترك) لسنة 1987 الذي بلور تعريفا دقيقا لمفهوم التنمية المستدامة ثم مؤتمر ريوديجانيرو سنة 1992 الذي إنبثق عنه إعلان قمة الأرض (إعلان ريو) وجدول أعمال القرن 21 الذي وضع مبادئ تجسيد التنمية المستدامة، ثم توالت القمم و الاتفاقات الحكومية لمسيرة التنمية المستدامة، ليصبح مفهوم التنمية المستدامة كبديل تنموي لما يعرف بالتنمية التقليدية التي تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي بشكل أساسي بل هي البديل الذي يحقق التوازن بين إحداث التنمية الاقتصادية دون الإخلال بالمـوارد البيئية و الطبيعية من خلال تحقيق ثلاثة أهـــداف أو أبعاد أساسيـة و هي البعد الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي، و تتحقق أهداف هذه الأبعاد من خلال ما يسمى بأدوات التنمية المستدامة الاقتصادية كالضرائب و الرسوم البيئية، المؤسسية و التشريعية كالقوانين و المؤسسات الفاعلة، و التنظيمية كالمنع و التصريح بحالات التلوث، كما أن نجاح نموذج التنمية المستدامة لا يتوقف على هذا الحد وإنما يمتد إلى مدى توفق الدولة في بناء مؤشرات تساعد على تقييم الوضع الراهن الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي بما يمكن من قياس مستوى التنمية المستدامة من جهة ووضع الخطط المستقبلية بناءا على هذه المؤشرات التي تطرقت لها الدراسة بإسهاب .

إن علاقة الإدارة العامة بسياسة التنمية المستدامة هي علاقة تفاعلية تكاملية بحيث تعتبر الإدارة العامة جهازا لصنع سياسة التنمية المستدامة و تنفيذها و من ثم نجاح هذه السياسة يتوقف على مدى كفاءة الإدارة العامة المكلفة بصنع سياسة التنمية المستدامة و قدرتها على التخطيط الاستراتيجي، لتصبح

بذلك العلاقة بين المتغيرين هي "**إدارة التنمية المستدامة**" و تتم هذه الإدارة من خلال "**إستراتيجيات التنمية المستدامة**"، هذه الاستراتيجيات التي تعكس مستوى الإدارة العامة في تفعيل سياسة التنمية المستدامة و هي البعد الرئيسي الذي تستند إليه الدراسة ضمن الفصول الآتية .

الفصـل الثانـــي

الفصل الثاني : واقع إدارة التنمية المستدامة في الجزائر

جاءت استجابة الجزائر للنداءات و الأجندات الدولية حول ضرورة توجه الدول نحو مسار التنمية المستدامة متأخرة، بعدما عايشت الجزائر أزمة إيكولوجية حادة تفاقمت خلال العشريات الثلاثة نظرا لتركيز الجزائر على إحداث التنمية الاقتصادية و إعمار ما خربه المستعمر، في مقابل إهمال و تغييب سياسة بيئية واضحة المعالم، ما أدى لا سيما مع تزايد النمو الديمغرافي إلى تعمير متسارع كان مصحوبا بتدهور الإطار المعيشي، تكاثر النفايات بأنواعها، ظاهرة التسحل، الانجراف، التصحر و المشاكل المناخية المختلفة، لتدرك الجزائر بعدها حتمية تبني سياسة للتنمية المستدامة تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال وضع إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة مطلع 2001، للحد من هذه الآثار المتفاقمة و توجيه هذا الواقع إلى مسار تنموي مستدام .

إن معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر يستدعي التعرف على مسار تبلور هذه التنمية ودواعيها و أدوات تجسيدها و إطارها المؤسسي المنفذ لهذه السياسة، كما يستدعي من جهة أخرى معرفة مستوى تحقق التنمية المستدامــة على مختلف الأصعدة من خلال قياسها بمؤشــرات ذات بعد بيئــي و اقتصادي و اجتماعي و مؤسسي، وهو ما يهدف إليه هذا الفصل من خلال مدخل لدراسة آليات إدارة سياسة التنمية المستدامة في الجزائر **(المبحث الأول)**، قياس التنمية المستدامة في الجزائر وفق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية **(المبحث الثاني)** ،و أخيرا المؤشرات البيئية والمؤسسية لقياس التنمية المستدامة في الجزائر **(المبحث الثالث)** .

المبحث الأول : مدخل لدراسة آليات إدارة التنمية المستدامة في الجزائر

إن تجسيد إدارة التنمية المستدامة في الجزائر كان على مراحل تطبيقا لعدة مبادئ أهمها مبدأ الملوث الدافع الذي تبنته الجزائر منذ سنة 2002، وتطبيقا لأجندة القرن 21 و كذا المواثيق و المعاهدات الدولية المختلفة ،لتنخرط في مسعى تجسيد التنمية المستدامة انطلاقا من رسم إستراتيجيتها الوطنية في ذات الشأن، و من خلال وضعها لعدة آليات و ميكانيزمات مؤسسية ،تشريعية، اقتصادية و تنظيمية لضمان إدماج البيئة و التنمية في عملية اتخاذ القرار .

المطلب الأول : تطور سياسة التنمية المستدامة في الجزائر

تعد الجزائر اليوم من الفاعلين الدوليين في مجال التنمية المستدامة، باعتبارها عضوة ضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذا مشاركاتها في الفعاليات والمؤتمرات والقمم المناخية العالمية، وحتى على المستوى الداخلي بمجهوداتها التشريعية والمالية والمؤسساتية المكرسة لمفهوم التنمية المستدامة التي أصبحت ضمن أولويات أجندتها السياسية والتي أضحت بمثابة قاعدة دستورية بما تتميز به القواعد الدستورية من حصانة حسب التعديل الدستوري لسنة 2016، غير أن هذه المكانة التي وصلت لها التنمية المستدامة في الجزائر إنما تعود إلى عدة إرهاصات وتأثيرات لظروف دولية و داخلية عبر فترات ومراحل زمنية .

أولا : مرحلة الإرهاصات

تشكل مرحلة الإرهاصات بداية توجه الدولة الجزائرية نحو حماية بيئتها، غير أن هذا الاهتمام بالبيئة قد يكون مجرد ردة فعل لإعادة إعمار ما خلفه المستعمر الفرنسي، أو قد تكون استجابة لنداءات دولية .

1- الاهتمام بالبعد البيئي بعد الاستقلال : توجهت الجزائر بعد الاستقلال إلى انتهاج السياسات العامة الكفيلة بحماية البيئة جراء ما خلفه المستعمر الفرنسي من خراب ودمار شامل ومن تحريق وتهديم البنى التحتية واستنزاف للموارد الطبيعية وتلويث البيئة بكل مكوناتها، ما استدعى من الجزائر ضرورة إدخال قضية حماية البيئة ضمن سياساتها العامة لإعادة التوازن الايكولوجي ومحو كل الآثار الاستدمارية[1] على البيئة، فتوجهت الجزائر في سياساتها إلى تهيئة البنى التحتية من المراكز الصناعية والمنشآت الكبرى

[1] بومدين طاشمة و آخرون، **التنمية المستدامة وادارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2016، ص ص673- 674.

وإصلاح السدود والمساحات الزراعية، غير أن هذه الاهتمامات لا تغدو أن تكون سوى حتمية لتنمية البلاد خروجا من دائرة التخلف باعتبارها سياسات تنموية أكثر منها سياسة بيئية كونها لم تعطي الأولوية للبيئة ضمن أهدافها[1] .

2- مشاركة الجزائر في ندوة استوكهولم : تشابهت مواقف الدول النامية التي عبرت عن تخوفها من المبادرة الداعية لإثارة القضايا البيئية كونها مجرد محاولة من دول الشمال للتنصل من مسؤولياتها تجاه مساعدتها على إحداث التنمية، بدواعي توجيه مواردها في مشروعات البيئة تحقيقا لمصلحة الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، ولقد عبرت دولة الهند عن هذا الموقف جراء الصرخة التي أطلقتها رئيسة وزرائها "أنديرا غاندي" في المؤتمر مشيدة أن مشكلة الفقر باتت تنخر الدول النامية أكثر مما تنخره القضايا البيئية لهذا دعت إلى ضرورة التوجه لمكافحة الفقر كأولوية سباقة لقضايا البيئة التي اعتبرتها دول الجنوب مجرد ترف لا تقدر عليه شعوبهم [2] .

و الجزائر هي الأخرى كانت من بين الدول النامية المشاركة في المؤتمر والمعارضة لهذا الطرح الغربي، حيث أشار ممثلها عن ضرورة توجه الدول حديثة الاستقلال إلى الاهتمام بنموها الاقتصادي أولا، مشيرا إلى البعد التاريخي المتمثل في مخلفات المستعمر الفرنسي من تدهور بيئي ومختلف مظاهر التخلف التي تستدعي ضرورة ترجيح البناء والتشييد الاقتصادي، وأن دعوة الأطراف إلى الاهتمام بالمجال البيئي على حساب المجال الاقتصادي ما هو إلا بعد سياسي وحيلة إمبريالية لضرب اقتصاديات الدول الحديثة الاستقلال، وأكدت رفضها لهذا الطرح الغربي من خلال عقد قمة الجزائر لدول عدم الانحياز[3] سنة 1973[4] ضمن المؤتمر الرابع لقمة عدم الانحياز، المنظم في الجزائر في سبتمبر 1973، لإقامة

---

[1] المرجع نفسه، **المكان نفسه** .

[2] مصطفى كامل السيد، «التنمية والبيئة – نقاش نظري»، في : **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد الأول :مقدمة عامة، بيروت : الدار العربية للعلوم، ط 01، 2006، ص 374.

[3] جاءت قمة عدم الإنحياز بمثابة ردة فعل لدول العالم الثالث على رفض الطرح الغربي لمسألة البيئة من خلال عقد هذه الندوة لرؤساء الدول والحكومات غير المنحازة والتي نظمت بالجزائر العاصمة من 05 إلى 09 سبتمبر 1973، و أهم ما نصت عليه هو عدم استعداد هذه الدول في إدماج البيئة ضمن اقتصادياتها كونها تشكل نفقات إضافية تعيق مسيرة التنمية بهذه الدول، أنظر : يحيى وناس ،"الإدارة البيئية في الجزائر"، **رسالة ماجستير**، في القانون العام، مقدمة لجامعة وهران، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، للسنة الجامعية 2008-2009، ص ص 19-20.

[4] يحيى وناس ،«تبلور التنمية المستديمة من خلال التجربة الجزائرية »، **مجلة العلوم القانونية والإدارية** ،الجزائر:جامعة تلمسان، رقم 2003،01،ص ص 33- 36.

نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة (NIEO) و أقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية و صيانة السلام العالمي [1].

غير أن مناهضة الجزائر لهذا الطرح البيئي في مؤتمر استوكهولم، لا يعبر عن عدم إيلاء الجزائر لاهتمامها بالعنصر البيئي بقدر ما يعبر عن مناهضة توجه سياسي معين، وهو ما ظهر في اهتمام الدولة بحماية البيئة من خلال ظهور بوادر تشريعية لإنشاء المجلس الوطني للبيئة سنة 1974 كهيئة استشارية تقدم اقتراحات في مجال البيئة[2] .

ثانيا : مرحلة التأسيس التشريعي للتنمية المستدامة في الجزائر

اتجهت الجزائر في هذه المرحلة إلى تبني المقاربة القانونية في رسم سياساتها البيئية، وذلك جراء تفاقم المشاكل البيئية في ظل تصاعد الاهتمام الدولي بقضايا البيئة من جهة أخرى، ما استدعى منها التوجه إلى التأسيس القانوني لتحقيق التكامل بين متطلبات البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليبادر المشرع بدمج البعد البيئي ضمن تشريعاته وذلك بإصدار القانون رقم 03\83 كأول قانون يعنى بالمسائل البيئية [3]، هذا القانون الذي سطر المبادئ العامة لحماية البيئة، ليشكل نهضة قانونية مكرسة لحماية البيئة والطبيعة من جميع أشكال الاستنزاف، و يفتح بذلك المجال واسعا للمزيد من القوانين والتنظيمات المعنية بحماية و تأطير مختلف الأنشطة المؤثرة على البيئة والإنسان و أهمها قانون "تدابير حماية المحيط والبيئة" الذي عبر المشرع من خلاله على علاقة حماية البيئة بحماية صحة الإنسان، كما تلاه صدور القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية سنة 1987، والذي يكرس توجه الدولة نحو انتهاج سياسة التوزيع المحكم والأمثل للأنشطة الاقتصادية والموارد البيئية والطبيعية[4]،غير أن الاعتراف الدستوري بتوجه الدولة نحو بناء سياسة بيئية كان غائبا في ظل دستور 1989، والذي اكتفى بالنص على الحماية الصحية

---

[1] محمد محمود الإمام ،« السكان والموارد والبيئة والتنمية، التطور التاريخي »، في : **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد الأول :مقدمة عامة، بيروت : الدار العربية للعلوم، ط 01، 2006، ص 351.

[2] ج.ج.د.ش، المرسوم رقم 156/74 المتضمن إنشاء المجلس الوطني للبيئة، **ج.ر**، العدد (59)، مؤرخة في 1974/07/23.

[3] أنظر: ج.ج.د.ش، قانون رقم 03\83 ،المتضمن حماية البيئة وكيفيات ذلك،**ج.ر**، العدد(06)،المؤرخة في 05 فيفري1983.

[4] ساسي سفيان، «المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر) »، **مجلة جيل حقوق الإنسان**، العدد (02)، حزيران 2013، ص 22.

والتكفل بالوقاية من الأمراض الوبائية ومكافحتها [1]، ثم صدرت مع بداية التسعينات القوانين العضوية لكل من الولاية والبلدية التي منحت للجماعات المحلية مهام واختصاصات في مجال الحفاظ على البيئة والفضاءات الطبيعية حيث نصت المادة 58 من قانون الولاية على اختصاص المجلس الشعبي الولائي في أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذا تهيئة الإقليم الولائي وحماية البيئة و ترقيتها ، و أضافت المادة 78 أنه ملزم كذلك بالسهر على أعمال الوقاية الصحية واتخاذ الإجراءات المشجعة لإنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة وحفظ الصحة، كما أكدت المادة 66 من جهتها على ضرورة المبادرة بحماية الأراضي الفلاحية [2].

و فيما يخص قانون البلدية، فبالرجوع إلى نص المادة 107 منه نجد أنه نص على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأوبئة كإجراء هادف من جهته لحماية البيئة [3]، ثم أصدرت الجزائر قانون جديد للتهيئة والتعمير رقم 90-29[4]والذي يؤطر المجال الحضري و يهدف إلى وقاية المحيط و الأوساط الطبيعية .

لتعبر كل هذه القوانين والتشريعات عن توجه الجزائر في رسم سياستها البيئية أكثر منها لرسم سياسة التنمية المستدامة، مشكلة بذلك اللبنة الأولى لبناء قاعدة في الحفاظ على البيئة كانطلاقة محتشمة للجزائر اتجاه التنمية المستدامة والتي تم تجسيدها ضمن المرحلة الموالية .

ثالثا : مرحلة التخطيط الإستراتيجي للتنمية المستدامة في الجزائر

أوضحت الجزائر من خلال مشاركتها في مؤتمر قمة الأرض بريوديجانيرو سنة 1992، ومؤتمر جوهانسبورغ لسنة 2002 حول التنمية المستدامة، موقفها المتدرج في قبول السياسات البيئية وذلك بالتوافق مع تبلور ووضوح السياسات البيئية الدولية [5]بحيث كانت لهذه التطورات الدولية تأثيرها من جهة، ومن جهة أخرى فان حالة البيئة على المستوى الداخلي في الجزائر شكلت ضرورة حتمية لانتهاج سياسة التنمية المستدامة، وبالأخص تدهور موارد التربة، محدودية الموارد المائية وانخفاضها، التوسع الديمغرافي والحضري غير المنضبط، سوء التصنيع وما نتج عنه من تلوثات صناعية كانت السبب في مشاكل

[1] ج.ج.د.ش، **دستور 1989**، المادة 51، **ج.ر**، العدد (09)، المؤرخة في 01 مارس 1989، ص 241.
[2] ج.ج.د.ش، القانون رقم 90-09، المتعلق بالولاية، **ج.ر**، العدد (15)، مؤرخة في 11 أفريل 1990.
[3] ج.ج.د.ش، القانون رقم 08/90، المتعلق بالبلدية، **ج.ر**، العدد (15)، مؤرخة في 11أفريل 1990 .
[4] ج.ج.د.ش، القانون رقم 90-29، المتعلق بالتهيئة و التعمير، **ج.ر**، العدد (52)، مؤرخة في 02 ديسمبر 1990.
[5] يحيى وناس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 37-40.

صحية خطيرة، التصحر وتدهور التنوع البيولوجي، إضافة إلى تأثيرات التغيرات المناخية، هذه الحالة التي تم رصدها بموجب التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2000 كانت بمثابة الانطلاقة لوضع خطة عمل وطنية للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) [1]لسنة 2001 والتي شكلت نقطة الانبثاق العملي للتجسيد الفعلي لسياسة التنمية المستدامة من خلال التخطيط الاستراتيجي لمواردها البيئية والاقتصادية ضمن خياراتها المجتمعية والتي تجسدت بانطلاق الحكومة الجزائرية في تنفيذ إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة لتشكل ثمرة النضوج الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة في الجزائر والتي تهدف إلى :

- إشراك جميع الوزارات والهيئات غير الممركزة والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني الذي يكون له قوة الاقتراح ،
- دمج الاستدامة البيئية ضمن إستراتيجيتها من أجل تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر ،
- رسم السياسات العامة الفعالة لتنظيم العوامل البيئية الخارجية للنمو وبالأخص المرتبطة بأنشطة القطاع الخاص ،

وهذا من أجل تحقيق أهداف رئيسية متمثلة في تحسين الصحة ونوعية الحياة، الحفاظ على إنتاجية رأس المال الطبيعي، الحد من الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية، و أخيرا المساهمة في حماية البيئة الإقليمية والعالمية [2].

لتتولى الجزائر بدءا من هذا، تفعيل سياسة التنمية المستدامة من خلال تأطريها قانونيا بإصدار جملة من القوانين سيما القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة [3] الذي جاء كثمرة لمشاركة الجزائر في المحافل الدولية ومصادقتها على اتفاقية ريوديجانيرو المنعقدة بالبرازيل ليعتبر نقطة تحول هامة في مسار التنمية المستدامة بالجزائر لتضمنه جملة من الأهداف والمبادئ التي تجسد حماية البيئة وتفعيل التنمية المستدامة .

---

[1] Amokran Hakima, « Le développement durable en Algérie : Etat de lieux et perspectives »,p 04, sur cite internet :**https://studylibfr.com/doc/8335380/titre-de-la-communication---le-d%C3%A9veloppement-durable-en-a...**(date de consultation : 12/12/2017)

[2] République algérienne démocratique et Populaire , **Rapport National de L'Algérie** , 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Mai 2011, p06.

[3] ج.ج.د.ش، القانون رقم 03-10، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **ج.ر**، العدد (43)، مؤرخة في 20-07-2003.

وما تلاه من لائحة هامة من المراسيم والقوانين والتي ستتفصل فيها الدراسة ضمن الأدوات التشريعية لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر (المطلب الثالث)، وصولا إلى التعديل الدستوري لسنة 2016 والذي تضمن في المادة 19 منه تكريسا لمفهوم التنمية المستدامة [1]، إذ أن النص على مفهوم التنمية المستدامة كنهج أساسي للدولة الجزائرية ضمن أسمى قوانينها وهو الدستور بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 ،إنما يعكس الإرادة السياسية الداعمة لنهج التنمية المستدامة كخيار إستراتيجي ضمن أولويات الدولة الجزائرية التي تعمد إلى تحقيق وضمان تفعيلها بكل الوسائل، بيد أن المؤسس الجزائري لم يذكر مصطلح التنمية المستدامة غير أنه عبر عن مضمونها ومبادئها، وهو ضمان الدولة لمبدأ " الحفاظ على الموارد الطبيعية" من خلال ضمانها للاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية وحماية الأراضي الفلاحية والموارد المائية، والمبدأ الثاني وهو "مبدأ التضامن بين الأجيال" من خلال نصه على الحفاظ على هذه الموارد الطبيعية لصالح الأجيال القادمة وهو ما يحقق مبدأ الاستدامة .

كما ساهمت المجهودات الدولية للجزائر في مجال البيئة في تبلور سياسة التنمية المستدامة من خلال مشاركاتها في المؤتمرات الدولية، وانضمامها إلى المنظمات العالمية وكذا توقيعها على مختلف المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تنص على حماية البيئة منها (برنامج الأمم المتحدة والمعروف باسم منظمة الشؤون البيئية الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئةUNEP[2]) لتصبح من الدول التي لها اتفاقيات ومشاركات أورومتوسطية، عربية و عالمية في حماية البيئة والتنمية المستدامة[3]، إضافة إلى مشاركاتها في القمم المناخية السنوية .

كما تجدر الإشارة إلى دور أدوات التنمية المستدامة المختلفة والتي ساهمت عبر مختلف الفترات الزمنية في التجسيد الفعلي لهذه السياسة على ارض الواقع، و بغض النظر عن القوانين المذكورة هناك ترسانة مكملة من التشريعات المختلفة و المؤطرة للعناصر البيئية والاقتصادية والاجتماعية، اضافة الى المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وكذا انتهاج سياسة الجباية البيئية استنادا إلى مبدأ الملوث الدافع، والمخططات القطاعية المختلفة وكذا تأسيس الهياكل الإدارية على المستوى المركزي

[1] ج.ج.د.ش، قانون رقم 16-01، المتضمن التعديل الدستوري، **ج**. ر، العدد 14، المؤرخة في 07 مارس 2016 .

[2] محمد بوفاتح وآخرون ،« إستراتيجية الجزائر في مكافحة التلوث البيئي للمحافظة على الصحة الجسمية والنفسية للأفراد- قراءة في الواقع-»، **مجلة أنسنة للبحوث والدراسات**، العدد (15)، المجلد الثاني، 2016، ص 30.

[3] ساسي سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص20-21.

والمحلي لتنفيذ ومتابعة سياسة التنمية المستدامة لتشكل في مجملها رصيدا من الأدوات الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وهو ما سيتم التفصيل فيه ضمن مطالب الدراسة التالية.

المطلب الثاني : الإطار المؤسسي لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر

تكتسي دراسة الإطار المؤسسي[1] باعتباره احد أهم أدوات التنمية المستدامة في الجزائر أهمية بالغة في الكشف عن مدى قدرة هذه المؤسسات في تسيير وتفعيل سياسة التنمية المستدامة، ومن ثمة إعتباره مؤشرا معياريا لقياس مستوى هذه التنمية، فالنصوص التشريعية وحدها تبقى عاجزة على تنظيم مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ما لم يتم ربطها وتعزيزها بأجهزة ومؤسسات كفؤة تسهر على التطبيق الأمثل لسياسة التنمية المستدامة .

ولقد عكس الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي إقامة المؤسسات المختلفة لحماية البيئة دوليا ووطنيا فأنشئت منظمة متخصصة في إطار الأمم المتحدة تسمى برنامج الأمم المتحدة للبيئة : United Nation Environmental Program (UNEP)، و تظافرت جهود هذا البرنامج مع جهود منظمة اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الاليكسو) ومنظمات المجتمع المدني في الحث على انشاء هيئات متخصصة في حماية البيئة في الأقطار العربية التي لا توجد بها مثل هذه الهيئات وتطبيق نظم الادارة البيئية[2]، كما أكد جدول أعمال القرن 21 الناجم عن انعقاد قمة الأرض 1992م على أنه : " ينبغي على كل بلد أن يسعى إلى تحديد الفجوات في مجال المهارات والقدرات والطاقات المؤسسية والمتطلبات التكنولوجية والعلمية والاحتياجات من الموارد اللازمة لتعزيز المعرفة والإدارة البيئية من أجل تكامل البيئة والتنمية " [3]، كما أكدت التقارير والمواثيق الدولية على أهمية المؤسسات في إخراج مفهوم التنمية المستدامة إلى الواقع العملي بضرورة أن تكتسي عملية وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تماما بالسمة المؤسسية، وأن تحدد بصورة جلية الدور الذي يؤديه كل من القطاعات والمؤسسات المختلفة،

---

[1] يشمل الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة طائفة من الهيئات والمنظمات والشبكات والترتيبات الرسمية وشبه الرسمية المنخرطة في أنشطة صنع السياسات أو تنفيذها، ويجب النظر إلى الإطار المؤسسي على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، أنظر : بومدين طاشمة و آخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص 358.

[2] عبد العزيز قاسم محارب ،**التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي** ،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011،ص 75.

[3] United Nation , **Report of the United Nations Conference on environement and development (Rio de Janeiro)**, 03-14 June 1992, A/CONF.151/26(Vol .I) 12 August 1992 original: English , p 461.

وما يناط بها من مسؤوليات، مع الاهتمام بالتنسيق ووضع نظام للمسائلة، بهدف مواصلة عملية وضع الإستراتيجية [1].

واستجابة لهذه النداءات وما تكتسيه هذه الأدوات المؤسسية من أهمية توجهت الجزائر لتبني نهج مؤسسي لمواجهة المشكلات البيئية المختلفة وإيجاد إطار لمتابعتها وتلافيها ووضع الخطط والبرامج المستقبلية، بإنشاء جملة من المؤسسات والهيئات المكلفة بعملية صنع وتنفيذ ومتابعة سياسة التنمية المستدامة وهو ما ستتفصل فيه الدراسة استنادا إلى تركيبة النظام الإداري الجزائري بدءا بالهيئات المركزية والفضاءات الوسيطة التي تعتبر امتدادا لها ثم التعريج على الإطار المؤسساتي المحلي.

أولا : الإطار المؤسساتي المركزي

استنادا إلى مفهوم التنمية المستدامة الشامل الذي يحتوي كل من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فان تطبيق سياسة التنمية المستدامة في الجزائر بهذا المفهوم يضع جل الوزارات على المستوى المركزي بتضافرها وتناسقها ضمن دائرة الإطار المؤسسي المسئول عن تجسيد سياسة التنمية المستدامة في الجزائر، وتعتبر الوزارة الجهاز الأول المسئول عن السياسة القطاعية المحددة ضمن صلاحياتها، وتختلف مهام الوزارات إذ تساهم كل منها على حدى في تجسيد استدامة عنصر من عناصر التنمية المستدامة، فنجد من مهام وزارة الموارد المائية في الجزائر وضع سياسة تحقق استدامة الموارد المائية [2]، ونجد وزارة الفلاحة تتولى تسيير الأراضي الفلاحية والغابات والثروات الحيوانية بما يحقق الأمن الغذائي، في حين تتولى وزارة الصحة والسكان ترقية القطاع الصحي ومكافحة الأوبئة، وتتولى وزارة الضمان الاجتماعي تحقيق الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر ومساعدة الأسر المعوزة، وغيرها من المهام التي تتولاها بقية الوزارات والتي تصب في إطار تحقيق التنمية المستدامة إلا أن الدور المحوري لتفعيل هذه السياسة تستحوذ عليه وزارة البيئة والطاقات المتجددة .

1- وزارة البيئة والتهيئة العمرانية : (وزارة البيئة والطاقات المتجددة): بعد الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد باستوكهولم سنة 1972 ،وتماشيا مع متطلبات التوصية المنبثقة عنه تبنت الجزائر إنشاء أول جهاز إداري مركزي متخصص في حماية البيئة سنة 1974 وهي " اللجنة الوطنية

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[2] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 16-88، يحدد صلاحيات وزير الموارد المائية والبيئة، **ج.ر**، العدد 15، مؤرخة في 09 مارس 2016.

للبيئة" التي تتميز بتركيبتها الوزارية المشتركة والتي تم إنهاء مهامها قبل وضع برنامجها الوطني لحماية البيئة، واستمر التداول الوزاري على موضوع حماية البيئة (من وزارة الري واستصلاح الأراضي إلى كتابة الدولة للغابات والتشجير إلى البحث والتكنولوجيا إلى التربية الوطنية و هلم جرى)إلى غاية سنة 2001[1]أين تم إحداث وزارة خاصة بحماية البيئة تسمى "وزارة تهيئة الإقليم والبيئة "[2] والتي كلفت بوضع وتنفيذ ومتابعة السياسة البيئية الوطنية، ثم تكرر تداول موضوع البيئة على عدة وزارات منها وزارة الموارد المائية والبيئة سنة 2016[3]، ليتم إفرادها سنة 2017 بوزارة واحدة متخصصة وهي "وزارة البيئة والطاقات المتجددة" والتي أوكلت مهمة وضع وتنفيذ عناصر السياسة الوطنية في ميادين البيئة والطاقات المتجددة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بها وترقية بروز الاقتصاد الأخضر، مع العمل بالتنسيق مع مختلف الهيئات والقطاعات المعنية باقتراح التدابير الخاصة بالحماية والوقاية من كل أشكال التلوث والتدهور البيئي وتنشيط مشاركات الجزائر الدولية بما يحقق التنمية المستدامة [4] .

ثانيا : الفضاءات الوسيطة

و تشمل الهيئات التالية :

1- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة : تم تأسيس هذا المجلس[5] سنة 1995، ليتولى ضبط الاختيارات الوطنية الإستراتيجية الكبرى لحماية البيئة وترقية التنمية المستدامة، كما يقدر بانتظام تطور

---

[1] قبل سنة 2001 تعمدت الجزائر تكرار تجربة اللجنة الوطنية للبيئة، بإحداث هيئة أخرى سنة 1996 تسمى "كتابة الدولة للبيئة"، والتي عرفت نوعا من الاستقرار ما عكس نوع من الجدية لتفعيل مبدأ حماية البيئة من خلال اعتمادها لأول مخطط وطني للبيئة سنة 1996، والذي تلاه استحداث مفتشيات البيئة على مستوى الولايات .

[2] يحيى وناس ،«الآليات القانونية لحماية البيئة»،**أطروحة دكتوراه** ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة تلمسان،قسم العلوم السياسية،جويلية 2007، ص 12-16.

[3] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 16-89، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة، **ج.ر**، العدد 15، مؤرخة 09 مارس 2016.

[4] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 17-364، يحدد صلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة، **ج.ر**، العدد 74، مؤرخة في 25 ديسمبر 2017.

[5] يعتمد المجلس للقيام بمهامه البيئية وبلوغ أهدافه على لجنتين دائمتين هما :

أولا : اللجنة القانونية والاقتصادية والتي تتولى مايلي:القيام بدراسات مستقبلية لتحديد الأهداف البيئية وأهداف التنمية المستدامة ،تحليل السياسات القطاعية وانسجامها مع الاولويات البيئية وتوضيح استراتيجية حماية البيئة، تقترح وسائل قياسية ،اقتصادية ومالية لحماية أفضل للبيئة

حالة البيئة وتطورات السياسة البيئية الدولية، ليقدم في الأخير تقريره السنوي عن حالة البيئة إلى رئيس الجمهورية [1].

2- المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة : يعد المجلس من أهم الهيئات القائمة على إعداد وتقييم السياسة البيئية في الجزائر حيث يتولى مهام اقتراح تقييمات وتحديثات دورية على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المساهمة في إعداد المخططات التوجيهية الوطنية والجهوية، ويقدم تقريرا سنويا عن تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أمام غرفتي البرلمان [2].

3- السلطة الوطنية المعينة في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة [3]: هي من المؤسسات الحديثة العهد والتي تم إنشاءها سنة 2006، و تتكون هذه السلطة من "اللجنة الوطنية المعينة"، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، ومن أهم المهام التي تتولاها هي القيام بتحديد معايير الموافقة على المشاريع الموضوعة في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة وذلك بتشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة ومراقبة مسارها، و ضمان نشر معلومات حول المعايير المؤهلة لمشاريع ميكانيزمات التنمية النظيفة ومسار تنمية المشروع ،حساب كل تقليص من الغازات ذات الاحتباس الاحتراري، وكذا تقييم ومتابعة المشاريع التي تخضع لميكانيزمات التنمية النظيفة إلى غاية الانتهاء المحتمل [4] .

4- الوكالة الوطنية للنفايات AND : تعد النفايات على اختلاف أنواعها المسبب الرئيسي للتدهور البيئي والإضرار بصحة المواطنين وتأسيسا على هذا الاعتبار أفردت الجزائر سنة 2002 مهمة تسيير النفايات إلى هذه الوكالة و هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، خاضعة لوصاية الوزير المكلف بالبيئة لتتولى مساعدة الجماعات المحلية في تسيير

ثانيا : لجنة النشاطات المتعددة القطاعات وتتولى هي الأخرى مايلي:تشجع البحث الأساسي والتطبيقي ،المتعلق بالتكنولوجيات النظيفة ووسائل تنفيذها، تقترح برامج متعددة القطاعات للتسيير الدائم للموارد الطبيعية، تعد وتقترح إستراتيجية تخطيط مندمجة –للمؤسسات الإنسانية، أنظر :ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 96\481 ،يحدد تنظيم المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وعمله ،**ج . ر** ،العدد(84)، مؤرخ في 28-12-1996،ص ص 18-19.

[1] ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 94-465، يتضمن إحداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستديمة ويحدد صلاحياته وتنظيمه وعمله، **ج.ر**، العدد الاول، مؤرخة في 08 يناير 1995.

[2] ج.ج.د.ش، قانون رقم 01\20، يتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، **ج.ر** ،العدد(77)، مؤرخ في 12-12-2001، ص 23 .

[3] يقصد بميكانيزمات التنمية النظيفة كل مشروع ميكانيزم التنمية النظيفة المنصوص عليها في إطار بروتوكول كيوتو .

[4] ج.ج.د.ش، قرار وزاري مشترك، يتعلق بالسلطة الوطنية المعينة في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة،**ج . ر**،العدد(12)، مؤرخة في 02-02-2006، ص 34.

نفاياتها، و معالجة كل المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات ورصدها في بنك معلوماتي محين ،أما فيما يتعلق بنشاطات فرز، معالجة وتثمين النفايات فإنها تتولى المبادرة بالدراسات و الأبحاث و إنجاز المشاريع التجريبية أو المشاركة فيها، توزيع ونشر المعلومات العلمية والتقنية، تولي مهمة الخدمة العمومية في مجال الإعلام ،تعميم تقنيات فرز، جمع، معالجة وتثمين النفايات وترقيتها[1] و إعلام وتوعية المواطنين ببرامج تحسيسية في ميدان تسيير النفايات [2].

5- المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية CDRB : تعد الجزائر من الدول المصادقة على اتفاقية التنوع البيولوجي سنة 1995[3]، وتجسيدا لبنود هذه الاتفاقية عملت الجزائر على إنشاء " المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية " [4] هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة و تتولى بالتنسيق مع مختلف القطاعات النشاطات ذات الصلة بمعرفة التنوع البيولوجي والمحافظة عليه وتقويمه و إستدامته [5] .

6- المحافظة الوطنية للساحل CNL[6]: نظرا لما يملكه الساحل من أهمية سياحية وإيكولوجية تم إنشاء هذه المحافظة سنة 2002 لتتولى السهر على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل وتثمينه عامة

---

[1] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 02-175، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها ،ج .ر،العدد (37)، مؤرخة في 26 ماي 2002، ص 07-08 .

[2] ج.ج.د.ش، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، قرار وزاري مشترك، يتضمن المصادقة على دفتر الأعباء الذي يحدد تبعات الخدمة العمومية للوكالة الوطنية للنفايات، ج .ر، (العدد 45)، مؤرخة في 01 أوت 2012، ص 28.

[3] صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية الموقع عليها في ري ودي جانيرو في 05 يونيو سنة 1992، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-163 المؤرخ في 06 يوليو 1995.

[4] تم تعديل تسمية هذا المركز من " مركز تنمية الموارد البيولوجية " سابقا، إلى "المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية "، بموجب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 04-198، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 02- 371، المتضمن إنشاء مركز تنمية الموارد البيولوجية وتنظيمه وعمله، ج .ر،العدد (46)، مؤرخة في 21 يوليو 2004، ص 10.

[5] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 02-371، المتضمن إنشاء مركز تنمية الموارد البيولوجية وتنظيمه وعمله، ج .ر، العدد (74)، المؤرخة في 13 نوفمبر 2002، ص 08.

[6] المحافظة هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، أنظر : ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 04- 113، المتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها، ج. ر، العدد (25)، مؤرخة في 21 أفريل 2004، ص 26.

والمنطقة الشاطئية على الأخص [1]، ولا سيما تثمين النظام الساحلي والأنظمة الإيكولوجية الموجودة فيه و المساهمة ببرامج تحسيسية للمواطنين في مجال الحفاظ على الساحل وتنوعه البيولوجي وتثمينه [2].

7- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD: هو مؤسسة وطنية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة ويتوفر المركز بالأخص في ميدان الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية على مخابر جهوية ومحطات وشبكات الحراسة ويتولى بالتنسيق مع الهيئات المعنية في إطار رصد المعلومة البيئية على مختلف الأصعدة العلمية والتقنية والإحصائية على إعداد شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية وتسييرها، رصد المعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة ،نشر وتوزيع المعلومات البيئية[3] ،كما يتولى مراقبة كل تلوث أو حادث بيئي وتحليله بناء على طلب السلطات العمومية [4].

8- المركز الوطني لتكنولوجيات أكثر نقاء CNTPP: هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ويوضع تحت رئاسة الوزير الوصي المكلف بالبيئة، و يتولى في إطار تنفيذ السياسة الوطنية لحماية البيئة، وبالأخص الحد من أشكال التلوث ولا سيما الصناعي، بتعميم وتطوير مفهوم تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء والتوعية به، تحفيز الاستثمارات في التكنولوجيا الأكثر نقاء ومساندتها ،تقديم الدعم المعلوماتي للصناعات للوصول إلى طرق إنتاج أكثر نقاء والحصول على الشهادات المرتبطة بذلك ،ترقية التعاون الدولي من خلال المساهمة بمبادرات في الميدان [5]، وكذا القيام بالتدقيقات التي تسندها له السلطات العمومية والتي تسمح بتقييم الخصومات البيئية [6].

---

[1] ج.ج.د.ش، القانون رقم 02-02، المتعلق بحماية الساحل،**ج .**ر، العدد (10)، مؤرخة في 12 فبراير 2002، ص 28.

[2] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 04-113، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[3] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 02-115، المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، **ج** .ر، العدد (22)، مؤرخة في 03 أفريل 2002، ص 14.

[4] ج.ج.د.ش، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، قرار وزاري مشترك، يتضمن الموافقة على دفتر الشروط الذي يحدد تبعات الخدمة العمومية الموكلة للمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، **ج** .ر، العدد (52)، مؤرخة في 12 سبتمبر 2010، ص 21.

[5] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 02-262، المتضمن إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، **ج**. ر، العدد (56)، مؤرخة في 18 أوت 2002، ص 06.

[6] ج.ج.د.ش، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، قرار وزاري مشترك، يتضمن المصادقة على دفتر الأعباء الذي يحدد تبعات الخدمة العمومية الموكلة للمركز الوطني لتكنولوجيات أكثر نقاء، **ج** .ر، العدد (73)، مؤرخة في 23 ديسمبر 2014، ص 33.

9- المعهد الوطني للتكوينات البيئية CNFE: من أهم الأسس والمرتكزات لتحقيق أهداف استراتيجيات التنمية المستدامة على مختلف المستويات هو العنصر البشري الكفؤ والمكون، وتحقيقا لذلك عمدت الجزائـر الى انشاء هذا المعهد[1]و تتمثل مهمته الأساسية في ضمـــان التكويـن وترقية التربية البيـــئية و التحسيس من خلال الاشراف على التكوين في البيئة لجميع المتدخلين العموميين والخواص، إعداد وتنشيط مقررات التربية البيئية و برامج توعية وتحسيس للجمهور [2]، ويمكن لهذا المعهد في إطار مهامه أن يتولى إنشاء ملاحق له تسمى بدور البيئة [3].

10- المفتشية العامة للبيئة IGE : هي مصلحة خارجية (أي هيئة خارجة من هيكل الوزارة) تسمى " المفتشية الجهوية للبيئة" ، تنشأ تحت سلطة الوزيـــر المكلف بالبيئة ، تسهر على تطبيق التشريع البيئـــي و اقتراح الإجراءات الرامية إلى تطوير وتسهيل تنفيذه، وتتولى في هذا الإطار مهام تفتيش ومراقبة مصادر التلوث والأضرار واقتراح تدابير الحد منها ،ومعالجة ملفات الدراسات المتعلقة بطلبات التأثيرات والتراخيص البيئية ،التمثيل القضائي ولا سيما في القضايا ذات العلاقة بتطبيق التشريع والتنظيم البيئي [4]، و تباشر هذه الهيئة مهامها من خلال البرنامج السنوي للتفتيش كما تعد تقاريرها السنوية في إطار المهام المخولة لها [5]، وتم توزيع هذه المفتشيات الجهوية على مستوى القطر الوطني إلى 05 مفتشيات[6] تشمل كل من : وهران، بشار، الجزائر، ورقلة، وعنابة [7] .

---

[1] هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، أنظر : ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 02-263، المتضمن إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية، **ج . ر**، العدد (56)، مؤرخة في 18 أوت 2002، ص 09.

[2] **المرجع نفسه**، ص 11.

[3] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 12-174، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 02-263، والمتضمن إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية ،**ج . ر**، العدد (23)، المؤرخة في 22 أفريل 2012، ص 16.

[4] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 93-183، المتضمن إنشاء مصالح خارجية تابعة لإدارة البيئة ويحدد مهمتها وعملها، **ج. ر**، العدد (50)، مؤرخة في 28 يوليو 1993، ص 11.

[5] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 07-352، المتضمن تنظيم المفتشية العامة في وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة وسيرها، **ج . ر**، العدد (73)، مؤرخة في 21 نوفمبر 2007، ص 20.

[6] كانت محددة سابقا نحو 13 مفتشية جهوية (عنابة، قسنطينة، باتنة ،بجاية، بومرداس، بسكرة، الجزائر العاصمة، البليدة، غرداية، الشلف، وهران، تلمسان، بشار) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-183، المتضمن إنشاء مصالح خارجية تابعة لإدارة البيئة ويحدد مهمتها وعملها، **ج. ر**، العدد (50)، مؤرخة في 28 يوليو 1993، ليتم تقليص عددها إلى 5 مفتشيات.

[7] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 06-362، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-59، والمتضمن مهام المفتشية العامة للبيئة وتنظيم عملها، **ج. ر** ،العدد (66)، مؤرخة في 22 أكتوبر 2006، ص 07.

11- الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية ANCC:هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة تحت سلطة وزير البيئة، وتهدف هذه المؤسسة إلى ترقية الاهتمام بموضوع التغيرات المناخية و إدماجه في كل مخططات التنمية والمشاركة في حماية البيئة [1].

ثالثا : الإطار المؤسساتي المحلي

ويتمثل هذا الإطار المؤسساتي المحلي في الجماعات المحلية والتي تجسد نظام اللامركزية الإدارية في الجزائر متمثلة في كل من البلدية [2] والولاية [3]، اللتان أوكلتا مهام إدارة التنمية المستدامة على المستوى المحلي بموجب جملة من الصلاحيات في العديد من القوانين المتناثرة و نذكر منها لاسيما كل من قانون البلدية 11-10وقانون الولاية 12-07، إضافة إلى مديرية البيئة بالولاية كهيئة غير ممركزة خارجة عن الوزارة على المستوى المحلي .

1- البلدية : البلدية كإطار مؤسساتي قاعدي تساهم مع الدولة كشريك استراتيجي في تجسيد و إرساء معالم التنمية المستدامة، من خلال مساهمتها في إدارة البيئة والإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه، من خلال هيئاتها المتمثلة في كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي خول صلاحيات هامة[4] في هذا الصدد، إضافة إلى المجلس الشعبي البلدي والذي يتولى هو الأخر صلاحيات واسعة في هذا المجال من أهمها المشاركة في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء وحماية

---

[1] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 05- 375، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية وتحديد مهامها وضبط كيفيات تنظيمها وسيرها، **ج .ر**، العدد (67)، مؤرخة في 05 أكتوبر 2005، ص 68.

[2] وهي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون، أنظر: المادة الأولى من القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، **ج.ر**، العدد 37، مؤرخة في 03 جويلية 2011.

[3] هي الجماعة الإقليمية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الادارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة، أنظر: المادة الاولى من القانون رقم 12-07، المتعلق بالولاية، **ج.ر**، العدد 12، مؤرخة في 29 فيفري 2012 .

[4] وتتقسم هاته الصلاحيات بصفته ممثلا للبلدية واهمها في مجال التنمية المستدامة ادارة والمحافظة على املاك البلدية واتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية، وبصفته ممثلا للدولة يتولى السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية ونظافة المحيط وحماية البيئة ،السهر على احترام التراث التاريخي والثقافي واحترام مقاييس السكن والتعمير، السهر على نظافة الشوارع والساحات والطرق العمومية، اتخاذ تدابير مكافحة الامراض المعدية والوقاية منها، تسليم رخص البناء والهدم والتجزئة .أنظر القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، **مرجع سبق ذكره**.

التربة والموارد المائية، موافقته على المشاريع التي يحتمل إضرارها بالبيئة والصحة العمومية والسهر على احترام التراث المعماري والتهيئة الإقليمية، تنشيط البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة[1]، وكذا تدخلاته في مجال النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية من خلال السهر على توزيع المياه الصالحة للشرب، صرف المياه المستعملة ومعالجتها، جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها، مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة، الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور، صيانة طرقات البلدية، وصيانة الشواطئ [2].

2- الولاية : تبادر الولاية بهيئتيها المتمثلتين في كل من الوالي [3]، والمجلس الشعبي الولائي بمهام واسعة في إطار التجسيد المحلي لسياسة التنمية المستدامة ومن أهمها المبادرة بوضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية، محاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، انجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه، تنمية وحماية الأملاك الغابية، تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية، تنمية الري، ومساعدة البلديات في إنجاز مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير، إنجاز وترقية الهياكل القاعدية الاقتصادية[4] وتنمية الاستثمارات، إنجاز وصيانة تجهيزات التربية والتكوين المهني، ترقية النشاط الاجتماعي والثقافي من خلال ترقية التشغيل و المساهمة في انجاز تجهيزات الصحة و تطبيق تدابير الوقاية الصحية، والمساهمة في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه، وأخيرا المساهمة في ترقية السكن وتأهيل الحظيرة العقارية والقضاء على السكنات الهشة [5].

---

[1] ومن أهم صلاحيات البلدية في هذا المجال انجاز وتسيير مؤسسات التعليم الابتدائي، ترقية تفتح الطفولة وحدائق الاطفال، انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة، تطوير الهياكل الجوارية لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة والتنشيط الثقافي وصيانتها، أنظر القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، **مرجع سبق ذكره.**

[2] ج.ج.د.ش، القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، **مرجع سبق ذكره.**

[3] منح قانون الولاية 12-07 للوالي سلطات هامة بصفته ممثلا للولاية وبصفته ممثلا للدولة .

[4] وفي هذا الصدد يبادر المجلس الولائي بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية، تشجيع التنمية الريفية ولا سيما في مجال الكهرباء وفك العزلة، حسب المواد 88-91 من قانون الولاية 12-07، **مرجع سبق ذكره** .

[5] ج.ج.د.ش، القانون رقم 12-07، المتعلق بالبلدية، **مرجع سبق ذكره.**

3- مديرية البيئة بالولاية :و هي جهاز تابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين و التنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها، بحيث تتكفل بتنفيذ برنامج لحماية البيئة في كامل تراب الولاية، كما تسلم الرخص و الأذون في ميدان البيئة، و تقترح كل التدابير الرامية إلى تحسين التراتيب التشريعية و التنظيمية التي لها صلة بحماية البيئة [1].

وتقييما لهذا الإطار المؤسساتي الذي تبنته الجزائر، يشير الأستاذ وناس يحي إلى ضعف وهشاشة الإدارة المركزية المكلفة بالبيئة بسبب عدم استقرار مهمة حماية البيئة لدى جهاز واحد ما انعكس سلبيا على الأوضاع البيئية في الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى يرجع هذا الضعف إلى غياب مقومات موضوعية للنظام البيئي نظرا لاستباقية التأسيس المؤسساتي قبل إصدار قوانين حماية البيئة[2]، وعليه يعتبر الفشل المؤسساتي من بين الأسباب الرئيسية للمشاكل البيئية التي تعيشها الجزائر وهي وثيقة الصلة بعجز السياسات والبرامج الماضية[3].

وبالرغم من تلك النقائص إلى أن الجزائر سعت إلى تدعيم إطارها المؤسسي بخلق المزيد من المؤسسات الفاعلة في ميدان التنمية المستدامة، وهو ما عبرت عنه التشكيلة المنوعة من الفضاءات الوسيطة المذكورة آنفا زيادة إلى مؤسسات أخرى لم يستتى لنا ذكرها، إضافة إلى تكريسها لإطار لامركزي ممثلا في الجماعات المحلية بمنحها عديد الصلاحيات ضمن هذا السياق، وهو ما يمكنه أن يحقق نموذج التنمية المستدامة على المدى الطويل .

المطلب الثالث : الأدوات التشريعية والاقتصادية لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر

تضطلع الإدارة العامة الجزائرية بالعديد من المهام والصلاحيات لتجسيد سياسة التنمية المستدامة، من خلال مختلف أدوات التنمية المستدامة و بالتالي تتحدد فعالية الإدارة العامة في تحقيق ذلك بمدى تحقق فعاليـــة هذه الأدوات ، و التي سعت الجزائـــر إلى تبنيها تدريجيـــا بدءا بالأدوات التشريـــعية

[1] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 96-60، يتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية، **ج.ر**، العدد (07)، مؤرخة في 28 يناير 1996، غير أنها هذه المفتشيات تم تغيير تسميتها إلى مديريات ولائية للبيئة بموجب : القرار الوزاري المشترك، المتضمن تنظيم مديريات البيئة للولايات، **ج.ر**، العدد (57)، مؤرخة في 16 سبتمبر 2007 .

[2] وناس يحي ،«الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر»، ، **أطروحة دكتوراه**، في القانون العام، مقدمة لجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، جويلية 2007، ص ص21-22.

[3] ساسي سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

و المؤسسية، و التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة بإدماج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار.

أولا :الأدوات التشريعية

اعتمد المشرع الجزائري منذ بداية تنظيمه لمختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والعمرانية والخدمية وغيرها من الأنشطة التي يمكن أن يترتب عليها تلوث للبيئة، على إصدار القوانين واللوائح التنظيمية [1]، وتشكل القواعد القانونية المختلفة الأرضية الأساسية للانطلاق في نهج التنمية المستدامة و تعتبر بمثابة الأدوات التأسيسية الأولى التي تنبثق عنها بقية الأدوات الأخرى فهي التي يتم من خلالها النص على الأدوات الاقتصادية والمؤسساتية والتنظيمية وغيرها، ونجد أن المشرع الجزائري لم يتوانى في سن ترسانة قانونية شاملة لمختلف عناصر و أبعاد التنمية المستدامة ومن أهم القوانين المؤطرة لنهج التنمية المستدامة نذكر ثلاثة نماذج قانونية كالتالي :

1- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة : تم إصداره سنة 2003، نص فيه المشرع الجزائري على مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها و أهم القواعد والخطوط العريضة والمقتضيات التي تحكم تسيير مختلف عناصر التنمية المستدامة [2] .

2- القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها : أصدر المشرع الجزائري هذا القانون سنة 2001، ليضع أهم المبادئ التي تحكم تنظيم مجال تسيير النفايات، بتحديده لكيفيات و آليات تسييرها ومراقبتها ومعالجتها [3].

3- قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة: اعترافا بالأهمية الكبرى التي تكتسيها الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، فان المشرع الجزائري لم يتوانى على تأطير هذا النهج من خلال إصداره لقانون يحدد سبل وآليات ترقية الطاقات المتجددة سنة2004[4]. إضافة إلى قائمة طويلة من القوانين والتنظيمات التي تشمل مختلف المجالات كالقانون المتعلق بجودة

---

[1] كمال رزيق ،"دور الدولة في حماية البيئة"، **مجلة الباحث**، العدد 05، 2007، ص ص 98-99.

[2] ج.ج.د.ش، قانون رقم 03-10، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،**ج** .ر، العدد (43)، مؤرخة في 20جويلية 2003 .

[3] ج.ج.د.ش، القانون رقم 01-19، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها، **ج** . ر، العدد (77)، مؤرخة في 15 ديسمبر 2001 .

[4] ج.ج.د.ش، القانون رقم 04-09، يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، **ج**.ر، العدد (52)، مؤرخة في 18أوت 2004.

الهواء وحماية الجو، تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، النظام العام للغابات ،المياه، حماية التراث الثقافي، التنمية المستدامة للسياحة، حماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها، الصيد، تسيير المساحات الخضراء، الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة .. وهلم جرى من القوانين والتنظيمات في سبيل التنمية المستدامة .

ثانيا : الأدوات الاقتصادية و المالية

1-الجباية البيئية: تجسيدا لمبادئ التنمية المستدامة تبنت الجزائر مبدأ "الملوث الدافع" -pollueur payeur من خلال قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03-10 و"الذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية"[1]، غير أن المشرع الجزائري كان سباقا في التأسيس التدريجي لهذا المبدأ من خلال النص على أول ضريبة بيئية في الجزائر سنة 1992 غير أن تفعيلها واستكمال منظومة الجباية البيئية كان سنة 2002 بموجب المنشور الوزاري المشترك الذي تضمن النص على عدة رسوم سماها المشرع "بالرسوم البيئية"[2]، وأهم الضرائب والرسوم[3] التي شملتها منظومة الضرائب الإيكولوجية في الجزائر نذكرما يلي :

1.1- الرسوم على النشاطات الخطيرة والملوثة Taxe sur les activités polluantes oudangereuses pour l'environnement (TAPD): هو أول رسم بيئي تم تأسيسه بموجب

[1] ج.ج.د.ش، قانون رقم 03-10، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **مرجع سبق ذكره**.

[2] يلس شاوش بشير ،«حماية البيئة عن طريق الجباية والرسوم البيئية»، **مجلة العلوم القانونية والإدارية**، الجزائر: جامعة تلمسان، العدد رقم 1-2003، ص 136.

3 تجدر الاشارة الى التفريق بين الضرائب والرسوم والأتاوى فيما يلي:-

-الضرائب البيئية :هي كل الاقتطاعات المالية الجبرية التي تكون دون مقابل أو نفع خاص يستفيد منه المكلف الذي قام بنشاط ألحق أو يلحق مستقبلاً ضرراً بالبيئة، وتقتطع مرة في السنة، مثل الضريبة على النشاطات الملوثة.

-الرسوم البيئية:هي اقتطاعات نقدية جبرية يدفعها المكلف مقابل منفعة خاصة تقدمها له الدولة،ويدفع كلما طلبت الخدمة مثل الرسم على الوقود.

-الأتاوى البيئية: هي اقتطاعات نقدية ذات قيمة رمزية يدفعها المكلف لقاء ما استفادة من الدولة مثل التزود بالمياه الصالحة للشرب بفرض إتاوة تتناسب حجم الاستهلاك. أنظر في ذلك :بن أحمد عبد المنعم، **مرجع سابق ذكره**، ص1 .

المادة 117 من قانون المالية لسنة 1992[1]يطبق على المنشآت المصنفة إثر النشاطات الخطيرة والملوثة التي تسببها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 98-339 الذي حدد 327 نشاط مصنف، منها ما يخضع لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة أو لرخصة الوالي أو لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي ومنها ما يخضع لمجرد تصريح من رئيس المجلس الشعبي البلدي[2]، ويحدد المعدل السنوي للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة حسب تصنيف المنشأة وعدد العمال[3] .

1.2- الرسم التكميلي على التلوث الجوي الصناعي : تجسيدا لسياسة التنمية المستدامة تم التأسيس بموجب قانون المالية لسنة 2002 رسم تكميلي لمحاربة التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة من المنشآت المصنفة والتي تتجاوز العتبة القانونية المسموح بها للتلوث ويحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي بحسب خضوع المنشاة إلى التصريح أو الترخيص، وفي حالة تجاوز المنشأة حدود القيم المسموح بها يطبق عليها معامل مضاعف بين 1 و 5 تبعا لمعدل تجاوزها لعتبة التلويث ، ويتم تخصيص حاصله ، بين 10% لفائدة البلديات ، 15 % لفائدة الخزينة العمـــومية ، و 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث [4].

1.3- الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية : أسست الدولة الجزائرية هذا الرسم بموجب المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003، ليعدل فيما بعد بقانون المالية التكميلي لسنة 2008، ويعود حاصل فوائد هذا الرسم بالمناصفة بين البلديات (50 %) وبين الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث

[1] ج.ج.د.ش، قانون رقم 91-25، يتضمن قانون المالية لسنة 1992، **ج**. ر، العدد 65، مؤرخة في 18 ديسمبر 1991، ص 2503.

[2] ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 98- 339، يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها، **ج**. ر، العدد (82)، الصادرة بتاريخ: 04-11-1998.

[3] ويحدد معدل الرسم كما يأتي : 120.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لرخصة من الوزير المكلف بالبيئة، و24.000 دج إذا لم تشغل أكثر من عاملين، -90.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لرخصة من الوالي المختص اقليميا، 20.000 دج للمنشآت الخاضعة لرخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي، و 9.000 دج للمنشآت الخاضعة لتصريح، أنظر: ج. ج . د .ش،المرسوم التنفيذي رقم 98-339 ،**ج** . ر، العدد (82)،مؤرخة في 04 نوفمبر 1998 .

[4] ج. ج .د .ش، قانون رقم 01-21، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، **ج** . ر، العدد(79)، الصادرة بتاريخ : 23 ديسمبر 2001.

(50 %) [1]، وتعود الأسباب الداعية إلى اقتراح هذا الرسم إلى حجم المياه الصناعية الملوثة الملقاة في الوسط الطبيعي والتي تقدر بـ 120 مليون متر مكعب سنويا، ليكرس هذا الرسم مسؤولية الوحدات الصناعية على تصرفاتها وتغييرها بما يحقق أهداف التنمية المستدامة [2].

1.4- الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية : تم تأسيس هذا الرسم لتشجيع المؤسسات على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة بموجب قانون المالية لسنة 2002 [3]، المعدل بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ،وتخصص عائدات هذا الرسم بنسبة 25% لفائدة البلديات و 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث[4].

1.5- الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج : نظرا للخطورة التي تسببها نفايات أنشطة العلاج وما يترتب عنها من مخاطر تهدد البيئة وصحة الانسان،أسس المشرع الجزائري سنة 2002 هذا الرسم للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية بسعر مرجعي قدره 24.000 دج للطن[5].

1.6- الرسوم الخاصة برفع النفايات الحضرية(رسم التطهير) : نظرا لأخطار النفايات المنزلية على صحة الساكنة وتشويهها للمناظر الحضرية وتأسيسا لمبدأ الملوث الدافع، تم تأسيس رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية التي تطبق على كل الملكيات المبنية باسم المستأجر أو صاحب الانتفاع بموجب قانون المالية لسنة 2002 [6]، والمعدل بقانون المالية التكميلي لسنة 2015 ويقدر مبلغ هذا الرسم حسب المادة 263 كالآتي[7] :

---

[1] أنظر: ج. ج .د .ش،القانون رقم 02-11، المتضمن قانون المالية لسنة 2003، **ج.ر**، العدد 86، مؤرخة في 25ديسمبر 2002، و الأمر رقم 08-02، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 46، **ج.ر**، العدد 42، مؤرخة في 27 يوليو 2008 .

[2] يلس شاوش بشير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 139-140.

[3] ج. ج .د .ش، قانون رقم 01- 21، المتضمن قانون المالية لسنة 2002 ،**مرجع سبق ذكره** .

[4] ج.ج.د.ش، الأمر رقم 08-02، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، **مرجع سبق ذكره** .

[5] ج. ج .د .ش، قانون رقم 01- 21، المتضمن قانون المالية لسنة 2002 ،**مرجع سبق ذكره** .

[6] **المرجع نفسه.**

[7] ج.ج.د.ش، الأمر رقم 15-01، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، **ج.ر**، العدد 40، مؤرخة 23 يوليو 2015 .

- مابين 1000 دج و 1500 دج على كل محل ذي استعمال سكني ،
- مابين 3000 دج و 12.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ،
- مابين 8000 دج و 23.000 دج على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات ،
- مابين 20.000 دج و 130.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه،

على أن تتولى البلدية تنظيم هذه الرسوم وتطبيقها بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بعد اطلاع رأي السلطة الوصية.

1.7- الرسم على الوقود Taxe sur les carburants: تأسس هذا الرسم سنة 2002 بموجب قانون المالية[1]، وتطبق تسعيرته على البنزين الممتاز /العادي بـ 0.10 دج /ل، وعلى المازوت بـ 0.30 دج /ل، ويوزع ناتج الرسم على الوقود إلى 50 % لحساب الصندوق الوطني للطرقات والطرقات السريعة، و 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث [2].

1.8- الرسم على الأكياس البلاستيكية : تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 53 من قانون المالية لسنة 2004، ويطبق مبلغ الرسم المحدد بـ: 10.50 دج للكيلوغرام على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنعة محليا، ويصب تخصيص هذا الرسم كليا إلى الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث [3].

1.9- الرسم على الأطر المطاطية الجديدة : هو رسم حديث العهد تأسس بموجب قانون المالية لسنة 2006، يطبق على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و /أو المصنوعة محليا، وتتحدد تعريفته بـ 10 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة، و5 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة[4] .

---

[1] أنظر المادة 38، من القانون رقم 01- 21، المتضمن قانون المالية لسنة 2002 ،**مرجع سبق ذكره** .

[2] ج.ج.د.ش، قانون رقم 06-24، المتضمن قانون المالية لسنة 2007،المادة 55، **ج.ر**، العدد 85،مؤرخة في 27 ديسمبر 2006.

[3] ج.ج.د.ش، القانون رقم 03-22، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، **ج.ر**، العدد 83، مؤرخة في 29 ديسمبر 2003.

[4] ج.ج.د.ش، قانون رقم 05-16، المتضمن قانون المالية لسنة 2006، المادة 60، **ج.ر**، العدد 85، مؤرخة في 31 ديسمبر 2005.

2- الحوافز والإعفاءات الجبائية : لا يقتصر النظام الجبائي كله على الضرائب والرسوم، وإنما يمتد ليشمل الحوافز والإعفاءات الجبائية التي قد يكون لها أكبر الأثر في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب والغش الجبائي، بينما التحفيز والإعفاء قد يقابله الاستجابة التلقائية واعتماد تكنولوجيات وتقنيات صديقة للبيئة [1]، وهو ما انتهجته الجزائر من خلال النص ضمن تشريعاتها على مجموعة من الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية في المجال البيئي بالنص عليها ضمن المادة 76 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: «تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية، المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، والتقليص من التلوث في كل أشكاله» وكذلك المادة 77 التي تم التصريح من خلالها على استفادة كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة [2]، كما نص قانون المالية لسنة 2014 على استفادة أنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية وكذا النفايات الأخرى القابلة للاسترجاع التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون، من إعفاءات وتسهيلات ضريبية هامة كالأتي :

- السنتان الأوليان :إعفاء،
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي : تخفيض قدره 70%،
- السنة الرابعة من الإخضاع الضريبي : تخفيض قدره 50%،
- السنة الخامسة من الإخضاع الضريبي : تخفيض قدره 25 %.[3]

ونظرا لأهمية الاستثمارات البيئية، فقد رتبت الجزائر آليات جديدة للتشجيع المالي على إنشاء الوظائف الخضراء وترقية الاستثمارات البيئية من خلال التحفيزات التي تضمنها القانون 01-03 المؤرخ في 02 أوت 2001، بترتيبه للعديد من المزايا الجبائية وشبه الجبائية المختلفة الممنوحة من طرف الدولة بواسطة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات (و.و.ت.إ)، وتتضمن الاستثمارات المسجلة من طرف

[1] فارس مسدور، «أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية»، **مجلة الباحث**، العدد 07، 2009-2010، ص 349.

[2] ج.ج.د.ش، قانون رقم 03-10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **مرجع سبق ذكره.**

[3] ج.ج.د.ش، قانون رقم 13-08، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، المادة 32، **ج.ر**، العدد 68، مؤرخة في 31 ديسمبر 2013.

الوكالة في ميدان البيئة أساسا تسيير النفايات الصلبة الحضرية، وخاصة رفع النفايات المنزلية، و استعادة ورسكلة النفايات[1] .

3- آليات التمويل لفائدة التنمية المستدامة : أدخلت الجزائر ضمن أدواتها المالية، العديد من الآليات الوطنية لتمويل برامج التنمية المستدامة، وتشمل : الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث، الذي يساعد الشركات الصناعية على الحد من ملوثاتها عن طريق تزويدها بالتكنولوجيات النظيفة، والصندوق الخاص بتنمية المناطق الجنوبية (ص.خ.ت.م.ج)، والصندوق الوطني للتنظيم الزراعي والتنمية لاستعادة التربة المتدهورة والاستخدام الرشيد للمياه، والصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية (ص.و.ح.س.و.ش) [2]، وكذا الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم (FNAT)، الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، الصندوق الخاص لمحاربة التصحر والتنمية الرعوية و السهوب (FLDDPS)، الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI)، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) [3].

من خلال هذا العرض لأهم الأدوات التشريعية والاقتصادية، نجد أن الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تفعيل سياسة التنمية المستدامة وتجسيدها عن طريق منظومة قانونية هائلة تتولى تأطير مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى المنظومة الجبائية الشاملة للعديد من الضرائب البيئية لوضع حدود على التجاوزات المهددة للأنظمة البيئية والاجتماعية، غير أن المتتبع لواقع التنمية المستدامة التي تعكسها مختلف المظاهر ولاسيما أشكال التلوث في الكثير من القطاعات بدليل التقارير الخاصة، إنما تعكس محدودية هذه الأدوات التي لا تزال ضعيفة في تحقيق النهج الفعلي للتنمية المستدامة .

المطلب الرابع : الأدوات التنظيمية و التثقيفية لإدارة التنمية المستدامة

تعد الأدوات التنظيمية والتي تشمل كل من الحظر والترخيص والتصاريح البيئية والمنع والإلزام من الأدوات الفاعلة بتميزها بالطابع الوقائي كونها تعكس أحد أهم مبادئ التنمية المستدامة وهو "مبدأ الحيطة"

[1] التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة، 2005، **مرجع سبق ذكره**، ص 374.

[2] Amokrane Hakimam , « Le Développement Durable en Algérie : Etat des lieux et perspectives », **Op cit**, p 08.

[3] التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2005، **مرجع سبق ذكره**، ص 379.

الذي يحقق التفادي المسبق لوقوع الأضرار على البيئة، وكذا الأدوات التثقيفية والتعليمية التي من شأنها خلق ثقافة مناهضة لكل أنواع الفساد أو اضطهاد حقوق الإنسان وتكريس وعي مجتمعي بالبراديغم الجديد New Paradigme الذي تتبناه الدولة الجزائرية وهو التنمية المستدامة، إضافة إلى أدوات أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها و تشمل كل من التخطيط البيئي و الآليات الدولية .

أولا : الأدوات التنظيمية

إن المتتبع لقوانين حماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر يجدها في كثير من الأحيان تتضمن النص على أحد الأدوات التنظيمية والتي تعمل الإدارة العامة على تطبيقها وفقا لما منحه لها القانون من وسائل، والتي تكمن أهميتها في كونها أكثر تحكما ونجاعة لما تحققه من حماية مسبقة على العناصر البيئية قبل وقوع المضار، ومن أهم هذه الأدوات المفعلة في الجزائر نجد :

1- نظام التراخيص:" تعد التراخيص الإدارية من حيث طبيعتها قرارات إدارية، أي أنها تصرفات إدارية انفرادية "[1]، ومن أهم هذه التراخيص تلك المتعلقة بالنشاط الصناعي والتي تشمل الترخيص باستغلال المنشآت المصنفة[2] ،و التراخيص المتعلقة بالنشاط العمراني وهي تلك التراخيص التي جاء بها قانون التهيئة والتعمير 90-29 ولاسيما تلك الرخص التي خولت للجماعات المحلية صلاحية تنظيمها مثل : رخصة البناء[3]، رخصة التجزئة ،و رخصة الهدم [1].

---

[1] عمار عوابدي، **القانون الإداري**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 407.

[2] أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 03-11-1998، الذي يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها، فنص على أن الرخصة يسلمها إما الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي، وذلك بعد تحقيق علني يتعلق بالتأثيرات المحتملة للمنشأة على ملائمة الجوار والصحة والسلامة الصحية العمومية ،والنظافة والأمن، الفلاحة، حماية الطبيعة، البيئة، المحافظة على الآثار والمعالم وكذا المناطق السياحية ،أنظر في ذلك :

- عزاوي عبد الرحمان، **النظام القانوني للمنشآت المصنفة من أجل حماية البيئة – دراسة مقارنة في كل من القانون الجزائري والفرنسي والمصري** -، الجزائر : عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 17-18.

- المرسوم التنفيذي رقم 98-339، يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها، **مرجع سبق ذكره** .

[3] تشترط رخصة البناء من أجل تشييد البنايات الجديدة مهما كان استعمالها ولتمديد البنايات الموجودة ولتغيير البناء أو الواجهات أو التسييج، وعند إنهاء البناء يعلم صاحب المشروع بذلك المجلس الشعبي البلدي لتسلم له شهادة المطابقة، أنظر:ج.ج.د.ش، قانون رقم 90-29، المتعلق بالتهيئة والتعمير، **مرجع سبق ذكره** .

2- التصاريح البيئية : إضافة إلى التراخيص هناك نظام التصريح البيئي ،و"التصريح هو إحاطة علم السلطة الإدارية بممارسة نشاط معين قبل البدء فيه وذلك ليتسنى لها إتخاذ التدابير اللازمة "[2]، وقد تشترط الإدارة أن تكون هذه التصاريح سابقة على وقوع الضرر البيئي أو لاحقة عنه ،ومنها:

2.1- التصريح بإستغلال المنشآت المصنفة من الدرجة الرابعة : وهو تصريح يسبق عملية البدء باستغلال المؤسسة المصنفة من الدرجة الرابعة، يرسل للهيئات المختصة مرفوقا بعدة وثائق والتي تثبت عدم إضرار نشاط هذه المؤسسة بالبيئة أو أحد عناصرها[3] .

2.2- التصريح عن الحوادث التي يمكن أن تنجم عن النشاطات الصناعية : وهو التقرير الذي يتوجب على صاحب المنشأة المصنفة إذا ما تعرضت لحريق أو إنفجار نتيجة لكل حادث ناجم عن الإستغلال أن يرسله لرئيس اللجنة، ويحدد ضمنه ظروف وأسباب الواقعة أو الحادث ،آثاره على الأشخاص والممتلكات والبيئة، التدابير المتخذة أو المزمع إتخاذها لتفادي أي واقعة أو حادث مماثل والتخفيف من آثار ذلك على المدى المتوسط أو الطويل،[4] .

- ج.ج.د.ش، قانون رقم 04- 05،يعدل ويتمم القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير،**ج** . ر، العدد (51)، الصادرة بتاريخ: 15- 08- 2004.

[1] تشترط رخصة التجزئة لتقسيم ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها، سواء بتقسيمها لإثنين أو لعدة قطع، يقدم طالب التجزئة ملفا يتضمن دفتر شروط يحدد الأشغال المحتملة للتجهيز وبناء الطرق السالكة التي يتعهد بإنجازها في آجال محددة وكذلك شروط التنازل عن القطع الأرضية .أما رخصة الهدم فقد أخضع المشرع كل عملية هدم كلي أوجزئي للبناء، لرخصة الهدم في المناطق التي تتوفر على مجموعة من المميزات الطبيعية الخلابة والتاريخية والثقافية وإما على مميزات ناجمة عن موقعها الجغرافي والمناخي والجيولوجي مثل المياه المعدنية أو الإستحمامية، أو كلما اقتضت ذلك الشروط التقنية والأمنية، تودع طلبات رخص التجزئة أو البناء أو الهدم بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني، لتسلم الرخصة من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويوافي رئيس المجلس الشعبي البلدي الوالي بنسخة من الرخصة غير أنه في حالات محددة تسلم رخصة التجزئة أو البناء من قبل الوالي، وذلك في بعض المشاريع والبنايات التي رأى فيها المشرع درجة من الأهمية لا تدخل في اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي ،أنظر: قانون رقم 90-29، المتعلق بالتهيئة والتعمير، **مرجع سبق ذكره.**

[2] علاء الدين عشي، **مدخل القانون الإداري**، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، الجزء الثاني، 2010، ص 41.

[3] ج.ج.د.ش، قانون رقم 90-29، المتعلق بالتهيئة والتعمير، **مرجع سبق ذكره.**

[4] ج.ج.د.ش، قانون رقم 06-198، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، **مرجع سبق ذكره.**

من خلال هذه التصاريح نشير إلى أن التصريح باستغلال المنشآت المصنفة من الدرجة الرابعة يعد تصريحا سابقا على بداية النشاط لتمكين الإدارة من دراسة العواقب البيئية، بينما التصريح عن الحوادث فهو تصريح يلحق وقوع الضرر البيئي، وذلك تحقيقا لأهداف السياسة البيئية .

3- الحظر والإلزام :

3.1- الحظر: وهي قرارات المنع من ممارسة نشاط معين أو استغلال أماكن معينة أو استعمال طرق عمومية معينة"[1]التي تبنتها الجزائر ضمن تشريعاتها وتنظيماتها، و من أمثلة ذلك حظر تفريغ الأوساخ والردوم في الأملاك الغابية الوطنية وكذا وضع أي شيء آخر من شأنه أن يتسبب في حرائق [2]،حظر وضع اللافتات واللوحات الإشهارية أو إلصاقها على المعالم التاريخية المصنفة أو المقترح تصنيفها[3]، حظر إيداع وطمر وغمر النفايات الخاصة الخطرة في غير الأماكن المخصصة لها [4]حظر الأنشطة السياحية على مستوى المناطق المحمية والمواقع الإيكولوجية الحساسة[5]، وغيرها من الأمثلة كثيرة عن نظام الحظر الذي يتضمن التزام سلبي بعدم القيام بعمل يؤثر على الصحة أو البيئة .

3.2- الإلزام : هناك العديد من الأمثلة المعبرة عن أسلوب الإلزام تضمنتها مختلف قوانين حماية البيئة، نذكر منها:إلزام كل منتج أو حائز للنفايات أن يتخذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن، وذلك باعتماد وسائل وتقنيات أكثر نظافة وأقل إنتاجا للنفايات، وأن يعمل على تثمين النفايات الناتجة عن المواد التي يستوردها أو يسوقها وعن المنتجات التي يصنعها [6]، إلزام قانون استغلال الشواطئ صاحب الامتياز باحترام مخطط تهيئة الشاطئ، والسهر على نظافة الشاطئ المتنازل عليه،

---

[1] علاء الدين عشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

[2] ج.ج.د.ش، قانون رقم 84- 12، يتضمن النظام العام للغابات، **ج**. ر، العدد (26)، مؤرخة في 26 جوان 1984، معدل و متمم بالقانون رقم 91-20، **ج**.ر، العدد (62)، مؤرخة في 04 ديسمبر 1991 .

[3] ج.ج.د.ش، قانون رقم 98-04، يتعلق بحماية التراث الثقافي، **ج**. ر، العدد (44)، مؤرخة في 17 جوان 1998 .

[4] ج.ج.د.ش، قانون رقم 01-19، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها، **مرجع سبق ذكره.**

[5] ج.ج.د.ش، قانون رقم 02-02، المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، **ج**. ر، العدد (10)، مؤرخة في 12فيفري 2002.

[6]ج.ج.د.ش، قانون رقم 01-19، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، **مرجع سبق ذكره.**

والقيام بنزع النفايات ومختلف الأشياء المضرة بالمظهر الحسن للشاطئ أو الخطيرة على المصطافين [1]، ومن خلال ذلك يدل الإلزام عن إجراء إيجابي، يستهدف القيام بعمل إيجابي للحفاظ على البيئة.

ثانيا : الأدوات التعليمية والتثقيفية

نص المبدأ 19 من ندوة الامم المتحدة للبيئة المنعقدة في "استوكهولم" عام 1972 على ضرورة : «تطوير التعليم البيئي للاجيال الشابة والكبار وتنوير الراي العام وتحسيس الافراد والجماعات بمسؤولياتهم فيما يتعلق بحماية وترقية البيئة»[2]، وتجسيدا لهذه المبادئ الدولية كانت الجزائر سباقة في خلق أدوات للتوعية و تثقيف الجمهور بالمسائل البيئية ومن بينها إنشاء النوادي البيئية عبر مؤسسات وزارة الشباب والرياضة، بموجب المنشور الوزاري المشترك رقم 05 المؤرخ في 05 جانفي 1998 المتعلق بتحسيس الشباب بقضايا البيئة، كما تم الاتفاق على إحداث جائزة سنوية لأحسن نادي لحماية البيئة بالإضافة الى تشجيع إحداث مجلة بيئية شهرية، كأداة لنشر الثقافة البيئية[3].

كما نص المشرع الجزائري على صلاحية تدخل الجمعيات في مجال حماية البيئة [4]، وبهذا الاعتراف تتولى الجمعيات لا سيما البيئية منها أعمالها التحسيسية والتثقيفية وتحسين الإطار المعيشي وخلق الوعي البيئي لدى المواطنين، لتعتبر بذلك من أهم الأدوات الفاعلة في ميدان التنمية المستدامة بحكم الصلاحيات الممنوحة لها من طرف المشرع الجزائري .

وفي هذا الشأن أيضا تتولى وزارة البيئة من خلال مديرياتها المختلفة، وبالأخص مديرية التوعية والتربية والشراكة لحماية البيئة من خلال تفعيل الأدوات التثقيفية والتربوية بإعداد الإستراتيجية الوطنية للتحسيس والتربية والاتصال البيئي، وكذا الاتصال مع القطاعات المعنية بترقية جميع أعمال وبرامج

---

[1] ج.ج.د.ش، قانون رقم 03-02، يحدد القواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ، **ج.ر**، العدد(11)، مؤرخة في 19 فيفري 2003.

[2] عبد المنعم بن احمد ،« متطلبات تحقيق التعاون بين الادارة والمجتمع المدني في ارساء مبادئ الحماية البيئية في الجزائر»، **الملتقى الوطني حول دور المجتمع المدني في حماية البيئة واقع و آفاق**، يومي 06-07 مارس 2012،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تاسوست-جيجل، الجزائر،ص 85.

[3] **المرجع نفسه**، ص 93.

[4] ج.ج.د.ش، القانون رقم 03-10، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **مرجع سبق ذكره**.

التربية والتوعية البيئية وإعدادها في الأوساط الشبانية والتربوية، إضافة إلى مساهمتها في تصميم البرامج ومقررات التعليم المتعلقة بالبيئة في الوسط التربوي [1].

ثالثا : أدوات أخرى

1- التخطيط البيئي : لقد كشفت المخططات الاقتصادية للجزائر في المراحل الأولى لتبلور التنمية المستدامة على المستوى الدولي غيابا تاما لإدراج البعد البيئي ضمن هذه المخططات[2]، نظرا لصعوبة تقدير التأثيرات السلبية والمعطيات الكافية عن حالة البيئة في الجزائر، إلى غاية تبلور الانطلاقات الأولى لدمج البعد البيئي ضمن مخططاتها استجابة للنداء الدولي المنعقد بمؤتمر قمة الأرض لسنة 1992، وذلك باعتماد المخطط الوطني لسنة 1993 الذي تضمن تحديد الأنشطة المصرح بأولويتها في معالجة وتصفية ورسكلة النفايات الصلبة والموانع السائلة والغازية، وترميم المواقع التاريخية والأثرية والأملاك الثقافية المصنفة[3]، غير أن هذا المخطط فسر ميول المخطط الجزائري إلى تحقيق نمو اقتصادي كمي أكثر منه نمو اقتصادي نوعي ليعكس بذلك محدودية الاهتمام بالبعد البيئي مجسدا بذلك مخططا

[1] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 16-89، يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة، **ج.ر**، العدد (15)، مؤرخة في 09 مارس 2016.

[2] أغفل المخطط الاقتصادي الجزائري البعد البيئي في محاور الاستراتيجيات الوطنية للتنمية التي صاغتها الجزائر في إطار المخطط المخطط الوطني الرباعي الأول1970- 1973والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977 والمخطط الخماسي الأول-1973 - 1984 واستمرار ذلك في المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 والمخطط الوطني لسنة 1991 بالرغم من استباق إعدادهما صدور قانون حماية البيئة لسنة 1983 المتضمن بصريح العبارة مواد تقضي بأهمية مراعاة البعد البيئي في المخططات الوطنية للتنمية وهما المادتين 2 و3 ، فالمادة 2 نصت على ما يلي" :يتحسب التخطيط الوطني لعامل حماية البيئة التي تعد مطلباً أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، أما المادة 3 فقد نصت على الآتي " :تقتضي التنمية الوطنية تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، والمحافظة على إطار معيشة السكان." أنظر : وناس يحيى ،" الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر "، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 37-38.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 83\03 ،المتضمن حماية البيئة وكيفيات ذلك،**ج.ر**، العدد(06)،المؤرخة في 05 فيفري1983.

[3] وناس يحيى ،" الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر "، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 37-40.

اقتصاديا أكثر من كونه مخطط بيئي ما يعكس التطبيق السطحي والمحدود لمفهوم التنمية المستدامة ضمن التخطيط في هذه الفترة [1].

إلى غاية سنة 2000 أين صدر التقرير الوطني حول وضعية ومستقبل البيئة في الجزائر ،الذي وصف الجزائر بمواجهتها لأزمة إيكولوجية مهددة لنظام البيئة والتنمية المستدامة، ليتم بموجبه انتهاج أول خطوة فاعلة نحو مخططات التنمية المستدامة بإصدار المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD)، والذي تضمن المبدأ الأساسي لإستراتيجية التنمية المستدامة 2001-2011[2]وإضافة الى هذا النهج الشمولي في التخطيط الذي ينص على المبادئ العامة لتحقيق التنمية المستدامة، اعتمدت الجزائر على نهج التخطيط الجزئي لكل عنصر من عناصر التنمية المستدامة بما يصطلح عليها بالمخططات القطاعية وكذا المخططات التوجيهية في تسيير مختلف عناصر البيئة والتنمية المستدامة ،كاعتماد قطاع المياه على المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية، والمخطط الوطني للماء والتي تشمل تشخيص قطاع الماء في الجزائر ووضع التقييمات والاحتياجات للموارد المائية، وتحديد المشاريع والبرامج المهيكلة ضمن أهداف التنمية القطاعية على المدى البعيد [3]، ومن بين أهم المخططات البيئية أيضا نجد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة و الذي يعد من طرف لجنة خاصة[4] لمدة عشرة سنوات[5]، وفي مجال التهيئة الحضرية والتعمير تم تأسيس المخطط الوطني للتهيئة العمرانية

---

[1] دعموش فاطمة الزهراء ،"سياسة التخطيط البيئي في الجزائر"، **مذكرة ماجستير**،في القانون، مقدمة لكلية الحقوق، جامعة مولود معمري-تيزيوزو، 2010، ص 36.

[2] شراف براهيمي، "البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي العشري 2001-2011"، مجلة الباحث ،العدد 12، 2013، ص 100.

[3] ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 10-01، يتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء، **ج.ر**، العدد الأول، مؤرخة في 06 جانفي 2010.

[4] تعد المخطط الوطني لتسيير النفايات لجنة خاصة يرأسها الوزير المكلف بالبيئة أو ممثله، وتتكون من ممثلين عن الوزارة المكلفة بالدفاع الوطني والجماعات المحلية والتجارة والطاقة والتهيئة العمرانية والنقل والفلاحة والصحة والمالية والموارد المائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والتعمير والصناعة، ممثل عن المنظمات المهنية المرتبط نشاطها بتثمين النفايات و إزالتها،ممثل عن المؤسسات العمومية التي تعمل في ميدان تسيير النفايات، وممثل عن الجمعيات الوطنية لحماية البيئة، ويعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، أنظر :المرسوم التنفيذي رقم 03-477، المتضمن تحديد كيفيات وإجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعته، **ج.ر**، العدد 78، مؤرخة في 14 ديسمبر 2003.

[5] **المرجع نفسه.**

SNAT والذي يجسد الاختيارات المحددة لتهيئة المجال الوطني و وضع الترتيبات الإستراتيجية الأساسية للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وبالتوازي مع هذا المخطط الوطني للإقليم أسس المشرع الجزائري مجموعة من المخططات التوجيهية في مختلف المجالات والعناصر البيئية كأدوات مكملة للتهيئة المستدامة للإقليم و أهمها : المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم PDAU[1] ، المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر،لتهيئة السواحل، الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية، النقل، التنمية الزراعية، تنمية الصيد والموارد الصيدية، شبكات الطاقة للصحة، التهيئة السياحية المناطق الأثرية والتاريخية [2]، وغيرها من المخططات التي تعنى بعنصر من عناصر التنمية المستدامة، كما منح المشرع الجزائري للجماعات المحلية أدوات تخطيطية مهمة وبالأخص مخططات التهيئة الإقليمية على المستوى المحلي والتي تتولى البلديات والولايات تجسيدها والمتمثلة في المخطط الولائي للتهيئة والتعمير (PAW) ،المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)ومخطط شغل الأراضي (POS)وكل من الأدوات السابقة تستمد شرعيتها من المخطط الوطني للتهيئة والتعمير (SNAT) والمخطط الجهوي للتهيئة والتعمير(SRAT)[3]، إضافة إلى المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها والذي يعد تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي [4].

2- الآليات الدولية : لم تكتف الجزائر في سبيل تحقيق نموذج التنمية المستدامة بالأدوات السالفة الذكر، بل وسعت من دائرة هذه الأدوات لتشمل أيضا الآليات الدولية والمتمثلة في مجموعة الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي تعنى بأحد عناصر التنمية المستدامة المصادق عليها من طرف الجزائر في إطار جهودها الدولية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، و تتضمن تشكيلة هامة من الاتفاقيات المصادق عليها بموجب الأوامر و المراسيم الرئاسية، ونذكر من أهمها مايلي :

- **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ :** صادقت الجزائر سنة 1993 على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة سنة

---

[1] يعرف القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة برنامج الجهة لتهيئة الاقليم وتنميته انه الذي يعنى بالإقليم الذي يتكون من عدة ولايات متاخمة، لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة أو متكاملة .

[2] ج.ج.د.ش، قانون رقم 01-20، يتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، **ج.ر**، العدد 77، مؤرخة في 15-12-2001.

[3] مدونة العمران في الجزائر، " التهيئة الإقليمية"، على الموقع الالكتروني :
https://digiurbs.blogspot.com/2013/09/blog-post_16.html (اطلع عليه بتاريخ 2017/12/12)

[4] ج.ج.د.ش، قانون رقم 01-19، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها، **ج.ر**،العدد 77، مؤرخة في 15-12-2001.

1992، التي نصت على ضرورة اتخاذ كل الأطراف الإجراءات الرامية للحد من تأثيرات التغيرات المناخية [1].

- **اتفاقية التنوع البيولوجي** : والتي تمت المصادقة عليها من طرف الجزائر سنة 1995، كاعتراف دولي منها لاتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية وصيانة التنوع البيولوجي والأنظمة الايكولوجية واستخدامه على نحو قابل للاستمرار [2] .

إضافة إلى العديد من الاتفاقيات المصادق عليها من طرف الجزائر كالتزامات دولية توجب على الدولة الإيفاء بها في مجال التنمية المستدامة ومن بينها أيضا نذكر : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أومن التصحر و خاصة في إفريقيا، اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة و التخلص منها عبر الحدود، بروتوكول كيوتو حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وغيرها من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المرصودة ضمن الملحق (الملحق رقم 01: قائمة الآليات الأساسية الدولية المتعلقة بالبيئة المصادق عليها من طرف الجزائر) .

المبحث الثاني : المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية لقياس التنمية المستدامة في الجزائر.

تهدف دراسة المؤشرات في هذا المبحث ،إلى قياس التطور في نوعية الحياة ومستوى المعيشة الذي حققته الدولة الجزائرية والتقدم المنجز في الجوانب الاجتماعية بما يحقق التنمية المستدامة في الدولة، مع توضيح نقاط القوة والضعف من خلال استعراض المؤشرات التي أمكن حصرها وتوفير بياناتها، وقراءة نتائجها ومقارنتها بمؤشرات دول أخرى، وتقديم توقعات على ضوء ذلك .

[1] ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 93-99، المتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغيير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 09 ماي 1992، ج.ر، العدد 24، مؤرخة في 21 أفريل 1993.

[2] ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 95-163، يتضمن المصادقة على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي الموقع عليها في ريودي جانيرو في 05 يونيو سنة 1992، ج.ر، العدد 32، مؤرخة في 14 يونيو 1995.

المطلب الأول : قياس مؤشر السكان في الجزائر

يعتبر مؤشر السكان من أولى أهم المؤشرات الاجتماعية، لكونه يساعد صناع القرار على اتخاذ القرارات المستقبلية و التوزيع الأفضل للأموال الحكومية في مجالات التعليم و الصحة، و تقدير الأهداف الإنمائية للألفية من خلال رصد معدلات البطالة و الأمية بين السكان و هلم جرى، ما يساهم في نجاح المخططات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية، و تعتمد الدراسة لقياس هذا المؤشر على المؤشرات الفرعية التالية .

أولا :تطور مجموع سكان الجزائر

يشمل مجموع السكان جميع المقيمين بغض النظر عن وضعهم القانوني أو الجنسية، باستثناء اللاجئين غير المقيمين بشكل دائم في البلد الذي اختاروه [1]، ويقاس مدى تطور حجم السكان بالنمو الطبيعي للسكان حسب النسمة، أو بتطور الكثافة السكانية **Densité de population**، والتي تعني :" عدد الأشخاص لكل كيلومتر مربع، وتحسب هذه الكثافة بتقسيم عدد سكان البلد على مساحته الإجمالية بالكيلومترات المربعة (بما في ذلك المناطق غير الصالحة للسكن) "[2]، و فيما يلي نوضح تطور حجم السكان في الجزائر وفق الجدول الموالي :

الجدول 5 : تطور حجم السكان في الجزائر

السنة	حجم السكان	الكثافة السكانية
2000	31.183.660	13.09
2010	36.117.637	15.16
2014	39.113.313	16.42
2015	39.871.528	16.74
2016	40.606.052	17.05

Source :Perspective monde .

[1] perspective monde , Algérie , statistique population, sur cite internet : http://perspective.usherbrooke.ca, (Date de consultation : 15/11/2017).

[2] Junior UNIVERSALIS , « densité de population », sur cite internet : https://junior.universalis.fr (Date de consultation : 12/08/2018) .

يعد هذا النمو السكاني المرتفع كنتيجة طبيعية إلى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية في الجزائر، حيث شهدت سنة 2016 زيادة طبيعية قدرت بـ 734.524 نسمة، كما نلاحظ تضاعف النمو الطبيعي للسكان خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، حيث انتقل من 31.183.660 نسمة سنة 2000 إلى 40.606.052 نسمة سنة 2016،وتشير الدراسات المستقبلية تواصل ارتفاع هذه الحصيلة السكانية في السنوات القليلة المقبلة 2018،2019 ،2020 لتبلغ 43.663.647 نسمة سنة 2020 [1]في حالة ما إذا استقرت وتيرة النمو الطبيعي للسكان، ويعد هذا النمو السكاني المرتفع كنتيجة طبيعية إلى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية في الجزائر، وهو ما يعبر عنه الشكل التالي:

الشكل 6: تطور الولادات الحية و النمو الطبيعي (بالآلاف) في الجزائر

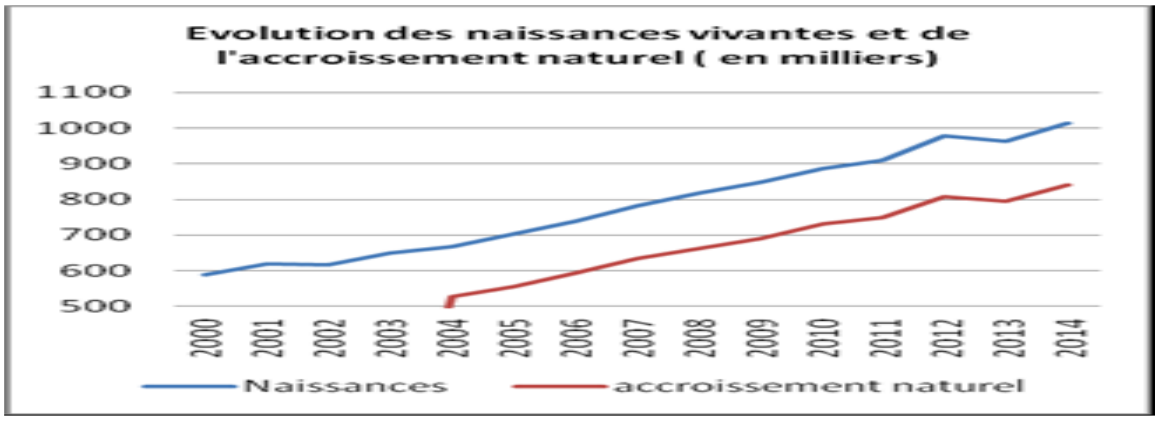

المصدر : المديرية التقنية للإحصاءات السكان والتوظيف، مكتب الإحصاءات الوطني، الجزائر.

يمكن القول أن حجم السكان في الجزائر البالغ 40.606.052 نسمة خلال سنة 2016، مقارنة بإجمالي سكان العالم المقدر بـ 7.442.1 مليون نسمة خلال نفس السنة [2]، يعكس حجم التضخم الديمغرافي الذي تعرفه الجزائر والذي يشكل تحديا للدولة من خلال تلبية مطالب الحجم المرتفع من السكان في ظل تراجع ومحدودية الموارد الطبيعية، وهو ما تعكسه المقارنة البسيطة بين بعض الدول العربية كالتالي :

[1] perspective monde , Algérie , statistique population ,**OP cit** .
[2] **Ibid** .

الجدول 6 ترتيب الجزائر عربيا حسب مؤشر النمو السكاني

الدولة	السكان سنة 2016
مصر	95.7 مليون نسمة
الجزائر	40.6 مليون نسمة
السودان	39.6 مليون نسمة
العراق	37.2 مليون نسمة
المغرب	35.3 مليون نسمة
السعودية	32.3 مليون نسمة

المصدر : من إعداد الباحثة، بالاستناد إلى معطيات قاعدة البيانات للبنك العالمي .

تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد مصر من حيث التعداد السكاني عربيا، ليعتبران من الدول شديدة الكثافة السكانية، مقارنة بغيرها من الدول العربية كسوريا:18.4 مليون نسمة، الكويت 4.1 مليون نسمة، قطر 2.6 مليون نسمة ... إلخ .

ثانيا : توزيع السكان حسب الفئات العمرية

وهو مؤشر فرعي هام لمعرفة الهيكل العمري للبلد، ويمكن تقسيمه حسب الإحصائيات إلى ثلاث 03 فئات عمرية :

1- السكان من (0إلى 14 سنة): تمثل فئة الأطفال .

2- السكان من (15 إلى 59 سنة) : تمثل فئة الشباب والكهول، وتستخدم هذه الفئة العمرية على نطاق واسع في الإحصاءات الديمغرافية ،حيث تستعمل كذلك لقياس القوى العاملة، ويمكن لانخفاض هذه الفئة العمرية أن يكون لها آثار اقتصادية كبيرة على المجتمع (اليد العاملة)[1].

3- السكان من (60 فما فوق): وهي تعبر عن فئة الشيوخ .

[1] Perspective monde, Algérie , statistique population , **Op cite** , (Date de consultation : 15/11/2017).

الجدول 7: حجم السكان حسب الفئات العمرية في الجزائر

السنة	من 0-15 سنة	من 15-59 سنة	60 سنة فما فوق	المجموع بالمائة(%)
2000	34.0	59.3	6.7	100
2001	32.8	60.4	6.9	100
2002	31.8	61.3	6.9	100
2003	30.7	62.2	7.1	100
2004	29.8	63.1	7.2	100
2005	28.9	63.9	7.3	100
2006	28.4	64.3	7.3	100
2007	27.8	64.8	7.4	100
2008	28.1	64.5	7.4	100
2009	28.1	64.5	7.4	100
2010	27.8	64.5	7.7	100
2011	27,7	64,4	7,9	100
2012	27,9	64,0	8,1	100
2013	28,1	63,6	8,3	100
2014	28.1	63.6	58.	100

Source: Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière [1].

تميزت تركيبة السكان حسب السن، لسنة 2014 الموضحة في الجدول (03)، بتذبذب في نسب فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، حيث شهدت سنوات من 2000 الى 2003 نسب مرتفعة، لتصل إلى حدها الأدنى سنة 2011 بمعدل 27.7 %، وتعود النسبة الى الارتفاع مجددا لتصل الى نسبة 28.1% سنة 2014، وضمن نفس الفئة العمرية تتوقع الدراسات المستقبلية ارتفاع نسب هذه الفئة

[1] Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière , Direction de la Population, **Situation Démographique et Sanitaire (2000 – 2014),** Juillet 2014, p 04.

العمرية لتصل إلى 29.29 سنة 2017، نسبة 29.61 سنة 2018، نسبة 30.25 سنة بحلول عام 2020.[1]

واصلت نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15–59 سنة) انخفاضها، حيث تراجعت من 64.0% إلى 63.6% في الفترة مابين 2012 و2013، لتبلغ 63.1% في سنة 2014، في حين واصلت نسبة الفئة التي تتجاوز أعمارها 60 سنة ارتفاعها حيث انتقلت من 8.3% إلى 8.5% مابين سنتي 2013–2014، أي ما يعادل 3.334.000 نسمة، ومن خلال هذا التوزيع نستنتج الهرم السكاني حسب الفئات العمرية كالتالي :

الشكل 7: الهرم السكاني حسب الهيكلة العمرية للسكان في العام 2008 و 2014 في الجزائر

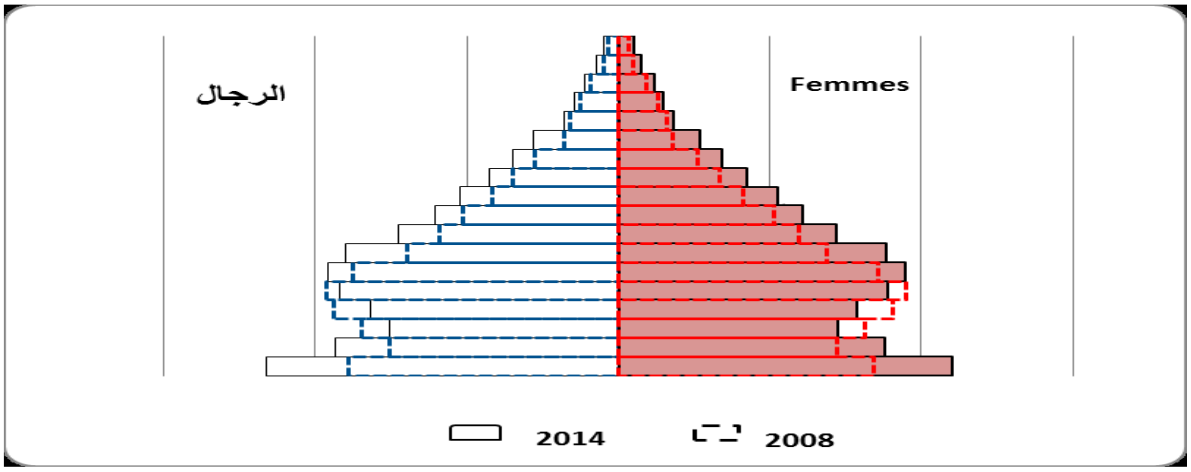

المصدر : المديرية التقنية للإحصاءات السكان والتوظيف[2] .

ثالثا :النمو الطبيعي للسكان في الجزائر

يتوصل إلى النمو الطبيعي للسكان من خلال عملية حسابية تقوم على طرح إجمالي عدد الولادات من إجمالي عدد الوفيات للسنة[3]، ومنه تم التوصل إلى النتيجة المهيكلة في الجدول التالي :

[1] perspective monde ,**Op cite**,(Date de consultation : 15/11/2017).

[2] ديمغرافيا الجزائر 2014، المديرية التقنية للإحصاءات السكان والتوظيف، مكتب الإحصاءات الوطني،2014 ،على موقع الوكالة **http://www.andi.dz**(اطلع عليه بتاريخ :2017/11/18)

[3] Histoire-géo à Crécy !, «La croissance démographique mondiale», sur cite internet : **http://histoire-geo-crecy.over-blog.com** (Date de consultation :03/12/2018)

الجدول 8: النمو الطبيعي للسكان لسنة 2013

عدد الولادات		عدد الوفيات		النمو الطبيعي للسكان	
بالنسمة	بالمائة (%)	بالنسمة	بالمائة (%)	بالنسمة	بالمائة (%)
963.000	%25.14	168.000	4.39 %	795.000	20.75 %

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى إحصائيات مكتب الإحصاء الوطني، 2014.

تشير نتائج الجدول إلى ارتفاع حصيلة الولادات مقارنة بالوفيات كانعكاس طبيعي لارتفاع معدلات الخصوبة، ما أدى إلى ارتفاع النمو الطبيعي للسكان بمعدل 20.75% في السنة ليعبر عن التطور و النمو السريع للكثافة السكانية في الجزائر، ما يفرض ضغوطا متزايدة على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي بتزايد حاجات و متطلبات السكان و كذا ضغوطا على الحكومة لتبية حاجيات سكانها المتزايدة .

المطلب الثاني : قياس مؤشر الصحة في الجزائر

يعد مؤشر الصحة من أهم المؤشرات التي تعكس قدرة الدولة على توفير الرعاية الصحية لمواطنيها باختلاف أعمارهم، و تحلل الدراسة هذا المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية التالية :

أولا : مؤشر صحة الأم في الجزائــر

يوجد مؤشران هامان، يعطيان فكرة واضحة وجيدة في مجال صحة الأم، وهما معدل وفيات الأمهات، ومستوى الرعاية الصحية أثناء وبعد الولادة ومنهما نستنتج توجه مؤشر صحة الأم في الجزائر.

1- مؤشر وفيات الأمهات: يعتبر من المؤشرات الهامة والأساسية لقياس مستوى التنمية المحققة في بلد ما، و هو من بين الأهداف الأساسية للتنمية البشرية(الأهداف الإنمائية للألفية)،كما يتوقف أيضاعلى جعل الطب الإنجابي في متناول جميع النساء بحلول2015، و**نعني بوفيات الأمهات** «وفاة كل امرأة أثناء فترة الحمل أو خلال 42 يوما من فترة انتهاء الحمل، بصرف النظر عن مكان و مدة الحمل وهذا لأسباب

متعلقة أو متفاقمة من الحمل و الولادة»[1]،وحسب الإحصائيات الوطنية في الجزائر شكلت معدلات وفيات الأمهات التغيرات التالية :

الشكل 8: تطور معدل وفيات الأمهات لكل 100.000 مولود حي إلى غاية سنة 2014

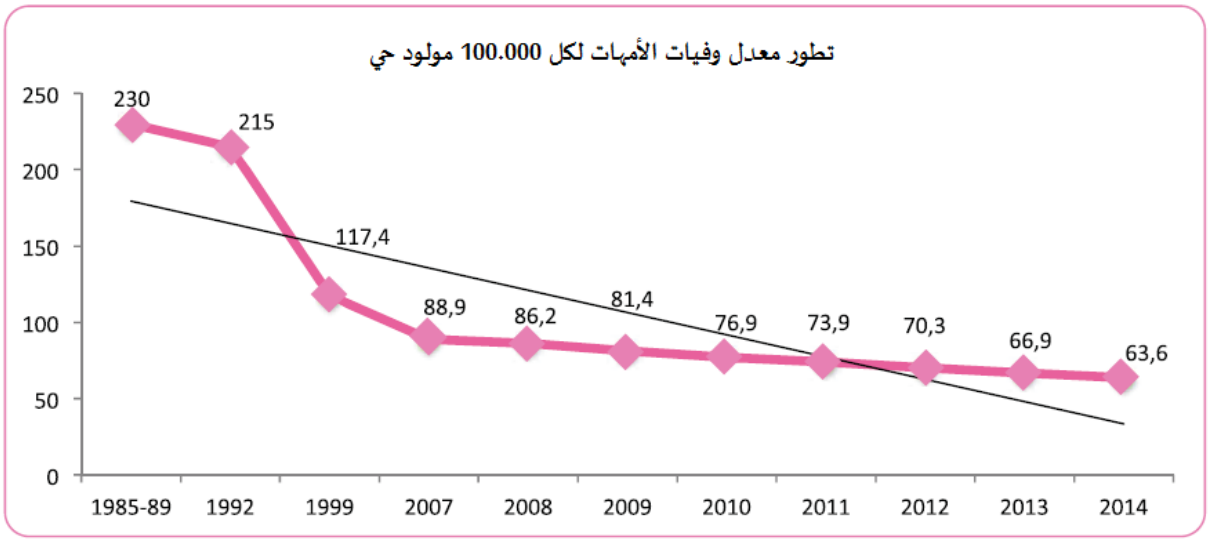

Source : CNES, Algérie, Rapport National 2000-2015 : objectifs de millénaire pour le développement , p81.

تبين هذه المعايير الإحصائية القليلة الجهود المبذولة للاستثمار في الظروف المادية للرعاية الصحية للأمهات ،بحيث يعكس معدل وفيات الأمهات نوعية النظام الصحي ،ومنه نلاحظ انخفاض ملحوظ من الثمانينات وإلى يومنا هذا،حيث نجد أن المعدل كان يقدر بـ 230 وفاه لكل 100.000 ولادة حية، و الذي انخفض إلى 63.3 وفاة لكل 100.000 ولادة حية، بمقدار 166 نقطة من سنة 1985 إلى سنة 2014 ما يعكس التقدم في الرعاية الصحية للأمهات وحسب الأهداف الإنمائية سيتواصل التخفيض إلى غاية بلوغه الحد الأدنى .

2- الرعاية أثناء وبعد الحمل : وتعد المضاعفات أثناء الحمل وعند الولادة السبب الرئيسي للوفاة والعجز لدى الأطفال والنساء في سن الإنجاب[1]، وفي هذا الصدد سجلت مستويات الرعاية للأمهات في الجزائر النتائج التالية :

[1] بن زايد ريم، فضيل عبد الكريم ،« واقع الصحة الإنجابية للمرأة في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي"تونس والمغرب"»، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد (23)، مارس 2016، ص168.

الجدول 9: الرعاية أثناء الحمل و الولادة من 2010-2012

السنة	2010	2012
التغطية بخدمات الرعاية في فترة الحمل (%) : بين زيارة إلى 4 زيارات على الأقل	**89 %**	**92.7 %**
الولادات بإشراف عاملين صحيين حاذقين (%)	**95 %**	**97 %**

المصدر :من إعداد الباحثة بالاستناد إلى تقرير منظمة الصحة العالمية، و تقرير CNES, Algérie[2].

تحسنت متابعة المرأة عن طريق الاستشارات السابقة واللاحقة للولادة تحسنا كبيرا، ولا سيما فيما يتعلق بالاستشارات اللاحقة للولادة، التي كانت وراء الجدول الزمني بوضوح والتي ارتفعت بالنسبة للنساء الحوامل اللائي أجرين مشاورة واحدة على الأقل أثناء حملهن الأخير قدرا كبيرا (من 89 % في عام 2010 إلى 92.7%في عام 2012)، كانت هذه المشاورات أساسا ضمن القطاع الخاص، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة النساء اللاتي يحصلن على الرعاية المساعدة من 92 في المائة في عام 2000 إلى 97 في المائة في عام 2012[3].

ثانيا : مؤشر صحة الأطفال في الجزائر

تعتبر صحة الطفل مؤشرا هاما لقياس مستوى النظام الصحي في توفير الرعاية اللازمة، وهو انعكاس كذلك لصحة الأمهات –أي المؤشر السابق– ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال : إحتمال وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، وفيات الرضع ،إجمالي المواليد الأموات، و إحتمال البقاء على قيد الحياة للمواليد ،إضافة إلى حجم التغطية باللقاحات والأمصال، وهو ما نبينه من خلال تطور هذه الحالات وفقا للجدول التالي :

[1] CNES, Algérie, **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015 ,** Réalisé en coopération avec le programme des nations Unies pour le développement , p 82.

[2] منظمة الصحة العالمية، **تقرير الإحصاءات الصحية العالمية 2010**، سنة 2010، ص ص 23-32 .

CNES, Algérie, Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, **op cit**.

[3] CNES, Algérie, Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015,**op cit**,p 82.

الجدول 10: تطور وفيات الأطفال

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
احتمال وفيات الأطفال								
دون الخامسة من العمر إجمالي بـ (‰)	29.0	27.5	26.8	26.1	26.1	25.6	25.7	25.4
المواليد أموات								
عدد المواليد أموات	15.973	16.444	15.480	15.795	15.009	15.077	14.620	14.236
معدل المواليد أموات إجمالي بـ(‰)	18.4	18.2	16.7	15.9	15.4	14.6	13.9	13.2
وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر								
عدد وفيات الرضع	21.076	21.046	21.055	22.088	21.586	22.282	23.150	22.271
معدل وفيات الرضع إجمالي بـ(‰)	24.8	23.7	23.1	22.6	22.4	22.0	22.3	20.9
احتمال البقاء على قيد الحياة (بالسنوات)								
احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة إجمالي	75.5	76.3	76.5	76.4	77.0	77.2	77.1	77.6
عند الولادة ذكور	74.7	75.6	75.6	75.8	76.5	76.6	76.4	77.1
عند الولادة إناث	76.3	77.0	77.4	77.1	77.6	77.8	77.8	78.2

المصدر :من إعداد الباحثة بالاستناد على قاعدة الإحصائيات للديوان الوطني للإحصائيات ،الجزائر .

1- وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إجمالي بـ ‰ : شهدت هذه الفئة انخفاضا يقدر بـ 3.6 ‰ بين سنة 2009 و2016، حيث بلغت أدنى نسبة في سنة 2016 بـ 25.4 ‰، كما عرفت هذه الفئة من العمر تراجعاً معتبراً ما بين 2015 و 2016 ليبلغ 25.4 ‰، أي ما يعادل انخفاضا قدر بـ (0,3 نقطة)، هذا التراجع ناتج عن الانخفاض المحسوس لوفيات الرضع، أما حسب الجنس فبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 26.9 ‰ لدى الذكور و 23.7 ‰ لدى الإناث.

2- المواليد أموات : شهدت سنة 2016 انخفاضا نسبيا في عدد المواليد الأموات بلغ 14.236 مقارنة بسنة 2015 حيث بلغ 14.620 حالة، أدى هذا الانخفاض إضافة إلى ارتفاع الولادات الحية إلى تراجع محسوس في معدل المواليد أموات ليبلغ 13.2 ‰ مسجلا بذلك تراجعا قدر بـ 0.7 نقطة مقارنة بسنة 2015.

3- وفيات الرضع : بلغ حجم وفيات الرضع 271 22 وفاة خلال سنة2016 ، حيث شهد انخفاضاً نسبياً بلغ 3,8% مقارنة بالسنة الماضية، سجل هذا التراجع على الرغم من ارتفاع حجم الولادات الحية التي أثرت إيجاباً على مستوى وفيات الرضع، مما أدى إلى تراجع معدل وفيات الرضع بأكثر من (1,4) نقطة مقارنة بسنة 2015 ليبلغ 20.9 ‰ (22.4 ‰ لدى الذكور و 19.3 ‰ لدى الإناث) ، وهو ما نوضحه من خلال التمثيل البياني الأتي لغاية سنة 2013 .

الشكل رقم 09: تطور وفيات الرضع (بـ ‰) على المستوى الوطني 2000-2013

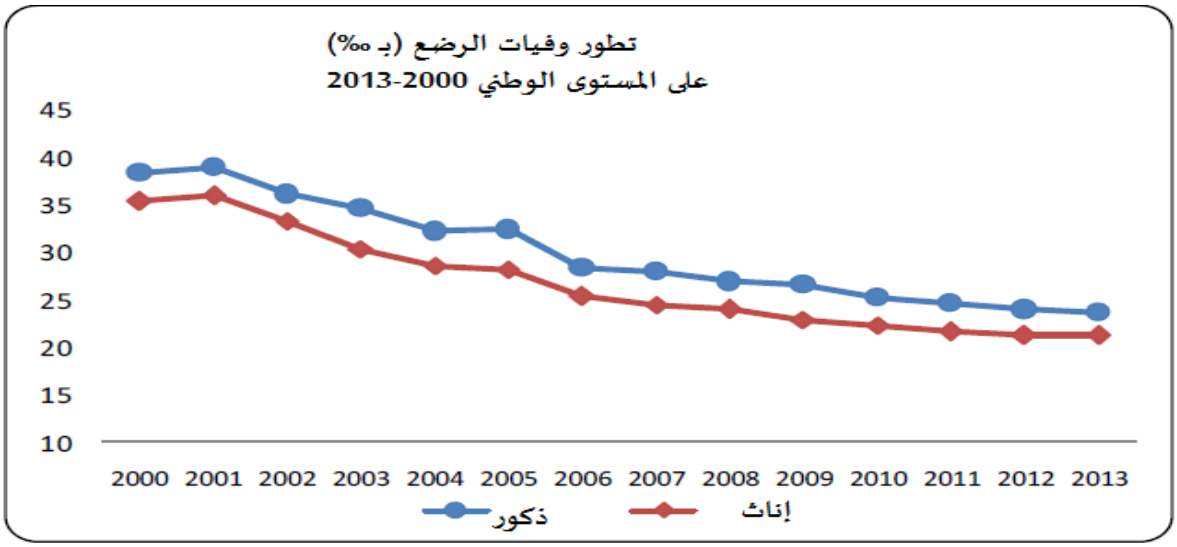

Source : Ministère de la santé, de la Population et de la réforme hospitalière Direction de la Population, Situation Démographique et Sanitaire (2000-2014) .

4- احتمال البقاء على قيد الحياة للمواليد(بالسنوات) : شهد إجمالي احتمال البقاء عند الولادة إرتفاعا يقدر بـ 2.1% بين سنة 2009 و2016، كما ارتفعت حسب بيانات الجدول كذلك هذه النسبة بالنسبة للذكور والإناث، ونوضح هذا التطور من خلال التمثيل البياني التالي :

الشكل 10: احتمال البقاء على قيد الحياة للمواليد حسب الجنس (2000-2013)

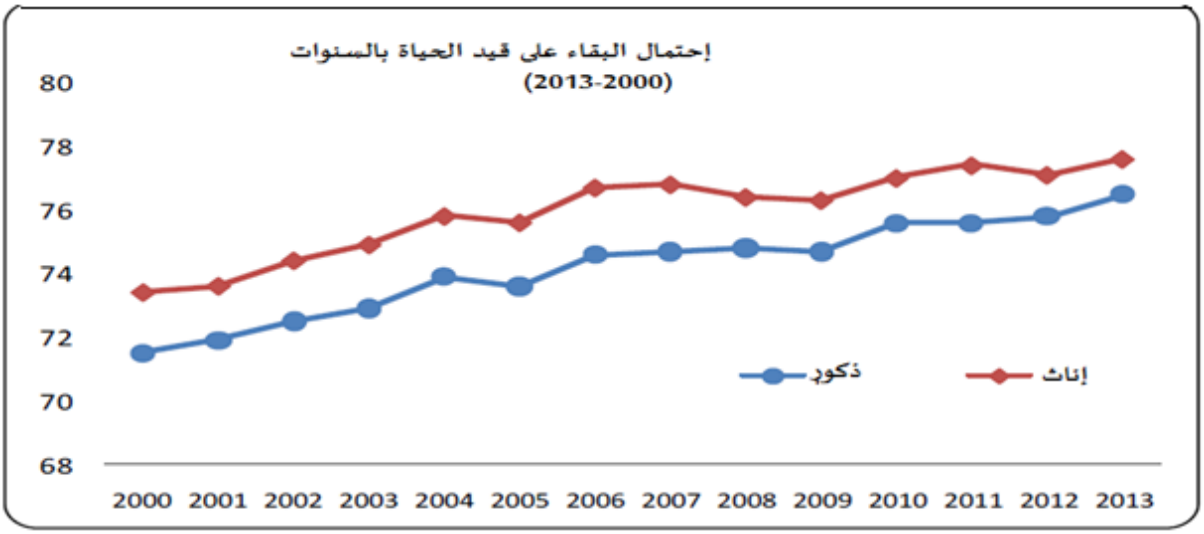

Source : Ministère de la santé, de la Population et de la réforme hospitalière Direction de la Population, Situation Démographique et Sanitaire (2000-2014).

5- التغطية باللقاحات : أما بالنسبة للتغطية باللقاحات ولا سيما الأساسية منها كلقاح BCG، DTH، والتهاب الكبد الفيروسي من الفئة (ب)، فقد تراوحت نسبة التغطية بها مابين 94% و 100%، وهو ما نوضحه من خلال الجدول التالي :

الجدول 11 التغطية باللقاحات للأطفال في الجزائر

نوع اللقاح	التلقيح بالـBCG	التلقيح بالـ DTH	التلقيح ضد التهاب الكبد الفيروسي من الفئة (ب)
التغطية بـ (%)	100 %	% 95	94 %

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى : ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 14.

ثالثا : مؤشر الصحة العامة في الجزائر

سيتم تحليل هذا المؤشر من خلال دراسة معدلات الوفيات العامة، والهيئات الطبية المخصصة لكل عدد من الساكنة .

1- الوفيات العامة : ويمثل المعدل الخام للوفيات (بـ ‰) حاصل قسمة مجموع الوفيات المصحح سنويا على متوسط عدد السكان لنفس السنة .[1]

الجدول 12: الوفيات العامة في الجزائر

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الوفيات (بالآلاف)	159	157	162	170	168	174	183	180
المعدل الخام للوفيات (بـ ‰)	4.51	4.37	4.41	4.53	4.39	4.44	4.57	4.42

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات،الجزائر، 2016 .

عرفت سنة 2016 تراجعا معتبرا في حجم الوفيات حيث بلغت 180.000 وفاة، أي ما يعادل انخفاض قدر بـ 3.000 وفاة مقارنة بسنة 2015، مما أدى إلى تراجع معتبر للمعدل الخام للوفيات الذي انتقل من 4.57 ‰ إلى 4.42 ‰ خلال هذه الفترة .

أثر هذا الانخفاض إيجابا على معدل احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة حيث سجل زيادة بـ6 أشهر (0.5 نقطة) ليبلغ 77.6 سنة مقارنة بالسنة الماضية . تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر تجاوز لأول مرة عتبة 77 سنة لدى الذكور (77.1 سنة) وعتبة 78 سنة لدى الإناث (78.2 سنة) [2] .

2- الهيئات الطبية المخصصة لكل ساكنة: و تتمثل هذه الهيئات في كل من الأطباء العامون و المتخصصون و المستوصفات و قاعات العلاج و عدد الصيادلة و المسعفين، نوضحها من خلال الجدول التالي .

الجدول 13: الهيئات الطبية المخصصة لكل ساكنة في الجزائر

عدد الهيئات الطبية المخصصة	لكل عدد من السكان
1.76 سرير	لكل 1000 نسمة
مستوصف واحد	لكل 23.917 نسمة

[1] الديوان الوطني للإحصاء ،«ديمغرافيا الجزائر 2016»، سنة 2016، على الموقع الإلكتروني : - http://www.ons.dz/ (اطلع عليه بتاريخ 2017/10/27) .

[2] **المرجع نفسه .**

قاعة علاج واحدة	لكل 6.883 نسمة
طبيب عام	لكل 1.118 نسمة
طبيب أخصائي	لكل 1.413 نسمة
جراح أسنان	لكل 2.972 نسمة
صيدلي	لكل 3.467 نسمة
مسعف واحد	لكل 325 ساكن
قابلة توليد واحدة	لكل 1.203 ساكن

Source : Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière[1].

بالرغم من الإرتفاع الذي تشهده الهيئات الطبية في الجزائر، إلا أن أوجه القصور لا تزال متوفرة و يتعلق الأمر بتوزيع البنى التحتية للصحة العامة حسب المناطق البرنامجية الإقليمية، إذ تظهر إحصاءات عام 2013 أوجه قصور وأوجه عدم مساواة في بعض المناطق بالمقارنة مع غيرها، حيث تقع 61٪ من المستشفيات في الشمال، مع 28.4٪ في المنطقة الشمالية الوسطى مقابل 16.7٪ في الشمال الغربي ومن ناحية أخرى، فإن الهضاب العليا لديها 27.3٪ من جميع المستشفيات والجنوب 11.7٪ فقط، بما في ذلك 1.4٪ في منطقة الجنوب الكبير[2].

3- معدلات الأمراض في الجزائر : تشهد الجزائر، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى في العالم، نموا مطردا في الأمراض المزمنة، أهمها ارتفاع ضغط الدم والسكري والربو والأمراض المشتركة وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان، وفي عام 2012 كان لدى 14% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق واحد من هذه الأمراض مقابل 10.5%في عام 2006، والنساء هن الأكثر تأثرا بالأمراض المزمنة (17%مقابل 11%للرجال) والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية (15%مقابل 12% لسكان الريف).

وبحسب التوزيع الإقليمي، تسجل أعلى معدلات الانتشار في شمال البلد، حيث تبلغ 15 في المائة في كل من منطقتي الشمال والوسط الغربي، بينما يبلغ معدل الانتشار في الجنوب 11 في المائة. وعلى

[1] R.A .D.P, Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière, « indicateurs démographiques » Sur cite internet : www.sante.gov.dz(Date de consultation :24/11/2017).
[2] CNES, Algérie,Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015 **, op cit**, p 82.

الرغم من أن هذه الانتشارات تزداد مع تقدم العمر، إلا أن الواقع لا يزال يؤثر على 2.6٪ من الفئة العمرية (15–24 سنة) ،و 4٪ من الفئة العمرية (25 – 39 سنة)، في حين تصل إلى 31٪ في الفئة العمرية (50–59سنة) و 49٪ في الفئة العمرية (60–96 سنة)[1] .

رابعا : مؤشر الإنفاق الصحي في الجزائر

وفقا لمنظمة الصحة العالمية فان النفقات الصحية في القطاع الخاص تشمل نفقات الأفراد والخواص مثل (التأمين الخاص) ونفقات الصحة التجارية، أما الإنفاق الصحي العام فيشمل نفقات الحكومة من ميزانيتها العامة ووكالات الضمان الاجتماعي على السكان، أما الإنفاق الصحي الإجمالي فيشمل النفقات الصحية في كلا القطاعين العام والخاص، وهو "مجموع القيمة المضافة التي تولدها مؤسسات البلد " [2]، أما مصادر تمويل النفقات الصحية في الجزائر، فتضمنها ثلاث مصادر أساسية متمثلة في : مساهمة الدولة، الضمان الاجتماعي، والأسر [3]، و لقد شهد الإنفاق الصحي الإجمالي في الجزائر نموا مطردا إلى غاية بلوغه 7.21 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014، وهو ما نوضحه من خلال التمثيل البياني التالي :

الشكل 9: الإنفاق الصحي الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

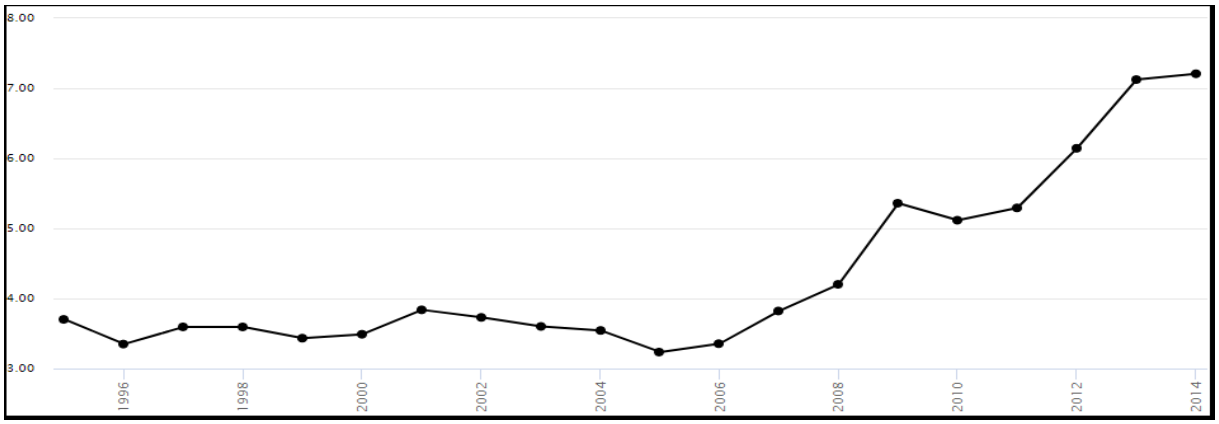

Source : Perspective Monde .

[1] **Ipid** , p84

[2] Perspective Monde , « Dépenses en santé (% du PIB)» ,sur le site : perspective Monde , http://perspective.usherbrooke.ca(Date de consultation : 28/12/2017).

[3] عياشي نور الدين، «تطور المنظومة الصحية الجزائرية»، **مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية**، العدد (31)، المجلد ب، جوان 2009، ص 303.

يعبر بلوغ الجزائر لهذا المعدل من الإنفاق الصحي، رغبة الدولة في تحسين المنظومة الصحية وتحقيق مستوى معيشي لائق لمواطنيها، ما يعكس سعيها لتحقيق أهداف الألفية وبلوغ مسعى التنمية المستدامة، وما يعبر عن هذه الإرادة السياسية هو الفرق بين مستوى الإنفاق الصحي للجزائر مقارنة بدول أخرى وهو ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول 14: الإنفاق على الصحة في البلدان المغاربية حسب نوع الإنفاق (%) لسنة 2014

السنة: 2014	الإنفاق الصحي (القطاع الخاص) (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	الإنفاق الصحي (القطاع العام) (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	الإنفاق الصحي الإجمالي (٪من إجمالي الناتج المحلي)
الجزائر	1.96	5.24	7.21
تونس	3.04	3.97	7.00
المغرب	3.91	2.00	5.91

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات البنك العالمي .

توضح معطيات الجدول أن الجزائر سجلت قيما متواضعة في مجال الإنفاق الصحي ولا سيما الإنفاق العام ،إذ بلغت المرتبة الأولى من بين الدول المغاربية حيث قدر إنفاقها الصحي الإجمالي بـ 7.21 % من إجمالي الناتج المحلي، تليها في المرتبة الثانية تونس بـ7.00 % ثم المغرب بـ 5.91% .

استطاعت الجزائر أن تحتل هذه المرتبة بالرغم من التحديات التي تواجه هذا المؤشر، حيث عرفت صناديق التأمين على المرض في الجزائر (الصندوق الوطني للتأمين الإجتماعي للعمال الأجراء، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء) صعوبات مالية، جراء النمو المستمر للنفقات الصحية، في ظل الوضع الاقتصادي الذي يتميز بمعدل بطالة مرتفع، إضافة إلى ضعف مستويات التصريح بالعمال، على مستوى مؤسسات القطاع الخاص، وتزايد نشاط الاقتصاد غير المنظم، كل ذلك له تأثير سلبي على تمويل منظومة العلاج في الجزائر، في ظل تراجع مستوى الاشتراكات الاجتماعية، ومعها انخفاض في العائدات، مقابل الارتفاع في حجم النفقات [1].

[1] **المرجع نفسه**، ص 303.

من خلال الدراسة التحليلية لمؤشر الصحة، يمكن القول أن الجزائر استطاعت أن تحقق إرتفاعا لمؤشر الصحة حسب معدلات المؤشرات الفرعية للصحة المسجلة، كتخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال والوفيات العامة ورفع معدلات التجنيد الصحي (المستشفيات، الأطباء، ...) بالإضافة إلى ارتفاع الحجم المالي المنفق على المنظومة الصحية في الجزائر من طرف الدولة، غير أن هذه النتائج الإيجابية لا يجب أن تخفي جملة النقائص التي ما تزال تعاني منها المنظومة الصحية في الجزائر ولاسيما عدم التوازن في توزيع هيئات الرعاية الصحية على النطاق الجغرافي للبلد حيث تمتاز مناطق برعاية صحية وهيئات طبية مكثفة بينما تكون شبه منعدمة في مناطق أخرى، إضافة إلى الإضرابات العمالية التي يشهدها القطاع الصحي و التي تحول دون تقديم الخدمات الصحية اللازمة، وكذا الأخطاء الطبية الشائعة التي تودي بحياة الكثيرين، ما يضع الجزائر أمام تحديات كبيرة ينبغي استدراكها في ظل التزايد الديمغرافي وما يتطلبه من تزايد الحاجات الصحية بتزايد الأمراض والولادات والوفيات وما يتطلبه من قدرات بشرية وهياكل مؤسسية في ظل محدودية الموارد المالية نظرا للظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها الجزائر كتبعات لانخفاض عوائدها البترولية، لتضع الجزائر أمام رهان الرفع من مؤشرات الرعاية الصحية والحفاظ عليها في مستوياتها المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

المطلب الثالث : مؤشر التعليم في الجزائر

إن مؤشر التعليم من أهم المؤشرات التي تعكس قدرة الدولة على تحقيق مستويات هامة من التنمية البشرية بالاستثمار في العنصر البشري، وتكوين قاعدة بشرية متعلمة وواعية ما ينعكس على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وحتى البيئي الذي تتحقق به التنمية المستدامة .

في هذا الصدد تسعى الجزائر إلى تحقيق معدلات هامة في مستوى التعليم من خلال تكريسها لمبدأين اثنين، وهما مبدأ إلزامية التعليم الابتدائي الذي يعد قاعدة أساسية للمواطنة السليمة وقاعدة للتعليم المتوسط كونه امتدادا له، من خلال المرسوم رقم 66/76 [1]، إضافة إلى مبدأ آخر وهو مبدأ مجانية التعليم في مختلف المستويات من التعليم التحضيري إلى التعليم العالي[1] .

[1] بحيث نص المرسوم على :"إن التعليم إلزامي و إجباري لجميع الأطفال الذين يبلغون سن السادسة من العمر خلال السنة المدنية الجارية، ويجب على الآباء و الأوصياء وبصفة عامة على جميع الأشخاص الذين يكفلون أولادا في سن القبول المدرسي أن يسجلوهم في المدرسة الأساسية التابعة لقطاعهم الجغرافي المدرسي " . كما جاء في النشرة الرسمية للتربية–

وللتعرف على مدى فعالية هذه المبادئ المتبناة من طرف الجزائر، وقياسا لمستوى التعليم وتوجهات هذا المؤشر في الجزائر سنعتمد على تحليل عدة مؤشرات فرعية ضمن نطاق المؤشر الأساسي وهي : تطور نسبة الحصول على التعليم، تطور التأطير المؤسسي و البشري، مؤشر محو الأمية و أخيرا مؤشر الإنفاق على قطاع التعليم .

أولا : تطور نسبة الحصول على التعليم

1- تطور نسبة التمدرس في الجزائر : تطورت نسبة التمدرس في الجزائر لتبلغ سنة 2008 نسبة 92.05% ،حيث بلغت نسبة الذكور المتمدرسين منها 92.42% وبلغت نسبة الإناث المتمدرسين 91.67%[2] ، لتحرز الجزائر تقدما لا يمكن إنكاره في توسيع نطاق الوصول الديمقراطي إلى التعليم، ففي الفترة 2013-2014، بلغت نسبة المتعلمين في سن (6 سنوات) 98.5% مقابل 43 % في عام 1966، ويتجلى هذا الجهد أيضا في نوع الجنس، حيث بلغ معدل الالتحاق بالمدارس في عام 2013 للفتيات في سن(6 سنوات) 98.9 % وقد تحققت هذه الزيادة في فرص الحصول على التعليم الابتدائي دون وجود اختلاف كبير فيما يتعلق بالجنس أو المساحات الإقليمية أو مكان الإقامة [3]، و يوضح الشكل التالي تطور الوضع .

الشكل 12: تطور الوصول إلى التعليم في الجزائر إلى غاية سنة 2014

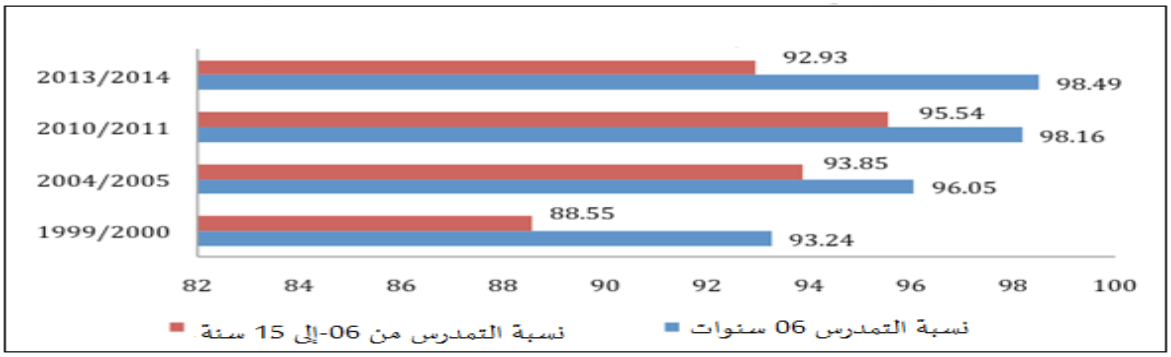

Source: CNES, Algérie , « Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015 ».

- الوطنية في القانون التوجيهي للتربية الوطنية في المادة12 :"التعليم إجباري لجميع الفتيات والفتيان البالغين من العمر (06 سنوات) إلى سن (16) سنة كاملة.

[1] صلعة سمية، «اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية»، **أطروحة دكتوراه**، في تخصص الإقتصاد، مقدمة لجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية : 2015-2016، ص ص 182-184 .

[2] الديوان الوطني للإحصاء ،« التعليم: حوصلة إحصائية 1962- 2011»، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

[3] CNES, Algérie,Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015 **, op cit**, p51.

يعكس التمثيل البياني، تحقيق هدف الوصول لمستوى التعليم الأساسي الإلزامي (الإبتدائي والمتوسط) على نطاق واسع بالنسبة لفئة المتمدرسين (6 سنوات) التي وصلت عتبة 98%، وفي المقابل لم يتحقق الهدف المنشود لنسبة التمدرس من (06-إلى 15سنة) على النطاق المطلوب، بالرغم من تحقيقه لإرتفاع يفوق الضعف أي من نسبة 45% في سنة 1966 إلى نسبة 92.93% في عام 2014، إذ لا يزال هناك في عام 2013-2014 نسبة تقدر بـ : 7 % من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (06-إلى 15 سنة) لا يذهبون إلى المدرسة [1].

2- تطور عدد المسجلين : تطور عدد التلاميذ المسجلين ضمن الأطوار الثلاثة من إجمالي يقدر بـ : 1.129.642 تلميذ في السنة الدراسية 1963-1964 إلى سبعة أضعاف خلال السنة الدراسية 2010-2011، حيث بلغ إجمالي التلاميذ إلى 7.525.098 تلميذ [2]، تواصل الارتفاع المطرد للمتمدرسين ليبلغ سنة 2015- 2016 حصيلة إجمالية للمتمدرسين قدرت بـ : 8.074.799 تلميذ، موزعين على الأطوار الثلاثة، المسجلين في التعليم الإبتدائي إلى 4.081.546 منهم 47.69 % إناث، المسجلين في المتوسط إلى 2.614.393 تلميذ، منهم 47.69 % إناث، و المسجلين في طور التعليم الثانوي لنفس السنة 1.378.860 تلميذ منهم 56.72% إناث [3] .

ثانيا : تطور التأطير المؤسسي و البشري

يمكن قياس تطور هذا التأطير من خلال حصيلة المنشآت التعليمية، و كذا حصيلة المعلمون و الأساتذة في محتلف الأطوار التعليمية كالآتي :

1- تطور حصيلة المنشآت التعليمية : شهدت حصيلة المنشآت القاعدية للتعليم في مختلف أطواره ارتفاعا في العدد بحكم النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر والذي يتطلب مواكبته من خلال تكثيف الهياكل المؤطرة لتزايد عدد المتمدرسين حسب ما تم الإشارة إليه سابقا، وهو ما نوضحه من خلال الجدول التالي :

[1] **Ibid**, p52 .

[2] الديوان الوطني للإحصاء ،«**التعليم: حوصلة إحصائية 1962- 2011**»، 2010، ص 115.

[3] الديوان الوطني للإحصاء، «**الجزائر بالأرقام :نتائج 2013-2015**»، رقم 46، نشرة 2016، ص ص 28-29.

الجدول 15: تطور عدد المؤسسات التربوية من سنة 2012- إلى 2016

السنة الدراسية	13/2012	14/2013	15/2014	16/2015
التعليم الابتدائي : عدد المدارس	17 995	18 143	18 333	18 588
التعليم المتوسط: عدد الإكماليات	5 086	5 159	5 239	5 339
التعليم الثانوي : عدد الثانويات	1 956	2 043	2 141	2 251

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، 2016.

من خلال قراءة مسحية للجدول، يتضح الارتفاع في عدد الهياكل التربوية إذ شهد الطور الابتدائي في غضون 4 سنوات زيادة تقدر بـ: 593 مدرسة ابتدائية، وزيادة تقدر بـ: 253 إكمالية في الطور المتوسط، وزيادة بـ: 295 ثانوية في الطور الثانوي، لتمثل حصيلة هامة من المنشآت التربوية المستحدثة .**تطور حصيلة المعلمون والأساتذة:** شهدت هذه الحصيلة ارتفاعا مطردا في مختلف الأطوار التعليمية، و هو ما نوضحه ضمن الجدول الموالي.

الجدول 16 تطور عدد المعلمون و الأساتذة في المنظومة التربوية الجزائرية

السنة الدراسية	13/2012	14/2013	15/2014	16/2015
التعليم الابتدائي	153 578	156 737	164 930	168 230
التعليم المتوسط	144 901	145 655	148 836	151 044
التعليم الثانوي	89 882	95 382	99 123	99 746

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، 2016 .

عرف الطور الإبتدائي ارتفاعا في عدد المعلمين في غضون أربع سنوات بـ: 14.652 معلم، أما الطور المتوسط فعرف إرتفاع بـ : 6.143 أستاذ، والثانوي بـ: 9.864 أستاذ، ليبلغ إجمالي المعلمون والأساتذة في الأطوار الثلاثة مجموع : 419.020 خلال السنة الدراسية 2015-2016.

ثالثا : مؤشر الأمية في الجزائر

سنتطرق إلى دراسة مؤشر محو الأمية كونه مركبا أساسيا ضمن الحق في التعليم و أداة أساسية للتعلم بجميع أنواعه، إذ تؤدي محو الأمية إلى التنمية البشرية والتمكين كوسيلة رئيسية للاتصال والتعلم

وشرط أساسي للمشاركة والوصول إلى المعلومات في مجتمعات اليوم القائمة على المعرفة[1]، ومنه تعرف الأمية في الجزائر وفق مفهوم الأمي أنه من" لا يعرف القراءة والكتابة بأي لغة، وقد تجاوز السن العاشر (10) من عمره " ،وهو التعريف المعتمد في تقييم وضعية الأمية في الجزائر إلى يومنا هذا[2] ، ومن خلال هذا التعريف نستخلص تقسيم هذا المؤشر للمجتمع إلى صنفين صنف الملمين بالقراءة والكتابة وصنف الأميين، ومنه نحلل هذا المؤشر بالاستناد إلى مؤشرين فرعيين :

1- مؤشر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الجزائر : اختلفت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان البالغين أكثر من 10 سنوات في الجزائر، باختلاف المناطق والولايات داخل البلد بحيث تراوحت ما بين أعلى نسبة بـ 87.7 % احتلتها ولاية الجزائر بمعدل (91.9 % بالنسبة للذكور)، و نسبة(83.5 % للإناث)، وبين أدنى نسبة سجلتها ولاية الجلفة بـ 63.8% [3]، حيث بلغت إجمالي درجة الإلمام بالقراءة والكتابة في المجتمع الجزائري نسبة 75.14 % خلال سنة 2008 [4]، وهو ما نوضحه من خلال التمثيل البياني التالي .

الشكل 13: درجة الإلمام بالقراءة و الكتابة للبالغين أكثر من سن 15 سنة (%) في الجزائر سنة 2008

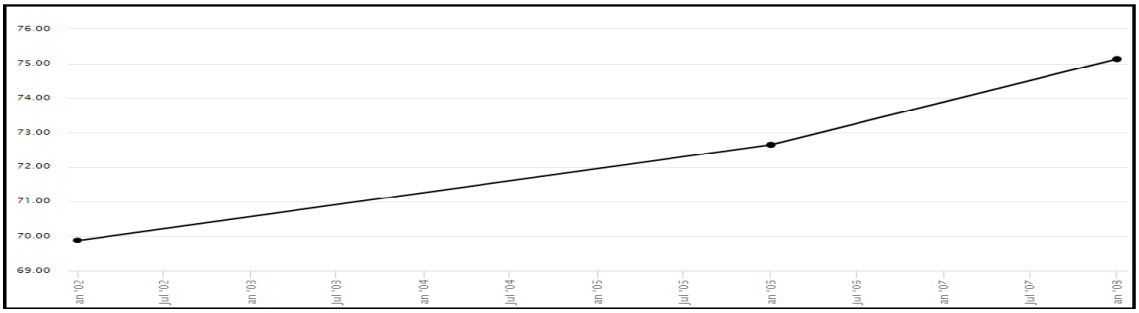

Source : Perspective Monde , Degré d'alphabétisation - adultes (% des adultes âgés de plus de 15 ans).

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تنفيذ خطة العمل الدولية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية**، الدورة الثالثة والستون، A/63/150، ص ص 04-05.

[2] عبد الحق عباس، « الجزائر ترفع التحدي للقضاء على محو الأمية»، على الموقع الالكتروني : http://www.startimes.com/?t=16364067 (اطلع عليه بتاريخ :2018/05/27) .

[3] O.N.S, Algérie , « Taux d'Analphabétisme et taux d'Alphabétisation de la population âgée de 10 ans et plus selon le sexe et la wilaya de résidence », Sur cite internet **:** www.ons.dz (Date de consultation 29/05/2018).

[4] Banque mondiale , « Degré d'alphabétisation - adultes (% des adultes âgés de plus de 15 ans) », Sur cite internet : http://perspective.usherbrooke.ca (Date de consultation 02/06/2018).

ومنه تشير الإحصائيات الوطنية والدولية إلى ارتفاع نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للمجتمع الجزائري، وفي المقابل انخفاض مستويات الأمية .

2- مؤشر درجة الأمية في الجزائر : يعكس مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة مستوى الأمية، ومن خلاله نستنتج ارتفاع معدلات الأمية في الولايات التي بلغت أقل النسب من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، و ارتفاعه في الولايات التي سجلت مستويات أعلى لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ولعل أهم ما يميز هذا المؤشر هو تباينه من منطقة إلى أخرى، ومنه حاولنا التركيز على قياس هذا التباين بالخرائط المعلمية التالية :

خريطة رقم 1 : حجم الأمية من عدد السكان (الذكور و الإناث) حسب مختلف مناطق الجزائر

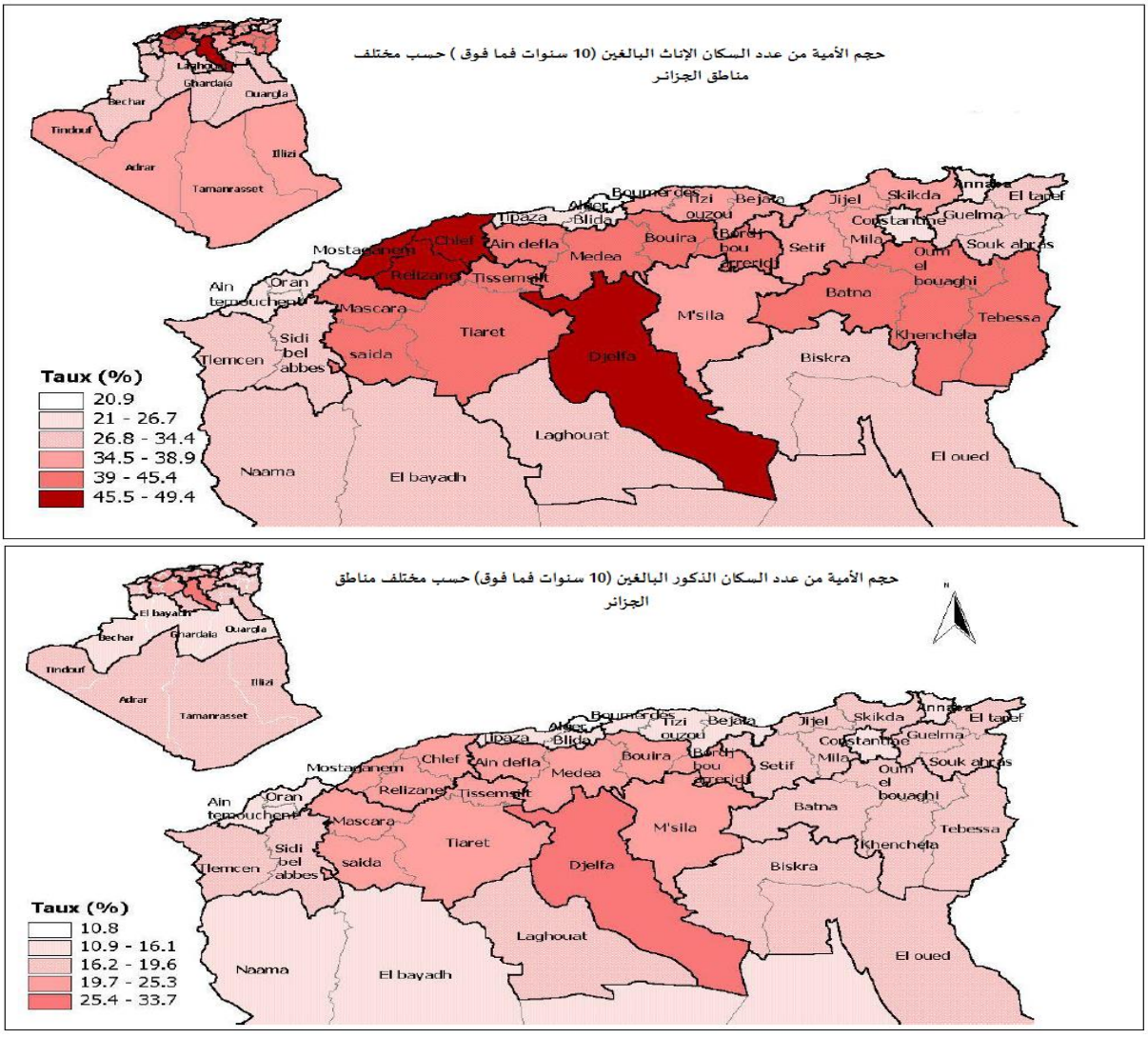

Source : Office National des Statistiques ‹« De globalisation de la politique et des programmes de population » .

تدلي القراءة المسحية للخرائط المعلمية بتباين نسب الأمية حسب الجنس حيث تراوحت بين (10.8% و 33.7 %) بالنسبة للذكور، وبين (20.9% – 49.4%) للإناث لتعكس ارتفاع معدلات الأمية لدى الإناث بمعدل إجمالي يقدر بـ: 29.0%، في مقابل الذكور بمعدل : 15.6 % .

كما تراوحت نسب الأمية بين ولايات تعرف معدلات منخفضة وهي حسب الترتيب التالي : الجزائر (11.6%)، غرداية (13.2%)، بشار (14.4%)، عنابة (14.5%)، قسنطينة(14.7 %)، وهران وورقلة (15.4 %)، البليدة (15.5 %)، و ولايات أخرى شهدت ارتفاعا في معدلات الأمية وبالأخص : الجلفة (35.5 %)، تيسمسيلت(32.8 %)، مستغانم و خنشلة (30.9 %)، البيض (30.6 %)، تيارت (30.1 %)، لتصل النسبة الإجمالية للأمية إلى 22.3 % من إجمالي السكان [1]، لتشير التصريحات الرسمية الأخيرة من طرف الديوان الوطني لمحو الأمية إلى إنخاض نسبة الأمية خلال سنة 2015 إلى معدل 12.33 % [2] .

رابعا : مؤشر الإنفاق على التعليم في الجزائر

تخصص الجزائر نفقات هامة لقطاع التعليم ومن أهمها نفقات التجهيز، وهي النفقات المقتطعة من ميزانية الدولة للتجهيز إلى ميزانية التربية للتجهيز والتي صلت سنة 2011 إلى 6.94% بمبلغ : 171.797.500 دج، وفي المقابل عرفت التخصيصات المالية الموجهة من ميزانية الدولة للتسيير إلى ميزانية التربية للتسيير مبالغ هامة وصلت سنة 2011 إلى 581.612.000 دج بمعدل 14.87 %، ليصل إجمالي التخصيصات في كل من قسم التسيير والتجهيز من الناتج المحلي الخام إلى معدل 5.20 %[3] وهي نسبة معتبرة .

استطاعت الجزائر أن تحقق معدلات هامة في مجال التعليم، وهو ما عكسته الارتفاعات الإيجابية في حصيلة المؤشرات : ارتفاع الحصول على التعليم،ارتفاع حصيلة المتمدرسين، ارتفاع حصيلة التجنيد البشري والمؤسساتي لتأطير المستويات التعليمية الثلاثة، ارتفاع مستوى الإنفاق على قطاع التربية ،في مقابل انخفاض معدلات الأمية، وهي حصيلة هامة .

---

[1] O.N.S, Algérie , « Taux d'Analphabétisme et taux d'Alphabétisation de la population âgée de 10 ans et plus selon le sexe et la wilaya de résidence », **Op cit** .

[2] جريدة الخبر اليومية ،« نسبة الأمية في الجزائر 12.33 بالمائة»، **http://www.elkhabar.com** .(اطلع عليه بتاريخ :2018/01/12)

[3] الديوان الوطني للإحصاء، «**التعليم حوصلة إحصائية 1962-2011**»، الجزائر ،2010 .

جعلت هذه الحصيلة الهامة الجزائر تحصل على المركز السابع 07 عربيا و 73 عالميا ضمن المؤشر العالمي لجودة التعليم الابتدائي ،حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن تقرير التنافسية العالمية (The Global Competitiveness Report 2016-2017)، ويقيس هذا المؤشر جودة التعليم الأساسي في 138 دولة حول العالم، بينهم 13 دولة عربية ،حيث تصدرت دولة قطر الدول العربية في المرتبة رقم :27 عالميا [1] .

غير أن هذه الحصيلة الإيجابية للمؤشرات لا يمكنها أن تغطي عن جملة النقائص التي يجب الاهتمام بها لإنتاج عنصر بشري كفؤ، وهو ما اتضح من خلال تحليل هذه المؤشرات بتركيز الدولة على تطوير المؤشرات الكمية Quantitative كزيادة الهياكل التربوية والرفع من الإنفاق المالي، في ظل التغاضي عن المؤشرات الأكثر أهمية ألا وهي المؤشرات النوعية Les indices qualitative، مثل : عدد وبرامج تدريب المعلمين لاستخدام المناهج البيداغوجية المعدلة والمتطورة، نوع وعدد المناهج التي تم تطويرها وتضمينها مفاهيم معاصرة، طبيعة البرامج التعليمية، عدد المرافقين النفسيين في المؤسسات التعليمية، تصنيف الطلبة حسب مؤشر التفوق الدراسي..وهلم جرى من المؤشرات التي يجب الالتفات الجاد إليها للرقي بالمنظومة التربوية و إنشاء أجيال متمكنة .

المطلب الرابع : مؤشر التنمية الاقتصادية

سنحاول تحليل مؤشر التنمية الاقتصادية لقياس توجهه ومدى استدامته وقدرته على تحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال عدة مؤشرات فرعية والتي لها علاقة بمدى تحقق النمو والتنمية الاقتصادية والمتمثلة في : الناتج المحلي الإجمالي والفردي، الميزانية العامة للدولة، المديونية، الميزان التجاري، العمل والبطالة .

أولا :مؤشر الناتج المحلي في الجزائر

والذي نقيسه من خلال :النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%)،الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الثابت)، الناتج الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي الثابت).

[1] Klaus Schwab, **The Global Competitiveness Report 2016-2017** , Geneva : World Economic Forum, 2016,p23.

الجدول 17: تطور مؤشرات الناتج المحلي في الجزائر من الفترة (2005-2016)

المؤشر / السنة	النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الثابت)	الناتج الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي الثابت)
2005	5.91	142.252.000.000	4.273
2006	1.68	144.648.000.000	4.282
2007	3.37	149.527.000.000	4.359
2008	2.36	153.056.000.000	4.390
2009	1.63	155.554.000.000	4.386
2010	3.63	161.207.000.000	4.463
2011	2.89	165.869.000.000	4.505
2012	3.37	171.467.000.000	4.564
2013	2.77	176.212.000.000	4.596
2014	3.79	182.889.000.000	4.676
2015	3.76	189.772.000.000	4.760
2016	3.70	196.794.000.000	4.846

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى : موقع Perspective Monde، و مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي على الرابط :http://databank.albankaldawli.org/data/home.aspx

يوضح الجدول تذبذب النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ببلوغه لأقصى معدلاته سنة 2005 بمعدل 5.91 %، ثم انخفاضه و تراوحه بين 2 % و 3 % في السنوات من 2007-2016، و في المقابل نجد ارتفاع الناتج الإجمالي للفرد المقاس بالدولار الأمريكي الثابت من 4.273 سنة 2005 إلى 4.846 سنة 2016 .

ثانيا : مؤشر الميزانية العامة للدولة

تعتبر الميزانية العامة أهم وثيقة اقتصادية تمتلكها الدولة و أداة رئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية، من خلال توزيع الموارد داخل الاقتصاد في شتى القطاعات بما يحقق الاستقرار و النمو الاقتصادي و

التوازن الاجتماعي و القضاء على التفاوت، و منه فإن كبر حجم الميزانية و توازنها يجعلها بعيدة عن العجز المالي، و توافقها مع الظروف الاقتصادية للدولة هو عامل فعال في تحقيق هذه الأهداف و تجنب الآثار غير المرغوب فيها و مؤشر عن الصحة المالية للدولة ،غير أن الجزائر تعكس موازنتها عدم صحتها المالية نظرا لتطور العجز المالي و فيما يلي عرض لتطور هذا العجز .

الجدول 18: تطور العجز المالي لميزانية الدولة (بالمليار دج) في الفترة 2012-2015

السنة	2012	2013	2014	2015
الإيرادات العامة	3.804,0	3.895,3	3.927,8	4.525,5
النفقات العامة	7.058,2	6.024,1	6.995,8	7.656,3
تطور العجز المالي	-3.254,1	-2.128,8	-3.068,0	-3.103,8

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات الديوان الوطني للإحصاء .

من خلال استقراء الجدول أعلاه، يتضح استمرارية العجز الميزانياتي الذي تشهده الميزانية العامة للجزائر حيث بلغ العجز المالي سنة 2015 معدل 3.103,8 مليار دج، وهو ما يعبر عن ارتفاع النفقات العامة على حساب الإيرادات العامة للميزانية، مما سيحتم على الدولة تقليص نفقاتها، وهو الأمر الذي ينعكس على مستوى التنمية في البلد جراء ضعف التمويل ولا سيما للمشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم الأسباب التي يعزى إليها هذا العجز الميزانياتي خلال السنوات الأخيرة هو ضعف موارد الجباية البترولية جراء الأزمة النفطية التي عرفها العالم والتي أدت إلى انهيار أسعار النفط وتأثيرها لاسيما على موازنات الدول التي تعتمد على هيكل صادراتي وحيد مثل الجزائر، وبالتالي التوصل إلى ضعف توجه هذا المؤشر .

ثالثا :مؤشر المديونية الخارجية

وهو أحد المؤشرات المستخدمة للحصول على صورة جيدة عن الإدارة المالية العامة السليمة في البلد، و ضمن الجدول الموالي نوضح تطور الديون الخارجية للجزائر الى غاية سنة 2015.

الجدول 19: تطور هيكلة الديون الخارجية للجزائر في الفترة (2011- 2015) / مليار دولار أمريكي

السنة	الوحدة	2011	2012	2013	2014	2015
ديون متوسطة وطويلة	مليار دولار أمريكي	3.268	2.489	2.068	1.760	1.197
ديون قصيرة الأجل	مليار دولار أمريكي	1.142	1.205	1.328	1.975	1.823
المجموع	مليار دولار أمريكي	4.410	3.694	3.396	3.735	3.020

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات الديوان الوطني للإحصاء، والبنك الدولي .

انخفض الدين الخارجي للجزائر إلى 3.020 مليار دولار أمريكي سنة 2015، مقابل 3.268 مليار دولار أمريكي عام 2011، وتعود النسبة الأكبر للديون المتوسطة والطويلة الأجل حسب هيكلة الديون الخارجية، وتعكس هذه المعدلات التوجه الإيجابي للمؤشر الذي انخفض بمعدل 1.390 مليار دولار أمريكي في الفترة 2011-2015، ليعبر المؤشر عن توجه الجزائر في الابتعاد عن التبعية المالية وضغوطها من أجل تحقيق نوع من الاستقلالية .

رابعا :مؤشر الميزان التجاري

الميزان التجاري، المعروف أيضا باسم الصادرات الصافية، هو الفرق بين الصادرات والواردات للدولة خلال فترة زمنية معينة، مما يدل على ما إذا كانت الدولة لديها فائض (الصادرات أكبر من الواردات) أو عجز (الواردات أكبر من الصادرات)في تجارتها الخارجية [1]، و بهذا فهو مؤشر هام عن صحة الاقتصاد الخارجي للدولة، و سيعرض الجدول الموالي تطور نتائج هذا المؤشر في الجزائر .

[1] الهيئة العامة للإحصاء، **الميزان التجاري**، المملكة العربية السعودية، سبتمبر2016، ص 02.

الجدول 20 تطور نتائج الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2016)/ بالمليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
االصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32699	1781
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34668	28883
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-17034	-17844

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

تشير النتائج العامة المحققة فيما يخص إنجازات التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلى عجز في الميزان التجاري بـ **17.84 مليار دولار**، ما يعادل ارتفاع طفيف في العجز بـ **4.8 %** المسجلة خلال سنة 2015، ما يفسر في وقت واحد انخفاض مهم للصادرات مقارنة بالواردات و التي تم تسجيلها خلال الفترة المذكورة أعلاه، و يرجع هذا الضعف إلى الاعتماد على هيكل صادراتي وحيد المتمثل في المحروقات و لهذا يبقى الميزان التجاري للجزائر مضلل و هش و يعاني اختلالات بنيوية رهينة لتقلبات السوق الدولية، و لهذا لا يجب ان تتبني عليه السياسة الاقتصادية للجزائر بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي يجب التفكير في كيفية معالجته من أجل الوصول إلى نوع من التوازن المستديم في الاقتصاد .

خامسا : مؤشر العمل والبطالة

الجدول 21 تطور مؤشرات العمل و البطالة بـ % (2013-2016)

التعيين	سبتمبر 2013	أبريل 2014	سبتمبر 2014	سبتمبر 2015	2016
نسبة النشاط	43.2	41.5	40.7	41.8	41.8
معدل البطالة	9.8	9.8	10.6	11.2	9.9
نسبة البطالة لدى الشباب	24.8	25.2	25.2	29.9	26.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة معطيات[1] .

[1] معطيات الديوان الوطني للإحصاء، 2016.

يتضح من خلال الجدول تذبذب نسبة النشاط أو معدل مشاركة القوة العاملة و إنخفاضها من معدل43.2 سنة 2013 إلى 41.8 سنة 2016 أي بفارق 1.4 %، وهي نسبة معتبرة تدلي عن إنحراف توجه المؤشر (انحراف سالب) عما يجب ان يكون عليه، و قد يعود هذا النقص في نسبة النشاط الى الظروف التي يمر بها النظام الاقتصادي الجزائري ولا سيما ضعف العوائد البترولية ابتداءا من نهاية سنة 2014، المنعكسة على تقليص حجم التوظيف .

أما عن معدلات البطالة فقد شهدت إرتفاعا في معدلاتها لتصل إلى معدل 11.2 % سنة 2015، مقابل 9.8 % سنة 2013 أي بتقلب يساوي 1.4 %، لتعود هذه النسبة إلى الإنخفاض سنة 2016 بمعدل 9.9 %، كما قدر مجموع العاطلين عن العمل في الجزائر بـ:1.337.000 شخص بارتفاع يقدر بـ: 518.000 عاطل عن العمل في عام 2015، منهم 31.7 % من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (16-24 سنة)، بحيث يقدر السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة من إجمالي العاطلين عن العمل بـ 67.8 % أي ما نسبته 7 من بين 10 شباب عاطلين [1]، لترتفع معدلات البطالة لدى الشباب إلى معدل 26.7 % سنة 2016 حسب الجدول أعلاه .

وقد يعكس هذا التطور والنمو في معدلات البطالة عدم إمكانية سوق العمل على امتصاص هذا الكم من طالبي العمل لعدة متغيرات، لا سيما تطور النمو الديمغرافي من جهة و تضاعف عدد خرجين الجامعات والمعاهد من جهة أخرى في ظل عجز ميزانية الدولة والإجراءات المتخذة لترشيد نفقاتها و بالأخص سياسة تجميد التوظيف في قطاع الإدارة العمومية، و كذا نقص المشاريع الاستثمارية ما يفضي إلى انحدار المؤشر إلى السالب .

تعكس مؤشرات التنمية الاقتصادية المدروسة أعلاه، ضعف و هشاشة الأسس التي تقوم و تنطلق منها التنمية الاقتصادية في الجزائر،ولا سيما العجز في ميزانية الدولة، و كذا عجز الميزان التجاري و تبعيته لسوق المحروقات الدولية، ما يبرر تبعية الاقتصاد الجزائري للسوق الدولية للمحروقات و إمكانية

-C.N.E.S, Algérie, « Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015 », **op cit** ,2016.

– موقع الاقتصاد التجاري، الجزائر: https ://ar.tradingeconomics.com/algeria/forecast (اطلع عليه بتاريخ : 2018/12/20) .

[1] C.N.E.S, Algérie, « Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015 »,**op cit**, p 104.

تعرضه للأزمات الاقتصادية في أي وقت بانهيار اسعار المحروقات التي تشكل غالبية صادرات و موارد الدولة الجبائية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة لاسيما بين الشباب و الذي يعكس هو الاخر ضعف السياسات الاقتصادية و ضعف توزيع الموارد بشكل عادل ،ما يفرض تحديات كبيرة على الجزائر لاسيما من حيث تعزيز قدراتها الاقتصادية بتنويع صادراتها و تنشيط القطاعات الراكدة و الاستثمار فيها للرفع من الناتج المحلي و استقطاب المزيد من اليد العاملة لتخفيض نسب البطالة المتفاقمة بين الشباب، و تحقيق نهج اقتصادي مستقل متوازن و مستدام .

المبحث الثالث: المؤشرات البيئية والمؤسسية لقياس التنمية المستدامة في الجزائر

تشكل المؤشرات البيئية محورا أساسيا للتنمية المستدامة على اعتبار الموارد البيئية منبعا وقاعدة لإحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و من ثمة فهي مؤشرا هاما لتحديد مدى قدرة الدولة على تحقيق استدامة مواردها، و عليه سنحاول فيما يلي عرض لأهم المؤشرات البيئية و كذا المؤسسية التي لا تقل عنها أهمية وفق واقعها في الجزائر .

المطلب الأول : مؤشر المياه العذبة واستخدامات المرافق الصحية

تتحدث تقارير مختلفة عن وضعية خطيرة في أنحاء مختلفة من العالم ،حيث «يعيش حاليا 800 مليون شخص دون إمكانية الحصول على مصادر مياه محسنة، كما يستخدم ما يصل إلى 1.8 بليون شخص في العالم مصادر مياه شرب ملوثة، وفي منطقة إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى تمضي النساء 40 بليون ساعة سنويا في جلب الماء (حوالي 6 ساعات يوميا)، كما يفتقر 2.5 بليون شخص في العالم لمرافق الصرف الصحي الملائمة، وفي مقابل ذلك تشير التقديرات إلى زيادة الطلب على المياه بمقدار 55 % وزيادة البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي بحلول عام 2025» [1] ، من خلال هذه المؤشرات الخطيرة التي تنمي عن تدهور الوصول المستدام للمياه العذبة نتساءل عن موقع الجزائر وعن توجهات مؤشراتها المائية في هذا المجال ؟

[1] برنامج الامم المتحدة الإنمائي، **دعم برنامج الامم المتحدة الانمائي لتنفيذ الهدف 07 من أهداف التنمية المستدامة**، الأمم المتحدة، ص 04.

إن الجزائر جعلت من التزويد بالمياه وتوزيعها بالكمية الكافية والنوعية المطلوبة لتلبية حاجيات السكان من أهم أهداف السياسات الوطنية للاستعمال المستدام للموارد المائية [1]، وذلك من أجل تحقيق الهدف الفرعي (02) المتفرع عن الهدف السابع من أهداف الألفية المتمثل في تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015 ،و يشمل هذا الهدف المؤشرات التالية[2] :

- نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة .
- نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة .

و هو ما سنحاول دراسته من خلال عدة مؤشرات فرعية ولا سيما : مؤشر نصيب الفرد من الماء الصالح للشرب، مؤشرات الخدمة العامة للمياه، مؤشرات إنتاج و تخزين المياه، عدد المحطات، وأخيرا نسبة الربط بشبكات الصرف الصحي .

أولا :مؤشر نصيب الفرد من الماء الصالح للشرب

عرف نصيب الفرد من الماء الصالح للشرب انخفاضا هاما بتراجعه من معدل 1500 م^3 سنة 1962 إلى معدل 720 م^3 سنة 1990، ثم إلى 630 م^3 سنة 1998 [3] إلى غاية سنوات الألفية أين تقلص معدل نصيب الفرد النظري من الماء الصالح للشرب إلى حد لا يتجاوز 330 م [3] سنويا أي 904/ل يوميا بينما لا يتجاوز النصيب الفعلي 165 ل / يوميا، في المقابل يقدر المعدل العالمي إلى 1000 م^3 / سنويا كحد أدنى [4]، وهو ما يعكس وصول المواطن الجزائري " تحت خط الفقر المائي" من

[1] ج.ج.د.ش، القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه، **ج.** ر، العدد 60، مؤرخة في 04 سبتمبر 2005، ص 04.

[2] خيس عبد الرحمان رداد، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، سرت : المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، نوفمبر 20009، ص 78.

[3] Morgan Mozas , Alexis Ghosn , **«Etat des lieux du secteur de l'eau en Algérie»** , institut de prospective économique du monde Méditerranéen , (IPMED), octobre 2013 , p 02.

[4] هجرس منصور، « الموارد المائية في الجزائر الامكانيات والانجازات ورهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام »، على الموقع : **http://mansour-hadjeres.over-blog.com/2015/07/55a312ac-803f.html** (اطلع عليه بتاريخ :2018/012/12) .

جهة، وسوء توزيع الموارد المائية حسب تقديرات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية من جهة أخرى إضافة إلى معدلات تسرب المياه التي لا تزال مرتفعة في حدود 30 % [1] .

ثانيا : مؤشرات الخدمة العامة للمياه

وتقيس هذه المؤشرات قدرة الدولة على تغطية كل المناطق وتزويدها بالماء الشروب و حجم الترددات اليومية للماء على الساكنة، ما إذا كانت الوفورات يومية أو بآجال بعيدة (1 يوم من 3 أيام)، وهو ما نبينه من خلال الجدول التالي :

الجدول 22: تطور مؤشرات الخدمة العامة للمياه (1999-2015)

المؤشر	1999	2011	2014	2015
طول الشبكة الوطنية للتزويد بالماء الشروب (كلم)	50.000	102.000	112.000	116.000
نسبة الربط بشبكة الماء الشروب	% 78	% 94	% 96	% 98
ترددات توزيع المياه للساكنة : التوزيع المتواصل	% 45	% 73	% 75	75%، منها 38 % على 24 سا
1 يوم بيومين	%30	%17	%16	%16
من1 يوم إلى 3 أو أكثر	% 25	% 10	% 9	% 9

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات وزارة الموارد المائية .

تشير أغلب المؤشرات في الجدول أعلاه، إلى توجهها الايجابي بتغير قيمتها نحو الارتفاع، كارتفاع طول الشبكة الوطنية للتزويد بالماء الشروب من 50.000 كلم سنة 1990 إلى 116.000 كلم

[1] سعداوي موسى وآخرون، « واقع مؤشرات التنمية المستديمة في الجزائر خلال العشرية (2000-2010) »، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد 03، أفريل 2015، ص 93.

سنة 2015 أي بمعدل يفوق النصف، وارتفاع نسبة الربط بشبكة الماء الشروب وهو مقياس هام لقدرات الدولة على تعبئة الموارد المائية من 78 % إلى 98 % ما يعكس ربط جل الساكنة تقريبا بالماء الصالح للشرب، بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة التوزيع المتواصل للمياه على الساكنة التي كانت تحظى 45 % منها بتوزيع متواصل للمياه سنة 1990 لترتفع إلى معدل 75 % من الساكنة الحاصلة على التوزيع المستمر للمياه سنة 2015 .

ثالثا :مؤشر إنتاج وتخزين المياه في الجزائر

يشير هذا المؤشر إلى مدى قدرات الدولة في الرفع من إمكانياتها المائية المختلفة سواء من خلال الإنتاج أو التخزين، والتي تعبر عنها حصيلة الإحصاءات في الجدول التالي :

الجدول 23: الإمكانيات الإجمالية لإنتاج و تخزين المياه في الجزائر

إنتاجية المياه	مياه سطحية	1.26 مليار م ^{3} / السنة	35 %
	مياه باطنية	1.84 مليار م ^{3} / السنة	51 %
	مياه تحلية البحر	0.50 مليار م ^{3} / السنة	14 %
	الإمكانية الإجمالية	3.6 مليار م ^{3} / السنة	9.8 مليون م ^{3} / اليوم
تخزين المياه	الإمكانية الإجمالية	8 ملايين م ^{3}	13.800 خزان

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة على موقع وزارة الموارد المائية .

تقدر الإمكانيات الإجمالية لإنتاجية المياه في الجزائر بـ 3.6 مليار م^3 في السنة أي ما يعادل 9.8 مليون م^3 في اليوم، موزعة بين المياه الباطنية بأعلى نسبة من الإمكانيات الإجمالية 51 % ،أي بمعدل 1.84 مليار م^3 ، تليها المياه السطحية بـ:35 %، ثم مياه تحلية البحر بـ: 14 % ، ما يعكس تركيز الدولة على استغلال المياه الباطنية والسطحية في مقابل ضعف استغلال مياه البحر التي سجلت

أدنى نسبة نظرا لحداثة توجه الجزائر نحو استغلال مياه البحر، كما تبين المؤشرات ضعف قدرات إنتاج المياه في الجزائر مقارنة بقدرة التخزين.

رابعا : مؤشر الهياكل القاعدية (المحطات)

بلغ عدد محطات المعالجة في الجزائر 100وحدة بسعة إجمالية تقدر بـ 5.4 مليون م^3 ، إضافة إلى محطات تحليه قيد الاستغلال بإمكانية إجمالية تقدر بـ 1.610 مليون م^3/اليوم من بينها 05 محطات واقعة بالغرب تقدر ب 890.000 م^3 في اليوم أي55% ، إضافة إلى ارتفاع عدد محطات الضخ الذي قد وصل إلى 3.896 محطة بقدرة متغيرة من 50 م^3/ الساعة إلى12.000 م^3 / الساعة [1]، وهي حصيلة هامة تعكس ايجابية المؤشر من خلال التجنيد الهام للقدرات الهيكلية ولا سيما محطات معالجة المياه .

خامسا : مؤشر السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة (الربط بالصرف الصحي)

إن سياسة الصرف الصحي مطلوبة كأمر حتمي لا مفر منه للحماية من مخاطر التلوث الناتجة عن حماية هذه الأوساط وهي تعتمد بشكل خاص على الحفاظ على الموارد الموجودة وتثمين مياه الصرف الصحي المعالجة والحفاظ على صحة المواطنين والتنمية الاقتصادية، و سنعالج هذا المؤشر من خلال المؤشر التالي .

1- الربط بالصرف الصحي :إن مؤشر الربط بالصرف الصحي من المؤشرات الهامة التي تعكس المستوى المعيشي والصحي للأفراد، نظرا لأهميتها في الحماية من مخاطر التلوث، وفي الجزائر يلاحظ تطور عدد السكان الذين تم ربطهم بجهاز الصرف الصحي من نسبة 35 % سنة 1970 إلى ما نسبته 90% سنة 2015، كما تطور تعداد محطات التطهير ومعالجة المياه من 18 محطة بقدرة لا تتجاوز 90 مليون م ^{3} / السنة عام 2000، إلى 177 محطة تطهير (حسب ما هو مبين في التمثيل البياني أدناه) بقدرة سعتها 13.791.687 أي 805 مليون م ^{3} /السنة ،منها 49 محطة بسعة 6 ملايين لتكافئ عدد سكان المناطق الساحلية (الجزائر العاصمة، وهران، عين تموشنت، سكيكدة،عنابة، جيجل، بومرداس

[1] ج .ج.د.ش، وزارة الموارد المائية، « مؤشرات الإمكانيات الهيكلية ومستوى الخدمة العمومية للمياه الصالحة للشرب»، على موقع الوزارة : http://www.mree.gov.dz (اطلع عليه بتاريخ : 2018/01/02) .

.. الخ) وهذا تطبيقا لاتفاقية بنود برشلونة التي صادقت عليها الجزائر والرامية إلى إزالة كل تصريفات مياه الصرف الصحي في البحر[1] .

الشكل14: تطور عدد محطات التطهير في الجزائر (2000-2016)

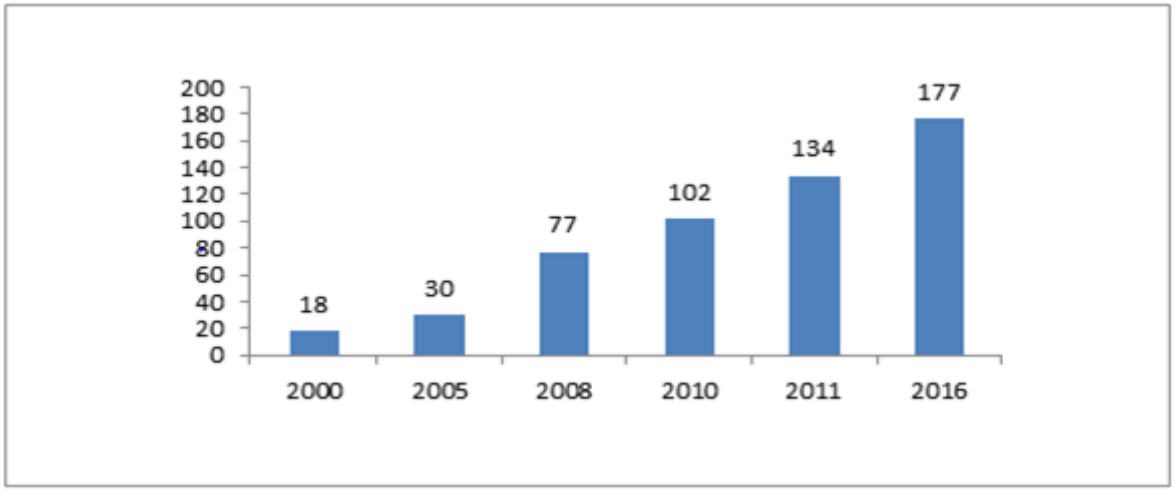

المصدر : وزارة الموارد المائية .

عكست توجهات المؤشرات المدروسة أعلاه، تباينا في توجهات مؤشراتها الفرعية منها ما كانت سلبية كمتوسط نصيب الفرد الذي لا يصل إلى المستوى المرجعي المحدد من طرف البنك الدولي بـ1000 م^3 سنويا، ما يجعل المواطن الجزائري يعيش تحت خط الفقر المائي، ومنها ما كانت ايجابية كتعميم شبكات المياه الشروب والربط بشبكات الصرف الصحي وبناء الهياكل وتعبئة الموارد المائية، وفي هذا الشأن تحدث الخبير في البنك الدولي السيد بيكيل ديبيل (M.Bekele Debele Negwo) عام 2011 عن الجزائر كمثال عن قدرتها في تعبئة الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [2].

غير أن هذه المنجزات غير كافية، بل لا تمثل سوى تحقيق للمطالب الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في كل دولة، فمقارنة بالدول المتقدمة وبإمكانات الجزائر فإن هذه المؤشرات توحي بتفاقم مشكلة ندرة المياه في الجزائر وتعقدها والتي تعود لعدة أسباب منها مناخية كتذبذبية تساقط الأمطار

[1] ج .ج.د.ش، وزارة الموارد المائية ،« نظام الصرف الصحي في الجزائر »، على موقع الوزارة : http://www.mree.gov.dz (اطلع عليه بتاريخ: 2018/01/25) .

[2] Morgan Mozas , Alexis Ghosn **,op cit**, p 02.

والجفاف ومنها تسييرية تدلي بعدم التوازن بين الموارد المائية و الاحتياجات الوطنية من هذه المادة الحيوية الأساسية للتنمية المستدامة و الشاملة و المندمجة[1].

المطلب الثاني : مؤشر الغلاف الجوي واستخدامات الأراضي

يعتبر مؤشر الغلاف الجوي من أهم المؤشرات البيئية التي تعكس قدرة الدولة على التحكم في حدود ملوثاتها بمختلف السياسات والآليات وتزداد أهمية هذا المؤشر مع تصاعد التهديدات المناخية التي أصبحت مركز استقطاب الدول ومحور المؤتمرات العالمية للتغيرات المناخية، ولا يقل مؤشر استخدامات الأراضي أهمية عنه لا سيما في تجسيده لاهتمامات الدولة بالمجالات الطبيعية والحفاظ على تنوعها الحيوي وجهودها في تحريج الأراضي لتحقيق أهم هدف من أهداف الألفية للتنمية المستدامة وهو القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، وعليه نحاول تحليل ودراسة توجهات هذه المؤشرات ومدى تحققها في الجزائر .

أولا : مؤشر الغلاف الجوي

يستعمل هذا المؤشر لقياس نسبة الغازات الدفيئة المنطلقة من كل دولة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في وضع الإجراءات والحدود اللازمة للحد من هذه الانبعاثات التي تشكل أحد أهم أسباب التغيرات المناخية بسبب تغييرها من التركيب الكيميائي للغلاف الجوي وتعود هذه الانبعاثات بالدرجة الأولى للأنشطة البشرية [2]التي تتسبب في تراكمية هذه الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي وتشمل هذه الغازات كل من ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، بخار الماء (H_2O)، الميثان (CH_4)، أكسيد النيتروس (N_2O)، والأوزون (O_3)، وهى الانبعاثات المتصاعدة بسبب الاستخدامات المفرطة والممارسات غير العقلانية في مختلف القطاعات بما فيها الزراعة والصناعة والنقل والبناء والطاقة[3]، والجزائر من بين الدول التي شهدت ارتفاعا في مؤشر انبعاثاتها لغاز الـ CO^2 لتصل إلى عتبة 3.72 بالطن المتري للفرد وهو معدل مرتفع مقارنة بالدول الأخرى، وعلى هذا الأساس ولقياس توجه هذا المؤشر في الجزائر نقدمه بالمقارنة مع الدول المغاربية وفق الجدول التالي :

---

[1] هجرس منصور، **مرجع سبق ذكره** .

[2] هيئة الأمم المتحدة، **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)**، الأمم المتحدة :1992،ص 03.

[3] إيمان قلال، **مرجع سبق ذكره** ، ص 60.

الجدول 24:تطور إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2)/ بالطن المتري للفرد في الدول المغاربية

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
2005	3.22	2.24	1.50
2006	2.99	2.25	1.54
2007	3.19	2.34	1.61
2008	3.16	2.39	1.67
2009	3.42	2.36	1.64
2010	3.30	2.60	1.73
2011	3.29	2.42	1.76
2012	3.46	2.48	1.88
2013	3.51	2.51	1.75
2014	3.72	2.59	1.74

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات :قاعدة البيانات Monde Perspective .

تحتل الجزائر المرتبة الأولى مقارنة بكل من تونس والمغرب في حجم انبعاث غازات الـ CO^2 بنسبة 3.72 طن متري للفرد سنة 2014 مقارنة بكل من المغرب التي تليها في المرتبة بنسبة 2.59، ثم تونس التي شهدت أدنى نسبة بمعدل 1.74 طن متري للفرد، وهو ما يعكس ضعف توجه هذا المؤشر الذي يبرر حجم التلوث الجوي الذي تعيشه الجزائر ، وضعف سياسات التحكم في مثل هذه الملوثات من جهة أخرى ليفرض على الجزائر ضرورة قصوى وهي اعتماد الخطط والإجراءات الفورية للحد من تفاقم هذه الانبعاثات التي تشكل تهديدا لصحة المواطن و نسفا لمختلف سياسات التنمية المستدامة المعتمدة .

إن من أهم ما تستدعيه هذه الدراسة هو التعرف على القطاعات المتسببة[1] في الارتفاع الكبير لهذه الانبعاثات، ففي الجزائر تأتي ملوثات الهواء الرئيسية أساسا من إنبعاثات المنشآت الصناعية

[1] عالميا نجد وحسب إحصاءات البنك الدولي يحتل قطاع الكهرباء المرتبة الأولى بنسبة 26%، ثم الصناعة 19 %، تغيير استخدامات الأراضي 17% ،الزراعة 14%، النقل والمواصلات13 %، وأخيرا المباني السكنية والتجارية بنسبة 10% .

القديمة،والمنشآت الحرارية، والتدفئة المنزلية، وترميد النفايات في الفضاء الحر والنشاط البشري ولا سيما حركة المرور، فبين عامي 2001 و 2011 تضاعف عدد أسطول السيارات تقريبا من 2.938.000سيارة إلى أكثر من 5 ملايين سيارة في عام 2011، ومنذ عام 2002 زاد الطلب على الديزل سنويا بأكثر من 10% وهو مصدر لتلوث الجسيمات الهوائية[1]، وهو ما نوضحه ضمن الجدول الموالي.

الجدول 25: تطور إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2) النابعة من مختلف القطاعات للفترة (2005-2014)

السنة	قطاع الكهرباء والحرارة (%)	القطاع السكني (%)	التصنيع والبناء (%)	قطاع النقل (%)	قطاعات أخرى (%)
2005	42.08	16.14	10.60	31.18	--
2006	42.40	15.10	10.78	31.74	--
2007	40.01	16.03	11.46	32.52	--
2008	40.03	15.40	11.43	33.13	--
2009	38.83	14.27	10.43	32.32	4.16
2010	37.92	13.81	11.43	33.10	3.73
2011	38.87	14.30	10.98	31.97	3.88
2012	39.87	15.17	9.22	32.56	3.19
2013	38.43	15.79	8.90	32.83	4.05
2014	38.83	15.18	8.34	35.28	2.37

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات :قاعدة البيانات Monde Perspective.

تدلي هذه المؤشرات عن وجود انخفاضات طفيفة في مستويات انبعاث الغازات الدفيئة في كل من قطاع الكهرباء، السكن، التصنيع والبناء وقطاعات أخرى، وفي المقابل شهد قطاع النقل ارتفاعا ملحوظا من 31.18 % في سنة 2005 إلى 35.28 % سنة 2014 أي ارتفاع بحوالي 4.1 % وهي نسبة

[1] Amokran hakima , **op cit** , p 05.

معتبرة قد تعود إلى ازدياد وتنوع وسائل النقل المختلفة، ولقد احتل قطاع الكهرباء أعلى نسبة في انبعاث هذه الغازات بنسبة 38.83% من إنبعاثات جل القطاعات، ثم يليه قطاع النقل بنسبة 35.28%، ليتضح بذلك أن الجزائر أمام تحدي خفض انبعاثاتها سيما في قطاع الكهرباء والحرارة وقطاع النقل الذي عرف ارتفاعا معتبرا، الأمر الذي يستوجب إعداد السياسات والاستراتيجيات اللازمة للخروج من قطاعات ملوثة بانبعاثاتها إلى قطاعات نظيفة ومستدامة .

ثانيا : مؤشر استخدامات الأراضي

ونقيس مستوى هذا المؤشر، بالاعتماد على مؤشرات أخرى فرعية وبالأخص حجم الأراضي الزراعية ومتوسط نصيب الفرد منها، حجم الأراضي الغابية، والمخاطر المهددة للأراضي ولا سيما التصحر .

الجدول 26 : مؤشر استخدامات الأراضي في الجزائر

استخدامـــات الأراضـي						
المناطق الغابية بالنسبة لمساحة الأرض (%)		الأراضي الزراعية الدائمة من مساحة الأرض(%)		الأراضي الصالحة للزراعة من مساحة الأرض (%)	نصيب الفرد من إجمالي الأراضي الزراعية /الهكتار	
2000	2015	2000	2014	2000	2000	2014
0.7	0.8	0.2	0.4	3.2	0.25	0.19

Source : world development indicators : Rural environment and land use .

1- مؤشر الأراضي الزراعية : تتمثل أهمية القطاع الزراعي في تحقيق البعد الاجتماعي المستدام من خلال خلق مناصب شغل، والتي تساهم في الحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى تشكل قاعدة للتنمية الريفية والنهوض بالمناطق الريفية ورفع مستوى معيشة الأفراد وتقليص البطالة والفقر والجوع والآفات الاجتماعية التي تنعكس على الاقتصاد الوطني ككل[1] وكذا تحقق الأمن الغذائي، ومن خلال الجدول أعلاه فان الجزائر وبالرغم من النسبة القليلة للأراضي الزراعية من مساحة الأرض إلى أنها شهدت ارتفاعا من معدل 0.2 % سنة 2000 إلى معدل 0.4 % سنة 2014 بالنسبة

[1] طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، « واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها »، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد (31)، 2015، ص 226.

للأراضي الزراعية الدائمة من المساحة الكلية، في حين بلغت الأراضي الصالحة للزراعة من المساحة الكلية نسبة 3.2 % وهي زيادة لا بأس بها تعكس إيجابية توجه هذا المؤشر .

2- مؤشر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة : يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة، وقد شهد هذا المؤشر تدني خلال السنوات الأخيرة من حوالي 0.25 سنة 2000 إلى 0.19 هكتار للفرد سنة 2014 ليتجه هذا المؤشر إلى الانخفاض، ويرجع تفسير ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني ما يجعل الجزائر في مواجهة تحدي صعوبة توفير الإنتاج الزراعي الذي يفي بمتطلبات توفير الغذاء للسكان ما لم تنتهج الأساليب والابتكارات التكنولوجية الزراعية الجديدة المستخدمة في العالم المتطور، حيث يقدر أن تصل المساحة المستغلة لكل فرد بحوالي 0.15 هكتار في حدود آفاق عام 2025 [1].

3- مؤشر الأراضي الغابية : يعبر هذا المؤشر عن التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد، وقد حددت المعايير الدولية نسبة هذا المؤشر في حدود 20 %من المساحة الإجمالية لكل بلد[2]، ومقارنة بهذا الحجم المرجعي فان هذا المؤشر في الجزائر يعرف انخفاضا خطيرا بلغ 0.7% سنة 2000 لينتقل الى 0.8% سنة 2015، حيث تقدر الأملاك الغابية الوطنية عند 4.115.000 هكتار (معدل تشجير 11% من الإقليم الشمالي)، بالإضافة إلى 685.066 هكتار من الأراضي الغابية في انتظار الدمج، و تنقسم هذه الثروة الغابية إلى 1.420.000 هكتار من الغابات، و2.415.000 من الأدغال، و280.000 هكتار من المناطق المزروعة حديثا كما تتواصل عمليات تحريج ما بين 50 و60 ألف هكتار سنويا [3]، وهو ما أدى إلى ارتفاع المناطق الغابية من 0.7% إلى 0.8 % من المساحة الإجمالية، وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أنه يبقى ارتفاعا طفيفا مقارنة بالإمكانيات الطبيعية التي تملكها الجزائر .

---

[1] سايح بوزيد، «دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر»، **أطروحة دكتوراه**، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 418.

[2] موسى سعداوي و آخرون، مرجع سابق ذكره، ص 92 .

[3] CNES, Algérie, « Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015 », **op cite** , p 105.

4- مؤشر الأراضي المصابة بالتصحر: تعايش الجزائر مشكلة التصحر التي باتت تهدد أمنها البيئي، وتعتبر المنطقة الجنوبية أكثر حساسية لظاهرة التصحر، ثم تليها بعض الأجزاء من المنطقة الشمالية ومنطقة الهضاب والسواحل وفق ما توضحه الخريطة المعلمية التالية .

خريطة رقم 2 : المناطق الحساسة للتصحر في الجزائر

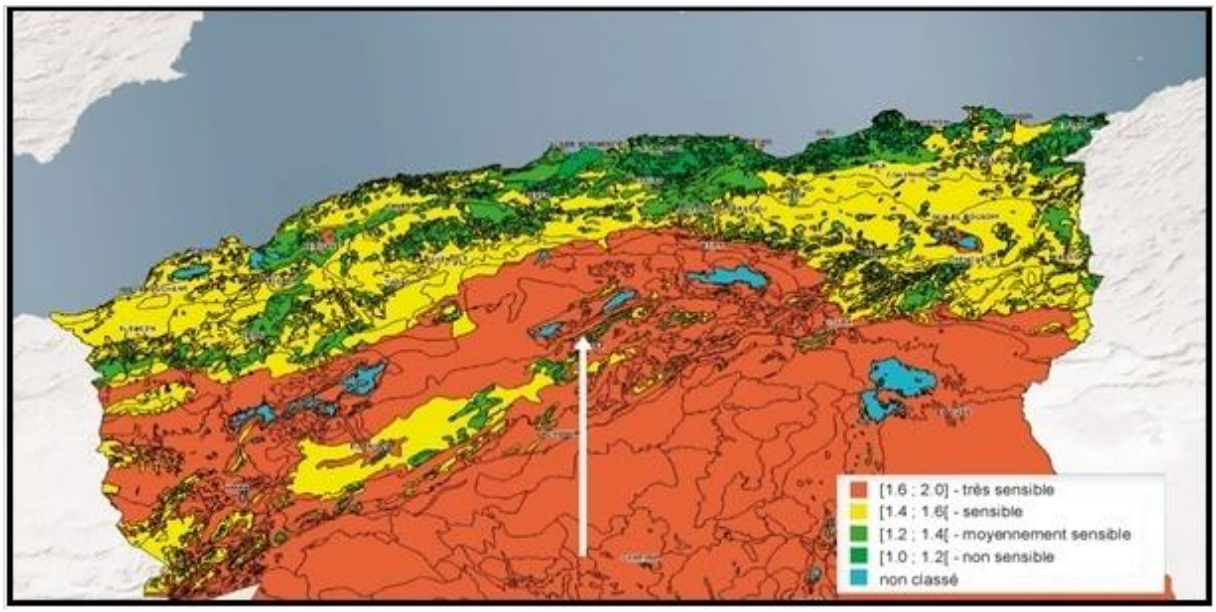

المصدر : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT .

توضح الخريطة أعلاه المناطق الحساسة للتصحر و التي تتركز لا سيما في الجنوب الجزائري، و تمتد إلى غاية المناطق الشمالية و السهوب لتهدد الغطاء الغابي تهديدات ترهن وجودها، و عليه فهو مؤشر عن هشاشة الأراضي الجزائرية و تأثرها بالتغيرات المناخية، غير أن الجزائر و لمواجهة تفاقم ظاهرة التصحر أعدت عدة برامج منها برنامج السد الأخضر للتشجير، غير أن هذا الوضع يتطلب المزيد من البرامج لمكافحة هذه الظاهرة و إعداد الاستراتيجيات الفاعلة للتكيف معها .

نخلص أن هذه المؤشرات وبالرغم من بعض توجهاتها الإيجابية إلى أنها تبقى غير كافية بالنسبة للدولة الجزائرية بما تحمله من مقومات طبيعية وجغرافية يمكن من خلالها توفير المزيد من الأراضي الزراعية و الغابية التي تحقق الأمن الغذائي والاستدامة البيئية والحد من ظاهرة التصحر التي تكاد تقضي على الجنوب الجزائري والتي تتخلل منطقة السهوب و مختلف مناطق القطر الوطني .

المطلب الثالث : مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر

إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال (TIC)من أهم المؤشرات المؤسسية التي تعكس مستوى التنمية في ذات المجال وقدرة الدولة على بناء اقتصاد معرفي، وعليه تعرف تكنولوجيا الإعلام والاتصال أنها" تلك التكنولوجيا التي تعتمد على تقنيات أنتجت من أجل تقديم أي معلومات للمستخدم لها، وتتيح له تخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها مع من يحب وقت ما أراد بسهولة، وبسرعة فائقة "[1]، كما يمكن تعريفها بالتكنولوجيات التي تتعلق بالنشاطات المرتبطة بتصنيع واستعمال أجهزة الإعلام الآلي والاتصالات فهي تجمع نشاطات التصنيع المتمثلة في العتاد الإلكتروني، عتاد الإعلام الآلي والاتصالات وخلق المحتويات بالنسبة لمواقع الانترنت وتدفقات المعلومات وتعددها، والخدمات المرتبطة بهذه التقنيات (الاتصالات اللاسلكية، خدمات الإعلام الآلي ومعالجة المعلومات ..) والمتاجرة بها و إنجاز البرمجيات [2]، وعليه سنحاول تشخيص مستوى اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال تحليل أهم مؤشراته والمتمثلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، للوقوف على واقع ومستوى التنمية الاقتصادية والمجتمعية القائمة على المعرفة، وتقييم جاهزية الجزائر للولوج إلى عالم التكنولوجيا للحاق بركب اقتصادات المعرفة وتقليص الفجوة المعرفية، من خلال تشخيص المؤشرات الجزئية التالية :

أولا: مؤشرات شبكة الهاتف الثابت

شهدت سوق الاتصالات في الجزائر نموا وتوسعا، ومن بينها سوق الهاتف الثابت الذي عرف ارتفاعا في حصيلة المشتركين منذ سنة 2010 التي كانت تسجل 2.922.731 مشترك لترتفع سنة 2016 إلى 3.404.709 مشترك ،أي نمو بمعدل 481.978 مشترك في شبكة الهاتف الثابت خلال هذه الفترة .

---

[1] كفي مريم، « تكنولوجيا المعلومات والاتصال والصراع التجاري الدولي –الصين والولايات المتحدة الأمريكية–»، **ملتقى وطني حول : دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، يوم 26 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير–جامعة الجزائر3–، ص 125.

[2] بلقوم فريد، بلخادم بحرية ،«واقع وتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر»، **ملتقى وطني حول : دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، يوم 26 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر3–، ص 90.

الجدول 27: تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت (2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المشتركين	2.922.731	3.059.336	3.289.363	3.132.829	3.098.787	3.267.592	3.404.709

المصدر : الإتحاد الدولي للاتصالات .

بالرغم من هذا الارتفاع إلا أنه حسب سلطة الضبط يبقى عدد المشتركين في الشبكة الثابتة راكدا نسبيا منذ افتتاح سوق الهاتف المحمول، كون هذا الأخير يلبي متطلبات السوق أكثر بفضل العديد من المزايا (تنقل الهاتف، الرسائل القصيرة، الانترنت، والخدمات ذات القيمة المضافة) [1]، وقد ترجع هذه الزيادة في الاشتراكات في الهاتف الثابت إلى الضرورة التي تفرضها الاستفادة من خدمات الانترنت من خلال ربط متعامليها بشبكة الثابت .

- **ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة** : صرحت وزارة البريد والمواصلات الجزائرية، بانخفاض نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت في الأسر من معدل اختراق بلغ 41.65% سنة 2015 إلى معدل بلغ 3.39٪ في عام 2016، حيث يستفيد في الجزائر 08 أشخاص من أصل 100 من خدمات الهاتف الثابت , ويرجع السبب في هذا إلى توجه المواطنين نحو تكنولوجيا الهاتف النقال[2].

ثانيا : مؤشرات شبكة الهاتف النقال

إن نقص المداخيل لم يصبح عائقا لاقتناء هاتف نقال بما أن تجهيزات الشبكات أصبحت أنجع والأجهزة أرخص، كما أدت شعبية وسيلة الاتصال هذه إلى استحداث خدمات وتطبيقات جديدة، حيث أصبح الهاتف النقال الأداة المفضلة للإعلام والاتصال حتى أنه تجاوز الحاسوب [3]، خاصة مع فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة بالجزائر إثر إصدار القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000

[1] Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications, **Rapport annuel de l'Autorité de régulation 2015**, ARPT, Algérie, p 36.

[2] وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، « مؤشرات شبكة الهاتف الثابت »، على الموقع الالكتروني للوزارة : **http://www.mpttn.gov.dz** (اطلع عليه بتاريخ :2017/12/04) .

[3] تومي عبد الرحمان، ياسع يمينة، « موقع الجزائر من إقتصاد المعرفة من خلال مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب تصنيف البنك الدولي -تحليل مقارن-»، **ملتقى وطني حول : دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، يوم 26 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر3-، ص 77.

المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات[1]، وينشط حاليا 03 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية بعد فتح سوق المنافسة في الجزائر لمتعاملي الهاتف النقال GSM ما أدى إلى ارتفاع حصيلة المشتركين في سوق الهاتف النقال، حيث تباينت حصص المنافسة بين المتعاملين كالتالي : أوراسكوم تيليكوم الجزائر OTA والتي احتلت الحصة الأكبر بنسبة 46.33 % سنة 2015، تليها الجزائر للاتصالات موبيليس ATM بنسبة 28.90 %، ثم الوطنية للإتصالات الجزائر WTA بنسبة 24.77 % من نفس السنة [2] .

وفيما يتعلق بمستوى التغطية بشبكات الهاتف النقال فقد شهدت الخدمات تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 99% عام 2015 وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لعدد المشتركين[3] من خلال ما يبينه الجدول التالي :

الجدول 28: تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال للفترة (2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المشتركين	32.780.165	35.615.926	37.527.703	39.517.045	43.298.174	43.227.643	48.348.505

المصدر : الإتحاد الدولي للاتصالات .

يبرز الجدول بوضوح ارتفاع حصيلة المشتركين في شبكات الهاتف النقال التي ارتفعت من 32 مليون مشترك سنة 2010 إلى 48 مليون مشترك سنة 2016 أي بزيادة قدرها : 15.568.340 مشترك بين الفترة 2010 و2016 .

كما عرفت خدمات الجيل الثالث(3G) التي انطلقت في ديسمبر 2013 والجيل الرابع (4G) التي انطلقت رسميا يوم 01 أكتوبر 2016 مسجلة نسبة 1.464.040 من المشتركين في نفس السنة

[1] ج.ج.د.ش، القانون رقم 2000-03، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، **ج. ر**، العدد (48)، مؤرخة في 06 أوت 2000.

[2] Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications **, Observatoire du marché de la téléphonie mobile et de l'Internet en Algérie année 2015, ARPT, Algérie,** 2015, p p 03-05.

[3] وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال ،«مؤشرات شبكة الهاتف النقال »، على الموقع : **http://www.mpttn.gov.dz** (اطلع عليه بتاريخ:2017/12/04).

[1]للهاتف النقال تطورا في عدد مشتركيها بالرغم من حداثة إنطلاق خدماتها وهو ما نوضحه من خلال الجدول التالي :

الجدول 29 تطور مشتركي خدمات الجيل الثالث و الرابع للهاتف المحمول (2012-2016)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الاشتراكات في الجيل الثالث للهاتف المحمول (3G)	/	308.019	8.509.053	18.021.881	25.976.903
عدد الاشتراكات في الجيل الرابع للهاتف المحمول (4G)	/	/	/	/	1.464.040
نسبة ولوج شبكة الهاتف النقال	%99.28	102.40 %	109.62 %	% 116	%119.70

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة .

ثالثا : مؤشرات شبكة الأنترنت

تمثل الانترنت أحد اهم اشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعرف بأنها " مجموعة الأجهزة الإلكترونية المرتبطة فيما بينها والمتناثرة جغرافيا والتي تسمح بتمرير المعطيات بسهولة وبطريقة إقتصادية من نقطة إلى أخرى "[2]، ومنه فان عدد مستخدمي الأنترنت يعكس سهولة توفير البنى التحتية اللازمة لتمكين المواطن من الولوج لعالم الانترنت ليعكس القدرة المؤسسية للدولة على التحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وفي هذا الشأن استطاعت الجزائر أن تحقق تغطية لإجمالي عدد المستخدمين للأنترنت بمعدل 42.95 % في سنة 2016 .

[1] **4G** تشير إلى الجيل الرابع من أجيال الاتصالات اللاسلكية الخلوية وهي تطوير لمعايير **3G و2G**، أنظر موسوعة الويكيبيديا : https://ar.wikipedia.org (اطلع عليه بتاريخ :2018/03/12) .

[2] يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، « أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية »، **مجلة تاريخ العلوم**، العدد السادس، ص 324 .

الجدول 30: تطور عدد مستخدمي الأنترنت بالـ (%) للفترة (2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد مستخدمي الأنترنت	12.50	14.90	18.20	22.50	29.50	38.20	42.95

المصدر : الإتحاد الدولي للاتصالات .

تدلي هذه المؤشرات بوضوح عن الوتيرة المتزايدة لحجم مستخدمي الانترنت والمرتفعة من معدل 12.50 % سنة 2010 إلى 42.95 % سنة 2016 أي بمعدل 30.45 نقطة في الاتجاه الموجب وهي قفزة نوعية في مجال استعمال الانترنت تعكس تمتع غالبية المجتمع الجزائري والمقدرة في حدود النصف بالولوج إلى الانترنت .

رابعا : مؤشر البنية التحتية والخدمات

تعتبر البنية التحتية الانطلاقة الأساسية لتفعيل خدمات الأنترنت و تعميمها على مستوى الوطن و على مختلف المتعاملين، و كذا تحديث خدمات الانترنت و تسريعها لتسهيل ولوج المتعاملين اليها، و هو مؤشر في غاية الاهمية لقياس مدى تأهل الدولة في تفعيل البعد التكنولوجي و هو ما ستتناوله الدراسة بالتحليل ضمن الاتي :

الجدول 31: تطور مؤشرات البنيات التحتية و الخدمات (2012-2015)

المؤشرات	2012	2013	2014	2015/سداسي1
طول الألياف البصرية (كم)	46.231	50.800	61.556	66.958
عدد البلديات الموصولة بالألياف البصرية	1000	1.081	1.229	1.296
عرض نطاق الانترنت الوطنية (ميغابايت/ثانية)	130.000	172.021	348.000	1.117.000
عرض نطاق الانترنت الدولية (ميغابايت/ثانية)	104.448	166.000	278.000	357.000

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة .

يوضح الجدول أعلاه مجهودات الجزائر في قطع أشواط هامة لتطوير البنية التحتية للاتصالات بحيث وصل طول الألياف البصرية إلى 66.958 كم سنة 2015 بدلا من 46.231 كم سنة 2012، إضافة إلى تزويد 296 بلدية بين الفترة 2012-2015 بالألياف البصرية، و تطوير عرض نطاق الانترنت الوطنية لتصل سنة 2015 إلى 1.117.000 ميغابايت /ثانية، و كذلك الدولية لتصل الى حجم 357.000 ميغابايت / ثانية، و في المقابل تواصلت مجهودات الجزائر في مجال تقديم خدمات الانترنت المتنوعة و الأكثر سرعة و طلبا و هو ما نوضحه ضمن الجدول الموالي .

الجدول 32: تطور مؤشر خدمات الأنترنت من سنة 2013 إلى 2016

مشتركي الانترنت	2013	2014	2015	2016
مشتركي ADSL	1.283.241	1.518.629	1.838.492	2.083.114
الجيل الرابع للهاتف الثابت 4G LTE	--	80.693	423.280	775.792
ويماكس WIMAX	179	216	233	661
مشتركي الجيل الثالث 3G	308.019	8.509.053	18.021.881	25.214.732
مشتركي الجيل الرابع 4G	--	--	--	1.464.811
مجموع مشتركي الانترنت (الثابت والنقال)	1.591.439	10.108.591	20.283.886	29.539.110
نسبة السكنات المتوفرة على الانترنت	% 19.65	% 24	% 29	% 35.80

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة .

خامسا : التجارة الخارجية لمنتجات تكنولوجيات الإعلام والاتصال

إن مؤشر تكنولوجيا الإعلام والاتصال لا يتوقف عند تشخيص نسبة التغطية والاستهلاك بالتكنولوجيا المعلوماتية، و إنما يمتد إلى قدرة الدولة على إنتاج النشاطات المرتبطة بتصنيع الأجهزة و المتاجرة بها و إنجاز البرمجيات، فالتجارة الخارجية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومستوى التصدير لهذه المنتوجات تعتبر مؤشرا حاسما في تصنيف الدولة ضمن قائمة اقتصاديات المعرفة، فإنتاج مثل هذه

التكنولوجيات وتغطية حاجيات المواطنين في ذات المجال من الإنتاج الذاتي للبلد إنما يعكس تطورها التكنولوجي وقوة بناءاتها المؤسساتية والعلمية ومساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية، ولذا سنحاول تحليل مؤشر التجارة الخارجية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال مستويات الصادرات والواردات لهذا القطاع وهو ما نبينه من خلال الجدول التالي :

الجدول 33: يوضح تطور صادرات و واردات الجزائر من سلع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من 2010-2016

السنة	إجمالي صادرات سلع تكنولوجيات الإعلام والاتصال (دج)	إجمالي واردات سلع تكنولوجيات الإعلام والاتصال (دج)
2010	75.990.828	86.661.028.159
2011	163.083.383	115.332.243.609
2012	66.102.286	157.348.135.380
2013	43.014.545	180.948.026.633
2014	98.567.289	239.687.858.547
2015	69.746.979	279.365.627.472
2016	681.079.456	266.889.014.588

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة .

يعكس مؤشر التجارة الخارجية من خلال قراءة الجدول إرتفاع مبالغ الواردات على الصادرات والتي شهدت إرتفاعا لا سيما في السنوات الثلاث الأخيرة، ذلك بالرغم من تطور حجم صادرات الجزائر البالغ 681.079.456 دج سنة 2016، وهو الأمر الذي يعكس ضعف حجم الصادرات في هذا المجال مقارنة بمبالغ الإستيراد و طغيان التكنولوجيات المستوردة في المجتمع الجزائري وارتفاع تكاليفها مما يؤثر على توازنات الاقتصاد الجزائري.

وفي ذات المؤشر التجاري، إرتفعت مساهمة قطاع الإتصالات في الناتج الخام من معدل 2.80 % سنة 2013، إلى 2.90 % سنة 2014، إلى معدل 3.17 % سنة 2015 [1]، وهو تحسن إيجابي ينم عن تقدم حصيلة القطاع .

و في الاخير كتقييم يمكن القول ان تشخيص واقع مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال يعكس التوجهات الإيجابية لجل المؤشرات، وذلك بارتفاع حصيلة التغطية بشبكات الهاتف الثابت والهاتف النقال، وكذا إيجابية مؤشر الانترنت الذي عكس توسع المجتمع الجزائري في الولوج للانترنت وكذا توفير البنية التحتية والخدمات المعصرنة من طرف الدولة لتحقيق النهضة التكنولوجية، أما بالنسبة لمؤشر التجارة الخارجية فلم تكن توجهاته إيجابية بالقدر الكافي نظرا لارتفاع مستويات تصدير سلع تكنولوجيا الاعلام والاتصال مقارنة بحصيلة الصادرات، لتحقق هذه المؤشرات في تظافرها إنفتاحا على مجتمع المعلومات وتوجها نحو اقتصاد المعرفة بالرغم من تباطؤ معدلاته .

وهو ما جعل الجزائر تتقدم بتسع مراتب في تصنيف الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية أي من المرتبة 112 (سنة 2015) إلى المرتبة 103 (سنة2016) بناءا على مؤشر تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال إذ صنفت ضمن البلدان التي حققت تقدما هاما في تطوير هذا المؤشر[2]، كما قادت جهود الجزائر في مجال تطوير البنية التحتية للاتصالات السلكية و اللاسلكية و خدمات الأنترنت إلى تقدمها بـ 20 مرتبة بحيث تحصلت على المرتبة 130 سنة 2018 بعدما كانت في المرتبة 150 سنة 2016 وفق ما جاء به التقرير السنوي للأمم المتحدة في مجال الحكومة الإلكترونية [3]غير أنه وبالرغم من هذه التوجهات الايجابية التي حققتها مؤشرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال، إلا أنه لا يجب اهمال زاوية أخرى وهي مدى مساهمة هذه التكنولوجيا في الابتكار، حيث اشار تقرير المؤشر الكلي للابتكار سنة 2015 عن تأخر مساهمتها في هذا المؤشر، اذ احتلت الجزائر المرتبة 126 في مجال الإبتكار أي في

---

[1] وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، « مؤشرات اقتصاد تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات و البريد »، على الموقع : http://www.mpttn.gov.dz (اطلع عليه بتاريخ : 2017/12/04) .

[2] الجزائر تتقدم بتسع مراتب في تصنيف الاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية، على الموقع الإلكتروني : http://www.radioalgerie.dz (اطلع عليه بتاريخ :2018/03/18) .

[3] أسامة، « تطور في البنية التحتية للاتصالات السلكية و اللاسلكية بالجزائر»، جريدة الصريح اليومية، العدد 660، الثلاثاء 04 سبتمبر 2018، على الموقع الالكتروني للجريدة : http://www.essarihonline.com (اطلع عليه بتاريخ :2018/12/05) .

تعداد المراتب الاخيرة من أصل 141 دولة، ما يعكس البيئة غير المشجعة على الابتكار وعدم وضوح السياسات المنتهجة [1]في ذات الشأن .

المطلب الرابع : تحديات إدارة التنمية المستدامة في الجزائر

كشفت الدراسة التحليلية والإحصائية لمؤشرات التنمية المستدامة في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية في الجزائر، عن عدة تحديات تواجه تجسيد نموذج التنمية المستدامة وتحقيق مسار تنموي فاعل في الجزائر،وتتفاقم تأثيرات هذه التحديات في ظل تزايد تأثير تحديات أخرى خارجية لا سيما مخاطر العولمة والكيانات الدولية الكبرى ومخاطر التغيرات المناخية، و فيما يلي نتفصل في أهم هذه التحديات و المخاطر .

1- تحقيق النمو الاقتصادي المستدام : إن وضعية الاقتصاد الجزائري حسب ما أسفرت عنها بعض مؤشرات الدراسة وبالرغم من التوجهات الايجابية للبعض منها إلا أنها تبقى محدودة مقارنة بالقدرات التي لم تستغل بعد وبما يجب أن يتحقق من مستويات ومؤشرات تعكس حيوية واستدامة الاقتصاد الجزائري بالأخص ضعف النمو الاقتصادي وذلك نظرا لتذبذب مستوى النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، مع تطور العجز المالي لميزانية الدولة الجزائرية بما يفوق 03 مليار دج خلال السنوات الأخيرة، ارتفاع حجم البطالة، مع بقاء الجزائر تحت ضغط المديونية بالرغم من الانخفاض الكبير في مستوياتها، إضافة إلى عجز الميزان التجاري في السنوات الأخيرة نظرا لانخفاض الصادرات مقارنة بمستوى الواردات، وما زاد من عمق هذا التحدي هو ارتباط الاقتصاد الجزائري واعتماده الكلي بهيكل صادراتي وحيد قائم على المحروقات التي تشكل نسبة 98% من مداخيل التصدير[2]، ما كرس ارتباط الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما برهنت عليه الأزمة النفطية العالمية لسنة 2014، بانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الجزائري ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يضع الجزائر أمام تحدي التغيير من سياساتها الاقتصادية للوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام .

2- التخلص من المديونية : ضرورة إعادة هيكلة أو تخفيف الديون الدولية للجزائر وتحريرها، حيث تدفع البلدان النامية في كثير من الاحيان المزيد من المدفوعات لخدمة الديون غير العاملة ما يؤثر سلبا على

---

[1] إيمان بن الزين، « تشخيص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر للفترة ما بين (2000-2014) »، **مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية**، العدد (02)، 2016، ص 18.

[2] كارول نخلة، « تأثيرات إنخفاض أسعار الطاقة : تحد وفرصة للاصلاح الاقتصادي بالجزائر »، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، 21 سبتمبر 2015، ص 3.

نمو دخلها القومي والقدرة على الادخار المحلي وبالتالي قدرتها على الاستثمار وتحقيق الضمان الاجتماعي ستظل مقيدة بعبء الديون والتخفيف من حدتها بسبب الإغاثة أو إعادة الهيكلة .[1]

3- التوازن الديمغرافي : إن المشكلة السكانية يترتب عليها إختلالات كبيرة على المدى الطويل تتسبب في تدني مستويات المعيشة وتزايد حالات الفقر والبطالة ومختلف الامراض الاجتماعية، بسبب عدم قدرة الدولة على احتواء المزيد من المطالب الاجتماعية، والجزائر شهدت ولا تزال تشهد تزايد سكاني سريع ومتصاعد والذي يفوق كل معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو بهذا يهدد خطط التنمية المستقبلية ليؤثر على وجود ورفاهية واستقرار حياة المواطن الجزائري[2]، ما يشكل عائقا كبيرا امام النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، يتطلب ضرورة بناء استراتيجية حكيمة لاحداث التوازن السكاني والنمو المنخفض .

4- تحقيق الإدارة العامة الديمقراطية: إن الإدارة العامة الجزائرية كونها الجهاز التنفيذي لسياسات التنمية المستدامة تتجذر فيها العديد من الثغرات والنقائص التي تعيق مسيرة التنمية المستدامة كمشكلة التعقيدات البيروقراطية والغموض الذي يكتنف نطاق المسؤوليات على مستويات مختلفة ومظاهر الرشوة التي تؤدي كلها إلى تثبيط الاستثمارات وركود مناخ الأعمال بل وترهن المسيرة التنموية بأكملها، ما أصبح يتطلب العمل على مكافحة مظاهر التحجر البيروقراطي المعيق لمشاريع التنمية، والعمل على دعم الكفاءة والشفافية و إشاعة الأخلاق و إدخال التكيف مع الطرق الحديثة للتسيير واعتماد وسائل المراقبة الفعالة[3] للوصول إلى أجهزة قادرة على بناء و توجيه نهج التنمية المستدامة .

5- التسيير والتدوير المستدام للنفايات : تعاني الجزائر من تراكم النفايات وتكدسها دون وجود حلول جذرية للتخلص منها، حيث بلغ حجم النفايات المنزلية المنتجة في الجزائر حاليا 13مليون طن سنويا بقيمة سوقية تقدر ب 100 مليار دج (ما يعادل 1 مليار دولار) في مقابل استغلال لا يتجاوز 5 بالمائة فقط من هذه القيمة، وينتظر ان يرتفع حجم النفايات المنزلية المنتجة من 13 الى 20 مليون طن سنويا

[1] L'OCDE , « II : Progrès accomplis vers les objectifs internationaux de développement », Revue de l'OCDE sur le développement 2001/1 (no 2), p 50. Article disponible en ligne à l'adresse : **https://www.cairn.info/revue-de-l-ocde-sur-le-developpement-2001-1-page-45.htm** (Date de consultation :02/04/2018) .

[2] عيساني نور الدين و آخرون، **تقرير فرقة بحث حول موضوع : الحركات السكانية وبنية الأسرة في الريف والمدينة في الجزائر**، جامعة أبو قاسم سعد الله، الجزائر 2-كلية العلوم الاجتماعية، 2015، ص 72.

[3] سايح بوزيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 443-444.

بغضون 2035 بقيمة سوقية تبلغ 136 مليار دج, أخذا بعين الاعتبار النمو السكاني فقط, دون غيره من المتغيرات التي يمكنها أن ترفع هذه التوقعات إلى أزيد من هذه المعدلات. إضافة الى ضعف عمليات المعالجة والتدوير لأغلب النفايات المنزلية بمختلف أنواعها (مواد عضوية وورق وبلاستيك وزجاج ومعادن) والتي توجد حاليا خارج مسارات الاسترجاع والتثمين والتدوير[1]، إضافة الى تكدس النفايات الصناعية و وجود 1100 طن من المواد الصلبة الفاسدة و 615 ألف لتر من المبيدات السامة الفاسدة من نفايات الزئبق ومخزون الادوية الفاسدة ونفايات المستشفيات الذي يتراوح بين 12 إلى 15 ألف طن سنويا، وما يعمق من هذه الازمة ضعف قدرة الجزائر على اعتماد التقنية والتكنولوجيا الحديثة والمقاييس الدولية في معالجة النفايات وبقايا المواد الصناعية [2] ما بات يضع الجزائر امام نهج غير مستدام يتطلب تفعيل الاليات والاستراتيجيات اللازمة للخروج منه .

6- تحقيق الأمن الغذائي : أصبح تحقيق الامن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر وتضع استقرارها الاقتصادي والاجتماعي على المحك، نظرا لعدم توافر الوسائل المادية والاجتماعية والاقتصادية لفئات كثيرة من المجتمع للحصول على الغذاء الكافي، ويعود هذا الوضع لنتاج سياسات تنموية فاشلة لم تولي الاهمية الكافية لهذا القطاع وتهميشه ضمن المخططات التنموية ما أدى الى تدهور الانتاج الفلاحي وارتفاع الواردات الغذائية التي تجاوزت المليارى دولار خلال سنوات التسعينات والتي من المحتمل ان ترتفع الى 6.5 مليار سنة 2020 اذا لم يتدارك الوضع بالعمل على انجاح البرامج التي شملتها المخططات الخماسية والتي تخص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات الهادفان لدعم الامن الغذائي كأولوية ضمن استراتيجية التنمية المستدامة[3]، مع تكثيف ودعم الاستثمارات الفلاحية والاعتماد على المكننة والتكنولوجيا المتطوة في ذات المجال .

---

[1] البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، « تدوير النفايات: الإمكانيات المستغلة في السوق الوطني لا تتجاوز 5 بالمائة»، على الموقع الالكتروني : http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article3256 (اطلع عليه بتاريخ 2018/03/12:).

[2] لطرش ذهبية ،« متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة»، **المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، أيام 07-08أفريل 2008، جامعة فرحات عباس –سطيف، الجزائر، ص 05.

[3] دالي سعيدة ،«الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر واقع و آفاق»، **نشرية الطاقات المتجددة**، العدد 02، مركز تنمية الطاقات المتجددة ،د.س.ن، ص 10.

7- تطوير القطاع الزراعي : ان تحقق الامن الغذائي يرتكز بالدرجة الاولي على القطاع الزراعي الذي يواجه العديد من النقائص ليصبح من اهم تحديات تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، هذا القطاع الذي اصبح يواجه خسائر كبيرة في المحاصيل الزراعية(الخضار والفاكهة) نتيجة رداءة النقل والمناولة بعد الحصاد والتخزين فضلا عن عدم كفاية حفظ الاغذية وممارسات التخزين، فالمنتجات الزراعية في الجزائر تمثل نحو 50 % من جميع الخضروات والفواكه ونحو 25% من الحبوب التي تذهب سيئة قبل الوصول الى السوق، اضافة الى اعتماد هذا القطاع على اصحاب الحيازات الصغيرة التي تتميز بانخفاض التكنولوجيا واستخدام الميكنة البدائية، ما يتطلب اعادة النظر في نظم الانتاج الغذائي واستخدام وسائل موثوق بها للحفاظ على المواد الغذائية ما بعد الحصاد[1] وتطوير التكنولوجيا الزراعية لتحقيق الامن الغذائي .

8- استدامة الموارد الطبيعية والمياه : إن انتهاج الجزائر سبيل التنمية كان قائما على تفضيل استغلال الموارد والتجهيز المفرط للبلاد ما أدى الى وصول الجزائر الى القطيعة مع أوضاع لم يعد بعضها قابلا للتدارك، كندرة المورد المائي، هشاشة التربة (عرضة للانجراف) والانظمة البيئية، التعرض للمخاطر الكبرى المرتبطة بالتعمير غير المراقب، إهمال التراث الثقافي، ما يتطلب اتخاذ اجراءات وقاية وتثمين للحد من التعرض لمخاطر كبرى ودوام الانشطة الاقتصادية بالتوازي مع تحقق الاستدامة البيئة [2].

9- التنمية والتهيئة الحضرية المتوازنة والمستدامة : تؤدي التنمية الحضرية غير المستدامة إلى تفكك الانسجام الاجتماعي بسبب التعمير غير المستدام الذي يؤدي إلى ريف قاحل وبيئة عقيمة ونمو المدن بلا تمركز ولا نوعية، و يبدو النظام الحضري الجزائري مختلا بدرجة كبيرة بين قمة المراكز الكبرى الضخمة وقاعدة من المدن المبهمة ذات العلاقات والهياكل الضعيفة [3]، بحيث يتمركز 63 % من السكان في الشمال على مساحة 4% من التراب الوطني، ويتموقع 28 % من السكان في الهضاب العليا على مساحة 9%، في المقابل لا تستقبل مناطق الجنوب التي تشكل 87% من مساحة البلاد سوى 9% من

[1] بن صديق عبد الوهاب ،«أهمية التجفيف بالطاقة الشمسية للمنتجات الزراعية في التنمية الاقتصادية للجزائر»، **نشرية الطاقات المتجددة**، العدد رقم 02، مركز تنمية الطاقات المتجددة ،د.س.ن، ص 02.

[2] ج.ج.د.ش، القانون رقم 10-02، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، **ج.ر**، العدد 61، مؤرخة في 21 أكتوبر 2010، ص 43.

[3] ج.ج.د.ش، قانون رقم 10-02، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

السكان، ما يشكل خطرا ليس فقط على الانسجام الاجتماعي بل أيضا على الموارد الطبيعة وانسجامها بما يتناسب وطاقة التحمل لهذه الأوساط دون تدهورها [1].

ما يستدعي أيضا الاهتمام بالجنوب الجزائري الذي يشكل وضعية جيوسياسية هامة [2]، يتطلب حماية التوازن البيئي المميز للوسط الصحراوي ،والاستغلال الأمثل والعقلاني لثروات المنطقة مع تحفيز المواطنين والاطارت المختلفة في الصحراء من اجل تحقق الانسجام بين المجال الصحراوي والسكان ولا سيما الاهتمام بتنمية الزراعة في الوسط الصحراوي التي أثبتت التجارب نجاحها [3] وما أصبح يقتضي إعداد البرامج والمخططات والدراسات المعمقة للخروج من الأزمة الحضرية و تحقق التوازن الحضري و التهيئة المستدامة .

10- الانتقال من الاقتصاد النفطي إلى الاقتصاد المتجدد: إن بناء الاقتصاد الجزائري على هيكل صادراتي وحيد وهو المحروقات يبقي هذا الاقتصاد رهينا للطاقة الناضبة وتحت وطأة الأزمات، حيث يشير الخبراء أن العمر الافتراضي للبترول لا يتجاوز عام 2025، بينما مصانع الغاز الطبيعي ستتوقف عن الإنتاج أفاق 2040 بناء على معيار الاحتياطي واكتشاف آبار نفط جديدة، ليحتم على الجزائر انتهاج الخطوات اللازمة للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد يعتمد على المواد والطاقات المتجددة.[4]

11- التوجه نحو التكنولوجيا النظيفة : إن نداءات القمم العالمية ترمي إلى توجيه اقتصادات العالم نحو الطاقات غير الملوثة والمتجددة حيث الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية دون إلحاق الضرر بالمحيط الخارجي وذلك من خلال تبني التكنولوجيا النظيفة والبديلة للنفط أو كما تسمى بالصديقة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 44.

[2] يحتل الجنوب الجزائري هذه الوضعية الجيواستراتيجية بالنسبة للمغرب العربي وافريقيا، نظرا لامتداده الشاسع على مساحة تقدر تقريبا بـ : 2 مليون كلم^2 تقريبا، كما يشكل همزة وصل بين إفريقيا والبحر الابيض المتوسط و أوربا، لهذا تؤكد الدراسات على أهميته في بناء نهج تنموي واعد، وهو ما ظهر في الاهتمام بالجنوب الكبير على المنستوى الوطني، وعلى المستوى الدولي عن طريق الاهتمام بالعلاقات العربية الافريقية من خلال مبادرة الشراكة الافريقية الجديدة من اجل تنمية افريقيا(النيباد)، أنظر: سنوسي خنيش ،« الأبعاد الاستراتيجية في مجال حماية البيئة في الجزائر :منظور بيئي استشرافي »، **مجلة البحوث السياسية والادارية**، العدد الثاني، د.س.ن، ص 16.

[3] **المرجع نفسه**، ص 16.

[4] زغبة عبد المالك ،« الجزائر ودول الأوبك في ظل الاقتصاد الاخضر: مخاوف الحاضر وتحديات المستقبل»، **نشرية الطاقات المتجددة**، العدد 02،مركز تنمية الطاقات المتجددة، د.س.ن، ص 05.

للبيئة التي تشكل أهم ركيزة لانتهاج الاقتصاد الأخضر، وهي التحدي الأكبر أمام دول الأوبك والجزائر خاصة في ظل التسارع الذي طرحه الانفجار التكنولوجي [1].

و أمام هذه التحديات تكون الجزائر أمام تحدي الاعداد الجيد و المدروس و المنسق لاستراتيجيات تنموية مستدامة في شتى المجالات و القطاعات، و وفق المقتضايات البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها الجزائر بما يمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة و خطة عام 2030.

خلاصـــة الفصـــل : بذلت الجزائر عديد المجهودات لتحقيق نهج مستدام بيئيا و اقتصاديا و اجتماعيا، و تم اعتماد هذا النهج رسميا من خلال الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لسنة 2001، المنبثقة عن المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة الذي أعدته وزارة البيئة و تهيئة الاقليم، و تم تجسيد هذه الاستراتيجية من خلال تأسيس الأطر و الهياكل المؤسسية القائمة على تسيير و ادارة التنمية المستدامة سواء على المستوى المركزي أو المحلي، إضافة إلى تشريع مختلف القوانين و التنظيمات لتأطير مجال البيئة و التنمية المستدامة، و كذا من خلال الاليات الاقتصادية المتنوعة و لا سيما الضرائب و الرسوم الإيكولوجية لردع النشاطات الملوثة للبيئة و إعادة الحال إلى ماكان عليه تجسيدا لمبدأ " الملوث الدافع" الذي تبنته الجزائر ضمن تشريعاتها سنة 2002، إضافة إلى أدوات أخرى تنظيمية و تنفيذية لإخراج هذه السياسات إلى أرض الواقع كالتخطيط البيئي و الآليات التثقيفية و التعليمية المختلفة .

ووفقا لقياس واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال دراسة و تحليل المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و المؤسسية يمكن القول أن نهج التنمية المستدامة في الجزائرمرشح الى تسجيل نتائج أكثر إيجابية من خلال التطور الذي خلصت به الدراسة بشأن بعض المؤشرات التي تفصلت الدراسة في تحليلها و التي كشفت عن تحقق إنجازات و تطورات في مجال التنمية المستدامة في شتى النواحي.

غير أن هذه المؤشرات غير كافية للحكم على واقع الجزائر بالاستدامة، بل هي خطوات محتشمة إلى طريق الاستدامة المتكاملة الأبعاد و هذا وفق ما سجلته الدراسة من توجهات سلبية لعدة مؤشرات لا سيما المتعلقة بعجز الميزانية العامة للدولة و كذا الميزان التجاري وتبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات ما يضعف من استقلاليته و توازنه، اضافة الى تسجيل نسب كبيرة في معدلات البطالة، و انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية ليجعل الجزائر تحت خط الفقر المائي و كذا ارتفاع مستويات إنبعاثات

[1] المرجع نفسه، **المكان نفسه** .

غازات الدفيئة و عدم التوازن الجغرافي في توزيع الخدمات الصحية و حتى المشاريع التنموية مع تزايد طلبات السكان في شتى المجالات بالتوازي مع ما تشهده الجزائر من نمو ديمغرافي متسارع، لتضع هذه المؤشرات الجزائر أمام عدة تحديات يتطلب رفعها المزيد من التخطيط و السعي إلى تسريع الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و حتى المؤسسية بتعزيز دولة القانون و تحقيق الحكم الراشد وتعزيز المسائلة و الشفافية و الاستقلالية و الاستفادة من الثورة المعلوماتية، ولمواجهة هذه التحديات باشرت الحكومة الجزائرية في بناء استراتيجية شاملة تضمن دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، و تتضمن عدة استراتيجيات قطاعية و هي ما ستتفصل في عرضها الدراسة ضمن الفصل الموالي .

الفصل الثالث

الفصل الثالث : إستراتيجيات إدارة التنمية المستدامة في الجزائـــر

سبق و أن خلصت الدراسة إلى تحديد العلاقة الرابطة بين الإدارة العامة و سياسة التنمية المستدامة في إطار ما يسمى " **بإستراتيجيات إدارة التنمية المستدامة**"، هذه الاستراتيجيات التي تنبثق من الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للدولة، و التي تحدد الخطوط العريضة و الأهداف العامة لسياسة التنمية المستدامة للدولة حسب القطاعات، و استنادا إلى الترابط و التنوع في أبعاد التنمية المستدامة تختلف و تتنوع الاستراتيجيات بين استراتيجة اجتماعية، اقتصادية، بيئية و أخرى مؤسسية لتحقق في تكاملها و ترابطها نهج تنموي مستدام .

و الجزائر كغيرها من الدول لتحقيق هذا النهج التنموي المستدام تبنت عدة إستراتيجيات منها في المجال البيئي كإستراتيجية إدارة الموارد المائية، الطاقات المتجددة، المناخ، التهيئة الإقليمية و السياحية، و هو ما ستتطرق له الدراسة ضمن الإستراتيجيات البيئية لإدارة التنمية المستدامة **(المبحث الأول)**، و استراتيجيات أخرى ضمن المجال الاقتصادي كإستراتيجية الإنعاش الاقتصادي، التنمية الفلاحية و الريفية المستدامة، تفعيل القدرات التنموية للجماعات المحلية، و استراتيجيات مؤسسية تتمثل في إستراتيجية الجزائر الالكترونية و التي شملتها الدراسة ضمن **(المبحث الثاني)** و المعنون بالاستراتيجيات الاقتصادية و المؤسسية لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر، و أخيرا الاستراتيجيات الاجتماعية لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر التي تضمنها **(المبحث الثالث)** و التي تفصلت في كل من إستراتيجية مكافحة الفقر، ترقية التشغيل و محاربة البطالة ثم ترقية السكن باعتبارها مطالب و محاور أساسية ضمن السياق الاجتماعي في الجزائر .

المبحث الأول : الإستراتيجيات البيئية لإدارة التنمية المستدامة في الجزائـر

تعد الاستراتيجيات البيئية من أهم استراتيجيات التنمية المستدامة التي تتحقق من خلالها الاستدامة البيئية و تشمل التخطيط لعدة عناصر بيئية أو التي لها تأثير مباشر على البيئة، كعنصر المياه، المناخ، الطاقات المتجددة، تهيئة الإقليم و هو ما ستتفصل فيه الدراسة ضمن المطالب التالية .

المطلب الأول : إستراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر

أصبح الوصول المستدام إلى الموارد المائية يشكل مصدر قلق كبير لجميع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما بسبب تغير المناخ والنمو الحضري والديمغرافي المتوقع في المنطقة كأخطار متفاقمة تزيد من حدة الإجهاد المائي والذي تزداد وتيرته في بلدان جنوب وشرق المتوسط ومنها الجزائر[1].

لتتوجه الجزائر كغيرها من الدول إلى المبادرة بخطط و إجراءات التسيير المستدام لهذا المورد الحيوي من خلال " **الإستراتيجية الوطنية لإدارة المياه**" ، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى« زيادة تعبئة الموارد المائية في أشكالها التقليدية وغير التقليدية وذلك لضمان تغطية الاحتياجات المنزلية والصناعية والفلاحة من المياه و إعادة تأهيل و تطوير الهياكل القاعدية لنقل مياه الشرب وتوزيعها لتقليص الخسائر وتحسين نوعية الخدمة، وكذا إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية لمرافق الصرف الصحي ومعالجة المياه القذرة وتصفيتها لإعادة استخدامها كمورد مائي محدود، وتحديث وتوسيع المناطق المسقية لدعم إستراتيجية الأمن الغذائي، ناهيك عن الإصلاح القانوني والمؤسساتي والتنظيمي لضمان تحكم أحسن للمياه وتحسين مؤشرات التسيير»[2]،و يمكن القول أن الجزائر اعتمدت في تنفيذ إستراتيجيتها على نهجين متكاملين هما :

- **إدارة عرض المياه** : وتتمثل في مجموعة الاجراءات الهادفة الى البحث و الوصول إلى موارد مائية إضافية جديدة، من خلال أنشطة تحديد مواقع مصادر المياه المتاحة وتنميتها و استغلالها.
- **إدارة طلب المياه** : وتتمثل في مجموعة الاجراءات الهادفة لتحقيق الاستعمال الأمثل للموارد المائية، و لتفعيل و تشجيع الاليات و الأنماط اللازمة للوصول الى الاستعمال و الاستهلاك و الاستخدام الرشيد للمياه [3].

---

[1] Morgan Mozas ,Alexis Ghosn , **Op cit** , p 62.

[2] نور الدين حاروش، «إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر»، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد السابع، جوان 2012، ص 69.

[3] محمد بلغالي، **التخطيط الإستراتيجي للموارد المائية الأبعاد القانونية والتنظيمية والأمنية سياسة تسعير الموارد المائية**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2013، ص 263.

أولا : إدارة عرض المياه في الجزائر

توجهت الجزائر ولاسيما مع بداية الألفية إلى تنمية مواردها المائية المتاحة و البحث عن موارد مائية جديدة في ظل ندرة المورد المائي وعوامل الإجهاد المائي المختلفة، فغالبية إقليمها مصنف كمنطقة صحراوية، و يقدر متوسط قياس الأمطار بـ89 ملم في السنة، و على هذا الأساس تحتل الجزائر المرتبة الـ13 ما بين البلدان الإفريقية التي تعاني أكثر من غيرها من نقص في هذه المادة الحيوية ، حيث تقدر إمكانات المياه التقليدية بـ19.4 مليار م^3 /السنة، أما إمكانات الموارد المائية غير التقليدية فهي تشمل قدرات محطات التطهير التي بلغت 1 مليار م^3 سنويا ،إضافة إلى القدرة الإنتاجية لمحطات تحلية مياه البحر بنسبة 912.5 مليون م^3 سنويا[1]، و تتوزع إمكانات موارد المياه التقليدية و الطبيعية إلى موارد مائية متجددة و غير متجددة موزعة على النحو التالي :

الشكل15: إمكانات موارد المياه التقليدية و الطبيعية في الجزائر

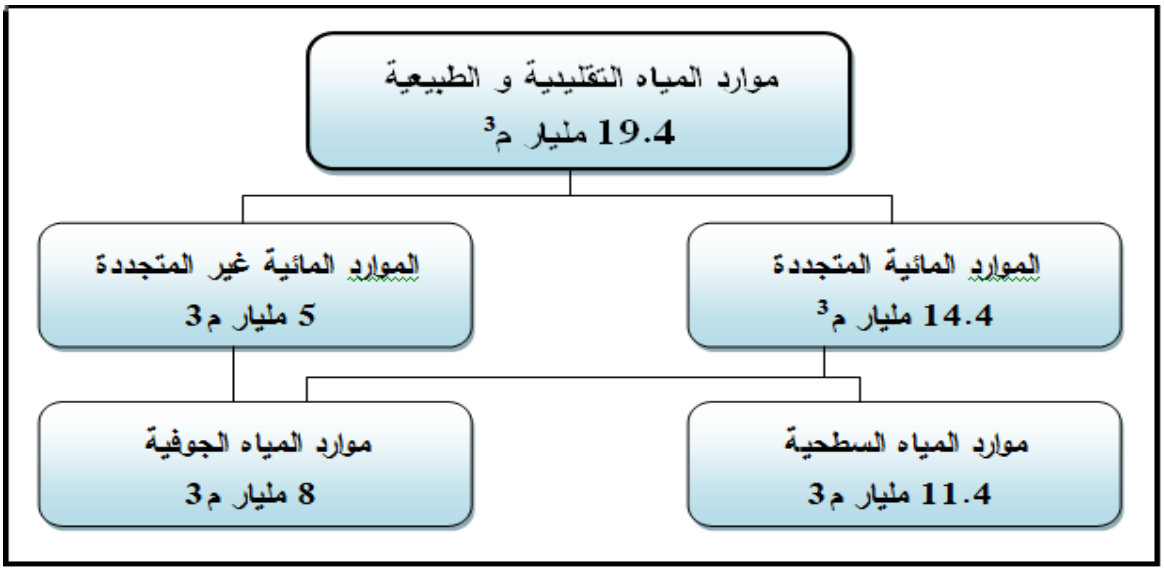

Source : Agence Nationale de Gestion Intégrée des Ressources en Eau .

كما تتميز الجزائر بتباين شديد في هطولية الأمطار بين المنطقة الغربية التي تستقبل حوالي (350 ملم من الامطار في المتوسط)، والمنطقة الشرقية ب(1000ملم) والمرتفعات الوسطى التي يمكن تصل

[1] Ministère des Ressources en Eau et de L'environnement , **Aperçu sur L'eau en Algérie**, Agence Nationale de Gestion Intégrée des Ressources en Eau , Alger , 2015 , p 03.

في بعض السنوات إلى (2000 ملم)، وتصبح هذه الهطولية شبه معدومة في الصحراء بمتوسط يقل عن (100 مم) [1]، الأمر الذي حدى بالجزائر إلى التركيز على الإجراءات التالية لتعبئة مواردها المائية :

1- تجنيد الموارد السطحية والجوفية : يستدعي الطابع الجاف وشبه الجاف للبلاد تجنيد جميع الموارد المائية المتوفرة و لاسيما :

1.1- المياه السطحية : تجسدت هذه السياسة بإنجاز العديد من المنشآت لضمان تلبية الحاجيات المتزايدة باستمرار إلى الماء (المدن، الصناعة،التجارة) بحيث تم إنجاز 70 سدا تبلغ قدرات التخزين الإجمالية بها 7.5 مليار متر مكعب و 10 سدود أخرى في طريق الانجاز[2] ،إضافة إلى إزالة توحل السدود، وبناء المحاجز و حفر الآبار .

1.2- المياه الجوفية :من خلال زيادة عدد التنقيبات و عدد الوحدات الهيدرولوجية بحيث يحتوي الجزء الشمالي من البلد على 177 وحدة هيدرولوجية لتخزين موارد قابلة للاستغلال بـ 7.2 مليار م^3 سنويا، أما الجزء الجنوبي فتنحصر الموارد المائية أساسا في طبقات المياه الجوفية في الصحراء الشمالية، و هي مقدرة بحوالي 5.3 مليار م^3 قابلة للاستغلال في السنة [3].

2- تحلية مياه البحر : دفعت الحالة المائية خلال تسعينات القرن العشرين التي شهدتها الجزائر نحو خيار تحلية مياه البحر خاصة مع توفر البلاد على عدة عوامل مشجعة على استعمال هذه التقنية ولا سيما توفر الجزائر على شريط ساحلي بطول 1200 كلم مع وفرة الموارد المالية والطاقوية للقيام بصناعة تحلية مياه البحر [4]، بحيث أصبحت الجزائر تحصي حاليا 11 محطة لتحلية مياه البحر تضخ 2 مليون متر مكعب يوميا، والتي تمثل 15 % من مصادر المياه الصالحة للشرب في الجزائر .

هذا البديل الذي حقق إضافة هامة للجزائر و حسن إيراداتها المائية خاصة ما ارتبط بمؤشرات التزود بمياه الشرب حيث :

---

[1] Morgan Mozas ,Alexis Ghosn , **Op cit** , p 03.

[2] وزارة الموارد المائية، «50 سنة من الإنجازات»، **مجلة من إنجاز وزارة الموارد المائية في إطار إحياء الذكرى 50 للاستقلال**، الجزائر، د.س.ن، ص 11.

[3] Ministère des Ressources en Eau et de L'environnement , Aperçu sur L'eau en Algérie, **op cit**, p 03.

[4] كمال بوعظم ،أمال ينون ،« تحلية مياه البحر في الجزائر : بين توفير مياه الشرب وحماية البيئة خلال الفترة (2005-2015)»، **مجلة الباحث**، العدد 16، 2016، ص 324 .

- ارتفع حجم مياه الشرب المنتجة من (1.5) مليار م^3 سنة 1999 إلى (3.6) مليار م^3 سنة 2015.
- تحسن معدل التوصيل بشبكة التغذية بمياه الشرب من (78%)سنة 1999 إلى (98%) سنة 2015 مع نسبة 100 % في المناطق الحضرية .
- ارتفع نصيب الفرد اليومي من (123) لتر سنة 1999 إلى (180) لتر سنة 2015، ويرجع سبب هذا التحسن للدور المحوري لمياه البحر المحلاة التي ساهمت بشكل كبير في زيادة العرض المائي خاصة في المناطق الحضرية والولايات الكبرى التي ارتفعت حصتها لتصل 50% [1].

3- معالجة مياه الصرف الصحي : في مواجهة الطلب المتزايد على المياه تبنت الجزائر سياسة جديدة والمتمثلة في إعادة استخدام المياه العادمة أو مياه الصرف الصحي التي يتم تفريغها سنويا بنحو 600 مليون م^3 منها 550 للتكتلات الشمالية فقط، والتي من المحتمل ارتفاعها إلى 1150 مليون م^3 بحلول عام 2020، وتستخدم الجزائر هذه التقنية ولاسيما في القطاع الزراعي الذي تخصص له 65 % من مواردها المائية، وقد بلغت المياه المعالجة المستعملة في هذا الشأن نحو 17 مليون م^3 لري أكثر من 10.000 هكتار من المساحة الزراعية سنة 2011، كما سعت الجزائر إلى تأطير هذه العملية وذلك بوضع المعايير والمقاييس المحددة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة[2] من خلال عدة تنظيمات[3] غير أن استخدام هذه التقنية في الجزائر لا يزال في حالة إبتدائية ولا يمارس إلا في مناطق صغيرة جدا [4].

4- الدمج في نظام المعلومات الإقليمي (SIR): قامت وزارة الموارد المائية في إطار إستراتيجيتها بتطوير نظام المعلومات الذي يقوم على دمج قواعد البيانات المختلفة للخدمات المسئولة عنها، بين مختلف المؤسسات المعنية كالديوان الوطني للتطهير، الجزائرية للمياه، الوكالة الوطنية للموارد المائية

[1] **المرجع نفسه**، ص 328.

[2] Hannachi A, et autre , « Gestion et valorisation des eaux usees en algerie »,**Larhyss Journal** , ISSN 1112-3680, n° 19, septembre 2014, pp 52-54.

[3] شملت أهم هذه التنظيمات كل من المرسوم التنفيذي رقم 93-160 الموافق لـ 10 يوليو 1993، والمرسوم التنفيذي رقم 06-141 بتاريخ 19 أفريل 2006، والمرسوم التنفيذي رقم 07-149 بتاريخ 20 ماي 2007، والقرار الوزاري المؤرخ في 02 يناير 2012 .

[4] Ghazouli M **, investir dans le développement durable : la réutilisation des eaux usées épurées** , Ministère des ressource en eau , Office National de l'Assainissement , 25-03-2014, p 06.

وغيرها من المؤسسات الفاعلة في القطاع ضمن شبكة نظام المعلومات القطاعي، وتتضمن هذه المعلومات البيانات الإجتماعية والإقتصادية، المؤشرات المتعلقة بإستغلال المياه، المعلومات الموحدة المتعلقة بالهياكل الأساسية الهيدروليكية، نتائج الدراسات التي أجريت على المستوى الإقليمي [1].

5- تحويلات الماء بين الأقاليم : إنصاف إقليمي بواسطة التحويلات: انتهجت الجزائر سياسة تحويل الماء بين الأقاليم وخاصة التحويلات من عين صالح إلى تامنغست ومن كدية أسردون إلى بوغزول (الجنوب والهضاب العليا)، إنطلاقا من فضاءات ذات فائض نسبي من الموارد المائية تسمح بمواجهة الحاجيات المستقبلية للفضاءات التي تعاني عجزا في هذا المورد وتعطي الوسائل لسياسة تهيئة الإقليم في هذه الفضاءات، تحويلات شمال-شمال، شمال – هضاب عليا، جنوب- هضاب عليا، وجنوب-جنوب (تنمية الهضاب العليا وتلبية حاجيات فضاء الشمال الغربي على الخصوص) [2].

ثانيا : إدارة طلب المياه في الجزائر

تمثلت إدارة طلب المياه في الجزائر في تبني عدة إجراءات لتحقيق المستويات والأنماط الأفضل لاستعمال المياه ولا سيما مايلي :

1- التخطيط الإستراتيجي للمياه : اعتمد تنفيذ هذه الإستراتيجية على التخطيط المتكامل للمياه من خلال مخططين أساسين هما : المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء ويحدد كل منها الخطوط الرئيسية لسياسة الماء كالتالي[3]:

1.1- المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية : ويشمل هذا المخطط تقييم الموارد المائية التي يتم رصدها، بما فيها الموارد البديلة الصادرة لا سيما عن تصفية المياه القذرة وتحلية ماء البحر وكذا الموارد المسترجعة نتيجة لتقليص الخسائر المادية وتطهير الموارد الطبيعية، تقييم الاحتياجات للماء، تحديد المشاريع والبرامج المهيكلة للحشد وتخصيص الموارد المائية، التي تسمح بتلبية الاحتياجات للماء الفائضة

[1] R.A.D.P, Ministere des Ressource En Eau , Etude d'actualisation et de finalisation du plan national de l'Eau régions hydrographiques centre et Est , **Rapport de mission 1 : analyse critique de la méthodologie et des résultats du PNE note méthodologique relative aux missions ultérieures** , octobre 2003, p 69.

[2] ج.ج.د.ش، قانون رقم 10-02، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

[3] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 10-01، يتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء، **ج.ر**، رقم 01، مؤرخة في 06 جانفي 2010 .

على المدى البعيد، تحديد المشاريع والبرامج المهيكلة، التوزيع الزمني لمجمل المشاريع والبرامج المهيكلة حسب تطور الإحتياجات للماء خلال مدة التخطيط وكذا تقدير تكاليف الإستثمار .

1.2- المخطط الوطني للماء : ويشمل هذا المخطط أساسا مايلي : تشخيص قطاع الماء، المتضمن على التوالي الموارد التي يتم رصدها واستعمالها حسب نوع الإستعمال، تحديد أهداف التنمية القطاعية على المدى البعيد، آخذا في الحسبان الحالة في قطاع الماء وكذا توجيهات تهيئة الإقليم وحماية البيئة والمخططات التوجيهية القطاعية الأخرى، تحديد المشاريع والبرامج المهيكلة ذات الطابع الوطني التي تهدف إلى ضمان التسيير الدائم للموارد المائية وهياكل الري، التوزيع الزمني لمجمل المشاريع والبرامج المهيكلة وكذا الإطار المالي المعد على أساس تقدير تكاليف الاستثمارات في مختلف المخططات التوجيهية للموارد المائية .

ويعد كل من المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء لمدة عشرين سنة، ويتم تقييمهما دوريا كل خمسة سنوات .

2- عصرنة المنظومة المؤسسية : شرعت الحكومة في 2001 في عملية واسعة لإعادة تنظيم القطاع، تتمحور حول مركزة أنشطة توزيع الماء الشروب والتطهير الحضري، عن طريق نقل إدارة خدمات المياه من جميع البلديات في البلاد إلى مؤسسة الجزائرية للمياه (ADE)، وهي مؤسسة عامة تحت الوصاية المباشرة لوزارة الموارد المائية [1]، إضافة إلى المؤسسات والوكالات الأخرى التي تعمل تحت وصاية الوزارة منها : مديريات الموارد المائية على مستوى كل ولاية، الديوان الوطني للتطهير، الوكالة الوطنية للموارد المائية، الوكالة الوطنية للسدود والتحولات، الوكالة الوطنية للسقي وصرف المياه [2].

3- التزويد بالماء الشروب : تسعى الجزائر لجعل التزويد بالمياه لكل الساكنة هدفا أوليا ضمن إستراتيجيتها، و في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019، تم تدعيم هذا البرنامج بانجاز 2440 كيلومتر من الأنابيب سنويا، انجاز محطة معالجة و 136 خزان كما سيتم إعادة تأهيل 1680 كيلومتر من قنوات الماء الشروب سنويا حيث تهدف كل هذه الإنجازات إلى تحسين الخدمة العمومية للماء و

[1] Mohammed Benblidia , Gaelle Thivet , « Gestion des ressources en eau : les limites d'une politique de l'offre » , **les notes d'analyse du CIHEAM** , centre international de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes , Mai 2010, p 04.

[2] مليكة بوضياف، «الأمن البيئي في إطار التنمية المستديمة في الوطن العربي »، **أطروحة دكتوراه**، مقدمة لكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 221.

ضمان التوزيع اليومي على كل المواطنين بكامل التراب الوطني لمدة لا تقل على 12 ساعة في اليوم الواحد[1].

4- تحسين الخدمة العمومية للمياه : شرع قطاع الموارد المائية في إتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات اللازمة من أجل تبسيط الملفات الإدارية الضرورية للحصول على المياه الشروب وعلى خدمات الصرف الصحي، حفر و إستغلال الآبار فضلا عن عقود الامتياز للمياه المعدنية يضاف إلى هذا كله تخفيض الآجال القانونية لدراسة الملفات كجزء من برنامج الحكومة الرامية إلى إعادة تأهيل وتحسين الخدمات العمومية، علاوة على ذلك، تعميم مراكز الاتصال (كاتو) الموجهة لاستقبال ومعالجة شكاوى المواطنين المتعلقة بالمياه الشروب والصرف الصحي في الوقت المناسب وهذا ما أثر فوريا في الحد من الخسائر الناجمة عن خلل الشبكات، التقليل من إنزعاج المواطنين حول إستمرارية الخدمات العامة [2].

5- تسعير الماء الشروب والتطهير : منذ بداية عام 2005[3]، وضعت الجزائر تسعيرة جديدة للمياه والصرف الصحي، مطبقة من طرف الجزائرية للمياه (ADE) وهي المسئولة عن تطبيقه بمعدل أساسي يتفاوت بين الحد الأدنى من 5.80 دج والحد الأقصى 6.30 دج [4] لا تمس زيادة التسعيرة بصفة أساسية مشتركي فئة الأسر وخاصة الشريحة الإجتماعية (25 م^3 في الثلاثي) التي تمثل 50% من مجموع المستعملين [5].

6- تكوين الموارد البشرية : نظرا لأهمية المورد البشري في تسيير هذه الإستراتيجية نظم قطاع الموارد المائية دورات تدريبية على مستوى القطاع وفي الكليات والمعاهد من أجل تعزيز القدرات المهنية للعاملين، كما تم إنشاء مدارس خاصة بالمياه سواء عن طريق المساعدة حيث أنجز القطاع مراكز تدريب

---

[1] R.A.D.P, Ministère des Ressources en eau , **Politique gouvernementale dans le domaine des ressources en eau** , septembre 2015, p07.

[2] R.A.D.P, Ministere des Ressources en eau , Politique gouvernementale dans le domaine des ressources en eau **, op cit**, p 09.

[3] ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 05-13 يحدد قواعد تسعير الخدمات العمومية للتزويد بالماء الصالح للشرب و التطهير و كذا التعريفات المتعلقة به، **ج.ر**، العدد 05، مؤرخة في 12 يناير 2005.

[4] Samir Baha-Eddine Maliki, « politique de l'eau en Algérie : les modèles marchands face à la pauvreté », **Les Cahiers du MECAS**, N° 2, Mars 2006 , p102.

[5] R.A.D.P, Ministère des Ressource En Eau , Etude d'actualisation et de finalisation du plan national de l'Eau régions hydrographiques centre et Est , Rapport de mission 1 : analyse critique de la méthodologie et des résultats du PNE note méthodologique relative aux missions ultérieures**, op cit ,** p 404.

متخصصة نذكر منها الديوان الوطني للتطهير المتواجد بمنطقة بومرداس، المعهد الوطني للتكوين المهني المتواجد بقصر البخاري، والجزائرية للمياه المتواجدة بوادي السمار و أخيرا المعهد الوطني للمهن ذات الصلة بالماء الممولة من طرف الإتحاد الأوربي في إطار برنامج المياه 11 والذي هو قيد الإنجاز حيث يجب أن تكون لهذه الأخيرة التأثير الإيجابي على مستوى المغرب العربي وعلى المستوى القاري [1].

و في الأخير تبقى هذه الإستراتيجية قاصرة في تحقيق بعدها المستدام بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر لإنجاحها واستدامتها كونها لا تزال بعيدة عن المفاهيم الحديثة للإدارة المتكاملة للمياه، ولمواجهة هذه الوضعية يجب تعميق البحث لاستنباط الآليات الضرورية التي تمكن من تحقيق الأمن المائي من خلال إعداد إستراتيجية للإدارة المتكاملة للمياه والتي تواكب التطورات المناخية وتساير التقنيات الحديثة، بهدف الحد من آثار الإجهاد المائي والتلوث المائي المنعكسة آثاره على الصحة والسكان والبيئة والتنمية المستدامة بكل أبعادها .

المطلب الثاني: إستراتيجية الطاقات المتجددة في الجزائر

انتهجت الجزائر عديد السياسات والإجراءات الهادفة لتطوير الطاقات المتجددة منذ الثمانينات باعتمادها لقوانين وهياكل تنظيمية لتأطير وتطوير الطاقات المتجددة، لتشكل كل هذه الإجراءات جزءا من إستراتيجية الطاقات المتجددة أو قاعدة تمهيدية لانتهاج الجزائر إستراتيجية جديدة واضحة المعالم إبتداءا من سنة 2011 من خلال إصدار البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة .

وتهدف إستراتيجية الجزائر في هذا المجال إلى :

- تنمية صناعة حقيقية للطاقات المتجددة مما سيمكن من استغلال القدرات الجزائرية الوطنية ،
- تلبية احتياجات السوق الوطني من الكهرباء ،
- استبدال الطاقات التقليدية بالطاقات المتجددة لتوفير حلول شاملة ودائمة للتحديات البيئية وللحفاظ على مصادر الطاقة الأحفورية ،
- تصدير الطاقات المتجددة كهدف استراتيجي،

[1] R.A.D.P, Ministère des Ressources en eau , Politique gouvernementale dans le domaine des ressources en eau, **Op cit** , p 09.

- خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة [1].

ولتحقيق هذه الأهداف، انطلقت الجزائر منذ بداية توجهها نحو بديل الطاقات المتجددة بوضع مجموعة من الأطر القانونية والهياكل المؤسساتية، ثم البرامج والمخططات الطاقوية ووضع جملة من التحفيزات الاستثمارية والإعفاءات الجبائية، ونفصل في هذه الإجراءات ضمن الأتي .

أولا: الهياكل التنظيمية والمؤسساتية

وضعت السياسات الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة ضمن إطار قانوني ونصوص تنظيمية، حيث تمثلت النصوص الرئيسية في : قانون التحكم في الطاقة، قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ،إلى جانب قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز [2]، وترتكز هذه السياسات على مجموعة من الهيئات والمؤسسات الاقتصادية، بحيث تهتم كل واحدة منها في حدود اختصاصها بتطوير الطاقات المتجددة، هناك 3 هيئات تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تنشط منذ 1988 :

- مركز تنمية الطاقات المتجددة CDER
- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية UDES
- وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم UDTS

أما بداخل قطاع الطاقة فيتم التكفل بالنشاط المتعلق بترقية الطاقات المتجددة من طرف وزارة الطاقة والمناجم، وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة APRUE، من جهة أخرى يتدخل مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز CREDEG في إنجاز وصيانة التجهيزات الشمسية التي تم إنجازها في إطار البرنامج الوطني للإنارة الريفية، أما في قطاع الفلاحة فتجدر الاشارة الى وجود المحافظة السامية لتنمية السهوب HCDS ،التي تقوم بانجاز برامج هامة في ميدان الطاقات المتجددة [3]، إضافة إلى إنشاء مجلس مشترك بين القطاعات لإدارة الطاقة (ICEM) الذي يعمل بمثابة منتدى للتشاور والتنسيق بين مختلف الجهات

[1] ج.ج.د.ش، وزارة الطاقة، **برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية**، جانفي 2016، ص ص 03-08.

[2] تتمثل في القوانين التالية : القانون رقم 09-99 المتعلق بالتحكم في الطاقة الصادر في 28 جويلية 1999، القانون رقم 09-04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة الصادر في 14 أوت 2004.

[3] نعيمة خالدي ،« مستقبل تطبيق تقنية النانو في تدعيم استخدام الطاقات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة – بالإشارة إلى حالة الجزائر–»، **نشرية الطاقات المتجددة**، مركز تنمية الطاقات المتجددة، العدد 02، ص ص 39-40.

الفاعلة المعنية في هذا المجال، وكذا إنشاء الصندوق الوطني لإدارة الطاقة (NFEM) الذي يساهم في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة [1] إنشاء شركة (NEW ENERGY ALGERIA) : وهي شركة مختلطة بين شركة سوناطراك وشركة سونلغاز ومجمع سيم SIM، والتي تم إنشاؤها سنة 2002، وتتلخص مهامها في ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها ،و تعيين و إنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة [2]، و حاليا تتولى وزارة البيئة و الطاقات المتجددة متابعة و تنفيذ إستراتيجية الطاقات المتجددة بالتنسيق مع مختلف القطاعات و الهيئات المعنية .

ثانيا: البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة

1- برنامج الطاقات المتجددة : تم اعتماد برنامج وطني يهدف لتطوير إمكانات الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة من قبل الحكومة في عام 2011، وقد مر هذا البرنامج بمرحلة تجريبية، من بينها : محطة هجينة للطاقة(الغاز والطاقة الشمسية) بحاسي الرمل، محطة الطاقة الضوئية بغرداية ومحطة طاقة الرياح بأدرار، ونظرا للنتائج المشجعة لهذه المرحلة، إضافة للتطورات التكنولوجية وانخفاض تكاليف بعض فروع إنتاج الكهرباء كفرع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فقد دفع ذلك القطاع لإعادة النظر في البرنامج بهدف تعزيز الطموح في هذا المجال [3]، ليتم تعديله في ماي 2015، و يهدف هذا البرنامج إلى تطوير صناعة الطاقة المتجددة المرتبطة ببرنامج تدريبي ورسملة للمعرفة خاصة في الهندسة وإدارة المشاريع الطاقوية كما يهدف لتلبية احتياجات السوق الوطنية من الكهرباء ،وخلق آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة، و تبلغ تقديرات برنامج الطاقة المتجددة لجميع القطاعات مجتمعة للسوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 ما مقداره 22 000 ميجاوات [4]، موزعة حسب القطاع على النحو التالي:

---

[1] A.Ghezloun and auther , « Algerian energy strategy in the context of sustainable development (Legal framework) , Energy Procedia 6 (2011), p 321 , Available online at: **www.sciencedirect.com .**

[2] شماني وفاء، أوسرير منور، « مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر»، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 14، المجلد 01، 2016، ص 42.

[3] R.A.D.P, Ministère de l'énergie et des mines, **Politique Gouvernementale dans le domaine de l'énergie** , DGS/DES-septembre 2015, p 013.

[4] Aissa Kefous , « Energie Renouvelable à l'horizon 2030 l'Algérie, le défi énergétique », **Technologia Bulletin du CRTSE** , n°12, septembre 2017,p 03.

الجدول 34 : البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة

	المرحلة الأولى 2015-2020	المرحلة الثانية 2021 -2030	المجموع
الخلايا الشمسية	3 000	10 575	(...)
الرياح	1 010	4 000	5 010
الحرارة الشمسية	-	2 000	2 000
التوليد المشترك	190	250	440
الكتلة الحيوية	360	640	1 000
الحرارة الجوفية	05	10	15
المجموع	4 525	17 475	22 000

المصدر: وزارة الطاقة، برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، جانفي 2016، ص 09.

وسوف يتم إنجاز هذا البرنامج من خلال ثلاث مراحل وهي:

- **المرحلة الأولى** :ما بين 2011 و2013 ، وتخصص لإنجاز المشاريع الريادية (النموذجية) لاختبار مختلف التكنولوجيات المتوفرة،
- **المرحلة الثانية** :ما بين 2014 و2015 ، سوف تتميز بالمباشرة في نشر البرنامج،
- **المرحلة الأخيرة:** ما بين 2016 و2030 ، سوف تكون خاصة بالانجاز على المستوى الواسع للمحطات الشمسية[1].

يشتمل البرنامج من الآن وإلى غاية 2030 على إنجاز 67 مشروعا، منها 27 محطة طاقة شمسية، 27 محطة طاقة هجينة تعمل بالديزل وال TG، ستة (06) محطات طاقة شمسية حرارية و سبعة (07) مزارع رياح التي ستسمح بحلول عام 2030 بإنتاج 40% من احتياجات الجزائر من الطاقة المتجددة منها 12000 ميغاوات[2] لتلبية الطلب المحلي على الكهرباء، و10000 ميغاوات متجهة للتصدير[1] .

[1] ج.ج.د.ش، وزارة الطاقة والمناجم ،« الورقة القطرية »، **مؤتمر الطاقة العربي العاشر: الطاقة والتعاون العربي** ، أبو ظبي، 27-29 أكتوبر 2014، ص ص 26-27.

[2] ميغاوات : هو وحدة قياس القوة، وهي تصف عادة قدرة انتاج الطاقة من طرف مولد (1 ميغاواط= 1 مليون واط) ،أنظر: برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

وترتكز إستراتيجية الطاقات المتجددة بالجزائر لاسيما على تطوير الطاقة الشمسية في المقام الأول، ثم طاقة الرياح في المقام الثاني .

2- برنامج كفاءة الطاقة : تهدف سياسة النجاعة الطاقوية إلى التقليل من استهلاك الطاقة وحماية البيئة والحفاظ على هذه الثروة للأجيال القادمة، وتجلت في المصادقة على برنامج طموح للنجاعة الطاقوية يغطي مجمل قطاعات النشاط، وخاصة البناء والصناعة والنقل ويهدف تنفيذه إلى تجاوز 60 مليون طن مكافئ نفط من اقتصاد الطاقة المتراكمة في حدود 2030، وتتناول العمليات البارزة لهذا البرنامج :

- العزل الحراري للبنايات ،
- تطوير مسخن الماء الشمسي ،
- تعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض من الطاقة،
- إدخال الأداء الطاقوي في الانارة العمومية،
- ترقية النجاعة الطاقوية في القطاع الصناعي ،
- ترقية GPL/C (غاز البترول المميع/وقود) و GN/C (غاز طبيعي/وقود) [2].

ثالثا : تطوير الطاقة الشمسية

من أهم مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر هي الطاقة الشمسية، ويتراوح متوسط عمر التشمس السنوي من مستوى منخفض يبلغ 2650 ساعة على الخط الساحلي إلى 3500 ساعة في الجنوب، كما تتراوح إمكانات الطاقة الشمسية اليومية من معدل منخفض يبلغ 4.66 كيلوواط /سا/م^2 في الشمال إلى معدل 7.62 كيلوواط /سا/ م^2 في الجنوب، ما يعني أن الطاقة الشمسية السنوية متاحة بنسبة 80% من أراض الجنوب [3]، وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلواط/سا/م^2 ، وهذا ما يعني أنها تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية و 4 مرات الاستهلاك العالمي و 5000 مرة الاستهلاك الوطني

[1] A. Ghezloun and auther ,« Actual case of energy strategy In Algeria and Tunisia », **International Conference on Technologies and Materials for Renewable Energy, Environment and Sustainability**, TMREES15, Energy Procedia 74, Université d'Alger, Algeria, 2015 , Available online at **www.sciencedirect.com** .

[2] وزارة الطاقة، برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[3] A. Djafour , and auther , « Photovoltaic assisted fuel cell power systems», **The International Conference on Technologies and Materials for Renewable Energy, Environment and Sustainability**, TMREES14, Energy Procedia 50, Université Kasdi Merbah Ouargla,2014, p 307, Available online at **www.sciencedirect.com** .

من الكهرباء وهذا حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية[1]،ما يجعل الطاقة الشمسية خيارا استراتيجيا نظرا للإمكانيات الهائلة للجزائر من الطاقة الشمسية (الطاقة الشمسية الضوئية، والشمسية الحرارية)، والتي تمثل المحور الأساسي للاستراتيجية حيث من المنتظر الوصول إلى 37 % من إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية بحلول عام 2030 [2].

- **إحلال الطاقات التقليدية بطاقة المركزات الشمسية CSP (Concentrated Solar Power) وطاقة الأنظمة الشمسية الكهروضوئية (PV):** تهدف هذه الإستراتيجية إلى العمل على إقامة البنى التحتية اللازمة لتطوير معدات و إنشاء محطات توليد الطاقة الشمسية باستعمال لاقطات CSP من أجل إحلال الطلب المحلي بالطاقة الشمسية والتصدير في المستقبل حيث تم إنشاء أول محطة هجينة تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية استلمت في جوان 2011 وبتكلفة قدرت بـ 315 مليون يورو، وبمدة إنجاز تراوحت بـ 33 شهرا في اطار الشراكة مع مجمع ABENER الاسباني بحاسي الرمل، حيث تساهم الطاقة الشمسية في إنتاج 25 ميغاوات من أصل إجمالي يقدر بـ 1250 جيغاوات وتقوم المحطة ببيع الكهرباء المولد من المصادر الهجينة لمركب سوناطراك الجزائري من أجل تغطية حاجيات الجنوب من الكهرباء[3] و يوضح الجدول الموالي مشاريع الطاقة الشمسية بتقنية CSP .

الجدول 35: مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية بتقنية CSP بالجزائر

المحطات الشمسية الهجينة	المنطقة	قدرة المحطة الشمسية (ميغاوات)	السنة
SPPI محطة الطاقة الشمسية الأولى	حاسي رمل	150 ميغاوات منها 25 ميغاوات من أصل شمسي	سلمت في جوان 2011
SPP II محطة الطاقة الشمسية الثانية	مغاير	470 ميغاوات منها 70 ميغاوات من أصل شمسي	2014

[1] Ministère de l'énergie et des mines , **Guide des énergies renouvelables** , Alger , Edition 2007, p13 .

[2] Manel Ait.Mekideche , « Assistante du PDG chargé des médias de société algérien de l'électricité et de gaz» , **News lettre presse,** n° 13 , N° 89 /APCM/2011, édition électronique avril 2011,p 05.

[3] عيساني عامر، معامير سفيان، «صناعة الطاقات المتجددة في الجزائر و آليات تفعيل أنظمة الطاقة الشمسية في إيجاد تنمية محلية مستدامة»، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية**، العدد السابع، جوان 2017، ص 386.

SPP III محطة الطاقة الشمسية الثالثة	النعامة	70 ميغاوات من أصل شمسي	2016
SPP IV محطة الطاقة الشمسية الرابعة	حاسي رمل	70 ميغاوات من أصل شمسي	2018

Source : United Nations Economic Commission for Africa[1].

كما تضمن البرنامج في اطار تطوير صناعة الطاقة الشمسية بأنواعها تحقيق المشاريع التالية :

- تزويد 16 قرية بالطاقة الشمسية بسعة خمسة(05) ميغاوات من الطاقة الكهروضوئية سنة 2014 في الجنوب والهضاب العليا ،

- إنجاز محطة شمسية كهروضوئية بسعة إمداد واحد (01) ميغاوات من الطاقة الكهروضوئية سنة 2013 من طرف مؤسسة سونلغاز في غرداية ،

- مشروع إنجاز 23 محطة شمسية لتوليد 343 ميغاوات من الطاقة الكهروضوئية ابتداءا من سنة 2015 على مستوى الهضاب العليا والجنوب ،

- الشروع في إنجاز مشاريع المحطات الشمسية الكهروضوئية، بسعة 13575 ميغاوات من الطاقة الكهروضوئية بمنطقة الهضاب العليا والجنوب ضمن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة للفترة 2015-2030،

- الشروع في إنجاز مشاريع المحطات الشمسية الحرارية بسعة 2000 ميغاوات من الطاقة الشمسية المركزة في الهضاب العليا والجنوب خلال الفترة 2015-2030 ضمن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ،

- إنجاز محطات شمسية بسعة 25 ميغاوات من الطاقة الكهروضوئية سنة 2015 بمنطقة إليزي، تمنراست، وتندوف [2].

رابعا : استثمار طاقة الرياح و الطاقات الأخرى

[1] United Nations Economic Commission for Africa : Office for North Africa, General Secretariat: Arab Maghreb Union, **The Renewable Energy Sector in North Africa** : **CurrentSituation and Prospects**, Expert Meeting about 2012 International year of Sustainable Energyfor All, Rabat, January 12-13, 2012, P29.

[2] جامعة الدول العربية، **دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2015، ص ص 99-100.

1- استثمار طاقة الرياح : بالرغم من ضعف إمكانات الرياح، فإن الجزائر جعلتها المحور الثاني بعد الطاقة الشمسية للاستثمار فيها، من خلال تشييد إثنين (02) من مزارع الرياح الأولى سنة 2014 بسعة 10 ميغاوات بأدرار بمبلغ 30 مليون أورو، والثانية بسعة 20 ميغاوات بكل من خنشلة والبيض، كما تجري الدراسات لتحديد المواقع المثلى لتحقيق المشاريع و إنشاء صناعة الرياح، بهدف تحقيق معدل ربح 50 % لهذه الطاقة في الفترة 2014-2020، ورفع المعدل إلى 80% خلال الفترة 2021-2030، بفضل تطوير قدرات تصنيع توربينات الرياح [1]حيث يقدر أن تشارك بما نسبته 3 % من إنتاج الكهرباء سنة 2030 [2].

2- الاستثمار في الطاقات الأخرى: هذه الإستراتيجية لا تستبعد تطوير الطاقات المتجددة الأخرى ولا سيما طاقة الكتلة الحيوية من خلال تطبيق الجزائر تقنيات لاستعادة الطاقة من النفايات الزراعية والصناعية المختلفة لإنتاج الوقود الحيوي في الجزائر، وهي انطلاقة محتشمة في مجال الطاقة الحيوية [3]، إضافة إلى تطوير استغلال الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الكهرومائية .

خامسا : الإجراءات التحفيزية والجبائية

تتم سياسة دعم الطاقات المتجددة من خلال تشجيع إنتاج الطاقة الكهربائية من أصول متجددة من خلال جهاز يدعى" **تسعيرة شراء مضمونة** "يضمن لمنتجي الطاقات المتجددة من الاستفادة من تسعيرة تسمح لهم بتحقيق مردودية مقبولة لاستثماراتهم خلال فترة أهلية تمتد إلى 20 سنة بالنسبة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح .أما الطريقة الثانية فتتمثل في سعي الصندوق الوطني للطاقات المتجددة إلى تشجيع الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة FNER بميزانية محددة مثل مشاريع استغلال الطاقة الشمسية عن طريق ألواح الخلايا الشمسية[4] إضافة إلى إجراءات للتحفيز والتشجيع ينص عليها القانون المتعلق

[1] Nations Unies , Commission économique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord , **« les secteur des énergies renouvelables en Afrique du Nord –situation actuelle et perspectives- »,** Bureau pour l'Afrique du Nord de la Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique (CEA-AN), septembre 2012, p 34.

[2] Manel Ait ,Mekideche , **op cit** ,p 05.

[3] Mjda Amina , « perspectives de développement de la bioénergie en Algérie » **, Bulltin des énergies renouvelable** , N° 17 , CDER , 2010 , p 01.

[4] سارة جدي، طارق جدي ،« واقع و آفاق الطاقات المتجددة في الجزائر» ، **مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي**، العدد (20)، 2015، ص 09.

بالتحكم في الطاقة (امتيازات مالية، جبائية وجمركية) بالنسبة للعمليات والمشاريع التي تساهم في تحسين النجاعة الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة [1].

و من هنا تتضح أن الجزائر انتهجت استراتيجية جادة لتطوير الطاقات المتجددة على مراحل زمنية محددة بتفعيلها لجملة من الاجراءات القانونية و المؤسساتية و التحفيزية و من خلال عديد المشاريع في ذات الشأن، لتحقيق الاستدامة الطاقوية و دمجها ضمن خياراتها الاستراتيجية بما يحقق الاقتصاد الأخضر و يحافظ على مواردها البترولية الناضبة و ادارتها بكفاءة عالية بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة، إلا أن الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر من خزانات الطاقات المتجددة تتطلب المزيد من الجهود و الشراكات الدولية و المحلية و الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة لتكريس مبدأ التنمية المستدامة .

المطلب الثالث : إستراتيجية التهيئة الإقليمية والسياحية المستدامة في الجزائر

في هذا المطلب سنحاول دراسة كل من استراتيجية التهيئة الإقليمية و استراتيجية السياحة في الجزائر إنطلاقا من مختلف السياسات و الاجراءات المتخذة من طرف الجزائر لتحسين النسيج العمراني و تحقيق العدالة الإقليمية من جهة، و أهم الرؤى لتطوير وجهة الجزائر السياحية من جهة أخرى، ضمن الآتي .

أولا : إستراتيجية التهيئة الإقليمية

يشكل تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) المنطلق من سنة 2010، الإطار المرجعي للإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم بالنسبة للعقدين المقبلين، كما يعد الأداة الإستراتيجية للتخطيط الفضائي، وسيسمح تنفيذه بتدارك اختلال التوازن بين الأقاليم والحد من التأخر في التنمية [2]، ويهدف هذا المخطط إلى تحقيق الخطوط التوجيهية الأربعة المتمثلة في : تحقيق إقليم مستدام، خلق ديناميات إعادة التوازن الإقليمي، خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم، تحقيق الإنصاف الإقليمي [3]، وبالرغم من تفصله وعنايته بالتخطيط لكل عناصر الإقليم إلا أن توجه الجزائر لتحقيق تنمية إقليمية مستدامة ارتكز على التجسيد العملي للإجراءات التالية :

---

[1] وزارة الطاقة، برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[2] ج.ج.د.ش، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2012 .

[3] ج.ج.د.ش، قانون رقم 10-02، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

1- تحقيق الإنصاف الإقليمي : يعتزم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم جعل الإقليم الوطني فضاءا مشتركا لجميع الجزائريين يضمن مستوى عالي من التضامن الإقليمي ويفترض ذلك وجود نظام ملائم لإعادة التوزيع بين الأقاليم الأفضل تجهيزا والأقاليم الأقل تجهيزا لتعويض الفوارق وتفادي حدوث قطيعة للأقاليم الهشة وتفككها [1]، ولتحقيق هذا الهدف اتخذ رئيس الجمهورية ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014 قرارات هامة من أجل تحقيق تنمية موزعة بإنصاف على كل التراب الوطني تمثلت تحديدا في إنشاء صندوق في المقام الأول لتنمية ولايات الهضاب العليا ترصد له نسبة 3% من الجباية البترولية موجه على غرار صندوق الجنوب(الذي ترصد له نسبة 2% من الجباية البترولية) لإنجاز عمليات تكميلية للتنمية المحلية، والانطلاق سنة 2006 في المقام الثاني في برنامج تكميلي بالنسبة لولايات الجنوب العشر(10) مزود بمبلغ 377 مليار دينار، ثم في برنامج آخر بالنسبة لولايات الهضاب العليا التسعة عشر 19 مزود بمبلغ قدره 693 مليار دينار [2].

2- تطوير وتجسيد أدوات التخطيط العمراني المحلي(POS- PDAU) : تعتمد هذه الإستراتيجية على أدوات تخطيط هامة لا سيما على المستوى المحلي، تتمثل في كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي يغطي إقليم بلدية أو مجموعة من البلديات، ومخطط شغل الأراضي (POS) :

1.1- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU) : وهو "أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية أخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي"[3]، وفي ذات الشأن سجل القطاع 1541 مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير الذي سمح بتغطية (100%) كل بلديات القطر الوطني، حيث تم رصد 1413 منتهية و128 في طور الدراسة، وقد سمحت مراجعة هذه المخططات بتجنيد أوعية عقارية هامة التي مكنت القطاع من تجسيد كل البرامج العمومية المسجلة منذ 1999 إلى غاية 2016 حيث تم تثبيت 4.027.149 وحدة سكنية بمختلف الصيغ(3 ملايين منتهية وحوالي مليون في طور الإنهاء)، إضافة إلى تثبيت 13.599 مرفق عمومي 2148 منها حاليا في طور الإنجاز تتمثل في هياكل قطاع التعليم العالي، التربية الوطنية، الصحة، الأمن [4].. هلم جرى.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 95-96.

[2] ج.ج.د.ش، مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة** ،الجزائر، أكتوبر 2010، ص ص 41-42.

[3] ج.ج.د.ش، قانون رقم 90-29،المتعلق بالتهيئة والتعمير، **ج** .ر، العدد(52)، الصادرة بتاريخ:02-12-1990.

[4] Communication de Monsieur le ministre de l'habitat de l'urbanisme et de la ville ,«Les instruments d'urbanisme outils de planification stratégique au service du développement local

1.2- مخطط شغل الأراضي(POS) : يحدد مخطط شغل الأراضي[1] بالتفصيل، في اطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء، ولهذا أكد المشرع ضرورة أن تغطى كل بلدية أو جزء منها بمخطط شغل الأراضي، يحضر مشروعه بمبادرة رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته[2]، حيث بلغت الحصيلة المسجلة في تثبيت 6.885 مخطط شغل الأراضي منها 6.029 منتهية إلى غاية 2016، كما تمت المصادقة النهائية على 4.706 [3].

3- القضاء على السكن الهش : في إطار تحقيق هدف التجديد الحضري وسياسة المدينة ،باشرت الجزائر عدة إجراءات ولاسيما تطهير السكن الهش حيث حدد الإحصاء الذي أجري حوالي 379.000 سكنا غير صحي يتعين القضاء عليه، و 182.000 سكن آخر ينبغي ترميمها، من ضمنها 100.000 على مستوى القصور الصحراوية، و82.000 في مختلف بلديات الهضاب العليا، كما سجلت الحكومة برنامج من 340.000 سكنا خصيصا للقضاء على السكن الهش، وفي هذا السياق تم في الفترة ما بين 1999 و 2009 هدم حوالي 85.000 سكنا هشا، و أعيد إسكان أزيد من 145.000 أسرة منها حوالي 40.000 في سنة 2009 فقط وهو ما يبين الكثافة التي تتميز بها محاربة السكن الهش وفي نفس الوقت تسهر المصالح العمومية على اتقاء أي محاولة لإقامة بيوت قصديرية جديدة ومعاقبتها، كما تم اعتماد مبالغ هامة من أجل المساعدة العمومية على ترميم المساكن في القصور والهضاب العليا[4].

», **Rencontre gouvernement – Walis** ,les 12 et 13 Novembre 2016, Palais des Nations- Club des Pins, pp 23-24.

[1] يحدد المخطط بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعنية الشكل الحضري، والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي، يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به..،وأنماط البنايات المسموح بها واستعمالاتها، يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات، يحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة، وكذلك تخطيطات ومميزات طرق المرور، يحدد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها، يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.أنظر: قانون رقم 90-29،المتعلق بالتهيئة والتعمير ،**مرجع سبق ذكره** .

[2] **المرجع نفسه.**

[3] Communication de Monsieur le ministre de l'habitat de l'urbanisme et de la ville ,«Les instruments d'urbanisme outils de planification stratégique au service du développement local »,**op cit** , pp23-24.

[4] ج.ج.د.ش، مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سبق ذكره**، ص 15.

4- إنشاء المدن الجديدة New Towns: تهدف هذه المدن إلى التحكم في التوسع العمراني وفك الخناق على المدن الكبرى التي تعرف تشبع لقطاعات التعمير و اختلالات في البنى الحضرية، ناهيك على النزوح المتصاعد يوميا .

إن برنامج المدن الجديدة، يساهم في التحكم الأمثل في النمو الديمغرافي ومرافقة التوجهات الإستراتيجية المنتهجة من طرف الحكومة في هذا المجال، كما تهدف إلى مواكبة ديناميكية التنمية الإقليمية، وسبق التطور العمراني وتنظيم العقار و إمتصاص العجز في مجال السكن والتجهيزات العمومية وكذا مختلف النشاطات التجارية والإقتصادية، وفي هذا الإطار تم إنشاء 04 أربع مدن جديدة، منها اثنتين معدتين لتخفيف الخناق على الجزائر العاصمة، وهما مدينتي "**سيدي عبد الله**" بالعاصمة و "**بوينان**" بالبليدة، تعتبران مراكز نشاط محركة للتنمية والإستثمار وتوفران عدة فرص للشغل مع خلق إطار عمراني جديد يتماشى ومبادئ التنمية المستدامة، ما ألزم وضع جهاز قانوني وتنظيمي مناسب في مجال ترقية وتسيير مشاريع المدن الجديدة [1].

هذا إضافة إلى ما تم تطبيقه ضمن هذه الإستراتيجية من تطوير شبكات الهياكل القاعدية للطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات بما فيها إنجاز الطريق السيار" شرق غرب"، وتنمية المناطق الريفية [2]، مع ترقية السكن ووضع اجراءات بديلة لتمويل المشاريع وترقية سوق الإيجار وتحفيز النشاطات العقارية وتطوير سوق الرهن العقاري [3].

ثانيا : إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة

بادرت الجزائر نظرا لما تملكه من مقومات طبيعية، ثقافية وتاريخية ومنتجات سياحية هامة ومتنوعة بانتهاج "**إستراتيجية وطنية للتنمية السياحية المستدامة**" سنة **2008**، انطلاقا من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في أفق 2025(**SDAT 2025**)، ومن خلال التخطيط الاستراتيجي لهذه الإستراتيجية تم تقسيمها على مختلف الآفاق الزمنية : المدى القصير **(2009)**، المدى المتوسط **(2015)**، والمدى الطويل **(2025)**، في إطار التنمية المستدامة، على أن تكرس هذه المراحل الجزائر كمقصد امتياز

[1] Communication de Monsieur le ministre de l'habitat de l'urbanisme et de la ville ,«Les instruments d'urbanisme outils de planification stratégique au service du développement local »,op cit , p 25.

[2] ج.ج.د.ش، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2017، ص 22.

[3] ج.ج.د.ش، مداخلة السيد الوزير الأول، **عرض مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2012، ص 14 .

سياحي ضمن الفضاء الأورو متوسطي، والانطلاق في تجسيد هذه الإستراتيجية بالاعتماد على مبدأ "**الحاكمية الجديدة** " من خلال ضمان مقاربة جديدة أثناء التنفيذ تجمع الدولة، الجماعات المحلية، المجتمع المدني، الدواوين المحلية للسياحة، المتعاملين والمهنيين على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي في إطار شراكة مستدامة من أجل التجسيد الفعلي لهذه الإستراتيجية[1] القائمة على العناصر الأساسية التالية :

1- تفعيل الاستثمار السياحي : وفي هذا الإطار سجلت وزارة السياحة ارتياحا لتجاوب المستثمرين حيث تم اعتماد أكثر من 1560 مشروع على مستوى الوزارة إلى غاية 2016 بتكلفة مالية تفوق 747 مليار دج وبطاقة استيعاب إضافية تقدر بأكثر من 200.000 سرير تضاف إلى 100.000 سرير الموجودة حاليا، من هذه المشاريع هناك أكثر من 550 مشروع هي في طريق الإنجاز وبنسب متفاوتة في تقدم الأشغال وبطاقة استيعاب تقدر بـ:77.793 سرير وبتكلفة مالية تتجاوز 248 مليار دج [2].

2- تقييم وتطهير مناطق التوسع السياحي : من خلال تبني القطاع لمقاربة جديدة لإعداد وتهيئة وتسيير الوعاء العقاري في مناطق التوسع السياحي (ZET) والقرى السياحية للإمتياز (VTE) من خلال إطلاق برنامج تحيين وتطهير وتسيير للعقار السياحي، قصد وضعه تحت تصرف المستثمرين والمرقين الذين أبدو اهتمامهم بالأقطاب السياحية للإمتياز[3]، وجرد كل الفضاءات والعمل على حسن استغلالها وفق ما تقتضيه مخططات التهيئة السياحية لكل منطقة [4].

3- تفعيل الحركيات الخمس : و تشمل ما يلي :

---

[1] R.A.D.P, Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme **, instruction T2**, du 31 mai 2008 , Relative a la mise en œuvre du schéma directeur d'aménagement touristique (SDAT2025) les cinq dynamiques de la mise en tourisme de l'Algérie , pp 02-16.

[2] Allocution de Monsieur Abdelouahab NOURI :Ministre de l'aménagement du territoire du tourisme et de l'artisanat , **A l'occasion de la rencontre Gouvernement –Walis**, 12 et 13 novembre 2016 – Palais des Nations- Club des Pins, p p41-43.

[3] ج.ج.د.ش، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، **الكتاب 4: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية –المخطط العملي–**، جانفي 2008، ص 17.

[4] Allocution de Monsieur Abdelouahab NOURI :Ministre de l'aménagement du territoire du tourisme et de l'artisanat, **op cit**, p p 41-43.

4.1- تقويم وجهة الجزائر (مخطط الجزائر وجهة) : ينطلق هذا المخطط من إعادة الإعتبار للتنافسية السياحية للجزائر بفضل التسويق السياحي الذي يسجل ويروج تحت شعار "منتوج سياحي الجزائر"، كما شمل المخطط إنشاء فضاءات لرصد الأسواق الدولية والترويج للوجهة السياحية الجزائرية [1] .

4.2- خلق وتطوير الأقطاب السياحية (POT)، والقرى السياحية للامتياز (VTE) [2]: والتي تهدف إلى تحقيق تحول الجزائر إلى بلد سياحي من خلال هيكلة أقطاب سياحية وقرى للامتياز، معترف بها كنموذج من طرف السوق السياحية الدولية، على أن تسمح هذه الأقطاب بهيكلة الإقليم الجزائري والمساهمة بطريقة فعالة في تشكيل الصورة السياحية للجزائر وبروز وجهتها، وتتمثل هذه الأقطاب في :

1. القطب السياحي للامتياز شمال شرق (POT.N.E)
2. القطب السياحي للإمتياز شمال وسط (POT.N.C)
3. القطب السياحي للإمتياز شمال غرب (POT.N.O)
4. القطب السياحي للإمتياز جنوب شرق (POT.S.E)
5. القطب السياحي للإمتياز جنوب غرب (POT.S.O)
6. القطب السياحي للإمتياز للجنوب الكبير (POT.G.S)
7. القطب السياحي للإمتياز للجنوب الكبير "الهقار – تمنراست "(POT.G.R)

ويتولى كل قطب سياحي تجسيد وتنمية المشاريع الأولوية للقطب، والمتمثلة بالأخص في فنادق الشبكة والقرى السياحية للامتياز البالغ عددها (20قرية سياحية للإمتياز[3]) .

---

[1] ج.ج.د.ش، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، **الكتاب 2 : المخطط الإستراتيجي : الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، جانفي 2008، ص ص 21-36 .

[2] ج.ج.د.ش، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، الكتاب 3: الأقطاب السياحية السبعة للإمتياز (POT)**، جانفي 2008، ص ص 05-105.

[3] القرية السياحية للامتياز، وتمثلت في كل من : القرية السياحية مسيدة الطارف، القرية السياحية سيدي سالم عنابة، القرية السياحية أقريون بجاية، القرية السياحية الصغيرات بومرداس، القرية السياحي بودواو البحري بومرداس، القرية السياحية عين الشرب-عين طاية –الجزائر، القرية السياحية ملتقى الجزائر موريتي1 الجزائر، القرية السياحية الساحل الجزائر، القرية السياحية سيدي فرج الجزائر، القرية السياحية زرالدة غرب، القرية السياحية العقيد عباس(تيبازة)، القرية السياحية واد بلاح سيزاري-تيبازة، مشروع الحلم السياحي مداغ وهران، مشروع قرية هيليوس كريستل وهران، مشروع القرية السياحية موسكاردا تلمسان، مشروع قرية قصر ماسين-تيميمون-أدرار، أنظر : ج.ج.د.ش، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط –

4.3- نشر مخطط السياحة النوعية (PQT) : من خلال تبني الجزائر خطة لتطوير نوعية العرض السياحي الوطني الذي يشمل التدريب على الامتياز وتعلمه واللجوء إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالتوافق مع تطور المنتوج السياحي في العالم، ومن أهم الميكانيزمات التي جاء بها هذا المخطط لتطوير السياحة وتقويم المحترفين هي دمغة "**السياحة النوعية الجزائرية**" [1].

4.4- ترقية التواصلية والتناسق في العمل (الشراكة بين القطاع العام والخاص) : يتعلق الأمر بترقية البينية والتناغم في العمل من خلال مفصلة السلسلة السياحية و إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص .

4.5- تحديد وتنفيذ خطة التمويل : يتعلق الأمر بالإجراءات والتحفيز لدعم الأنشطة السياحية و أصحاب المشاريع والمرقيين وكذلك استقطاب كبار المستثمرين الوطنيين والدوليين [2].

تسعى الجزائر من خلال هذه الإستراتيجية السياحية إلى ترقية البلد إلى مرتبة الامتياز في المنطقة الأورو-متوسطية وجعل الجزائر بلدا مستقبلا للسياح من جهة، وتنمية الإقتصاد الوطني للخروج من التبعية الريعية وتحقيق النهضة بالقطاع ليصبح مصدرا هاما للثروة المستدامة وتحقيق الريادة العالمية في المجال السياحي، غير أن مؤشرات مساهمة هذا القطاع من خلال الناتج المحلي الخام لا تزال ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى وغير بعيد الدول المغاربية كالمغرب وتونس، ما يقتضي إعادة تقييم هذه الإستراتيجية والنهوض ببقية القطاعات المؤثرة على قطاع السياحة الذي يعد قطاعا أفقيا لا يمكن تحقيق نهضته دون تطور القطاعات الأخرى من أمن، ثقافة مجتمعية، مناخ، ...وغيرها.

المطلب الرابع : الإستراتيجية الوطنية لإدارة التغيرات المناخية في الجزائر

يتميز المناخ الجزائري بالتنوع بحيث يتسم الشمال بمناخ رطب وممطر شتاءا وحار وجاف صيفا وبأمطار غير منتظمة وأحيانا قوية جدا وموزعة بشكل غير متساو في الزمان والمكان على حد سواء وتكون الأمطار منعدمة في الصيف وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط في مجموعه تقريبا ،أما منطقة

التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، **الكتاب 5: المشاريع ذات الأولوية السياحية**، جانفي 2008، ص ص 15-32.

[1] ج.ج.د.ش، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، الكتاب 2 : المخطط الإستراتيجي : الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 47 -48 .

[2] R.A.D.P, Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme , instruction T2 ,du 31 mai 2008 , **Op cit** , p 04.

التل فتتسم بغزارة في هطولية المياه في فصل الشتاء كما تتسم الهضاب العليا بهذه الهطولية في فصل الربيع، و في المقابل تتميز المناطق الصحراوية بجفاف مطلق تتخلله من حين لآخر أمطار استثنائية غير متوقعة أما المدى الحراري ما بين النهار والليل فيكون فصليا وجد هام[1] .

هذا التنوع المناخي جعل الجزائر عرضة لعدة ظواهر مناخية متطرفة كنوبات الجفاف مع ارتفاع درجات الحرارة، الفيضانات، التصحر، و غيرها من التغيرات المناخية المهددة لأمن و استقرار الجزائر هذا من جهة، و من جهة أخرى الالتزامات الدولية للجزائر من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ و الاحتباس الحراري و مشاركتها ضمن القمم المناخية الدولية شكل لزاما عليها للإتجاه الى تبني استراتيجية لادارة الشؤون المناخية و المصطلح عليها بـ" **الإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية**" و القائمة على ثلاثة عناصر :

1. إجراءات التكيف مع تغير المناخ ،
2. التخفيف من إنبعاثات غازات الدفيئة،
3. إنشاء الترتيبات المؤسسية للتعامل مع تغير المناخ [2]،

و تحقيق الأهداف المسطرة لهذه الاستراتيجية قائم على عدة دعائم عملية انتهجتها الجزائر لتحقيق التكيف المناخي و التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، و من أهم هذه الإجراءات ما يلي :

أولا : تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسساتي للإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية

اتخذت الجزائر عدة إجراءات لاندماجها في السياق العالمي لمكافحة التغيرات المناخية، أهمها مصادقة الجزائر على وجه الخصوص على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية (UNFCCC) في عام 1993، وبروتوكول كيوتو في عام 2004، و اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي (UNCBD) في عام 1995 واتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة التصحر في البلدان الأكثر تضررا من الجفاف و / أو التصحر، على وجه الخصوص في أفريقيا (UNCCD) في عام 1996، كما تم الشروع في العديد من المبادرات لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

[1] بوسبعين تسعديت، «أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة استشرافية –»، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس، 2014–2015، ص 150.

[2] R.A.D.P, Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , « **Seconde communication nationale de l'Algérie sur les changements climatiques a la CCNUCC** » , projet GEF/PNUD 0039149 , Alger , 2010 , p 17.

خاصة في التكيف والتخفيف، وكذلك في وضع الجزائر في عملية التفاوض[1] مما يشير إلى التزامها القوي بالمشاركة في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة تغير المناخ وتداعياته المحتملة .

ومن جانب الإطار المؤسساتي قامت الجزائر بإنشاء العديد من الوكالات المساهمة و المتخصصة لتحقيق أهداف إستراتيجية التغيرات المناخية على غرار الوزارات المعنية، بما في ذلك : المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD)، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية (ANCC)، الوكالة الوطنية للنفايات (AND)، المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية (CNRB)،المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء (CNTPP)، المجلس المشترك بين القطاعات المعني بالسيطرة على الطاقة(CIME)، المفوضية الوطنية للساحل (CNL)، المعهد الوطني للتعليم البيئي (CNFE) [2].

كما عملت الجزائر على تطوير نظام شبكات المراقبة والأرصاد : فيما يتعلق بالمراقبة والمعرفة العلمية، تشارك الجزائر البرنامج العالمي (OMM/PNUE) لرصد المناخ العالمي من خلال تكليف محطة تمنراست بمراقبة تطور مستويات غازات الاحتباس الحراري، وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز شبكة الأرصاد الجوية الوطنية طوال الوقت، لتتكون من: (79 محطة سينوبتيكية ،40 محطة الطقس الأوتوماتيكية مع النقل في الوقت الحقيقي ،10 محطات إرسال أوتوماتيكية في الوقت الفعلي في ولاية الجزائر العاصمة، 125 محطة تلقائية مناخية أوتوماتيكية ،222 محطة مناخية تقليدية و 03 محطات للبحوث والملاحظات الخاصة.)تساهم خدمة الأرصاد الجوية أيضا، من خلال تطوير ونشر البيانات إلى المستخدمين، في التكيف مع تغير المناخ من خلال إعداد توقعات الأمطار وإنشاء خرائط لمؤشرات المناخ في الجزائر [3].

ثانيا : تدابير التخفيف[4] من التغيرات المناخية

[1] R.A.D.P, Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de la Ville, **Plan national climat de l'Algérie diagnostic, stratégie , plan d'action et gouvernance** , Décembre 2012, p03.

[2] R.A.D.P, Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , « Seconde communication nationale de l'Algérie sur les changements climatiques a la CCNUCC »**, op cit**, p 16.

[3] **Ipid** ,p p 104-105.

[4] يقصد بسياسة التخفيف، " اتخاذ تدابير تخفض انبعاثات غازات الدفيئة في محاولة لإبطاء عملية تغير المناخ" أنظر : Jamie Sanderson , «An Analysis of Climate Change Impact and Adaptation for South East Asia», **Submitted for -the degree of Doctor of Philosophy**, Centre for Strategic Economic Studies, Victoria University of Technology,2002, p 18.

تهدف إستراتيجية التغيرات المناخية إلى التخفيف من إنبعاثات غازات الدفيئة، وذلك بتركيز الجزائر على معالجة الغازات الثلاث الأكثر أهمية من حيث الانبعاثات، وتشمل كل من ثاني أكسيد الكربون (CO_2) والميثان (CH4) و أكسيد النيتروز (N2O)، وذلك بشكل أكبر في كل من قطاع الطاقة، الغابات، الإسكان، النقل، الصناعة والنفايات، وسوف تركز الجزائر على أهداف التخفيف الكمي لإنبعاثات غازات الدفيئة للفترة 2020-2030 باستخدام المنهجية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي بتغير المناخ [1].

وتعتبر إستراتيجية التخفيف تكملة للسياسة الوطنية للقضاء على المواد المقلصة للأوزون (SAO) التي انتهجتها الجزائر سنة 1993 بعد التوقيع على بروتوكول مونتريريال[2]، بهدف التخلص من المواد المقلصة لطبقة الأوزون في الآجال المحددة وقامت هذه السياسة على ستة(06) محاور أساسية تمثلت في إنشاء مركز لتنسيق البرنامج الوطني للتخلص من المواد المقلصة لطبقة الأوزون (مكتب الأوزون)، وضع برنامج للإعلام والتحسيس، مراقبة سوق المواد المقلصة لطبقة الأوزون، التكوين والمساعدة التقنية، وكذلك مراقبة استهلاك هذه المواد [3].

وتحقيقا لإجراءات التخفيف تلتلزم الجزائر في إطار هذا النهج بتخفيض مستويات إنبعاثاتها المسببة للإحتباس الحراري ما بين 07 إلى 22 % بحلول عام 2030 [4]، حسب القطاعات الأكثر اطلاقا لإنبعاثات الغازات الدفيئة، ويشمل ترتيب القطاعات حسب المخطط البياني التالي :

[1] R.A.D.P, **Contribution Prévue Déterminée au niveau National CPDN – ALGERIE**, Alger, septembre 2015, pp 03 -05 .

[2] صادقت الجزائر على بروتوكول منتريال بموجب ملحق المرسوم الرئاسي رقم 92-355، الذي يتضمن الانضمام إلى برتوكول مونريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون الذي أبرم في مونتريال Montréal يوم 16 سبتمبر سنة 1987 و إلى تعديلاته (لندن 27 و 29 يونيو سنة 1990)، **ج** ر، العدد 69، مؤرخة في 27 سبتمبر 1992.

[3] التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة، 2007، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 265-268.

[4] Stéphane POUFFARY et autres , « les défis du changement climatique en méditerrannée transformer les contraintes en opportunités d'agir » , **Energie 2050,** Novembre 2016, p64 .

الشكل16: توزيع إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن استخدامات الطاقة في الجزائر

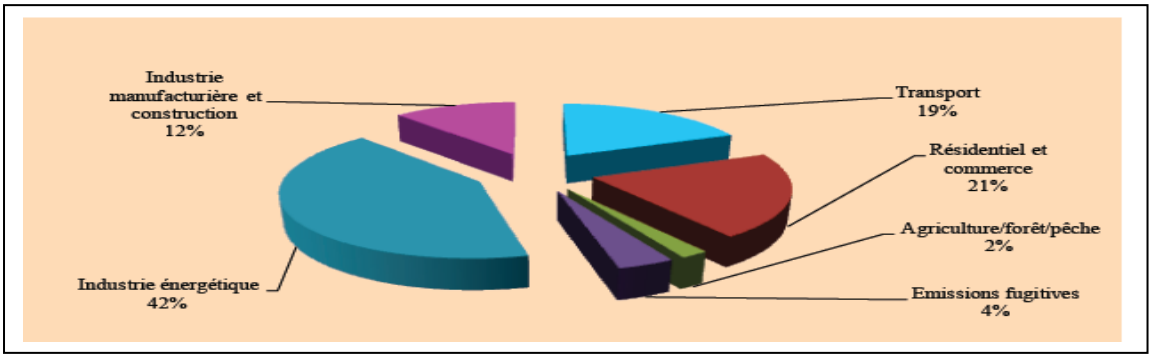

Source : Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , « Seconde communication nationale de l'Algérie sur les changements climatiques a la CCNUCC ».

و عليه تهدف الجزائر ضمن إستراتيجية التخفيف من غازات الدفيئة، التحكم في استهلاك الطاقة في جل القطاعات الاقتصادية، حيث تم تقدير حجم الاقتصاد في الطاقة خلال الفترة 2006-2010 والتقديرات لسنة 2025، وحجم غازات الدفيئة التي تم تفاديها وفقا للجدول الموالي :

الجدول 36: حجم اقتصاد الطاقة و كمية الـ CO2 التي تم انبعاثها للفترة 2006-2010، و تقديرات التقليل منها لسنة 2025

القطاعات	اقتصاد الطاقة خلال 2006-2010 (ktep)	CO_2 المتفادى من انبعاثها (kt)	اقتصاد الطاقة لسنة 2025 (mtep)	نسبة CO_2 المتفادى انبعاثها 2025م (%)
الصناعة	631.24	1893.72	1.920	11
السكن	68.92	206.78	1.280	17
النقل	176.00	0.216	1.55	21
الخدمات	12.82	38.44	-	-
الفلاحة	0.51	1.55	0.80	5

Source : Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , « Seconde communication nationale de l'Algérie sur les changements climatiques a la CCNUCC», op cit , pp 189-194.

يظهر الجدول ارتفاع حجم الطاقة المقتصدة من قطاع الصناعة بحجم 1893.72 (KT) من CO_2 المتجنب خلال الفترة 2006-2010، و ذلك بفضل إجراءات التخفيف من الانبعاثات المتخذة من

طرف الجزائر، غير أن حجم الانبعاثات المتفاقمة يتطلب تكثيفها و تعزيزها بالإجراءات اللازمة لضمان فعاليتها .

ثالثا : تدابير التكيف[1] مع التغيرات المناخية

للتكيف مع تغير المناخ من أجل تعزيز مجتمع واقتصاد أكثر قدرة على مقاومة آثار تغير المناخ ولحماية الناس والحفاظ على الموارد الطبيعية والبنية التحتية الأساسية ضد مخاطر الأحداث المتطرفة ذات الأولوية، انتهجت الجزائر عدة إجراءات لإحداث التكيف مع الظواهر والتغيرات المناخية سنحاول التطرق إلى أهمها كالتالي:

1- الخطة الوطنية للمناخ Plan National Climat : تم وضع استراتيجية المناخ في الجزائر بشكل رسمي في خطة المناخ الوطنية، والتي تهدف على وجه الخصوص إلى تعزيز تعبئة الموارد المائية، مكافحة الفياضانات، حماية الساحل، مكافحة الجفاف والتصحر، زيادة المرونة في النظم الإيكولوجية والزراعة وتغير المناخ [2]، و تهدف الخطة الوطنية للمناخ إلى ضمان التكامل والتنظيم لجميع الجهود المبذولة عن طريق صياغة إستراتيجية شاملة لتكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات المناخية، وتخفيض إنباعاثات غازات الإحتباس الحراري عن طريق إقتراح إستجابات مناسبة تراعي أهداف التنمية الإجتماعية والإقتصادية ورهانات المفاوضات الدولية[3] ،وتتطلب هذه التدابير الرئيسية للتكيف دعما دوليا متنوعا، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، وتمثلت تدابير التكيف حسب خطة المناخ الوطنية للجزائر فيما يلي :

- تكييف الإطار المؤسسي والتنظيمي لتغير المناخ ،
- تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لمكافحة تغير المناخ،
- إنشاء آلية للرصد والإنذار المبكر وبناء القدرات لإدارة الأحداث المناخية المتطرفة ،

---

[1] يعرف التكيف على أنه مجموعة الإجراءات لتطوير النظم الطبيعية والإنسانية والتقنيات لمواجهة المؤثرات المناخية للحد من الآثار السلبية لهذه التغيرات المناخية وتعظيم آثارها المفيدة، أو هي "الاستجابة اللاحقة على الآثار الضارة لتغير المناخ"، أنظر : Christian de Perthuis, Stéphane Hallegatte, Franck Lecocq, Economie de climatique, Rapport du Conseil Economique pour le Développement Durable, république française, frévier 2010,p 07 l'adaptation au changement

[2] R.A.D.P, Contribution Prévue Déterminée au niveau National CPDN – ALGERIE, **op cit** , p 09.

[3] R.A.D.P, Ministere de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de la Ville, Plan national climat de l'Algérie diagnostic, stratégie , plan d'action et gouvernance , **op cit**, p03.

- تطوير الخطط الإقليمية والمحلية للتكيف مع تغير المناخ [1].

2- برنامج مكافحة التصحر : الذي يمس المناطق القاحلة و شبه القاحلة، وتضمن الإجراءات التالية :

2.1- مخطط العمل الوطني لمكافحة التصحر (PAN-LCD) : الذي تشترك في تفعيله العديد من القطاعات والذي سيكون موضوع مطابقة وتحيين مع استراتيجية العشرية طبقا لتوصيات اللجنة المكلفة بتجسيد اتفاقية محاربة التصحر وندوة الأطراف[2].

2.2- السد الأخضر : يتموقع السد الأخضر في الجزء ما قبل الصحراء، وهو يتمثل في زراعة الغابات الكثيفة على حوالي 3 ملايين هكتار من المساحات المتدهورة، للحد من التصحر ومن جهة أخرى فرصة لإعادة الإنعاش البيولوجي حيث سمح هذا المشروع بما يلي :

- إعادة تشكيل الغابات المتدهورة في أطلس الصحراء مع علاج مساحة 300.000 هكتار،
- حماية مراكز الحياة والبنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية ضد التحول من خلال تثبيت الكثبان الرملية والأحزمة الخضراء على ما يقارب 5000 هكتار،
- تهيئة المزارع الرعوية لزيادة الأعلاف على مساحة 25.000 هكتار ،
- إنشاء شبكات الطرق على أكثر من 5000 كم،
- تعبئة المياه لصالح السكان من خلال تحقيقها لـ 90 نقطة من الماء [3].

كما أن إستراتيجية التكيف المناخي كانت ضمن أولويات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT، من خلال تأطيره لجملة من إجراءات التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية وبالأخص لمكافحة ظاهرة التصحر التي تمس جزءا كبيرا من البلاد وذلك من خلال برمجة سياسة لحماية النظام البيئي الساحلي، مكافحة الانجراف المائي، مكافحة تصحر السهوب و إعادة تأهيل الغطاء النباتي، إعادة تشجير

[1] R.A.D.P, Contribution Prévue Déterminée au niveau National CPDN – ALGERIE, **op cit,** pp 03-08 .

[2] ج.ج.د.ش، قانون رقم 10-02، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[3] R.A.D.P, Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , « Seconde communication nationale de l'Algérie sur les changements climatiques a la CCNUCC **», op cit**, p 41.

الغابات وتهيئتها، وكذا وضع خريطة جغرافية دقيقة للسد الأخضر وتعريف المساحات الواجب تشجيرها [1]، وهو ما نوضحه من خلال الخريطة المعلمية التالية :

خريطة رقم 3: إجراءات الحد من ظاهرة التصحر في الجزائر

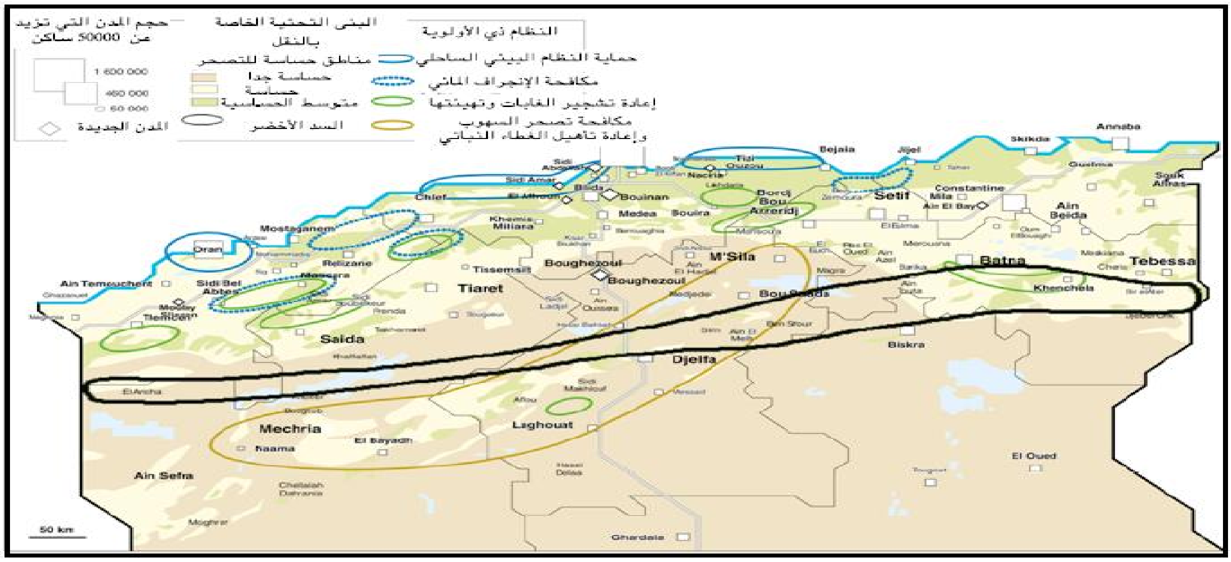

المصدر : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، 2010 .

2.3- حماية وتوسيع الغابات : وهي من أهم الإجراءات لمواجهة التصحر، حماية الأراضي الفلاحية، حماية البنية التحتية للطرقات وتحسين امتصاص الغازات الدفيئة، ويتضمن مخطط حماية الغابات من أجل التكيف والتخفيف من التغيرات المناخية ما يلي:

-تكثيف المساحات الغابية من 20000 هكتار حاليا إلى 120000 هكتار حتى أفق 2020 ،

-تطوير دراسات لتهيئة الغابات وتطبيقها،

-حماية المحميات الطبيعية والعمل على زيادة عددها،

-توفير التمويل اللازم من بعث مشاريع إعادة التشجير وإقامة السدود الخضراء، حيث يحتمل أن يقدر حجم الاستثمار في هذا المجال حوالي 200 مليار دولار حتى أفق 2015 ،

- العمل على تدعيم الإطار القانوني لحماية الغابات من التحطيب والحرائق.[2]

---

[1] ج.ج.د.ش، قانون رقم 10-02، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 52-53.

[2] R.A.D.P, programme des nations unies pour le developpement, r**apport national de réflexion sur le secteur des forets (atténuation)**, Algérie, mars 2009, p p 7-9.

2.4- خطة إعادة التشجير الوطنية (PNR): خطة طويلة المدى للزراعة تهدف لزراعة 1.245.900 هكتار لزيادة معدل التحريج من 11 ٪ إلى 13 ٪ بحلول عام 2020. وتهدف على وجه الخصوص إلى، تمديد غطاء الغابات، واستمرار وتدعيم السد الأخضر وتطوير 52 من مستجمعات المياه على مساحة 7.5 مليون هكتار. كجزء من حماية الغابات، وقد اتخذت بعض الإجراءات لحماية الغابات، مثل ما يلي:

- إنشاء متنزهات وطنية ومحميات طبيعية ؛
- استعادة الغابات المحروقة أو المتدهورة ؛
- إعادة تأهيل الأنواع الاستراتيجية (الأرز والبلوط الفلين) ؛
- الحماية والسيطرة على اليرقات المسائية؛
- برنامج للمعلومات والتوعية بشأن حفظ الغابات ؛
- تكييف نظم الإنتاج الزراعي من خلال التحويل ؛
- تكييف التقويم الزراعي التقليدي ؛
- تطوير ممارسات زراعية جديدة.[1]

رابعا : الدمج القطاعي للتغيرات المناخية

من أهم إجراءات التكيف والتخفيف الأخرى التي تبنتها الجزائر هي دمج قضية التغيرات المناخية في كل القطاعات الإقتصادية والاجتماعية بهدف التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من انبعاثات كل قطاع ومن أهم هذه القطاعات :

1- قطاع الطاقات المتجددة : من خلال التوسع في استخدام الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، الرياح ..) للتخفيف من إنبعاثات غازات الدفيئة، وكذا اعتماد برنامج كفاءة الطاقة الذي يرمي إلى الحفاظ على

[1] R.A.D.P, Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , « Seconde communication nationale de l'Algérie sur les changements climatiques a la CCNUCC **», op cit** , p p106-107.

الطاقة خاصة في القطاعات الأكثر استهلاكا (السكن، النقل، البناء، الصناعة) وهو ما تضمنته الدراسة بالتفصيل ضمن المطلب الثالث (إستراتيجية الطاقات المتجددة) .

2- قطاع المياه : مواجهة الندرة الحادة للموارد المائية من خلال بناء السدود والاقتصاد في استغلال المياه واستغلال المياه العادمة وتحلية مياه البحر [1].

3- قطاع الفلاحة : نظرا لارتباط إنتاجية القطاع الفلاحي بالتقلبات المناخية انتهجت الجزائر لتكيف القطاع خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة اجراءات تعمل على تحسين مردودية الأراضي الفلاحية وتقليل المساحات الرعوية و هلم جرى .

4- قطاع الصحة : تعزيز قطاع الصحة لمواكبة التغيرات المناخية من خلال العمل على مراقبة نوعية الهواء، الماء، وتشجيع البحث العلمي لوضع شبكة معلوماتية متطورة ويقظة للاكتشاف المبكر للأمراض الوبائية ذات العلاقة بالتغيرات المناخية [2].

وامتد دمج قضية التغيرات المناخية إلى قطاعات أكثر، كالتنوع البيولوجي، النفايات، النقل، وغيرها من قطاعات، كما استندت هذه الإستراتيجية على الدمج ضمن البرامج القطاعية التالية :

- خطة العمل الوطنية والتكيف مع تغير المناخ 2003 (PNA-ACC) ،
- برنامج سياسة القطاع للإدارة المتكاملة للمياه ،
- البرنامج الوطني لكفاءة الطاقة (PNME) ،
- البرنامج الوطني للإدارة المتكاملة للنفايات البلدية الصلبة (PROGDEM) ،
- برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر (PAN-LCD) [3].

[1] Fatiha Sahnoune , Khaled Imessad , «Analysis and impact of the measures to mitigate climate change in Algeria», **4th International Conference on Energy and Environment Research**, ICEER 2017, 17-20 July 2017, Porto, Portugal, Energy Procedia , p 496-498.

[2] بوسبعين تسعديت، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 239-241.

[3] R.A.D.P, Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , « Seconde communication nationale de l'Algérie sur les changements climatiques a la CCNUCC **», op cit**,p16.

المبحث الثاني: الإستراتيجيات الاقتصادية و المؤسسية لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر

تتناول الدراسة في هذا المبحث التعريف بأهم الاستراتيجيات الاقتصادية و المؤسسية التي تبنتها الجزائر في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستدامة الاقتصادية باعتبارها العصب المحرك للتنمية و التي لها انعكاساتها على بقية القطاعات الاجتماعية و البيئية و السياسية و المؤسسية .

المطلب الأول : إستراتيجية إنعاش وتنويع الاقتصاد الجزائري

انطلقت الجزائر في بداية الألفية الثالثة للخوض في تجربة تنموية جديدة تتسم بالتوجه الكينزي وهي "سياسة الإنعاش الاقتصادي[1]" القائمة على رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري بهدف رفع النمو الاقتصادي جراء البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد إثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2000[2]، و تجسدت هذه الإستراتيجية من خلال مخططات التنمية الخماسية التالية :

أولا : مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: Programme de soutien à la relance économique – PSRE

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمعظم المشاريع

[1] تعرف سياسة الإنعاش على أنها إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب . ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف الى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون ذات توجه كينزي حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج و بالتالي دعم النمو و إمتصاص البطالة . أنظر : خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار وائل للنشر، 2006، ص 325.

[2] عائشة سلمى كيحلي، «التقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014»، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2016-2017، ص 79.

المبرمجة سابقا[1]، يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية[2] وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي[3] :

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار (أي 3.700 مليار دينار)، منها حوالي 30 مليار دولار (أي 2.350 مليار دينار) من الإنفاق العمومي،
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس (بنسبة 6.8% في سنة 2003)،
- تراجع في البطالة أكثر من 29 % إلى 24 %،
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700.000 مسكن،

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: Programme complémentaire de soutien à la croissance – PCSC

تعتبر سياسة دعم النمو آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي و الهادفة إلى تسريع وتيرة النمو من خلال تجنيد الاستثمارات الأجنبية و المحلية ما يخلق مناصب شغل في مختلف القطاعات و يقلص من حجم البطالة و الفقر و يؤدي إلى رفع القيمة الإنتاجية [4]، حيث تم رصد مبلغ هام لم يسبق رصده في البرامج الأخرى بقيمة 4203 مليار دج، تم إدراج برنامجين آخرين ضمنه أحدهما بقيمة 432 مليار دج لمنطقة الجنوب و آخر بقيمة 668 مليار دج لمناطق الهضاب العليا زيادة على البواقي المالية من مخطط الإنعاش الاقتصادي و المقدرة بـ 1071 مليار دج، و الصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، ليصبح البرنامج بقيمة إجمالية

[1] محمد مسعي ،« سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها عاى النمو»، **مجلة الباحث**، العدد 10، 2012، ص 147.

[2] زرمان كريم، «التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 »، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، العدد 07، جوان 2010، ص 200.

[3] محمد غربي و آخرون ، **مرجع سبق ذكره** ، 276 .

[4] زكرياء مسعودي ،« تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016»، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد (06)، جوان 2017، ص 220.

8705 مليار دج، و ذلك لتحقيق أهداف البرنامج من خلال تحديث و توسيع الخدمات العامة، تحسين مستوى معيشة الأفراد، تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية و رفع معدلات النمو الاقتصادي [1].

ثالثا : برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014 Programme de consolidation de la croissance économique – PCCE :

صودق على هذا البرنامج يوم 25 ماي 2010 من قبل مجلس الوزراء ليحمل برامج إستثمارية هامة ضمن الفترة 2010-2014،وهو أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر حيث مثل تصورا لنفقات بمبلغ 21.214 مليار دينار (أي ما يعادل 286 مليار دولار) [2]، و استفادت القطاعات التالية من البرنامج الخماسي كالتالي [3]:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية : استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج .
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية : يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج، بنسبة 38 % من إجمالي البرنامج .
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل : استفادت من 3500 مليار دج، ما يمثل نسبة 16.05 % من إجمالي البرنامج .

رابعا : البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 plan quinquennal de croissance économique

تهدف الحكومة ضمن هذا المخطط إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 % قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة السكان ومواصلة الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية

---

[1] صالحي نجية ،مخناش فتيحة، « أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم»، **المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 06.

[2] ج.ج.د.ش، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[3] نبيل بوفليح، « دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010»، **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، العدد 09، 2013، ص 48.

الاقتصادية [1]، وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية في تجسيده في الآتي [2]:

4.1- تطوير الاقتصاد الوطني : وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة .

4.2- ترقية وتحسين الخدمة العمومية : وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد .

4.3- تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية : وفي هذا المجال يهدف البرنامج إلى :

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال ،
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية،
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية ،
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة،
- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير .

[1] ج.ج.د.ش، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، **مرجع سبق ذكره**، ص

[2] Plan du travail du gouvernement, **Pour La mise en oeuvre du programme du Président de la République**, Mai 2014, P 03 .

الجدول 37: ملخص البرامج الخماسية للتنمية 2000-2019

المخطط	الغلاف المالي	توجيه الاستثمارات
برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)	400.6 مليار دج استهلك منه 525 مليار دج +691 مليار دج = 1246 مليار دج	15.8 % لقطاع المحروقات 38.4% للصناعات الأخرى 12 % للقطاع الزراعي 5.8 % لقطاع الري 3.2 % لقطاع النقل 9.5 % لقطاع السكن 2% لقطاع الصحة 13.3 % لباقي القطاعات
البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	8705 مليار دج + 975 مليار دج = 9680 مليار دج	45.5 % لتحسين ظروف معيشة السكان 40.4 % لتطوير المنشآت الأساسية 8 % لدعم التنمية الاقتصادية 4.8 % لتطوير الخدمات العمومية 1.1% لتطوير التكنولوجيا والاتصال
برنامج توطيد النمو (2010-2014)	21214 مليار دج	45.42 % لقطاع التنمية البشرية والمحلية 38.52 % لتطوير الهياكل القاعدية 16.05 % لدعم التنمية الإقتصادية

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع [1].

تقوم إستراتيجية الجزائر لتنمية و إنعاش الاقتصاد الجزائري، على التخطيط الاقتصادي الإستراتيجي الذي تبنته الدولة الجزائرية ضمن فترات ومدد زمنية معينة تحت مسمى البرامج الخماسية التي انطلقت بصفتها الفاعلة ضمن البرامج الخماسية 2001-2004، 2005-2009، 2010-2014،

[1] عائشة سلمى كيحلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.
- نبيل بوفليح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 46-49.
- ج.ج.د.ش، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، بيان إجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24، برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة مابين 2010-2014، على الموقع : www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm.

والبرنامج 2015-2019، إذ يحمل كل برنامج مسمى خاص به، و أهم ما يميز هذه الإستراتيجية هي طبيعتها الأفقية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من منطلق أفقي أي من خلال تنمية جميع القطاعات وذلك بتحديد جملة من الاستثمارات العمومية ضمن كل برنامج والتي تستهدف تنمية كل القطاعات (الفلاحة، الأشغال العمومية، المياه، التهيئة العمرانية ...) وهذا من منطلق أن تحقيق التنمية في البلاد لا يكون من العدم بل من تحقق نهضة و انتعاش كل القطاعات لتسهم بتظافرها في تحقيق تنمية اقتصادية واعدة .

المطلب الثاني : إستراتيجية التنمية الفلاحية والريفية المستدامة في الجزائر

تحتل إستراتيجية التنمية الفلاحية والريفية مكانة بارزة في سلم الأولويات الوطنية لأهميتها في رفع تحدي الأمن الغذائي، وهو ما أشار إليه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال الندوة الوطنية للفلاحة والتنمية الريفية مؤكدا في السياق ذاته على :" ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة بفضل تكثيف الإنتاج في الشعب الزراعية الغذائية الإستراتيجية وكذلك بفضل ترقية التنمية المتكاملة لكل الأقاليم الريفية "[1]، وتنطلق هذه الإستراتيجية من معالم رئيسية تشكل في تناسقها محاور لهذه الإستراتيجية تتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 ،إضافة إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008 وتقوم هذه الإستراتيجية على ثلاث دعائم :

1. تحسين العرض الوطني من المنتجات الغذائية ،
2. تعزيز قواعد الأمن الغذائي ،
3. تحسين ظروف الحياة لسكان الأرياف [2].

و تتمحور هذه الإستراتيجية على المرتكزات الأساسية التالية، التي تشكل قواعد ومحاور هامة لتحقيق أهداف الإستراتيجية :

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**، سبتمبر 2015، ص 02.

[2] Allocution de Monsieur Abdesselam Chelghoum , Ministre de L'Agricultire , du Développement Rural et de la Pèche, **Rencontre Gouvernement-Walis** –, 12 et 13 novembre 2016, Alger – Palais des Nations- Club des Pins , p p 47-49.

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن "آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي و النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة"[1] وهو البرنامج الذي اعتمدته الجزائر سنة 2000 ضمن سياستها التنموية الجديدة بهدف تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو برنامج مؤسس على برامج متخصصة ومكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، وهو عبارة عن تركيب مالي يحتوي على شبكة مالية متعددة ومتكاملة كآلية للتمويل تتكون من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية **FNRDA** والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي [2].

وتضمن هذا المخطط تسعة (09) برامج فلاحية تنموية، تشمل أربعة برامج لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي[3] :

1- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية ،

2- برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج،

3- برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق)،

4- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية ،

وخمسة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي و إنشاء مناصب عمل، وهي كما يلي:

5- برنامج إعادة الاعتبار للأراضي ،

6- البرنامج الوطني للتشجير ،

7- التشغيل الريفي ،

---

[1] سلطانة كتفي، «تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج»، **مذكرة ماجستير**، كلية علوم الأرض ،الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص 07.

[2] شعابنة إيمان، « مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي »، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 16، جانفي 2017، ص ص308- 310.

[3] زهير عماري، «تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)»، **أطروحة دكتوراه علوم**، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2013-2014، ص 80.

8- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية،

9- برنامج حماية وتنمية الواحات .

غير أنه تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **PNDA** سنة 2002، لدمج التنمية الريفية ليتم تغيير اسم البرنامج إلى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية **PNDAR** وذلك بهدف دعم سكان الريف وتحسين حالتهم الاجتماعية ودعم الاستثمارات في الريف لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق أهداف مشتركة تتمثل في تحقيق الأمن الغذائي، تقييم جميع الموارد المتاحة وحماية البيئة[1] .

ثانيا : سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على " التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني مع التركيز على الحاجة إلى تحويل الزراعة إلى محرك حقيقي لنمو الاقتصاد الوطني"، وتقوم هذه السياسة على ثلاثة ركائز كالتالي :

1) التجديد الفلاحي ،
2) التجديد الريفي ،
3) برنامج بناء القدرات البشرية والمساعدة التقنية(PRCHAT) [2] .

1- سياسة التجديد الفلاحي : ولتجسيد سياسة التجديد الفلاحي عمليا، تم اعتماد ثلاثة برامج عملية تتمثل في الآتي :

- إطلاق برامج التكثيف والتحديث التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية ،
- تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC) والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت و البطاطا)،
- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات و الآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية [1].

[1] Ministère de l'agriculture et du développement rural , **le renouveau agricole et rural en marche revue et perspectives**, Alger ,mai 2012, p 05.
[2] **Ibid** , p 08.

2- سياسة التجديد الريفي : بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم لسياسة التجديد الريفي، التي تم إعدادها من طرف خبراء محليين، تم بعث برنامج دعم التجديد الريفي للفترة الممتدة من 2007-2013، وقد وضعت الشروط التالية كأساس لإنجاح هذه السياسة :

- تحسين الأمن والاستقرار في الوسط الريفي ،
- توسيع سياسة اللامركزية ،
- دعم المساواة والعدل في الحصول على الموارد [2].

و يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم انجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة، التي تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية وان كل واحد من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة (PPDRI)، وتتجسد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف أساسية، كالآتي :

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والمداشر والمشاتي والقصور)،
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل ،
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها ،
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي [3].

3- برنامج بناء القدرات البشرية والمساعدة التقنية(PRCHAT) : تأتي هذه الركيزة الثالثة استجابة للصعوبات التي واجهتها الجهات الفاعلة لتحقيق الاندماج الكامل في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، ويتأسس هذا البرنامج على :

- تحديث طرق الإدارة الزراعية ،

---

[1] بوعزيز ناصر، « سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة»، **مجلة العلوم الإنسانية** ،جامعة محمد خيضر –بسكرة، العدد 34، مارس 2016، ص 419.

[2] بكدي فاطمة، «التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر»، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، العدد الثالث عشر، جوان 2013، ص 195.

[3] سفيان عمراني، «سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر»، **الملتقى الدولي التاسع حول :استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 08.

- زيادة الاستثمار في البحث والتدريب و الإرشاد الزراعي لتعزيز تطوير تكنولوجيا جديدة وتحويلها السريع إلى البيئة المنتجة،
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لجميع المؤسسات والهيئات المسئولة عن دعم المنتجين والمشتغلين في القطاع ،
- تعزيز الرقابة البيطرية وخدمات الصحة النباتية، و خدمات إصدار الشهادات للبذور والشتلات والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات [1].

ثالثا: تعزيز إجراءات التنمية الفلاحية و الريفية في الجزائر

كما قامت هذه الإستراتيجية على ضرورة تحسين العرض من خلال **تعزيز الترتيبات المتعلقة بضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك** :وبالأخص الحبوب، البطاطس، واللحوم الحمراء والبيضاء من خلال تدعيم الوسائل والأدوات المالية المكيفة مع التدابير الاستعجالية للتدخل في إطار تكييف العرض والطلب الخاص بالمنتجات واسعة الاستهلاك، و إعادة تأهيل قدرات التخزين وتوسيعها، وتعزيز النظام الإعلامي للترتيبات المتعلقة بضبط المنتجات واسعة الاستهلاك من خلال إنشاء مرصد للفروع ولا سيما نظام عملي للرصد الاستباقي[2].

و كذا تعزيز قواعد الأمن الغذائي، من خلال :

1- إزالة عوائق الاستثمار الفلاحي : من خلال الاجراءات التي اتخذها القطاع و تمثلت في التسهيلات الممنوحة للمستثمرين والفلاحين وفي إطار الحصول على العقار و تأمين مستعمليه، وهي اجراءات تهدف الى ازالة العوائق على الاستثمار ونلخصها فيما يلي:

- وضع أدوات تنظيمية لـ: تثمين القدرات العقارية الموجودة وكذا التي كانت محل الاستصلاح، السماح بتنفيذ قانون الامتياز الممنوح للمستثمرين الفلاحين بالنسبة لـ 2.8 مليون هكتار التي تمثل الاراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ترقية وتأطير الشراكة مع المزارع النموذجية المالكة لـ 148.000 هكتار من أجود الأراضي عن طريق تسهيل الإجراءات المتعلقة بها و تأمين الشركاء قصد الاستغلال الأفضل لهذه الإمكانات الإنتاجية من أجل مساهمة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي .

[1] Ministère de l'agriculture et du développement rural , le renouveau agricole et rural en marche revue et perspectives, **op cit** , p 10.

[2] ج.ج.د.ش، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2012، ص ص 23-24.

– استصلاح الأراضي : من خلال إنشاء مستثمرات فلاحية وتربية المواشي جديدة لتكييف الجهاز لمنح الأراضي للمستثمرين الحقيقيين أصحاب المشاريع المهيكلة والمندمجة و أصحاب الرأسمال والمهارات، لترقية أنظمة الإنتاج المندمجة من النوع المكثف وجد مكثف [1].

2– تقديم الدعم المالي والتقني و الإعفاء الضريبي : من خلال عدة إجراءات لاسيما ما يلي[2] :

– استحداث القروض بدون فوائد "الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين، و مسح ديون الفلاحين و المربين،

– إقرار دعم لتكاليف اقتناء وإعادة إنتاج البذور والأغراس و العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء بنسبة تتراوح من 25% إلى 45 % فضلا عن القروض الايجارية،

– دعم تنمية إنتاج وجمع الحليب، إنتاج اللحوم، بعض أنواع الثمار(الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة) ،

– إعادة تأهيل المؤسسات العمومية التي تنشط في إنتاج المعدات والتجهيزات المخصصة للفلاحة بما في ذلك الموجهة للري،

– إعفاء آلات الحصاد والدرس المصنعة بالجزائر من الرسم على القيمة المضافة (قانون المالية التكميلي 2006)،

– إخضاع مبيدات الحشرات والفطريات والديدان و الأعشاب الضارة المستعملة للفلاحة، والأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة بـ 7 % (قانون المالية التكميلي 2009)،

– الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة والجرارات المستعملة للزراعة دون سواها وكذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل.

3– ترقية الأنظمة المستدامة للإنتاج : من خلال تكثيف الأنظمة المستدامة للإنتاج الواجب ترقيتها وتعميمها في الفروع الفلاحية والتي تقوم على أساس تحسين إنتاجية الموارد المائية في مجال الفلاحة، توسيع الري الجزئي أو التكميلي لفائدة زراعة الحبوب باستعمال طريقة الرش، وترشيد استعمال الأسمدة

[1] Allocution de Monsieur Abdesselam Chelghoum , Ministre de L'Agricultire , du Développement Rural et de la Pèche, op cit, pp 47-49.

[2] ج.ج.د.ش، ديوان الوزير الأول ،«**التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي** »، ديسمبر 2010، ص 09.

الكيميائية والحفاظ على خصوبة التربة من خلال تشجيع الإضافات التكميلية واستعمال البذور والأغراس ذات الجودة.

4- ترقية إطار جديد للتشاور والشراكة بين الفاعلين المهنيين وبين المحترفين من خلال :تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أساس إعادة تنشيط المجالس المهنية حسب الفروع ونشرها على المستوى الجهوي ،الانطلاق في أقطاب زراعية غذائية مندمجة نموذجية كشكل من أشكال التنظيم المهني قصد إدراج الفروع ضمن مقاربة إقليمية جوارية، وترقية نظام التعاضد والتعاون الفلاحي [1] .

المطلب الثالث : إستراتيجية تفعيل القدرات التنموية للجماعات المحلية

إن الأزمة البترولية التي عايشتها الجزائر مع نهاية سنة 2014 بانهيار أسعار المحروقات في السوق الدولية، كان لها تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الجزائري الذي عرف تقلصا كبيرا في موارده الجبائية، غير أن هذه الأزمة كان لها أيضا إيجابياتها إذ نعتبرها بمثابة الهزة الاقتصادية التي أيقظت الدولة الجزائرية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لعقلنة السير المالي للدولة وكذا جرس إنذار لتغيير سياساتها الاقتصادية القائمة إلى حد كبير على المداخيل الريعية، ومن ثمة إنذار الجماعات المحلية بعدم الاعتماد الكلي على ممنوحات الدولة، من خلال فرض سياسات وإجراءات شكلت بداية للإصلاح الإداري والمالي على المستوى المحلي، من خلال اللجوء إلى رؤية جديدة في إدارة الجماعات المحلية مبنية على التسيير العقلاني والحديث والفعال، دون المساس بنوعية خدمات المرفق العام، وتقوم هذه المقاربة الجديدة الواجب على البلديات إتباعها ،على خمسة محاور أساسية نتطرق لها فيما يلي :

أولا : سياسة تثمين موارد أملاك الجماعات المحلية

تتوفر أغلب الجماعات الإقليمية على قدرة تمويل ذاتي ضعيفة تجعلها تابعة بشكل كبير لمخصصات ميزانية الدولة، حيث تمنح هذه المخصصات بنسبة 20% لتغطية النفقات الجارية وبنسبة 66% بعنوان نفقات التجهيز لصالح الجماعات الإقليمية [2]، غير أنه و في ظل تقلص ميزانية الدولة اتجهت الدولة الجزائرية الى تخفيض منحها و إعاناتها المالية المقدمة الى الجماعات المحلية و من ثمة

[1] ج.ج.د.ش، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 23-24.

[2] Intervention de Monsieur le Ministre des Finances, **Rencontre Gouvernement-Walis –,** 12 et 13 novembre 2016, Alger, – Palais des Nations- Club des Pins, p 21.

توجيه الجماعات المحلية لا سيما البلديات إلى سياسة تثمين موارد أملاكها من خلال ضرورة البحث الدائم للبلديات عن نواتج الجباية والأملاك وتحصيلهم الفعلي ،نظرا لما شهدته البلديات من إهمال لقواعد التسيير الحسن لأملاكها وعدم تمكنها من تحصيل كافة المداخيل المترتبة عن استغلال هذه الأملاك، ما جعل قضية تثمين أملاك البلديات من الملفات الحاسمة التي شددت الوزارة الوصية على صرامة تطبيقها والرقابة على مدى تجسيدها، وذلك لتحسين مردودية الأملاك البلدية وأخذ التدابير اللازمة لتثمينها دوريا وإحصائها الحصري والشامل خاصة من خلال مراجعة طرق وشروط استغلالها وكذا تحيين مختلف التعريفات والإتاوات (مثل :حقوق الطرق، حقوق التوقف، حقوق الأماكن والتوقف في القاعات والمعارض والأسواق ..)، وكذا اختيار كيفية التسيير والاستغلال المناسب لأملاك البلديات من خلال تفضيل مبدأ المزايدة لمنح تسيير الأملاك المنتجة للمداخيل (المحلات التجارية، الأسواق، المذابح ..) وغيرها من الإجراءات التي[1] تحقق موارد ذاتية مستدامة ودورية للبلديات .

ثانيا : ترشيد الإنفاق المحلي

يقصد بترشيد النفقات العمومية "خلق تجانس وكذا و ضع خيارات في الاستثمار والتجهيز بمنطق الاقتصاد "، وفي هذا الصدد وجهت وزارة الداخلية تعليمة دقيقة بخصوص تسيير المالية المحلية والتي حددت الأولويات في مجال ترشيد النفقات، كما رسمت الطريق وحددت المنهجية الواجب اتباعها من أجل تثمين الموارد المحلية وتعبئتها تعبئة كاملة[2]، و اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص إعادة التوازن للنفقات، من خلال ضرورة تخفيض نفقات قسم التسيير لتكون أعلى من نفقات قسم التجهيز، والتركيز على نفقات الاستثمار المنتجة للثروة في قسم التجهيز لتشكل مصدرا للإيرادات في المستقبل، بالإضافة إلى ترسيخ سلوكات مبنية على الصرامة والتقشف في استخدام بعض الخدمات والمنتجات ذات الاستهلاك المتكرر مثل (الهاتف، الانترنت ،الورق،المطبوعات،الوقود، والمواد المكتبية الأخرى) مع الامتناع عن الالتزام بالنفقات ذات الطابع التباهي والكمالي .

وكذا حث البلديات على انتهاج طريقة إعداد الميزانية وفق القاعدة – صفر–، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار التقديرات والانجازات التي تم تحقيقها في ميزانية السنة المالية السابقة، بل من خلال اعتماد

[1] R.A.D.P ,**Instruction de ministère de l'intérieur et des Collectivités Locales** , N° 00096,relative à la valorisation du patrimoine des Collectivités Locales, 10 mars 2016.

[2] Allocution de Monsieur le Ministre de l'Intérieur et des Collectivités Locales lors de la séance d'ouverture, **Rencontre Gouvernement-Walis –** ,12 et 13 novembre 2016, Alger, – Palais des Nations- Club des Pins, pp 09-10.

تحديدات جديدة موافقة للإمكانيات المالية للجماعة المحلية، من اجل وضع حد للزيادة المفرطة في حجم الإنفاق من سنة لأخرى [1].

ثالثا: التضامن المالي مابين البلديات

جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2015، على إثر تداعيات الأزمة بمقاربة جديدة لتحصيل موارد مالية جديدة من خلال تأسيس التضامن المالي مابين البلديات لنفس الولاية، وكذا الاستفادة من الغرامات المالية جراء تغريم كل مستفيد عن طريق التنازل عن أراض ذات وجهة صناعية تابعة للأملاك الخاصة للدولة والتي بقيت غير مستغلة خلال مدة تفوق ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ تخصيص قطعة الأرض، وتقدر نسبة هذه الغرامة بـ 3% من القيمة السوقية ويعود ناتجها لفائدة البلديات مكان تواجد العقار [2].

رابعا: التوجه نحو التشغيل البيني و رقمنة أعمال البلديات

يقصد " بالتشغيل البيني"Interoperability التعامل بين الجهات الحكومية العديدة بحيث تطبق "واجهة " Interface لكل الحواسيب المخدّمة المتفرقة Servers تتيح لها التشابك والتعامل وتداول المعلومات بين بعضها دون الحاجة إلى برمجة شاقة ومعقدة بل عن طريق التهيئة Configurability، ولتحقيق ذلك عل الحكومات أن تحضر بنية أساسية تعرف بأطر التشغيل البيني Interoperability Frameworks التي تتكون من معايير مختلفة لتبادل المعلومات تسمح للجهات الحكومية بالاتصال ببعضها وإرسال واستلام المعلومات دون الرجوع إلى برمجيات معقدة [3].

وفي هذا الشأن نجد أن الجزائر ونظرا للوضع الاقتصادي الراهن الذي تمر به والمتسم بتأثيرات الأزمة النفطية على مالية الدولة وحتى مالية الجماعات المحلية، فقد ركزت على تطبيق برامج التشغيل البيني وربطها بالجماعات المحلية خاصة في جانب التسيير المالي، على اعتبار أن الجماعات المحلية تستند في ميزانياتها على الدعم المالي الموجه من الدولة ولهذا اعتمدت الدولة على هذا النوع من

---

[1] ج .ج.د.ش، **تعليمة وزارة الداخلة والجماعات المحلية**، رقم 01047، تتعلق بشروط وكيفيات تمويل وإعداد الميزانيات المحلية لسنة 2016، المؤرخة في 05 أكتوبر 2015.

[2] ج .ج.د.ش، أمر رقم 15-01، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، **ج**. ر ،العدد (40)، الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2015.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، **استراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية : الواقع وآفاق التطور**، الأمم المتحدة، ديسمبر 2013، ص 50 .

التطبيقات، وبالأخص في تبادل المعلومات بين الهيئات الحكومية (الوزارات) والجماعات المحلية (الولايات والبلديات)، وذلك للتخفيف من الإجراءات البيروقراطية، وتقليص الجهد والوقت لتحقيق الكفاية الإدارية على المستويين المركزي والمحلي وتسهيل سير العمل الإداري، وكذا الرقابة المستمرة والآنية على أعمال الجماعات المحلية من جهة، وتقييم صحتها وتقدمها في الإنجاز من جهة أخرى [1] .

ولتحقيق ذلك والوقوف على كيفية التسيير المالي لميزانيات البلديات وممتلكاتها وكذا الأخطاء والمثالب التي يمكن أن تؤخذ على البلديات والهيئات الوصية عليها اعتمدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على آلية التشغيل البيني الرابطة بين كل من الوزارة والهيئات الوصية (الدوائر، مديريات الإدارة المحلية) و البلديات، وذلك من خلال بعض البرامج الالكترونية والأنظمة المعلوماتية، كنظام تسيير ومتابعة ممتلكات البلديات[2]، و نظام المعلومات الخاص بالوضع الاجتماعي والاقتصادي (SI-SSECL)، ونظام الميزانية والمالية على مستوى البلديات (SI-SBFCL) [3].

خامسا : تعزيز التدابير القانونية للجماعات المحلية

كما تعمل الحكومة على تعزيز التدابير القانونية التي من شأنها تحرير المبادرة الاقتصادية المحلية وتفعيل القدرات التنموية المحلية، بشكل يسمح للجماعات المحلية، بلديات وولايات من دخول معترك تنمية أقاليمها الاقتصادية و إحداث استثمارات منتجة ومجدية من شأنها جعل التنويع الاقتصادي حقيقة معيشة، ومن أهمها تعديل قانون الولاية والبلدية والذي هو قيد الدراسة ليتضمن أحكام لتعزيز المالية المحلية،حيث تضمن التعديل إصلاحات جبائية ومالية تتموحر حول ثلاث مراحل الأولى تقضي بجمع كل الضرائب في مدونة واحدة متناسقة اما المرحلة الثانية، فهي تخص الإصلاحات المالية و الجبائية الرامية إلى تكريس اللامركزية على مستوى البلديات نفسها في تحصيل الضريبة على العقار التي تحصلها حاليا الإدارة الجبائية وهو "الامتياز الضريبي"، أما بالنسبة للمرحلة الثالثة، فهي تتمثل في تحديث و عصرنة

[1] مديرية الإدارة المحلية لولاية معسكر، **التقرير السنوي حول متابعة سير بلديات ولاية معسكر**، ولاية معسكر، 2016، ص 35.

[2] R.A.D.P,**Télégramme officiel de l'intérieur et des Collectivités Locales** , N° 000136,relative à l'application de la gestion des budgets locaux, 16 février 2016.

[3] ج.ج.د.ش، **برقية رسمية رقم 93**، المتعلقة بنظام المعلومات (SI-SSECL) و (SI-SBFCL)، المرسلة إلى السيد والي ولاية معسكر – المفتشية العامة، المؤرخة في 30 -01- 2017 .

الإدارة الجبائية عن طريق إدخال جملة الإجراءات منها التصريح و الدفع عن بعد[1]، إضافة إلى مشروع تعديل قانون الجباية المحلية وذلك بتوفير الإطار الجبائي والمالي المناسب الذي يسمح للبلديات من تجاوز صعوباتها المالية والوصول بها، ولما لا لدعم الاقتصاد الوطني والتوازنات المالية العمومية على المستوى الوطني [2]، حيث يهدف مشروع الجباية الجديد إلى تسجيل مداخيل جديدة من خلال تأسيس صلاحيات جبائية لفائدة البلديات والولايات، حيث يمكن للمجالس المنتخبة عقد مداولات لتحديد التعريفات والرسوم، كما يمكنها مناقشة السياسة الجبائية المحلية كل سنة [3].

المطلب الرابع : إستراتيجية الجزائر الإلكترونية (2008-2013)

ركزت الجزائر مع مطلع الألفية على تطوير قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال على اعتباره الأساس المعبر عن الإدارة الالكترونية والقطاع الوحيد المتكفل بمهمة تطبيقها، إلى غاية أواخر شهر ديسمبر من سنة 2008 أين تم إصدار أول وثيقة رسمية تتضمن مشروع "**إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 (E-Algérie 2013)** "، والتي تضمنت مشروع استراتيجة واضحة المعالم ومتماسكة لمجتمع معلومات حقيقي و لإدارة إلكترونية يمكن أن تتحقق .

أولا : مشروع الجزائر الالكترونية

ويهدف مشروع إستراتيجية الجزائر الالكترونية[4] إلى ربط كل مؤسسات الدولة ومكونات الجماعات المحلية وجميع القطاعات الوزارية ذات الاتصال المباشر مع المواطنين بشبكة وطنية رقمية، كما تندرج هذه الإستراتيجية ضمن الرؤية الرامية إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني، وتعزيز أداء الشركات والإدارات والسعي إلى تحسين قدرات التعليم والبحث و الابتكار، و إنشاء مجموعات صناعية في مجال تكنولوجيا

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ،«مراجعة قانوني البلدية والولاية لرفع التحديات الاقتصادية »، على الموقع الالكتروني : http://www.aps.dz/ar/algerie/52264-2018-01-17-18-05-42 (اطلع عليه بتاريخ : 2018/07/10).

[2] Allocution de Monsieur le Ministre de l'Intérieur et des Collectivités Locales lors de la séance d'ouverture, **op cit**, pp 12-15.

[3] فاطمة شمنتل ،« إصلاحات لضمان التمويل المحلي»، **جريدة الجمهورية اليومية**، 23 سبتمبر 2017.

[4] استغرقت بلورة مشروع الجزائر الالكترونية 06 أشهر كاملة من طرف 300 خبير و إطار جزائري تحت مسمى اللجنة الإلكترونية، وتم إخراجها في شكلها النهائي كوثيقة رسمية مع أواخر شهر ديسمبر 2008 .

المعلومات والاتصالات لزيادة جاذبية البلاد وتحسين حياة المواطنين، وتتكون هذه الإستراتيجية من ثلاثة عشر (13) محورا رئيسيا[1]حيث تحدد هذه المحاور الأهداف المزمع انجازها إلى غاية سنة 2013 :

1- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية : من خلال تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة ما يمكن هذه الإدارات من تغيير أساليبها وتكييفها لخدمة المواطن بمستوى أحسن، كما يهدف هذا المحور إلى إتاحة المعلومات في كل وقت و في أي مكان مع فك مركزية التسيير وتحسين نوعية صنع القرار، لذلك وضعت أهدافا لكل دائرة وزارية تخص استكمال البنى الأساسية المعلوماتية، إنشاء نظام معلومات متكامل، نشر تطبيقات قطاعية مميزة، تطوير الكفاءات البشرية، وتطوير الخدمات الالكترونية لفائدة المواطنين والشركات والإدارات.

2- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات : ويترتب عن هذا التسريع والدعم ثلاثة أهداف تتمثل في دعم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير التطبيقات من أجل تحسين أداء الشركات، وتطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات .

3- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الاعلام والاتصال .

4- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي [2].

5- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة :يعتبر نشر التدفق العالي والعالي جدا أحد الركائز الأساسية للتنمية، لذلك فهو يولد تغييرات عديدة وعميقة في جميع المجالات تقريبا كالنمو والتنافسية والابتكار، كما يسمح زيادة التدفق العالي بزيادة تنافسية الشركات وتعزيز استقطابها بالإضافة إلى إنعاش الاقتصاد المحلي[3].

6- تطوير الكفاءات البشرية : يتجه المشروع الالكتروني الجزائري لتحقيق التطوير في مجال الكفاءات البشرية نحو هدفين أساسين هما :

---

[1] R.A.D.P, E-Commission , « e-Algérie 2013 » , décembre 2008, p 07.disponible sur le cite **:** **www.algerianembassy.ru/pdf/e-algerie2013.pdf** , (Date de consultation : 19/06/2018).

[2] **Ibid** , p p 07-09.

[3] R.A.D.P, Ministère de la Poste, des Télécommunications, des Technologies et du Numérique ،Stratégie du haut et du très haut débit , disponible sur le cite de Ministère : **https://www.mpttn.gov.dz/fr** , (Date de consultation :04/12/2017).

- إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ،

- تلقين تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لجميع الفئات الاجتماعية،

7- تدعيم البحث، التطوير والابتكار : من خلال تطوير الخدمات ذات القيمة المضافة في المجال، عن طريق تعزيز نشاط البحث، التطوير و الابتكار، وذلك عن طريق التنظيم والبرمجة وتثمين نتائج البحث، و حشد الكفاءات وتنظيم نقل التكنولوجيا والمهارات .

8- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني : من خلال تحديد اطار تشريعي وتنظيمي مناسب يساهم في تهيئة مناخ من الثقة يشجع على اقامة الحكومة الالكترونية .

9- الإعلام والاتصال : من خلال التحسيس بدور التكنولوجيا والاتصال وتجنيد الوسائل لذلك .

10- تثمين التعاون الدولي : وبالأخص مع الاتحاد الأوربي وهو ما تجسد من خلال مشروع "ميدا 2" والذي يهدف الى امتلاك التكنولوجيات وتحسين صورة البلد خارجيا .

11- آليات التقييم والمتابعة : من خلال تحديد نظام مؤشرات لقياس ومتابعة تنفيذ مخطط الجزائر الالكترونية .

12- إجراءات تنظيمية : من خلال دعم مؤسساتي محدد يتمثل في لجان تقنية يهدف الى تنظيم التنفيذ الفعلي للإستراتيجية .

13- الموارد المالية : يتطلب تنفيذ استراتيجة الجزائر الالكترونية موارد مالية هامة تتطلب تنويع واستغلال لكل المصادر المتاحة وتعزيز هذه الموارد بتقييم مالي دقيق [1].

ثانيا : رقمنة الادارة و القطاعات الوزارية

و يمكن القول أن هذه الإستراتيجية استطاعت تحقيق الكثير من الإنجازات على أرض الواقع من خلال تعميم الخدمات الإلكترونية بوضع أهداف خاصة و أحيانا مشتركة لكل دائرة وزارية على مستوى كل القطاعات كوزارة الداخلية من خلال رقمنة وثائق الحالة المدنية، قطاع العدل، قطاع التعليم العالي و البحث العلمي، البنوك و هلم جرى و فيما يلي نعرض مجموعة من أهم إنجازات الرقمنة في شتى القطاعات .

[1] R.A.D.P, E-Commission , **op cit** , p p 26-36.

1- رقمنة الإدارة العمومية :عن طريق أتمتة أنشطة الإدارة العمومية من خلال رقمنة الخدمة العامة و من أهم هذه الخدمات نذكر :

- تنصيب شبكة حكومية داخلية (RIG) وهي نظام شامل يتضمن مجموعة من وسائل الاتصال الحديثة على مستوى الحكومات العالمية ،
- وضع برنامج IDARA على مستوى الوظيف العمومي ومصلحة الموارد البشرية، كما تم تنصيب شبكة معلومات تربط الإدارات مع الهياكل المركزية و المحلية المكلفة بالوظيف العمومي ،
- أتمتة العديد من المعلومات الخاصة بالدوائر الحكومية عبر مواقع الويب مثل موقع إدارة الضرائب، موقع مجلس الدولة، موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية، موقع وزارة الصحة، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني وغيرها من المواقع الحكومية[1]،
- مشروع عصرنة الحالة المدنية، لا سيما من خلال وثائق الهوية و السفر التي أصبحت من المشاريع الرائدة التي تم تعميمها على مستوى القطر الوطني لأهميتها في تكريس إنتاج خدماتي لامركزي يختصر الجهد و الوقت على المواطن و يقلص من آجال إصدار هذه الوثائق كما يسمح باللجوء إلى الجهاز المدني للتأكد الأوتوماتيكي من البصمات، وهو ضروري للتقليص المعتبر للهويات المزورة والمزدوجة[2].

2- رقمنة قطاع البريد و المواصلات : و من أهم انجازات رقمنة قطاع البريد و المواصلات إطلاق بطاقة الدفع الالكتروني "**البطاقة الذهبية**"، التي تعمل بنظام EMV والتي تتيح لحامليها إجراء مختلف عمليات سحب ودفع الأموال على حساباتهم البريدية عبر الانترنت، وتسديد الفواتير الاستهلاكية الخاصة بالكهرباء والغاز والماء، كما تمكن حامليها من سحب الأموال عبر الموزع الآلي « GAB » والشبابيك داخل المكاتب البريدية [3] .

3- رقمنة قطاع التعليم العالي و البحث العلمي : من أهم أمثلة أتمتة هذا القطاع إنشاء برامج للإطلاع على نتائج امتحانات البكالوريا والمتوسط، و رقمنة التسجيلات الجامعية لفائدة الطلبة حاملي شهادة

---

[1] مسيردي سيدأحمد، سعيدي خديجة، « مشروع الجزائر الالكترونية : واقع وتحديات »، **مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد الرابع، ديسمبر 2013، ص ص 280-281.

[2] بن ذهبية محمد و آخرون، « الويب 2.0، التوقيع والتصديق الإلكترونيين من دعائم إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر»، **مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية**، العدد السادس، 2017 ، ص 60.

[3] إلهام يحياوي، « الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات »، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 16، 2016، ص 42.

البكالوريا الجدد، و كذا إنشاء شبكات خاصة بالبحث العلمي ومشاريع لتطوير التعليم الإلكتروني بالجامعة والتكوين عن بعد[1].

4- رقمنة قطاع العدالة : ارتكزت إستراتيجية عصرنة هذا القطاع على رقمنة عدة أنظمة آلية تساهم بصفة مباشرة في تحسين أداء الخدمة العمومية، من خلال سحب شهادة السوابق القضائية و الجنسية إلكترونيا، استحداث نظام الكتروني لتسيير و متابعة الملف القضائي، نظام التسيير و المتابعة الآلية لشريحة المحبوسين، نظام تسيير الأوامر بالقبض، إنجاز شبكة قطاعية تتضمن الاتصال الإلكتروني ما بين مختلف المؤسسات التابعة للقطاع، و إنشاء سلطة التصديق الالكتروني بعنوان وزارة العدل، لتكريس استخدام تقنية الإمضاء الالكتروني في المجال القضائي، كل هذا في إطار تسهيل اللجوء لمرفق العدالة و الاستفادة من خدماته بالنوعية المطلوبة [2].

5- رقمنة قطاع الصيرفة و البنوك : من أهم مبادرات التحول نحو الصيرفة في الجزائر استحداث وسائل الكترونية لتلقي الخدمات البنكية من خلال نظام شبكي، و استحداث وسائل بنكية الكترونية كبطاقة الخصم، الائتمان و البطاقة الذكية، اضافة الى تأسيس مشروع (RIS) القائم على تأسيس شبكة مترابطة بين مختلف البنوك عبر الوطن لتبادل الخدمات وفق شكل مأمن و مقنن[3] ،و كذا تأسيس نظام المقاصة عن بعد « ACTI » كنظام دفع وفق معايير دولية وهو نظام مكمل لسابقه يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العامة المستخدمة في نظام الدفع العام، وصكوك تحويل اقتطاع عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل البرمجيات المختلفة [4].

خلاصة لما سبق يمكن القول، أن نجاح الإدارة الجزائرية في التحول إلى نهج الإدارة الالكترونية يتطلب تمكين مؤسسات الدولة على المستوى المركزي و المحلي من بناء قدراتها لمواجهة تحدي الرقمنة، و يتوقف النجاح في هذا التحدي على إشراك الهيئات المحلية و المجتمع المدني و القطاع الخاص في صياغة المشاريع الخاصة بالتحول للخدمة العامة الإلكترونية، و تهيئة القاعدة الشعبية لتقبل هذا التحول

---

[1] فنينش خديجة، «واقع بعض الهيئات الحكومية الجزائرية في تبنيها لمشروع الحكومة الالكترونية وعلاقتها بالمواطن »، **مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي**،د .ع .ن، 2014، ص 73.

[2] ج.ج.د.ش، وزارة العدل، **السياسة الحكومية في مجال العدالة و الحقوق**، الجزائر، سبتمبر 2015، ص ص 05-07.

[3] يتوجي سامية ،«أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013»، **مجلة معارف**، العدد (18)، جوان 2018، ص 228.

[4] مجذوب وهراني، « الصيرفة الالكترونية كاستراتيجية لتفعيل الحكومة والحوكمة الالكترونية »، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، العدد (02)، 2012، ص ص 130-131

الالكتروني و الاندماج معه من خلال توعية و تثقيف الشعب بمختلف الوسائل و الوسائط حول أهمية الإدارة الالكترونية و كيفية التعامل مع الخدمات الالكترونية و تبسيطها إضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري الكفؤ و المدرب الذي يمكنها من حمل هذه الرسالة التقنية ما سيمنحها امتياز تقديم الخدمة بجودة و أمن و سهولة و سرعة بما من شأنه أن يكون سببا وراء نجاح استراتيجة الجزائر الالكترونية و الدخول إلى عالم المجتمع الرقمي .

المبحث الثالث : الإستراتيجيات الاجتماعية لإدارة التنمية المستدامة

تؤكد التقارير و نتئج المؤتمرات الدولية على ضرورة إهتمام الدول بالتنمية الاجتماعية المستدامة و جعلها في لب سياساتها و برامجها الحكومية، و الجزائر من بين الدول التي سعت إلى تحقيق هذا النهج من خلال تنفيذ استراتيجيات و برامج تهدف إلى القضاء على الفقر و تحقيق الحماية الاجتماعية، و مكافحة البطالة، و توفير السكن و مختلف متطلبات التنمية الاجتماعية .

المطلب الأول : الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في الجزائر

ترجع أسباب و جذور الفقر[1] في الجزائر إلى فترة الاستعمار الفرنسي، ثم تفشي ظاهرة الإرهاب أو النزاع الداخلي المسلح القائم منذ سنة 1992 والتي مست بدرجة كبيرة المناطق الريفية، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية[2] التي عرفتها الجزائر والتي أدت إلى تفاقم في ظاهرة الفقر لتصل إلى نسبة 22% عام 1995، ما انعكس على ضعف وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا تراجع الحالة الاجتماعية [3].

وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى إتباع برامج مختلفة للحد من الفقر، وذلك من خلال عقد الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر والإقصاء والتي انعقدت في أكتوبر سنة 2000 بالجزائر العاصمة، بحيث

---

[1] عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر في الجزائر «أنه حالة أفراد أو جماعة، تعرف نقصا في المواد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، و إقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا »، وعرف الفقر في ندوة مكافحة الفقر على أنه«عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (السكن، التعليم، الصحة، الملبس)، على أن يكون الاشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالاضافة إلى تغطيته للجانب المادي، فانه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية»، أنظر : مهديد فاطمة الزهراء،حاجي فطيمة، «واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر»، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، العدد 06، جوان 2016، ص 05.

[2] تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي معدلات الفقر في الجزائر، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، أدى إلى تسريح ما يقارب 500.000عامل سنة1995 ، وغلق أكثر من 503 مؤسسة تضم 96000 عامل، وبدأت ظاهرة البطالة تطفو على السطح مشكلة العنصر الأساسي في الفقر، أنظر : مهديد فاطمة الزهراء، حاجي فطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

[3] بن زاير مبارك، بلقايد ثورية ،« ظاهرة الفقر في الدول العربية –المظاهر،الأسباب، وسبل العلاج (حالة الجزائر)»، **الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**، 08-09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 3، ص ص 421-423.

اهتمت الندوة بفهم البيانات النقدية والجوانب غير المادية المتعلقة بالهشاشة الاجتماعية والتهميش والاستبعاد والتشريد لمئات الآلاف من الناس و تمخض عن هذه الندوة اعتماد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر، و اعتماد آليات تشغيلها والتي تشكل جزءا من الهدف الأساسي للألفية للتنمية [1]، حيث أصبحت مكافحة الفقر من أهم الأهداف المدرجة ضمن جميع الخطط التنموية للبلاد، ولا سيما ضمن النظام الاجتماعي من خلال ركيزتين أساسيتين : هما الحماية الاجتماعية، والتحويلات الاجتماعية، إضافة إلى أعمال التضامن الأخرى التي تسهم في تخفيف حدة الفقر و الإقصاء الاجتماعي[2] .

وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم محاور إستراتيجية مكافحة الفقر ولا سيما بالتركيز على الشق الاجتماعي، من خلال المحاور الأساسية التالية :

أولا : برامج وكالة التنمية الاجتماعية L'Agence de développement social(ADS)

تم إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية خلفا للشبكة الاجتماعية للتولى تسيير مهامها إبتداءا من جانفي 1997 لتسيير عدة برامج تهدف بالدرجة الأولى إلى مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي ومن أهمها :

1- المنحة الجزافية للتضامن Allocation forfaitaire de solidarité : وهي المنحة التي يتكفل بها جهاز الشبكة الاجتماعية كأحد أهم آليات وكالة التنمية الاجتماعية وهي عبارة عن إعانة مباشرة تدفع للفئات المعوزة غير القادرة عن العمل كالأشخاص المسنين و المرضى و ذوي الإعاقة، حيث وصلت قيمة هذه المنحة شهريا إلى 3000 دج إبتداءا من مارس2009 ، إضافة إلى علاوة تقدر ب 120 دج لكل شخص تحت كفالة المستفيد على أن لا يتجاوز 03 مكفولين[3].

2- برنامج التعويضات للنشاطات ذات المنفعة العامة Indemnité pour Activité d'Intérêt Général IAIG : وهو من أهم البرامج التي تسيرها وكالة التنمية الاجتماعية منذ سنة 1997، ويهدف إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات المحرومة النشطة والقادرة على العمل،ولا سيما الأفراد والأسر بدون

[1] R.A.D.P, **Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement Algérie**, Edité par le gouvernement Algérien, juillet 2015, p 15.

[2] R.A.D.P, **objectifs du millénaire pour le développement Rapport national 2000-2015**, établi par le gouvernement Algérien , juin 2016, p 23.

[3] بن لحسن الهواري ،«الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في ظل الاندماج الاقتصادي – حالة الجزائر–»، **أطروحة دكتوراه**، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2–محمد بن أحمد، 2015–2016، ص ص 344–345.

دخل على أن تكون الاستفادة لفرد واحد من العائلة من خلال القيام بأشغال صيانة الهياكل القاعدية المحلية وكذلك مختلف النشاطات الثقافية و الاجتماعية [1].

3- الخلايا الجوارية للتضامن Les cellules de proximité CPS: عبارة عن فرق عمل متحركة[2]، موزعة على كامل التراب الوطني بمعدل خمس (05) خلايا لكل ولاية، وتعتمد هذه الخلايا في عملها على انجاز تحقيقات أسرية، تحقيقات اجتماعية، الخرائط الاجتماعية البلدية و الولائية و المجموعات البؤرية، ومن أهم مهام الخلايا الجوارية للتضامن ما يلي :

- تنمية كل نشاط يرمي إلى التكفل بالفئات السكانية المحرومة وتحسين ظروف معيشتها من خلال نشاطات الوساطة الاجتماعية والدعم الطبي والنفسي؛
- تقديم يد العون في حالة الكوارث والنكبات؛
- تقريب الفئات المستحقة لبرامج الدعم من الإدارات المعنية لضمان استفادتها من هذه البرامج والنشاطات؛
- تحديد الأقاليم و جيوب الفقر و إعداد تقارير خاصة حول الفقر والآفات الاجتماعية،
- المساهمة في إعداد و تحيين الخريطة الاجتماعية البلدية و الولائية؛
- المساهمة في إعداد برامج التنمية المحلية بإشراك السكان و الحركة الجمعوية و بالتنسيق مع السلطات المحلية [3].

4- برنامج التنمية الجماعية التساهمية :وهو من أهم البرامج التي تسيرها وكالة التنمية الاجتماعية لمواجهة الفقر والحرمان من خلال تعزيز النشاطات القطاعية التابعة للدولة، و هذا من خلال إنجاز مشاريع اقتصادية – اجتماعية ذات الحجم الصغير و التقنية البسيطة والتي تضمن مشاركة المستفيدين بنسبة محددة بـ 10 % من الكلفة الإجمالية للمشروع، مع تشجيع مساهمة الفئات السكانية و بدعم من الإدارة المحلية، البطالين و العنصر النسوي، على أن يستهدف المشروع المناطق المحرومة و الفئات السكانية الأكثر حرمانا والاستجابة لحاجياتها الأولوية، بما يحقق الانسجام و الترابط بين كل من

[1] صليحة مقاوسي قيرة ،« الفقر الحضري : أسبابه و أنماطه دراسة ميدانية بمدينة باتنة»، **أطروحة دكتوراه** ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري –قسنطينة–، 2008، ص 144.

[2] وتتكون فرق عمل الخلايا من مهنيين متعددي الاختصاصات :طبيب، أخصائي اجتماعي، أخصائي نفساني، مساعد اجتماعي و مهندس زراعي أو مختص في الاقتصاد حسب خصوصية المنطقة، تحتوي وكالة التنمية الاجتماعية على 268 خلية جوارية ناشطة.

[3] وكالة التنمية الاجتماعية، «الخلايا الجوارية للتضامن CPS »، **مجلة أصداء**، العدد الأول، مارس 2017، ص 01.

الجماعات المحلية، الفئات السكانية المستفيدة، والمنتخبين و ممثلي الحركة الجمعوية و ذلك بدعم من الخلايا الجوارية التابعة للوكالة[1].

حيث تنوعت حصيلة انجازاتها في عدة قطاعات وشملت نسبة توزيع النشاطات المنجزة حسب كل القطاع حصص مختلفة نوضحها من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل 17: حصص برامج التنمية الجماعية التساهمية

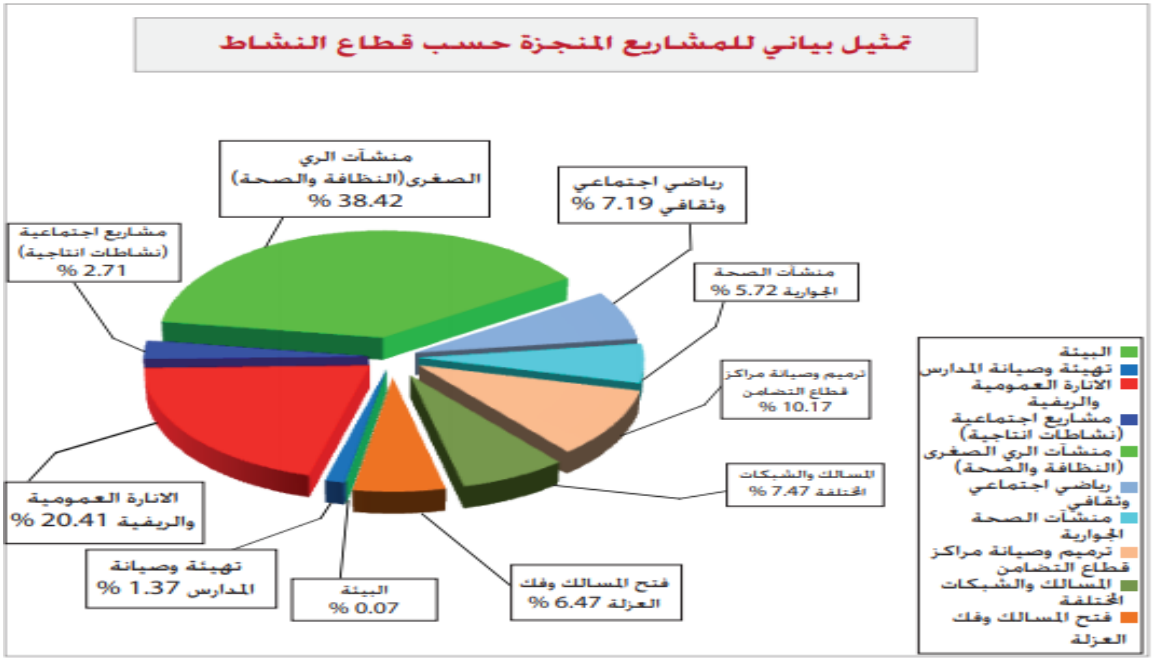

المصدر : وكالة التنمية الاجتماعية، مجلة أصداء .

يوضح الرسم البياني، تركيز برامج التنمية على قطاع النظافة و الصحة بتخصيص حصيلة 38.42% من نصيب المشاريع المنجزة لمنشآت الري الصغرى في ذات المجال ،لما لها من أهمية بالغة في الحفاظ على صحة المواطن و الوقاية من الآفات، ثم تليها مشاريع الإنارة العمومية و الريفية، المسالك والشبكات المختلفة، المنشآت القاعدية للصحة الجوارية، فتح المسالك و فك العزلة، و كلها مشاريع هامة تصب في تطوير الأوضاع الاجتماعية للسكان و الانتشال من مظاهر العزلة و الفقر .

[1] وكالة التنمية الاجتماعية، «برامج التنمية الجماعية التساهمية Dev-Com »، **مجلة أصداء**، العدد الثاني، مارس 2017، ص 01.

5- تكثيف برامج التشغيل : كما قامت وكالة التنمية الاجتماعية بإنشاء العديد من البرامج الهادفة إلى ترقية سياسة التشغيل ومكافحة البطالة بما يساهم وبفعالية في مواجهة الفقر والحد من آثاره الاجتماعية و من أهم هذه البرامج نذكر : برنامج الأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة TUP- HIMO، الوظائف المأجورة بمبادرة محلية ESIL، الأشغال الموسمية بمبادرة محلية، برنامج عقود ما قبل التشغيل، القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM، إضافة إلى برامج ترقية التشغيل بما فيها برامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وهي البرامج التي تم التفصيل فيها ضمن المطلب الموالي من الدراسة المتضمن إستراتيجية التشغيل ومكافحة البطالة .

ثانيا :تعزيز آليات الضمان الاجتماعي

وتمثلت هذه الآليات في إجراءات الحماية الاجتماعية والتي تضمنت إنشاء الصناديق الاجتماعية، وتكثيف النشاط الاجتماعي للدولة من خلال زيادة الإنفاق الاجتماعي أو ما يسمى بالتحويلات العينية والنقدية وأهمها نذكر ما يلي :

1- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية : وهو الصندوق الخاص بالعمال الموظفين والمؤمنين اجتماعيا، ويشمل التأمين كل من الحوادث المهنية، الأمراض، والمنح الأسرية [1]، ومن أهم الامتيازات التي يقدمها هذا الصندوق :

- **المنح والتعويضات** : أهمها المنح العائلية والتعويض عن الأجر الواحد والتي تسمح بمنح أجر تكميلي للعائلات التي يكون فيها رب الأسرة أجيرا.وتدفع المنح العائلية إلى جميع العمال والمتقاعدين الذين يتكفلون بأطفال قصر [2] .
- **الحماية الصحية** : إلى جانب الخدمات التقليدية، يساهم الضمان الاجتماعي في ترقية الصحة، من خلال إسهامه في تمويل جزء من ميزانية التسيير المخصصة للمرافق العمومية للصحة، و العلاج في

[1] Ministère du Travail , De L'emploi et de la sécurité sociale , « **Présentation du système de sécurité sociale Algérien** », Alger , 2010,p 01.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، الدورة العامة التاسعة عشر ،الجزائر، 2000، ص 244.

الخارج، وكذا نفقات تهيئة و تجهيز بعض الهياكل الصحية وكذا ضمان حق الاستفادة من العلاج للجميع .[1]

- **التعويضات اليومية للمرض** : تتكفل هيئات الضمان الاجتماعي بالمؤمن منذ اليوم الأول من توقفه عن العمل، ويتم تعويضه بنسبة 50% من دخله اليومي خلال 15 يوم الأولى من مرضه و 100 % إلى غاية 6 أشهر أو 3 سنوات في حالة مرض ذو أجل طويل .
- **تسديد المواد الصيدلانية** : يتولى الضمان الاجتماعي تسديد المواد الصيدلانية بنسبة 80% من سعرها، بحيث يتحمل مجمل التكاليف الإضافية الناجمة عن تحرير أسعار هذه الموارد التي تم استيراد معظمها والتي تخضع للرسم على القيمة المضافة [2].

2- الصندوق الوطني للتقاعد :يتولى هذا الصندوق تسيير معاشات و منح التقاعد و كذا معاشات و منح ذوي الحقوق و ضمان عملية التحصيل و المراقبة و نزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التقاعد، مع تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد المنصوص عليها في المعاهدات و الاتفاقات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي [3] .

تجدر الإشارة أنه و بالرغم من الفوائد التي تقدمها الصناديق الاجتماعية إلا أن منظومة الحماية الاجتماعية هاته حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تبقى هشة في ظل ضعف نمو حركية التشغيل بحيث أن ديمومة منظومة الضمان الاجتماعي ترتبط ارتباطا وثيقا بإنشاء مناصب الشغل المتعددة والمستقرة والمهيكلة والتي من شأنها ضمان مستوى اشتراكات في مستوى النفقات المتزايدة [4]، وهو ما تثيره الضغوط الاقتصادية التي تؤدي إلى الإختلالات المتكررة في التشغيل وبنية التوزيع مما يزيد من تفاقم مختلف أنواع العجز الاجتماعي [5].

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول تطور أنظمة الحماية الاجتماعية وآفاق وشروط وكيفيات ضمان توازنها المالي**، الدورة العامة الثامنة عشر ،الجزائر، جويلية 2001، ص 33.

[2] Ministère du Travail , De L'emploi et de la sécurité sociale , « Présentation du système de sécurité sociale Algérien » , **op cit**, p p 10-11.

[3] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 92-07، يتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي و التنظيم الاداري و المالي للضمان الاجتماعي، **ج.ر**، العدد(02)، الصادرة في 08 يناير 1992.

[4] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2003**، لجنة التقويم، الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون،الجزائر، جوان 2004، ص 129.

[5] **المرجع نفسه**، ص 08.

ثالثا : برامج التضامن الوطني

يساهم التضامن الوطني ،من خلال آليات المساعدة والمنح المنتظمة التكميلية ،في مكافحة ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي والإقصاء ،لاسيما عن طريق "الصندوق الخاص بالتضامن الوطني"[1] و تتمثل أهم مهامه فيما يلي :

1- الصندوق الخاص بالتضامن الاجتماعي: يشكل هذا الصندوق الذي أنشئ سنة 1993 آلية هامة في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي و إدماج السكان المحرومين في المحيط الاجتماعي والاقتصادي، عن طريق :

- المساهمة في تطوير وتنمية المناطق المعزولة،
- تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق المحرومة، وذلك بالمساهمة في تحسين عملية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية(تمدرس، علاج، ماء صالح للشرب، تطهير..)
- التكفل بالسكان المحرومين كالأشخاص المعوقين، المسنين، النساء المنعزلات، الأطفال في وضعية صعبة، الأشخاص ذوو الأمراض المزمنة، الأشخاص بدون مأوى
- المساعدات لفائدة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي عن طريق تمويل مشاريع جمعوية، وبهذا فإن الصندوق يتدخل في الأتي:
- التكفل بنشاطات التضامن المدرسي (نقل مدرسي، منح، أدوات مدرسية، وجبات الأطفال المتمدرسين، تجهيز الأقسام المدرسية بمختلف الوسائل المتنقلة، التدفئة...إلخ) ،
- المساعدة في السكن لفائدة الفئات الاجتماعية المحرومة،
- الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب والتطهير والغاز الطبيعي والكهرباء في المناطق الريفية المحرومة والمعزولة[2].
- وكذا الأعمال التضامنية خلال شهر رمضان من خلال افتتاح المطاعم لصالح العائلات الفقيرة والمشردين وكذلك تسليم الأموال والمساعدات للعائلات المحرومة، وتمويل المشاريع الاجتماعية والإنسانية [1].

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، **مرجع سبق ذكره**، ص 246.

[2] حاجي فطيمة، «إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014»، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2013-2014،ص ص 171-172.

رابعا : البرامج الاقتصادية و الفلاحية

تعتبر البرامج الاقتصادية و الفلاحية من أهم البرامج التي تهدف إلى رفع حجم التشغيل وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين و تخفيض معدلات الفقر وأهمها :

1- برامج الإنعاش الاقتصادي : تعتبر البرامج الاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر من أهم الآليات الاقتصادية لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومكافحة الفقر من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، والبرنامج الخماسي لمواصلة دعم النمو (2010-2014)، حيث هدفت هذه البرامج في محاورها إلى تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشآت الأساسية من خلال تمويل برامج هامة في مختلف القطاعات كبرامج الإسكان، الصحة العمومية، انجاز المنشآت الصحية، إ]صال الغاز والكهرباء للمنازل وتزويد السكان بالماء، التربية الوطنية والتكوين المهني، تنمية مناطق الجنوب والهضاب، أعمال التضامن الوطني، عمليات تهيئة الإقليم ..وهلم جرى، من أجل تحقيق الهدف النهائي وهو القضاء على الفقر[2] .

2- البرامج الفلاحية : وشملت عديد البرامج التي تضمنتها السياسة الفلاحية والتي تسمح من خلال ما تضمنته عناصرها من تخفيض أسعار الفائدة، واستصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز ،وتكييف نظم الإنتاج عن طريق التحويل وإعادة التشجير والتنمية الجماعية، بالحد من النزوح الريفي وتحسين مداخيل السكان المستقرين في الأرياف وإنشاء نشاطات دائمة [3] .

وما يمكن قوله في الأخير أن الجزائر بذلت الكثير من الجهود وسطرت العديد من البرامج منها برامج الإسكان والتعليم والصحة إضافة إلى البرامج الأخرى المذكورة ضمن إستراتيجيتها لمكافحة والتخفيف من الفقر من أجل تحقيق أول و أهم أهداف الألفية من أجل التنمية (OMD) المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع، غير أنها استطاعت أن تقضي على الفقر نسبيا فقط كونها لازالت تواجه مشكلات أساسية في تكييف قدراتها البشرية والمادية وتوزيع ثرواتها ليصبح تحقيق ذلك تحدي يواجه مسيرة التنمية المستدامة في الجزائر و التجسيد الفعلي لأهدافها .

---

[1] R.A.D.P, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement Algérie, **op cit**, p 17.

[2] حاجي فطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 159-160.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، **مرجع سبق ذكره**، ص 246.

المطلب الثاني : الإستراتيجية الوطنية لترقية التشغيل و محاربة البطالة

باشرت الجزائر بانتهاج إستراتيجية وطنية لترقية التشغيل تأسيسا على المخطط الوطني لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه بداية من 01 جوان 2008 والذي يكرس رؤية الحكومة الشاملة لكل الجوانب من خلال الاهتمام بكل الفاعلين والعوامل المؤثرة في التشغيل، و تقوم هذه الاستراتيجية على محورين تكثيف برامج التشغيل الممولة من قبل الدولة، و تعزيز الأجهزة المساعدة على التشغيل و مكافحة البطالة ،كما تركز هذه الرؤية على تكوين مرفق عمومي ناجح للتشغيل بالإضافة إلى خلق الوسائط والتنسيق بين القطاعات[1] وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية [2]:

- مكافحة البطالة من خلال المقاربة الاقتصادية،
- تعزيز القوى العاملة المؤهلة على المدى القصير والمتوسط،
- تطوير روح المبادرة المقاولاتية ،
- تكييف تخصصات وتدفقات التدريب مع احتياجات سوق العمل ،
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق فرص العمل ،
- إنشاء هيئات مشتركة للتنسيق بين القطاعات ،
- مواصلة تعزيز توظيف الشباب وتحسين معدلات التوظيف الدائم .

أولا : برامج التشغيل الممولة من قبل الدولة

1- برنامج الأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة Tup-Humo : تم إطلاقه في عام 1997 كجزء من مشروع دعم الشبكات الاجتماعية، وتم تمديده منذ عام 2001 على نطاق واسع في الدولة، ويهدف هذا البرنامج الى خلق فرص عمل مؤقتة في المناطق الفقيرة لاسيما البلديات والولايات التي ترتفع فيها نسبة البطالة والتي تعاني من عجز في البنى التحتية لفائدة العاطلين عن العمل والمؤسسات الصغيرة في البلديات المعنية بالمشروع، صيانة واعادة تأهيل البنية التحتية العامة ذات التأثير الاجتماعي

[1] سايبي صندرة، عطية مفيدة، « تقييم الانسجام الداخلي والخارجي لسياسة التشغيل في الجزائر مع التركيز على سياسة التعليم العالي وسياسة التجارة الخارجية »، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 43، مجلد أ، جوان 2015، ص 48.

[2] R.A.D.P, **Rapport sur L'état de mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance**, MAEP/Point focal national ,Alger, novembre 2008 , p 229.

الاقتصادي ،تقديم الدعم والترويج للقطاع الخاص وتطوير مفهوم العمل المحلي والمقاولة الصغيرة المحلية، و المشاركة في عملية دعم السلطات المحلية من خلال خلق التآزر بين الشركاء القطاعيين [1].

2- برنامج الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات :تم الإعلان عن هذا البرنامج استخلافا لبرنامج عقود ما قبل التشغيل الذي تم إلغاءه سنة 2008، ويخصص برنامج الادماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، إلى خريجي الجامعات و /أو الحائزين على شهادة تقني سامي من مؤسسات التكوين العمومية أو الخاصة المعتمدة سيما حاملي الشهادات بدون دخل وفي وضعية هشة أو بدون نشاط أو ذوي الاعاقات، شريطة أن يتراوح سنهم بين 19 إلى 35 سنة مع تقديم الشهادات والإجازات المطلوبة والتسجيل لدى مصالح مديرية النشاط الاجتماعي للولاية[2].

3- برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية (ESIL) : يهدف هذا البرنامج إلى توظيف الشباب البطال الذي لا يتوفر على مؤهلات في مناصب شغل مؤقتة، ناتجة عن أشغال أو خدمات في إطار المنفعة العمومية، بناءا على الاحتياجات المعبر عنها من طرف كل من الجماعات المحلية والمصالح التقنية للقطاعات وكذا الشركاء الآخرين في مجال التنمية المحلية، المعنيون بهذا البرنامج هم الشباب (الذين تقل اعمارهم عن 30 سنة) بدون مؤهلات والذين من خلال إدماجهم في عالم الشغل يتحسن مستوى معيشتهم بابتعادهم عن عالم البطالة واكتسابهم لقيم معنوية وذاتية [3].

4- برنامج الجزائر البيضاء Programme blanche Algérie: أنشئ هذا البرنامج بهدف الدمج الاجتماعي والمهني للشباب العاطلين عن عمل من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة التي يرتبط نشاطها بصيانة وتحسين حياة الناس وحماية البيئة (تنظيف الشواطئ، جمع النفايات، وتجميل الأحياء ..)، حيث استطاع برنامج الجزائر البيضاء مع برنامج Tup-Humo سنة 2014 بإنشاء 44827 وظيفة تكامل،

[1] R.A.D.P, Ministère de la Solidarité National de la famille et de la condition de la femme , **Guide pour une meilleure réinsertion socioprofessionnelle de la femme** , Alger , décembre 2015, p 18.

[2] عبد الله قادية ،« الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر»، **أطروحة دكتوراه**، في القانون الاجتماعي، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2010-2011، ص ص 173-174.

[3] عزيزة بن سمينة، مريم طبني، « مساهمة السياسات الاقتصادية العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على مشكلة البطالة في الجزائر»، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية**، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 30.

كما خصص لهذين البرنامجين مبلغ 9.7 مليار دج (ما يقارب 99 مليون دولار أمريكي) لتمكين إنشاء 22732 وظيفة جديدة[1] .

5- برنامج المساعدة على الإدماج المهني : هو من أهم برامج التشغيل الموجهة لطالبي العمل لأول مرة والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) من أجل ادماجهم في القطاع الاقتصادي العمومي أو الخاص لتمكين الشباب المدمجين من الاستفادة من تكوين تكميلي أو تجديد معارفهم أو تحسين مستواهم من أجل تكيفهم مع منصب العمل وذلك اما في هياكل التكوين العمومية أو الخاصة أو على مستوى المؤسسات العمومية أو الخاصة [2] .

ثانيا : الأجهزة المساعدة على التشغيل ومكافحة البطالة

1- وكالة التنمية الاجتماعية Agence de développement social (ADS) :تم انشاء هذه الوكالة سنة 1996، لتكريس عملها الرئيسي المتمثل في الحد من الفقر ومكافحة البطالة والتهميش الاجتماعي، و إدارة جميع برامج التوظيف للمحرومين مثل : عقود ما قبل التوظيف (CPE)، ومناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية (ESIL)، و أشغال المنفعة العامة ذات الإشغال المكثف لليد العاملة (TUP-HUMO) وبرامج المساعدة على الاندماج (DAIS) وغيرها من برامج (PID)، (AIG)، (lAIG)في إطار خطة التكيف الهيكلية، وتستهدف هذه البرامج الاندماج الاجتماعي للباحثين عن عمل، خاصة الشباب خريجي المعاهد والجامعات وإكسابهم مهارات وخبرات تعزز قدرتهم على الاندماج في سوق العمل ما يساعد في تخفيف التوترات الاجتماعية في سوق العمل[3] .

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM : وضعت الجزائر برنامج لإنشاء مناصب عمل حرة من خلال منح قروض صغيرة الحجم عن طريق البنوك وتدخلات مختلف أجهزة الشغل وبالأخص الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، إذ يعتبر هذا الجهاز آلية جديدة أنشأت سنة 2004 لترقية الشغل الذاتي، وتنمية روح المقاولة لمساعدة الأفراد على الاندماج الاجتماعي لكونه موجه لكل

[1] R.A.D.P, Rapport National 2000-2015 Algérie objectifs du Millénaire pour le Développement**, op cit** , p 105.

[2] عمرة مهديد، «تحليل سياسة التشغيل في الجزائر :دراسة حالة جهاز المساعدة على الادماج المهني »، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 09، فيفري 2016، ص ص 17-18.

[3] Mohamed Saïb Musette**, les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en Algérie**, fondation europeene pour la formation ,Rédigé pour L' ETF, 2014, p 18.

شخص عاطل عن العمل يتراوح سنه بين 18 إلى 60 سنة، وهو يتمثل في منح قرض بنكي لدعم عملية إنشاء نشاط يختاره صاحب الطلب، وهو بذلك يعتبر أداة لمكافحة الفقر والبطالة[1] .

3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) : عبارة عن مؤسسة تنشط في إطار الضمان الاجتماعي، أنشئ في 1994 وتتمثل مهامها الأساسية في منح تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم لأسباب اقتصادية، وكذا في تحويل فترة البطالة (سواء كانت طويلة أو قصيرة) إلى فرصة لإعادة التكوين والتأهيل .قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوضع إجراءات للمساعدة والدعم وخلق نشاط، وذلك بإنشاء "مراكز البحث عن العمل "، "ومراكز مساعدة العمل الحر"، والتكوين بمفهومه الواسع [2].

4- الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM : أنشئت سنة 1990 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO)، كمؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تلعب دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل[3] بحيث تتمثل مهمتها في تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان خدمة فعالة وفردية للتوظيف لكل طالب عمل ولكل مؤسسة، وتكلف بهذه الصفة بما يأتي :

- وضع منظومة إعلامية تسمح بالاطلاع، بكيفية دقيقة على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة ،
- القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة ،وكذا كل دراسة لها صلة بأداء مهمتها،
- تطوير أدوات و آليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييسها ،
- جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها [4].

5- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ : أنشئت هذه الوكالة سنة 1996، كهيئة عمومية ذات طبيعة محددة، لمساعدة الشباب حاملي المشاريع في إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع والخدمات، وتتمثل مهامها في :

- تقديم الدعم والمشورة ومرافقة الشباب حاملي المشاريع في إنشاء الأنشطة ،

---

[1] فكارشة سفيان، «التشغيل في الجزائر والسياسات المنتهجة للحد من البطالة »، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد الخامس، ص 295.

[2] سميرة العابد، «زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات»، **مجلة الباحث**، العدد 11، 2012، ص 80.

[3] الوكالة الوطنية للتشغيل، «نبذة تاريخية عن المرافق العمومية للتشغيل »، على الموقع الاكتروني للوكالة : **http://www.anem.dz** (اطلع عليه بتاريخ :2018/08/20).

[4] وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، «عرض السياسة الوطنية للتشغيل»، على موقع الوزارة : **http://www.mtess.gov.dz** (اطلع عليه بتاريخ :2018/08/22).

- وضع تحت تصرف الشباب المستثمرين جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم ،
- تطوير العلاقات مع مختلف شركاء النظام (البنوك، مصالح الضرائب، الصندوق الوطني للعمال الأجراء، وغير الأجراء ....، إلخ)،
- تطوير شراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات،
- ضمان تدريب على تقنيات تسيير و إدارة المشاريع الصغيرة للمستثمرين الشباب ،
- تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى لتعزيز إنشاء وتوسيع النشاط [1].

وتقييما لهذه الإستراتيجية يرى الخبير الاقتصادي " عبد الحق لعميري" أنها احتوت على هدر كبير للأموال من أحل حلول مؤقتة بدلا من استحداث مقاولات جديدة بسبب العراقيل التي تواجه عملية التشغيل كعجز اليد العاملة المؤهلة وضعف تطور الحرف، عدم التوافق بين تدفقات اليد العاملة واحتياجات السوق، ضعف الوساطة في سوق الشغل، ضعف التقريب بين العرض والطلب، عدم توفر شبكة لجمع المعلومات حول التشغيل، وانعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي مما يعيق الاستثمار، ومن جهة أخرى يرى المستشار السابق للأمم المتحدة والخبير الدولي "مالك سراي" أن اهم معيقات استراتيجة التشغيل في التناقض القائم بين معالم الاستراتيجية وتطبيقها بسبب الطابع الاداري البحت، و أن الوظائف المؤقتة هي قرار سياسي بعيد عن معالجة اقتصادية وفعلية للمشكلة، إضافة الى سوء توزيع الثروة وانعدام العدالة الاجتماعية التي تنعكس في التباين الكبير في نسب البطالة جغرافيا[2] .

المطلب الثالث : إستراتيجية السكن في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب التفصيل في أهم ما جاءت به الإستراتيجية الوطنية للسكن، بالرغم من أن الجزائر لم تعتمد على إستراتيجية واضحة المعالم في هذا المجال ، إلا أن الباحثة ستحاول ضمن الدراسة جمع محاور الإستراتيجية من خلال أهم السياسات السكنية المتبناة من طرف الجزائر، على اعتبار السكن مطلب اجتماعي هام ومؤشر رئيسي في مدى تحقق التنمية المستدامة بالجزائر .

إن النمو السكاني في الجزائر مع ارتفاع الطلب على السكن أدى إلى حدوث أزمة حادة في قطاع السكن، يعود سببها الأول لعدم التوازن بين النمو السكاني والمشاريع السكنية التي تقدمها حظيرة السكن،

[1] Agence national de soutien à l'emploi des jeunes , « Présentation du L'ANSEJ « , sur site : **https://www.ansej.org.dz** (Date de consultation :22/08/2018).

[2] سميرة العابد، زهية عباز، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

ما نتج عنه تراكم و تأخر كبير في قطاع السكن، وتعود أسباب هذا التأخرالى اهتمام الدولة بالجوانب السياسية والصناعية فقط خلال السنوات الأولى من الاستقلال، وهذا ما أدى إلى حدوث خلل وفوضى في أداء المدن الجزائرية، ولمواجهة ذلك اتجهت الجزائر إلى اعتماد إصلاحات اقتصادية واجتماعية واعتماد سياسات سكنية جديدة عرفت تحركات هامة في السنوات الأخيرة [1]، لتشكل في تضافرها إستراتيجية اجتماعية جادة لتطوير مجال السكن وتهدف محاور هذه الإستراتيجية إلى :

- تحسين البيئة المعيشية للمواطنين أينما كانوا وتلبية الطلب المتزايد على السكن ،
- شغل المساحات والأراضي بطريقة جيدة تخلق توازن بين الفضاءات الجغرافية وبالتالي كبح الهجرة الجماعية،
- الحد من السكنات الهشة والمؤقتة،
- الحد من النزوح الريفي وتثبيت الساكنة في الأرياف [2]،
- وضع حد لظاهرة الأحياء الفقيرة والمساكن غير المستقرة من خلال برامج الإسكان ،
- استبدال السكنات المعرضة للأخطار والكوارث الطبيعية، [3]

وتمثلت أهم محاور هذه الإستراتجية في : التنويع في أنماط الصيغ السكنية، وخلق مؤسسات متخصصة في تمويل المشاريع السكنية المختلفة، وهو ما نفصله ضمن الآتي .

أولا : التنويع في أنماط الصيغ السكنية

كان تركيز الدولة بعد الاستقلال منصبا على صيغة سكنية واحدة لا تراعي الفروقات في الدخل وهي صيغة السكن الاجتماعي الإيجاري، غير أن تزايد الطلبات السكنية جعل من الحكومة تتجه نحو مقاربة تعدد الصيغ السكنية التي تراعي الفروقات في الدخل وكذا الفروقات الجغرافية لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ومن أهم هذه الصيغ السكنية نذكر ما يلي :

---

[1] عمر عباس، «التحضر ومشكلة السكن في الجزائر»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة عمار ثليجي – الأغواط،العدد(28)، 2017، ص 23.

[2] Ministère de l'habitat, de l'Urbanisme et de la ville ,Programme de son excellence monsieur le president de la république dans le domaine de l'habitat et de l'urbanisme, p 01,Sur cite internet : **http://www.mhuv.gov.dz/Fichiers/pq.pdf**

[3] Ministère de l'habitat, de l'Urbanisme et de la ville ,Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme présidentiel dans le domaine de l'habitat et de l'urbanisme, p 02, Sur cite internet : **http://www.mhuv.gov.dz/Fichiers/pq.pdf**

1- السكن العمومي الإيجاري : هو السكن الممول من طرف الدولة أو الجماعات المحلية، والموجه للفئات المعوزة والمحرومة والتي لا تملك سكنا أو تقطن في سكنات غير لائقة أو لا تتوفر لأدنى شروط النظافة، والتي لا يتجاوز دخلها الشهري 24.000 دج، بحيث لا يستفيد من هذه الصيغة من يملك عقار ذا استعمال سكني أو قطعة أرض صالحة للبناء أو المستفيد من صيغة سكنية أخرى [1].

2- صيغة البيع بالإيجار : البيع بالإيجار صيغة تسمح بالحصول على مسكن بملكية تامة بعد انقضاء مدة الإيجار المحددة في إطار عقد مكتوب [2]، ويوجه هذا النوع من السكن لفئة المواطنين ذوي الدخل المتوسط والذي يتراوح بين مبلغ يفوق (24.000دج) أربعة وعشرين ألف دينار جزائري، ويساوي 06 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون [3]، بحيث حددت المساهمة الأولية للمستفيد بـ 25 % من ثمن تكلفة المسكن ،على أن يتم تسديد هذه الدفعة الأولى حسب الكيفيات التالية :

- 10% من ثمن المسكن عند الإقرار الثابت بالشراء،
- 5% من ثمن المسكن عند استلام المستفيد المسكن ،
- 5% من ثمن المسكن أثناء السنة الأولى من شغل المسكن ،
- 5% من ثمن المسكن أثناء السنة الثانية من شغل المسكن،

وبالنسبة لباقي ثمن الشقة أي 75 % فيدفع بالتقسيط خلال مدة 20 سنة كحد أقصى وذلك على شكل دفعات شهرية، وعند الانتهاء من المستحقات تتم عملية تحويل الملكية، كما يمكن تقليص مدة التحويل إذا قام المكتتب لهذه الصيغة بتسديد الثمن الإجمالي للمسكن[4].

3- السكن الترقوي المدعم (LPA): كان يطلق عليه السكن الاجتماعي التساهمي، وقد شرع في إنجازه عام 1995 بهدف دعم الأسر ذات الدخل المتوسط، وقد أجريت على هذه الصيغة عدة تعديلات، وفي الوقت الحالي يوجه إلى الأسر التي لا يتعدى دخلها الشهري ست (06) مرات الأجر الوطني الأدنى

---

[1] ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 08-142، المحدد لقواعد منح السكن العمومي الإيجاري، **ج**. ر، العدد 24، مؤرخة في 11ماي 2008، ص 18.

[2] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 01-105، يحدد شروط شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية في إطار البيع بالإيجار وكيفيات ذلك، **ج** . ر، العدد 25، مؤرخة في 29 أفريل 2001، ص 18.

[3] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 12-432، يحدد شروط وكيفيات شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية أو مصادر بنكية أو أي تمويلات أخرى في إطار البيع بالايجار، **ج** . ر، العدد 71، مؤرخة في 26 ديسمبر 2012، ص 10.

[4] دردیش أحمد، «السياسة السكنية في الجزائر »، **مجلة آفاق لعلم الاجتماع**، المجلد 03، العدد 01، ص ص 21-22.

المضمون، وفي ظل هذا النظام تتحصل الأسرة على مساعدة مالية من الصندوق الوطني للسكن تتراوح ما بين 400.000 دج و 700.000 دج ويمكن للمستفيد إضافة الى مساهمته الذاتية تتراوح بين 20% و 30% من ثمن السكن كما يمكنه الحصول على قرض من أحد البنوك العمومية لاستخدامه في تمويل مسكنه [1] .

4- السكن الريفي : يندرج السكن الريفي ضمن سياسة التنمية و التجديد الريفي، يهدف إلى تثبيت المواطنين في الأرياف للتقليل من النزوح الريفي نحو المدن . وهو كل سكن ينجزه أشخاص مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي على أن ينجز في فضاء ريفي في إطار البناء الذاتي [2]، في هذا الإطار تتدخل الدولة عن طريق منح مساعدة مباشرة للمواطنين المؤهلين للاستفادة من هذا النمط،يحدد مبلغ هذه المساعدة كما يلي:

- 1.000.000دج بالنسبة لولايات الجنوب (أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، تندوف، الوادي، غرداية)
- 700.000 دج بالنسبة لباقي الولايات[3] .

ثانيا : تعزيز آليات تمويل المشاريع السكنية المختلفة

وضعت الحكومة الجزائرية التمويل السكني من بين أولوياتها، وهذا من خلال تخصيص مبالغ هامة ضمن برامج الإنفاق العمومية، حيث خصصت ضمن البرنامج الخماسي (2005-2009) غلافا إجماليا لبرنامج السكن قدرت قيمته بـ 1.581 مليار دج، أما بالنسبة للمخطط الخماسي (2010-2014) فانه قد

[1] جمال جعيل ،«سياسة تنويع الصيغ السكنية، هل يحل أزمة الإسكان في الجزائر؟»، **مجلة الإقتصاد الصناعي**، العدد 07، ديسمبر 2014، ص 97.

[2] ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 10-235، يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة، **ج . ر**، العدد 58، مؤرخة في 07 أكتوبر 2010، ص 40.

[3] وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، «السكن الريفي»، على الموقع الالكتروني للوزارة : **http://www.interieur.gov.dz** (اطلع عليه بتاريخ :2018/07/17).

خصص له غلاف مالي قدرت قيمته بأكثر من 3700 مليار دج ،أي ما يعادل 50 مليار دولار لقطاع السكن من أجل إنجاز مليوني وحدة سكنية و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني [1].

كما وضعت الجزائر آليات هامة لتمويل السكنات من خلال وضع إطار مؤسسي مهيكل يتولى عملية تمويل ومتابعة البرامج السكنية والمتمثل في الصندوق الوطني للسكن، إضافة إلى اطلاق برنامج للقروض العقارية الميسرة ونفصلها كالأتي :

1- الصندوق الوطني للسكن : يتولى الصندوق الوطني للسكن تسيير المساهمات و المساعدات التي تقدمها الدولة لصالح السكن، لا سيما في مجال الكراء و امتصاص السكن غير اللائق و إعادة الهيكلة العمرانية و إعادة تأهيل الاطار المبني وصيانته وترقية السكن ذي الطابع الاجتماعي إضافة الى دوره في ترقية كل أشكال تمويل الاسكان، لا سيما السكن الاجتماعي عن طريق البحث عن موارد التمويل غير موارد الميزانية و تعبئتها [2].

2- القروض العقارية الميسرة: اضافة إلى الاجراءات التي قامت بها الدولة قصد الحد من أزمة السكن تم في سنة2010 اصدار صيغة جديدة للقرض العقاري مقدم من طرف البنوك بشرط أن يكون دخل المستفيد لا يتجاوز مستوى محدد حيث يمكن تعريفها على أنها قرض يمنح بمعدل فائدة أقل من تلك المطبقة على القروض العقارية الأخرى موجهة للفئات ذات الدخل المحدود مع ضرورة توفر شروط معينة، و تحدد معدلات التخفيض المطبقة على هذا النوع من القروض الممنوحة حسب معدلات دخل طالبي السكن[3] .

لقد شجعت إستراتيجية السكن هذه على حدوث انخفاض نسبي في ضغوط العقارات بسبب الزيادة الكبيرة في المعروض من المساكن الجديدة والتي تضاعفت بنسبة 11.6 بين عامي 2005 و 2012 [4]،

---

[1] توري شراز ،« تقييم إستراتيجية التمويل السكني في الجزائر»، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، العدد 06، د.س.ن، ص 330.

[2] ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 94-111، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-145 المؤرخ في 12 ماي 1991 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالصندوق الوطني للسكن، **ج** . ر، العدد 32، مؤرخة في 25 ماي 1994، ص 23.

[3] توري شراز ،**مرجع سبق ذكره**، ص 329.

[4] Zerrouki Mef Amine, T abet Aoul Wassila , « la nouvelle politique du logement en Algerie : Quelles perspectives pour réduire la crise de logement ? », **les publications de la recherche gouvernance et economie sociale** , N° 01, septembre 2015, p 130.

غير أن هذا التقدم النسبي في تحقيق أهداف إستراتيجية السكن لم يقضي على أزمة السكن التي لازالت تطبع الحالة الاجتماعية للمواطن الجزائري .

هذا التعثر النسبي في تحقيق أهداف الاستراتيجية عكسته العديد من المظاهر لا سيما، ارتفاع نسبة التزاحم والاكتضاض في الوحدات السكنية، ارتفاع نسبة المساكن القديمة والمفتقرة للصيانة، تفشي ظاهرة السكنات غير اللائقة (المؤقتة)، تزايد حجم السكنات الشاغرة، توقف أو تأخر العديد من المشاريع السكنية عن ميعاد إنجازها، ما يتطلب معالجة أسباب هذه المشاكل من جذورها ولا سيما مشكل العقار، التشريع الضريبي، ضعف السوق العقارية الإيجارية، غياب المعلومة الخاصة بما يوفره قطاع السكن للمواطنين، وكذا هيمنة القطاع العمومي على عملية إنجاز السكنات [1] .

[1] حاوشين ابتسام، « تحليل و تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي لقطاع السكن الجزائري ضمن البرنامجين الخماسيين 2005-2014 »، **مجلة البشائر الاقتصادية**، العدد 02، ديسمبر 2015، ص ص 70-71 .

خلاصة الفصـل :

بذلت الجزائر العديد من الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع، لا سيما من خلال بناء إستراتيجيات على الصعيد البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي و المؤسسي ،إلا أن الحقيقة التي كشفت عنها الدراسة من خلال بحث مختلف الاستراتيجيات، هي أن الجزائر لا تمتلك إستراتيجيات معدة بالمستوى و المواصفات و القواعد المنصوص عليها في البرتوكولات و الوثائق الدولية، من حيث غياب التخطيط الاستراتيجي و عدم وضوحها و تحديدها وفق وثائق محددة و بمعالم زمنية و آليات محددة، هذا من جهة و من جهة أخرى غياب آليات التفعيل الأساسية، و افتقارها لآليات الرقابة، المتابعة و التقييم لمعرفة نقاط القوة و الضعف المحتملة و مدى نجاحها و فشلها و عدم اعتمادها على الخبرات الأجنبية إلا في بعض منها (كاستراتيجية الطاقات المتجددة و المناخ)، فمثلا لا توجد استراتيجية للسكن واضحة المعالم بانعدام الوثائق الحكومية التي تؤطر هذه الاستراتيجية و كذا تغييب الاطار الزماني للأهداف المراد بلوغها في مجال السكن، و إنما هناك آليات تشريعية و تمويلية في مجال السكن بمعنى سياسات متفرقة لا ترقى لمستوى الاستراتيجية بمواصفاتها المطلوبة .

كما خلصت الدراسة إلى ضعف مستوى التنسيق و التكامل بين مختلف الإستراتيجيات سواء بين المستويات الادارية المركزية و المحلية، أو على مستوى الهيئات المكلفة بتنفيذ الاستراتيجية الواحدة أو حتى بين مختلف الفواعل التي يمكن أن تؤثر في تحقق و نجاح هذه الاستراتيجيات، فعند التخطيط لاستراتيجية الموارد المائية مثلا، يجب الاخذ بعين الاعتبار انسجامها مع سياسات و استراتيجية المناخ، لأن هطولية الامطار تؤثر على حجم الموارد المائية السطحية و حتى الجوفية و بالتالي فأي تغيرات مناخية (من جفاف أو فياضانات) تؤثر على منسوب المياه و مستوى الاجهاد المائي و نصيب الفرد من المياه، و كذا استراتيجية التنمية السياحية لها تأثير على بقية الاستراتيجيات فمن خلال ما توفره السياحة من مناصب شغل يؤثر على حجم البطالة و التشغيل و الامر الذي يساهم من جهة أخرى في مكافحة الفقر، و هلم جرى من ترابط بين مختلف الاستراتيجيات، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذه الاستراتيجيات من خلال الفهم الصحيح لمعنى "استراتيجية التنمية المستدامة" من طرف القيادة السياسة و القائمين عليها من ادارات و تنفيذيين، من اجل الاعداد الصحيح لكل استراتيجية بما يتفق و يتكامل مع بقية الاستراتيجيات، مع ضرورة تفعيل آليات التنسيق و المتابعة و التقييم المختلفة، و ادراك عنصر مهم و هو أن التنمية المستدامة هدف واحد لا يمكن تحقيقه إلا بانسجام مختلف الهيئات في اطار تحقيق

استراتيجية واحدة تدخل ضمن توجيهات الدولة، فالتنمية المستدامة تعتبر هدف أفقي يستحيل تحقيقه دون تحقيق النمو الاقتصادي، التماسك الاجتماعي و حماية البيئة .

الفصـل الرابــع

الفصل الرابع : الاستراتيجيات المقترحة لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر و آفاقها

إن تحقيق الاقتصاد الأخضر و أهداف التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب بناء إستراتيجيات فاعلة على كل المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و بقدر عالي من التخطيط، التنسيق و التكامل فيما بينها و فيما بين الهيئات و مختلف الفواعل المساهمة في تنفيذها، غير أن نجاح هذه الإستراتيجيات يتطلب الانفتاح على العالم الخارجي و التطلع إلى نماذج و إستراتيجيات الدول الرائدة التي حققت نجاحات هامة لاستيفاء مؤهلات النجاح و الريادة منها من أجل الأخذ بها و تكييفها وفق الظروف و المقتضيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للبلد، كما يتطلب هذا النجاح البحث في الآليات و الميكانيزمات و البدائل التي يمكن لبلد مثل الجزائر انتهاجها لتصحيح مسار التنمية المستدامة و تحقيق رفاه المجتمع، هذا و من أهم المقتضيات التي يفرضها نجاح نموذج التنمية المستدامة في الجزائر هو التخطيط المستدام الذي يطرح آفاق و دراسات استشرافية للواقع الذي يمكن أن تصل إليه إدارة التنمية المستدامة و توقع نقاط الضعف و القوة لأخذها بعين الاعتبار عند رسم استراتيجيات جديدة للتنمية المستدامة .

من خلال هذا الفصل ستحاول الدراسة التفصيل في المحاور المذكورة أعلاه من خلال التطرق إلى دراسة إستراتيجيات الدول الرائدة في إدارة التنمية المستدامة **(المبحث الأول)**، ثم البحث في آليات تفعيل إدارة التنمية المستدامة في الجزائر **(المبحث الثاني)**، و في الأخير طرح الآفاق المستقبلية لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر **(المبحث الثالث)** .

المبحث الأول : إستراتيجيات الدول الرائدة في إدارة التنمية المستدامة

تعتبر دراسة التجارب الدولية الناجحة مصدرا هاما لاستلهام النجاح و إنطلاقة جادة لأي دولة من أجل البدء في الاصلاحات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، و التي تمكنها من التعرف على عوامل نجاح الدول الأخرى و كيفية تبنيها وفقا لظروفها الخاصة، و من ثمة تطوير الآليات و الاجراءات التي تمكنها من تحقيق النهضة و تصويب مسار التنمية المستدامة لتحقيق أهدافه، و هو ما أرادت الدراسة بلوغه من خلال التطرق لأهم التجارب الناجحة لبعض الدول في التنمية المستدامة و التي يمكن لدولة مثل الجزائر الاستفادة منها، كتجربة ماليزيا، الامارات العربية المتحدة، الهند و أوغندا .

المطلب الأول: النهضة الماليزية في تحقيق التنمية البشرية و الريادة الاقتصادية العالمية

تعد ماليزيا دولة إسلامية ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية إذ أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي فضلا عن أنها الأولى في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق آسيا، و بهذا فهي تعد من أهم التجارب الرائدة التي تمتاز بخصوصيتها و أهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث و التي يمكن إتباع منهجها للخروج من التخلف و التبعية الاقتصادية .

و نظرا لهذه الريادة، نحاول التفصيل في أهم مكونات نجاح هذه التجربة و ذلك بالتطرق إلى : أهم برامج التنمية البشرية، ثم مقومات التنمية الاقتصادية و أخيرا بالتطرق إلى العوامل التي مكنت من نجاح ماليزيا في ذات المجال .

أولا : التنمية البشرية في ماليزيا

ركزت ماليزيا في طريقها لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية على الإنسان باعتباره محور و أساس العملية التنموية، واستطاعت بذلك تحقيق مستويات عالية في التنمية البشرية الماليزية و لا سيما من خلال مكافحة الفقر والمساواة في توزيع الدخل، وكذا التركيز على التعليم إضافة إلى برامجها الأخرى في بقية القطاعات، وهو ما نحاول تفصيله كالآتي :

1- تخفيف معدلات الفقر والبطالة: استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970-2000) تخفيض معدل الفقر من (52,4%- 5,5%) ما أدى إلى انخفاض عدد الأسر الفقيرة إلى عشرة أضعاف، و

استطاعت بذلك ماليزيا القضاء على النزاعات العرقية[1], وتحقق فلسفة ماليزيا في القضاء على الفقر و هي"أن النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"،[2] وقد صرح رئيس الوزراء الماليزي عبد الواحد عمر أن نسبة الفقر في بلاده انخفضت لتصل إلى 0.6 % للعام 2014 حيث شكلت بذلك أدنى نسبة تعكس العدالة في توزيع الدخل، وذلك من خلال الخطط والبرامج الحكومية التي اتبعتها الحكومة الماليزية في مكافحة الفقر والبطالة، و أهمها :

برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا، برنامج لتقليل اختلالات التوازن بين الفئات الاجتماعية والعرقية الاثنية و الذي يحارب كل أشكال التمييز و تقليص الفوارق الاجتماعية، منح الحكومة إعانات مالية للفقراء أفرادا و أسرا، تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء، توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة، دعم الحكومة للأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، إنشاء مدارس دينية للفقراء، و أخيرا برنامج أمانة اختيار ماليزيا وهو برنامج حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية لمساعدة الأسر الأشد فقرا [3].

2- التركيز على التعليم: انطلقت ماليزيا في مسيرة التنمية بدءا بقطاع التعليم الذي أولت له أهمية كبيرة إذ خصصت له حصة كبيرة من ميزانيتها تتراوح بين 20% - 25%، وهذا يؤكد على أهمية التعليم و المعرفة وذلك بهدف تنفيذ المخططات و المشاريع في مجال التربية و التعليم و تعزيز أساليب التدريس و الكفاءات العلمية إضافة إلى الحفاظ على اللغة الملاوية و إتقان اللغة الإنجليزية و التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في النظام التعليمي، لذلك تسعى هذه الأنشطة والبرامج التعليمية والتربوية التي تقدمها ماليزيا إلى تحقيق الأهداف التالية :

- غرس روح المسئولية و القيم الأخلاقية العالية في الطلبة للإسهام بشكل فعال في بناء وطنهم ،

---

[1] كانت تشهد ماليزيا قبل جهود مكافحة الفقر تفاوت كبير في الدخول وعدم العدالة في توزيع الثروة ما أدى إلى وقوع اشتباكات دامية بين الملايو والصينيين في ماي 1969، غير أن سياسة ماليزيا في القضاء على الفقر استطاعت تقويض هذه النزاعات و تحقيق الامن و الاستقرار السياسي و الاجتماعي و التطور الاقتصادي ، أنظر : عطا الله سليمان الحديثي ،اسراء كاظم الحسيني، « تعدد القوميات في ماليزيا و دورها في تطور نظامها السياسي و استقراره»، **مجلة كلية التربية واسط**، العدد (13)، نيسان 2013، ص ص 238-249.

[2] علي أحمد درج، « التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا »، **مجلة جامعة بابل**، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 23، العدد 03، 2015 ،ص 1365.

[3] المصري بلال محمد، أبو مد لله سمير مصطفى، « الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر و البطالة »، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد الثالث، العدد 03، سبتمبر 2017، ص ص 118-120.

- إعداد القوى العاملة ذات المهارات المختلفة و اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية والوطنية ،
- تزويد الطلاب بالمهارات العقلية و الانفعالية الأساسية و ذلك بشكل متكامل لإعداد أفراد متوازنين نفسيا وجسديا و روحيا وكذلك قادرين على القراءة والكتابة وظيفيا،
- تعزيز الضمير الوطني من خلال بث أفكار الانتماء والهوية القومية [1].

ثانيا : التنمية الاقتصادية في ماليزيا

تعد ماليزيا من الدول التي آمنت بقدراتها و استطاعت تفعيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي و تحقيق التنافسية العالمية، وذلك من خلال انتهاج سياسات و إجراءات إستراتيجية هامة نوجزها فيما يلي :

1- السياسات التنموية الماليزية : وقد صممت ماليزيا عددا من الخطط و السياسات التنموية الاقتصادية، من أجل توجيه إدارة القومية في الفترة 1971-2010 و أهم هذه السياسات : السياسة الاقتصادية الجديدة **New Economic Policy(NEP)** (1971-1990)، السياسة الوطنية (1991-2000)، سياسة الرؤية الجديدة (2000-2010) وتندرج هاتين السياستين ضمن ما يسمى بسياسة التنمية القومية، وهدفت هذه السياسات في مجملها إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية مع إعطاء الأولوية للماليزيين من أصول مالاوية، توسيع الاقتصاد وتنويعه ،الحفاظ على النمو المتوازن و تعزيز التكنولوجيا الصناعية، تعزيز القدرة التنافسية الدولية، تعزيز الموارد البشرية و تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة و تحقيق التنمية المستدامة [2] .

2- بناء الرؤية المستقبلية 2020 : لتقييم السياسات السابقة و المواصلة فيها،تبنت ماليزيا رؤية 2020 (Vision 2020) ويطلق عليها باللغة الماليزية (wawsan 2020)، وهي من أشهر الرؤى الإستراتيجية الماليزية التي قدمها "مهاتير محمد" سنة 1991 وهدفت لجعل ماليزيا دولة صناعية متقدمة بحلول عام 2020، وبدأ العمل المتزايد بها مع بداية الألفية الجديدة وحددت الورقة التحديات في عالم متغير سياسيا واقتصاديا و اجتماعيا [3]، و تهدف رؤية 2020 في محاورها إلى :

---

[1] بلال محمد سعيد المصري، «تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)»، **مذكرة ماجستير**، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر -غزة-، 2016ص 54.

[2] طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، « سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا»، **الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**، جامعة الجزائر 03، 08-09 ديسمبر 2014، ص 239.

[3] نادية فاضل عباس فضلي، « التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010 »، **مجلة دراسات دولية**، العدد (54) ،د.س.ن، ص ص 174-175 .

- خلق توازن بين النمو الاقتصادي و العدالة الاجتماعية ،
- تحقيق الوحدة والعيش المشترك و تقوية الانتماء للدولة الماليزية عند جميع الأعراق،
- التركيز على القيم الأخلاقية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ،
- التأكيد على الاقتصاد التنموي الملتزم سياسيا و اقتصاديا بقضية التنمية،
- تحقيق توازن إنمائي للقطاعات الاقتصادية، وذلك بتشجيع المشروعات الخاصة وجذب الاستثمارات الأجنبية، والتوجه نحو التصنيع الذي يتم توجيهه نحو الصادرات [1].

3- التحول الصناعي و الانفتاح الاقتصادي : تجسد هذا التحول من خلال المشاريع التالية :

3.1- مشروع الخوصصة : تبلور مشروع "مهاتير محمد" في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي منتصف الثمانينات ونهاية التسعينات، ويقوم هذا المشروع بافساح المجال أمام القطاع الخاص أو ما يسمى بالخوصصة من خلال بيع الاصول والشركات للمواطنين الماليزيين بدلا من المستثمرين الأجانب بحيث أسندت للبيومترا فرص أكبر في عملية الخصخصة بما يكفل تمثيلهم في أعلى المستويات [2]، وقد سعت ماليزيا خلال الخصخصة إلى تحقيق عدة أهداف هي :

- تقليل الأعباء على الحكومة، وذلك من خلال تقليل حصة الحكومة في الشركات ،
- تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال إعطاء الفرصة للأفراد لإدارة المشروعات وتحقيق أعلى ربح ،
- تسريع عجلة النمو الاقتصادي بالاعتماد على مرونة وكفاءة إدارة القطاع الخاص، ما أسهم في تنشيط عملية النمو الصناعي و تعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع [3].

3.2- التحول الصناعي وتنويع الصادرات : ركزت ماليزيا على تنمية القطاع الصناعي من خلال إقامة صناعات تصديرية تكون لها مكانة في السوق العالمي مع الربط بين المشروعات الاستثمارية التجميعية و الصناعات الوطنية، وتنويع هذه الصناعات لتشمل الصناعات الغذائية و المطاط و زيت النخيل و الأخشاب والكيماويات و البتروكيماويات و الأجهزة الكهربائية و الالكترونية ووسائل المواصلات و الآلات و المعدات الهندسية و العلمية و المنتجات الفلزية و المنسوجات و الملابس[1]، و تكلل هذا النجاح

---

[1] بلال محمد سعيد المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

[2] **موسوعة محاضير بن محمد – رئيس وزراء ماليزيا–**، المجلد الأول : الإسلام و الأمة الإسلامية ، القاهرة، دار الكتاب المصري، ص 68.

[3] بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، « التنمية الاقتصادية في ماليزيا تجربة إسلامية رائدة »، **مجلة البدر**، جامعة بشار، ص 167 .

في السنوات الأخيرة بالصناعات الالكترونية وتصديرها ما خولها بلوغ المراتب الاولى في التجارة الدولية وفي المجال السياحي والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنظر لما فتحته من مجال وتسهيلات كبرى ومشجعة للمستثمرين الأجانب في شتى المجالات باستثناء استحواذها على صناعة الفولاذ والسيارات التي تحظى بنوع من الحماية الماليزية، وهي بذلك تعد أول دولة إسلامية تنتج سيارات في العالم[2] .

4- تحفيز وتعبئة الاستثمارات الأجنبية : فقد تحولت ماليزيا إلى قوة صناعية وتجارية إقليمية ودولية بعد أن كانت دولة زراعية محدودة الموارد، ويعود ذلك الى عامل استفادتها من التمويل الأجنبي، حيث قامت ماليزيا بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة هامة لتعزيز النمو الاقتصادي، واستطاعت جذبه ،من خلال إجراءات التحرير الاقتصادي التي باشرتها ماليزيا والحفاظ على المناخ الملائم لاستقطابه، ومن بين أهم الإجراءات التي أطلقتها الحكومة الماليزية برنامج التحول الاقتصادي Economic Program Transformation في والذي هدف إلى تحسين القدرة التنافسية والاستثمار في 12منطقة اقتصادية رئيسية في ماليزيا لتسريع النمو الاقتصادي وتجاوز آثار أزمة2008[3] ، و تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في قطاعات محددة منها :الكهرباء والالكترونيات، الأجهزة الطبية، معدات النفط والغاز، كما استهدفت أيضا النمو في من عدد القطاعات الخدمية كالنقل مثلا، وهو ما ساهم في الارتفاع الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا[4] .

---

[1] كمال عايشي، «دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري»، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السادس، ديسمبر 2009، ص 219.

[2] وداد غزلاني، حنان حكار، « التجربة الماليزية في التنمية المستدامة : استثمار في الفرد و توفير للقدرات »، مجلة العلوم السياسية و القانون، العدد الثالث، يونيو 2017، على موقع المركز الديمقراطي العربي، على الموقع الالكتروني **https://democraticac.de/?p=46742** (اطلع عليه بتاريخ :2018/07/30).

[3] استطاعت ماليزيا الخروج من هذه الازمة التي أثرت على اقتصادات العالم ،و الحد من آثارها بفضل جهود الحكومة عبر وضع سياسات تحكم سير العمل المالي من خلال منع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و خفض نسبة الفائدة على الودائع، ما يفسر أن الحكومة الماليزية قد اتبعت سياسة مالية توسعية من خلال بيع السندات الحكومية و استخدام مدخرات الأفراد كحل لمواجهة الأزمة و التصدي لإملاءات صندوق النقد و البنك الدوليين، أنظر : بلال محمد سعيد المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 80-81.

[4] سامية مقعاش، نادية العقون، « قياس العلاقة بين التمويل الأجنبي و النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1995-2014 »، **مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية**، العدد 09، جوان 2018، ص ص 594-595.

ثالثا : مقومات نجاح التجربة الماليزية لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية

إن تحقيق النجاح و الريادة في ماليزيا لم يكن وليد الصدفة بل جراء تكاتف العديد من العوامل و المقومات التي جعلتها ماليزيا الانطلاقة القاعدية نحو التنمية، و نوجز أهمها فيما يلي :

1- سياسة النظر شرقا : هي الوجهة التي دعى إليها "محمد مهاتير" من خلال إرسال البعثات الماليزية إلى اليابان للاستفادة والتعلم ونقل الخبرات والمهارات التي ساعدت على النهضة اليابانية وكذا إصلاح كافة القطاعات من خلال إقامة الشراكة مع الشركات اليابانية مثل شركة "سوجا شوشا " اليابانية [1].

2- الاعتماد على الذات : من خلال التحكم في الأزمات المالية التي كانت تضرب الاقتصاد الماليزي عبر تبني السياسات و الخطط الوطنية و رفض الدعم المقدم من الصندوق و البنك الدوليين[2]، هذا من جهة ومن جهة أخرى الاعتماد على جهود سكان البلاد الأصليين في إحداث التنمية .

3- إرساء الوحدة و التعايش بين أعراق المجتمع الماليزي : من خلال بناء وتنمية ماليزية مشتركة وذلك بإحلال ثقافة الحوار والتعايش بين كافة أديان و أعراق و أطياف المجتمع الماليزي (المالاويون، الصينيون، الهنود)، وهو ما أوجد بيئة مستقرة أساسها التسامح والتعايش والمشاركة في البناء والتنمية الشاملة[3].

4- الاهتمام بالفرد : اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

5- التخطيط الإستراتيجي : من خلال الخطط الخماسية و الخطة 2020 بعيدة المدى .

6- التنويع الصناعي : من خلال التنويع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية – الوسيطة –الرأسمالية).[4]

---

[1] بلال محمد سعيد المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

[2] علي أحمد درج، **مرجع سبق ذكره**، ص 1365.

[3] نايف بن إبراهيم الرسيني ،« تقييم استراتيجي للتجربة الماليزية و مدى الاستفادة منها في الاستراتيجيات العربية »، **مذكرة ماجستير** ، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،2014، 41.

[4] عبد الحافظ الصاوي ،« قراءة في تجربة ماليزيا التنموية »، **مجلة الوعي الاسلامي**، الكويت، العدد 451، ص ص 02-03.

7- القيادة السياسية : إستطاعت القيادة الماليزية تحقيق النجاح و التميز، بقدرتها على تحقيق المصالح الكلية للدولة، و إستيعابها لتعقيدات الوضع الداخلي و حساسياته، و لمجموعة الحسابات الإقليمية و الدولية، و كان من أهم ما يميز هذه القيادة أنها تعرف ما تريد، أنها لا تبالغ في تقدير الامكانات المتاحة، مع إيجاد رؤى تنموية و إصلاحية طويلة الأمد و العمل الحثيث التدريجي الهادئ حتى و لو اتسم بالبطء [1].

وفي الأخير يمكن القول أن التجربة الماليزية من أهم التجارب الإسلامية التي يجدر بالجزائر الإقتداء بها في الكثير من السياسات و المقومات التي كانت المحرك في عملية النهوض الماليزي، و التي يمكن تكييفها وفق المقتضيات الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر .

المطلب الثاني : الإمارات العربية المتحدة: مركز عالمي لانتاج و تطوير الطاقات المتجددة

لم تعد الريادة في مجال الطاقات المتجددة محصورة في الغرب الصناعي، بل انتقلت اليوم إلى مناطق جغرافية أخرى ودول عربية من أهمها الإمارات العربية المتحدة التي استطاعت أن تحقق هذه الريادة من خلال إستراتيجيتها لتنمية الطاقات المتجددة، و التي تهدف بها إلى تحقيق بيئة مستدامة من حيث جودة الهواء، والمحافظة على الموارد المائية، وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وتطبيق التنمية الخضراء، وتخفيض الطاقة المولدة من الغاز من 98 في المائة في عام 2012، إلى أقل من 76 في المائة بحلول عام 2021 من خلال تنويع مزيج الطاقة في الدولة ليضم مصادر نظيفة ومتجددة، وزيادة كفاءة الاستخدام، كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى زيادة نسبة استخدام الطاقة المتجددة لتصل إلى ما بين 25 بالمائة إلى 30 بالمائة من مزيج الطاقة، من خلال التركيز على استخدام الطاقة النووية والطاقة الشمسية، وقد وحددت الحكومة هدفا يتمثل بإنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 7% من مصادر متجددة بحلول العام 2020[2]، و شكلت أهم محاور هذه الإستراتيجية في تنفيذ ما يلي :

[1] محسن صالح، «**قضايا النموذج السياسي الماليزي و إدارة الاختلاف** »، مركز الجزيرة للدراسات، 21 يونيو 2012، ص 03.

[2] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ،«قطاع الطاقة»، على الموقع الالكتروني للبوابة : **https://www.government.ae** (اطلع عليه بتاريخ 2018/07/28).

أولا : الاستثمار في الطاقة النظيفة و الشمسية

احتلت دولة الإمارات المرتبة الثالثة على مستوى العالم بالنسبة لإنتاج الطاقة الشمسية المركزة لعام 2013، وبطاقة إنتاجية بلغت حوالي 140 ميغاواط، وبهذا أصبحت الطاقة الشمسية المصدر الثاني للطاقة الكهربائية المنتجة في دولة الإمارات، وتصنف الطاقة الشمسية الأكثر جاذبية في مصادر الطاقة إذ تتمتع الدولة بأيام على معظم فترات السنة، وقامت إستراتيجية الإمارات باستغلال هذه الإمكانات الشمسية وتطبيقاتها لإنجاز العديد من المشاريع أهمها :

1- محطة شمس 1 في أبو ظبي : وتقوم "محطة شمس1" بتوليد الطاقة الكهربائية من حرارة الشمس وليس ضوء الشمس، خلافاً لتكنولوجيا الألواح الكهروضوئية الشمسية، و تهدف إلى توفير 7بالمئة من احتياجات إمارة أبو ظبي من الطاقة المتجددة بقدرة إنتاجية تصل إلى 100 ميغاواط ،من أجل أن تسهم المحطة في تقليل البصمة الكربونية للدولة؛ وتفادي إطلاق 175 ألف طن سنوياً من غاز ثاني أكسيد الكربون، أي ما يعادل زراعة 1,5 مليون شجرة أو إزالة 15 ألف سيارة من طرقات أبو ظبي، وستكفي الطاقة المنتجة من المحطة لتزويد أكثر من 20 ألف منزل في أبو ظبي باحتياجاتها الشاملة للكهرباء على مدار العام[1].

2- مشروع الطاقة الشمسية المركزة (CSP) : أطلقت دولة الإمارات لأكبر مشروع للطاقة الشمسية المركزة في العالم بنظام المنتج المستقل للطاقة الشمسية المركزة بقدرة 1000 ميجاوات حتى عام 2030 [2]، وسيتم من خلال هذا المشروع الاستمرار في إنتاج الكهرباء حتى بعد غروب الشمس، ما يسهم في رفع كفاءة وفعالية الإنتاج بصورة تتناسب مع احتياجات شبكة الكهرباء، وتوفر إمدادات مستدامة من الطاقة، ويحقق سعادة المجتمع، كما يساعد دولة الإمارات على أن تكون الأقل في البصمة الكربونية عالمياً بحلول عام 2050"[3] .

---

[1] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ،« الطاقة الشمسية »، على الموقع الالكتروني للبوابة : https://www.government.ae (اطلع عليه بتاريخ 2018/07/28).

[2] وائل نعيم، « دبي تطلق أكبر مشروع للطاقة الشمسية المركزة عالميا»، موقع الالكتروني لصحيفة البيان، 03 يونيو 2016، متوفر على موقع الصحيفة : https://www.albayan.ae، (اطلع عليه بتاريخ 2018/07/25).

[3] محمد عثمان، «دبي تنتج 1000 ميغاواط كهرباء ب الطاقة الشمسية المركزة »، جريدة الإمارات اليوم، 03 يونيو 2016، المقال متوفر على موقع الجريدة الالكتروني : https://www.emaratalyoum.com ،(اطلع عليه بتاريخ 2018/07/25).

3- مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية: يعتبر هذا المجمع الذي يتبناه المجلس الأعلى للطاقة في دبي المشروع الأكبر من نوعه في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا باستخدام تقنية الألواح الكهروضوئية (pv)، حيث تم تأسيس المشروع الأول لهذا المجمع سنة 2013 بطاقة إنتاجية تبلغ 13 ميجاوات، حيث ينتج هذا المشروع حوالي 24 مليون كيلووات ساعة من الكهرباء سنويا، كما يساعد المشروع في تخفيض إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى حوالي 15 ألف طن سنويا بكفاءة أداء تزيد عن 83 %، على أن يتم استكمال عمل المجمع بالمشروع الثاني للمجمع بقدرة إنتاجية تبلغ 100 ميجاوات ، للوصول إلى إنتاج 3000 ميغاوات بحلول عام 2030.[1]

4- مبادرة مصدر: أسست من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى، ومنها ترسيخ مكانة أبو ظبي الرائدة في قطاع الطاقة ولهذا فهي تستند على رؤية أبو ظبي الاقتصادية 2030، وتعد "مصدر " مبادرة شمولية تعمل من خلال خمس وحدات متكاملة، هي "معهد مصدر للعلوم و التكنولوجيا"، و"مصدر للطاقة"،و "مصدر للاستثمار"، و"مصدر لإدارة الكربون"، إضافة إلى "مدينة مصدر"، و حققت "مصدر للطاقة" تطورا رائدا في مشروعات الطاقة المتجددة ومن أهمها مشروع "محطة شمس" في أبو ظبي، كما تتولى "مصدر لإدارة الكربون: إدارة المشروعات الهادفة إلى خفض إنبعاثات الكربون، و تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة، واسترداد الحرارة المفقودة، إضافة إلى التقاط الكربون وتخزينه.[2]

.إستراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050

تهدف هذه الإستراتيجية إلى توفير 7% من طاقة دبي من مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2020 و25% بحلول عام 2030 و75% بحلول عام 2050"، كما تسعى إلى تحقيق المسار الخامس لإستراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، الذي يختص بتوظيف مزيج الطاقة الصديق للبيئة من حيث استخدام الطاقة الشمسية بنسبة 25% والطاقة النووية بنسبة 7% الفحم النظيف بنسبة 7% الغاز بنسبة

[1] هيئة كهرباء ومياه دبي، " مجمع بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية المستقبل يبدأ هنا"، ص ص 19-20، كتيب متوفر على الرابط الالكتروني التالي :
file:///C:/Users/HP/Downloads/Solar_Park%20Brochure_ARB.pdf (اطلع عليه بتاريخ:07/27/2018).

[2] سلطان أحمد جابر ،«مصدر أصبحت مطورا رائدا لمشروعات الطاقة المتجددة»، **مجلة آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 11، 2011، ص 17.

61% بحلول عام 2030 وذلك بهدف دعم وتعزيز تحويل الإمارة إلى مركز عالمي للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر[1].

ثانيا : تعزيز قدرات الدولة في الطاقة النووية

لتنويع إمدادات الطاقة في الدولة مع ضمان أمن الطاقة في المستقبل توجهت الدولة نحو الاستثمار في الطاقة النووية، حيث أطلقت الدولة برنامج دولة الإمارات العربية المتحدة للطاقة النووية المدنية، كما أطلقت مشروع البرنامج النووي السلمي لدولة الإمارات العربية المتحدة بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و تم البدء بإنشاء أولى المحطات النووية في عام 2013 وبحلول 2020 من المتوقع أن توفر وحدات الطاقة النووية الأربع المزمع إنشائها نحو ربع احتياجات الدولة من الكهرباء، وأن تخفف حوالي 12 مليون طن من إنبعاثات الكربون كل عام[2].

وركزت هذه السياسة على 6 نقاط رئيسية تشمل، الشفافية التشغيلية التامة، أعلى معايير حظر الانتشار النووي، ترسيخ أعلى معايير السلامة و الأمن، التنسيق المباشر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والالتزام بمعاييرها، عمل شراكات مع حكومات الدول المسئولة و المؤسسات ذات الخبرة المناسبة، و ضمان استدامة الطاقة النووية على المدى البعيد [3].

ثالثا : تحويل النفايات إلى طاقة

تبنت الإمارات نهج تحويل النفايات إلى طاقة، من خلال توقيعها للعديد من اتفاقيات شراكة إستراتيجية مع عدة شركات وتجسدت هذه المبادرة في كل من الشارقة، أبو ظبي بمحطة تكفي لسد احتياجات أكثر من 20 ألف منزل، إضافة إلى دبي و رأس الخيمة، على أن تساهم هذه المبادرات في

---

[1] هيئة كهرباء و مياه دبي، « هيئة كهرباء و مياه دبي ترسي عقد إنشاء محطة نقل رئيسية جهد 400 كيلوفولت في مشروع مجمع حصيان لإنتاج الطاقة بتقنية الفحم النظيف »، متوفر على الموقع الالكتروني للهيئة : https://www.dewa.gov.ae، (اطلع عليه بتاريخ : 2018/07/28).

[2] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ،"قطاع الطاقة"، **مرجع سبق ذكره .**

[3] Emirates Nuclear Energy Corporation , « UAE Nuclear Energy Policy » , cite web of corporation : https://www.enec.gov.ae/discover/nuclear-energy-in-the-uae/the-uae-nuclear-energy-policy/ (Date de consultation:27/07/2018).

تحقيق رؤية الإمارات 2021 التي من ضمن أهدافها الاستفادة من النفايات في توليد الطاقة بنسبة 75 بالمائة بحلول عام 2021[1].

رابعا : مبادرات خفض استهلاك الطاقة

توجهت الإمارات إلى انتهاج العديد من المبادرات الهادفة لتخفيض استهلاك الطاقة من خلال تجسيد العديد من المشاريع، ومن أهمها :

1- مبادرة المباني الخضراء : اعتمدت الإمارات سنة 2010 تطبيق معايير العمارة الخضراء والبناء المستدام في جميع أرجاء الدولة، حيث يساهم هذا المشروع في التقليل من استهلاك الماء و الكهرباء و التحسين من نوعية الهواء داخل المباني وجعل المباني متطابقة مع المتطلبات البيئية بهدف توفير 10 مليارات درهم حتى عام 2030م وخفض نحو 30% من الانبعاثات الكربونية[2].

2- برنامج نجم طاقة الإمارات: وهو مبادرة مشتركة بين "اتصالات" و"باسيفيك كونترولز سيستمز" للإسهام في الحد من معدل استهلاك الطاقة من قبل المباني القائمة في الدولة، وخفض إنبعاثات الكربون بشكل عام، بحيث سيزود برنامج "نجم طاقة الإمارات" مالكي المباني بمراجعة في تحديد "تدابير الحفاظ على الطاقة" المحتملة، وسيتم منح "جائزة نجم الطاقة"[3] الخاصة بنظام تصنيف "نجم طاقة الإمارات"، لأصحاب المباني المشاركة[4].

3- مبادرة استدامة : وهي المبادرة التي تم إطلاقها سنة 2008 من طرف مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني، وتقوم هذه المبادرة على تقييم المباني على أساس أربعة محاور وهي : البيئة، و الطاقة، المعيار

[1] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ،« تحويل النفايات إلى طاقة »، على الموقع الالكتروني للبوابة : https://www.government.ae (اطلع عليه بتاريخ :2018/07/28).

[2] الإمارات العربية المتحدة ،موسوعة الإمارات "UAEPedia"، « الطاقة النظيفة والمتجددة »، على الموقع الالكتروني للموسوعة : http://uaepedia.ae، (اطلع عليها بتاريخ 2018/07/29).

[3] وتتألف هذه الجائزة من خمسة مستويات متتالية تقوم على أساس مدى التحسن في استخدام الطاقة وتتشكل من : توفير الطاقة بنسبة 10 بالمائة – نجمة واحدة ،توفير الطاقة بنسبة 15 بالمائة – نجمتان، توفير الطاقة بنسبة 20 بالمائة – ثلاث نجوم، توفير الطاقة بنسبة 25 بالمائة – أربع نجوم، توفير الطاقة بنسبة 30 بالمائة – خمس نجوم .

[4] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ،« مبادرات ترشيد استخدام الطاقة »، على الموقع الالكتروني للبوابة : https://www.government.ae (اطلع عليه بتاريخ :2018/07/28).

الاقتصادي، والمعيار الاجتماعي، من خلال وضع معايير معينة لاستهلاك الماء و الطاقة في المباني و امتثال المباني للنظام الإجباري الذي يوفر 21% من المياه و 41 % من الطاقة[1] .

المطلب الثالث : الزراعة العضوية المستدامة : نهج لتعزيز الأمن الغذائي في الهند و أوغندا

لا يختلف اثنان عن حجم الأضرار البيئية الناجمة من الزراعة و التي تشمل آثار تلوث الهواء من غازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون و الميثان و النيتروز، تدهور الأراضي نتيجة للتطهير، انحدار الأراضي من الزراعة و ملوحتها، تلوث المياه من الأسمدة و المبيدات الحشرية، و الإفراط في استخدام و استنزاف الأراضي الرطبة، و فقدان التنوع البيولوجي [2] و هلم جرى، و أمام هذه التأثيرات المنعكسة على البيئة و الإنسان و لا سيما مع تفاقم مخاطر التغيرات المناخية و الاحتباس الحراري، فإنه أصبح من الضروري توجه دول العالم إلى نهج زراعي مستدام يعتمد على الزراعة العضوية[3]، لما حققته من مزايا، أهمها إنشاء نظام إدارة مستدام يحافظ على أنظمة الطبيعة و دوراتها و يعزز صحة التربة و الماء و النباتات و الحيوانات و التوازن بينها مما يحافظ على النظام البيئي، يساهم في المحافظة على التنوع الحيوي، الوصول الى الاستخدام الأمثل للطاقة و الموارد الطبيعية مثل الماء و التربة و المادة العضوية مما يقلل من ظاهرة الاحتباس الحراري و استيعاب كبير لكربون التربة، تحقيق نظام يحترم متطلبات الرعاية و النواحي السلوكية للحيوان، إنتاج منتجات غذائية صحية ذات جودة عالية، و تلبية طلب المستلك في انتاج عضوي متنوع [4]، و عليه سنحاول تسليط الضوء على أهم تجربتين رائدتين استطاعتا الاستفادة من هذه المزايا من خلال التحول الى نهج الزراعة العضوية و هما كل من أوغندا و الهند .

---

[1] الإمارات العربية المتحدة ،موسوعة الإمارات "UAEPedia"، « الطاقة النظيفة والمتجددة »، **مرجع سبق ذكره** .

[2] Paul Kristiansen , and authers , **Organic Agriculture A Global Perspective** ,Australia : CRISO publishing, 2006 , p 01.

[3] ظهر مصطلح الزراعة العضوية لأول مرة سنة 1939، و هو مستمد من مفهوم " الزراعة ككائن حي "، ووفقا لتعريف فريق الزراعة الأمريكية، فإن "الزراعة العضوية هي نظام زراعي يتجنب و يستبعد لحد كبير استخدام المدخلات الاصطناعية (مثل الأسمدة و المبيدات الحشرية، المواد الكيميائية و الهرمونات، مضافات الأعلاف و غيرها..)، و تعتمد إلى أقصى حد ممكن على بقايا المحاصيل، روث الحيوانات، النفايات العضوية خارج المزرعة، مضافات الصخور المعدنية و البيولوجية، نظام تعبئة المغذيات و حماية النباتات "، أنظر في ذلك :

Hari Prakash Meena , « Organic Farming: Concept and Components », **Popular Kheti** , Volume 1, Issue 4 (Issue special on Organic Farming) , Octobre-Decembre 2013, p p 05-06.

[4] المملكة العربية السعودية، « **دليل التحول إلى الزراعة العضوية** »، وزارة الزراعة : مشروع الزراعة العضوية جي آي زد، ص 01.

أولا : تجربة أوغندا في الزراعة العضوية

تبلغ حاليا نسبة المساحة المزروعة عضويا في العالم نحو 0.9 %من الأراضي الزراعية ويتركز حوالي ثلثها في الدول النامية والتي تبلغ حوالي 12.5 مليون هكتار وتشكل أكثر من80 % (1.5 مليون مزارع) من المنتجين و الأسواق الواعدة [1]، و تعتبر التجربة الأوغندية في الزراعة العضوية من أهم التجارب الرائدة التي ألهمت الكثيرين لما حققته من نجاح على مستوى الاقتصاد الأخضر، و من استدامة لسبل العيش في الأرياف من خلال اعتمادها على معايير الزراعة العضوية و تطبيقها بفعالية و تركيزها على صادرات الإنتاج الزراعي العضوي بحيث ازدادت قيمة الصادرات العضوية بأكثر من ست مرات لتتجاوز 22 مليون دولار في الفترة 2007-2008 [2].

بدأت تنمية الزراعة العضوية في أوغندا مع تفاقم مشاكل الإنتاج الزراعي الخطيرة التي كان يعاني منها المزارعون، و ارتفاع مستويات الفقر و انعدام الأمن الغذائي، ما جعل المنظمات غير الحكومية للتنمية الريفية تتفطن لضرورة التحول عن النهج التقليدي إلى نهج الزراعة العضوية، من خلال بذل الجهود لتشجيع هذا النوع من الزراعة و ذلك بإنشاء برامج ذات أولوية، كبرنامج التنمية الريفية و التدريب في أوغندا (URDT)، و مشروع المساعدة الذاتية Mirembe، و شبكة إفريقيا 2000، لمساعدة المزارعين في المناطق المتدهورة و لتبني تقنيات تناسب الظروف المحلية و كذلك الإشراف على تدريب المزارعين [3].

و كانت الانطلاقة الفعلية للزراعة العضوية مع تأسيس الحركة الوطنية للزراعة العضوية في أوغندا **(NOGAMU)** سنة 2001، و التي عملت على تطوير سبل العيش الريفية و تسهيل تبادل المعلومات و الأفكار و تدريب المزارعين و العمل كمجموعة ضغط لتطوير الزراعة العضوية حتى اكتسبت الاعتراف الوطني و الدولي، و استطاعت قيادة الجهود المبذولة لوضع معايير محلية للزراعة العضوية و كذا إنشاء برنامج الشهادات العضوية التي تمنح للمزارعين، مما تمخض عنه تأسيس شركة وطنية للتصديق على

---

[1] هاجر بغاصة، **واقع تطور الزراعة العضوية في العالم و سورية و أهم التشريعات الدولية التي تحكمها**، الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة و الاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2013، ص 13.

[2] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر: المبادئ و الفرص و التحديات في المنطقة العربية**، استعراض الانتاجية و أنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول، الامم المتحدة، 2011، ص ص 90.

[3] Charles Walaga , **Organic agriculture in Kenya and Uganda** , study visit report , Uganda: Technical Centre for Agricultural and Rural Cooperation –CTA- , November 2005 , P 67.

شهادات العضوية المسماة إيغوسارت (UGOCERT) [1]، كما تدعم نهج الزراعة العضوية من طرف الحكومة الأوغندية كنهج رسمي للسياسة الوطنية بإنشاء " لجنة تطوير السياسة العضوية " سنة 2003، على مستوى وزارة الزراعة و الصناعة الحيوانية و الثروة السمكية [2].

ركزت الحركة الوطنية للزراعة العضوية في أوغندا على سوق التصدير، ماساهم في رفع الاقتصاد الأوغندي، فبحلول عام 2005 استطاعت الحركة جذب أكثر من 300 عضو و 80 شركة لتصبح مرتبطة بـ 25000 من أصحاب المصلحة في القطاع العضوي، و استطاعت الحركة تحقيق درجة عالية من التنسيق داخل القطاع مما مكنها من تطوير معايير العضوية، و الضغط على الحكومة من أجل سياسة الزراعة العضوية، ووضع دليل تدريبي لممارسة الزراعة العضوية في أوغندا، و إنشاء هيئة للتصديق في أوغندا (UGOCERT)، و تحقيق زيادة التنافسية الدولية، و التي تترجم زيادة الصادرات العضوية من أوغندا [3].

كما ركز تحقيق نهج الزراعة العضوية و المستدامة على تدريب المزارعين، من خلال عقد شراكة بين حركة الزراعة العضوية في أوغندا (NOGAMU) و شبكة المدربين الزراعيين المستدامين (SATNET) بحيث عملت الشراكة على وضع نهج يشجع المزارعين على إدارة عملية التنمية بمزارعهم، و تدريبهم على شكل مجموعات باسم " مدارس المزارعين الحقلية" (FFLG)، تساعد هذه المجموعات في تطوير الثقة داخل المزارعين، و تحسين الإنتاج العضوي باستخدام الزراعة الإيكولوجية و الأساليب و الممارسات الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية المستدامة، و تجلت تأثيرات هذه المجموعات في تحسين مستوى الأمن الغذائي، زيادة دخل الأسر المعيشية، و زيادة المرونة في النظم الزراعية للتخفيف و التكيف مع تغير المناخ و التنوع البيولوجي و إنتاج البذور و تكامل الثروة الحيوانية في المزارع ما يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر و تحقيق أهداف الألفية [4]،حتى أصبحت أوغندا اليوم دولة عضوية بإمتياز، و تمتلك أكبر حجم من الأراضي الزراعية العضوية المعتمدة في إفريقيا و التي قدرت بنحو 122.000

[1] **Ibid** , p 67.
[2] Alastair Taylor , United Nation Environment Programme (UNEP) , Overview of the current state of organic agriculture in Kenya , Uganda and the united Republic of Tanzania and the opportunities for Regional Harmonization, **United Nation Conference on Trade and Development (UNCTAD)** , United Nation : New York and Geneva , 2006, pp 24-25.
[3] **Ibid** , pp 08-09.
[4] Raymond Auerbach , and auther , **Organic Agricultere : African experiences in resilience and sustainability** , Food and Agriculture Organization of the United Nations , Rome: May 2013, pp 164-166.

هكتار سنة 2004، و بلغ عدد مزارعيها أكثر من 39.000، كما استطاعت أوغندا التغلغل في سوق التصدير ما حقق توسع كبير في صادرات الانتاج الزراعي العضوي [1] و أصبحت تحتل المركز الرابع بعد إيطاليا و إندونيسيا و المكسيك من حيث عدد المزارع العضوية على مستوى العالم [2] .

ثانيا :تجربة الهند في الزراعة العضوية

تعد الزراعة العضوية قطاعا سريع النمو في الهند، ففي عام 2003، لم يكن لدى الهند سوى 73 ألف هكتار من الأراضي الزراعية العضوية المعتمدة، و بحلول عام 2007 إرتفع هذا الرقم إلى 311 ألف هكتار، بالاضافة إلى 217 ألف هكتار قيد التحويل إلى الإدارة العضوية، و يقوم المجلس الهندي للبحوث الزراعية، منذ عام 2003، بتنفيذ برنامج شبكي حول " تطوير حزمة التكنولوجيا من أجل الزراعة العضوية "، من أجل تطوير مجموعات الانتاج و إجراء بحوث تطبيقية و استراتيجية و توثيق المعرفة التقنية في مجال الزراعة العضوية، و تجري المؤسسات العديدة، التي أسسها المجلس الهندي للبحوث الزراعية و جامعاته الزراعية الـ26، بحوثا حول الجوانب المتعددة للمحاصيل البستانية العضوية .

و قد تأسس المركز القومي للزراعة العضوية عام 2004 من قبل وزارة الزراعة ليكون بمثابة مقدم خدمة للمزارعين العضويين، و يتضمن هذا المركز ستة مراكز إقليمية، يضم كل منها حوالي 100 موظف، و تتمثل مهمتها في تقديم التدريب الفني و تنسيق الاعتماد العضوي، و يقدم البرنامج الفيدرالي للبعثة البستانية التمويل إلى إدارات البستنة، التي تمد المزارعين، بدورها، بالمساعدات و الائتمان و مواد الزراعة و المعارف التقنية، بما في ذلك المساعدات الخاصة بالزراعة العضوية [3].

مؤسسة "تروتريد " الهندية : تعتبر مؤسسة تروتريد أحد أهم الفواعل غير الرسمية التي انطلقت بفضلها مبادرات تعميم الزراعة العضوية في مدن الهند، تم تدشين "**مؤسسة تروتريد**" الاجتماعية في الهند من قبل "نافين" الذي بحث أسباب تدني الأوضاع الاقتصادية للمزارعين التي وصلت بهم لحد الانتحار [4]، بدأ

---

[1] Godber W. Tumushabe, and auther , **Final Report : The Status of Organic Agriclture Production and Trade In Uganda- Background Study to an Integrated Assessment of the Sub-Sector-**, Kampala , Februry 2006, p 12.

[2] Charles Walaga , **op cit** , p16.

[3] ناديه سيالابا، كاثلين ميريجان، **مقترح المشروع تحالف مراكز البحوث العضوية (ORCA)**، روما ،يوليو 2009، ص 28.

[4] تمثل سبب انتحار الفلاحين في الهند في الإفلاس جراء الأعباء و زيادة النفقات التي وضعت على كاهل المزارعين لاقتناء البذور الجديدة و الأسمدة و المبيدات، هذا من جهة و من جهة أخرى تراجع المحاصيل بسبب إفقار التربة بالمواد الصناعية .

عمل المؤسسة بتوعية المزارعين و إقناعهم بالتحول إلى الزراعة العضوية لتوفير منتوجات صحية و ذات جودة و تطوير بيئة خالية من المواد الكيميائية، و الحفاظ على التنوع الحيوي، من خلال عقد دورات تدريبية للمزارعين و التواجد بجانبهم طيلة عملية التحول و مساعدتهم على الحصول على شهادة في الزراعة العضوية للتمكن من بيع منتجاتهم بسعر أفضل، و تم ترميز هذه المنتجات بالطبع عليها علامة " عداد الشفافية"، كما رافقت المؤسسة عملية تسويق هذه المواد و المنتجات الزراعية من خلال عقد الشراكات مع مؤسسات التجزئة و تطوير الوسائل اللازمة لبيع المنتجات من خلال الاستعانة بتجربة العربات اليدوية لبيع هذه المنتجات التي تزايد الطلب عليها نظرا لجودتها و صحتها على المستهلك و حفاظها على التربة و قدرتها على العطاء و التجديد و بالتالي الرفع من المستوى المعيشي للفلاحين [1].

وتعتبر تجربة "**مدينة سيكيم**" مثالا يحتذى به من بين المناطق في دولة الهند التي اعتمدت على نمط الزراعة العضوية، و التي قدمت نموذجا رائدا في تطبيق مبادئ الزراعة العضوية، و كانت بداية تحول هذه الولاية إلى مقاطعة تعتمد الزراعة العضوية إبتداءا من المرسوم التشريعي لسنة 2003، و تم بناء عليه تحويل 75000 هكتار من الأراضي إلى أراض مرخصة للزراعة العضوية، و حققت هذه الزراعة فوائد جمة أهمها صيانة التوازن بين النظم البيئية المتنوعة و تحسين نوعية التربة ما أدى بدوره إلى تحسين معايير الإنتاج، النهوض بالقطاع السياحي و لاسيما السياحة الزراعية التي أصبحت أهم مصدر دعم لمدينة سيكيم، و أصبحت الهند بفضل الزراعة العضوية من بين الوجهات السياحية العشر الأولى عالميا [2].

[1] أحمد بركات ،«عربات يد للزراعة العضوية .. تجربة هندية رائدة »، 2017، على الموقع الالكتروني : http://clavo.me/organic-farming-carts-great-indian-experiment / (اطلع عليه بتاريخ :2018/09/18) .

[2] الباحثون السوريون، «الزراعة العضوية ترتقي بالبيئة و الاقتصاد تجربة رائدة من الهند–سيكيم – »، على الموقع الالكتروني : http://www.syr-res.com/article/10145.html (اطلع عليه بتاريخ: 2018/09/01) .

المبحث الثاني : آليات تفعيل إدارة التنمية المستدامة في الجزائر

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، يتطلب اتخاذ إجراءات و تبني آليات جادة على المستوى الاجتماعي ،الاقتصادي، البيئي و المؤسسي على مستوى عال من التنسيق و التكامل للوصول إلى الإدارة الفعالة للتنمية المستدامة و اللحاق بركب الدول المتطورة في تحقيق أهداف الألفية .

المطلب الأول: تعزيز قواعد الأمن الاجتماعي

أصبحت التنمية الاجتماعية المستديمة من أولويات الأجندة التنموية بالجزائر من خلال البرامج المختلفة و العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وفق الاستراتيجيات الاجتماعية التي طرحتها الدراسة سابقا، إلا أن المواطن الجزائري في الواقع لا يزال يعاني من التهميش كالبطالة و الفقر و أزمة السكن ،ما أصبح يفرض على الدولة الجزائرية البحث عن الآليات الاجتماعية التي تمكنها من كسب رهان التنمية الاجتماعية و تحقيق السلم التنموي الاجتماعي، و ضمن الآتي نطرح بعض من أهم هذه الآليات المتطلب تفعيلها.

أولا : التأمين الاجتماعي و الحد من البطالة والفقر و التهميش الاجتماعي

يمكن للجزائر تحقيق هذا البعد من خلال :

– تكريس و تعزيز الحماية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع بما فيهم الأفراد الذين لا يعملون في الاقتصاد النظامي بما يجسد النمو والقدرة على الصمود والعدالة والتماسك الاجتماعيين، و تعزيز أفضل الممارسات التي تحقق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية التي نصت عليها توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 ،

– تشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الفعالة و تطوير قدراتها بما يخلق فرص عمل جديدة، و يعزز القدرات المنتجة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد الشامل العادل[1]،

– التركيز على زيادة فرص العمل و تحسين نوعيتها و تنسيق الجهود لجعلها ضمن أولويات رسم السياسات الاقتصادية مع تحقيق تكافؤ الفرص واستحداث المشاريع،

– تعزيز العدالة الاجتماعية بالقضاء على التمييز والاستبعاد الاجتماعي اللذين يعملان على تهميش ملايين الأسر وتعطيل التنمية الاقتصادية، و كذا القضاء على التمييز ضد النساء و الفتيات،

[1] الأمم المتحدة، **تقرير الامم المتحدة للتنمية المستدامة**، ري ودي جانيرو، البرازيل، حزيران 2012، ص 41.

– إدماج المجتمعات المحلية المستبعدة اجتماعيا في سوق العمل، و إقامة آليات كافية للحماية من عدم استقرار الدخل و المخاطر الاجتماعية الأخرى ،

– منح التسهيلات للبدء بمشاريع جديدة وإدارتها و إنشاء التعاونيات التي تساهم في مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقر من خلال مبادرات للتنمية المحلية [1]،

– إشراك المواطنين و الفاعلين الاجتماعيين في عملية صنع القرار و رسم السياسة العامة بما يعزز شعورهم بالانتماء والقوة الأخلاقية لتولي مسؤولية الاقتصاد، ما يحقق مبدأ التشاركية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج، و كذا الاستماع لمطالب المواطنين و الفقراء و هي الحلقة المفقودة التي تعزز الجهود الوطنية لمكافحة الفقر [2]،

– وضع استراتيجيات دعم النمو الاقتصادي التي تفيد الفقراء بصورة مباشرة، وتهيئة بيئة تمكينية تشجع على تشغيلهم وزيادة دخلهم الحقيقي وتعزيز القدرات البشرية ،

– ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى تنمية متوازنة،

– زيادة التقنيات و القدرات الإحصائية من أجل بناء نظام معلومات لتجميع كل البيانات لقياس ورصد الفقر مع التركيز على القياس المتعدد الأبعاد، واستخدام البيانات استخداما تحليليا لأغراض صنع القرار وصياغة البرامج لتعزيز القدرات المؤسسية بما يسهم في دعم اتخاذ القرار [3]،

– بناء الاقتصاد الكلي على السياسات الاستشرافية لتحقيق الاستدامة الاجتماعية لا سيما في تهيئة فرص العمل للفقراء و النهوض بالتنمية الزراعية و الصناعية، و تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يحقق نمو اقتصادي مطر و مستدام [4]،

– إتباع سياسات العمل الإيجابي لصالح الفئات المحرومة بتمكينهم من الحصول على الأوصول الانتاجية مثل الأراضي،

---

[1] مكتب العمل الدولي، **تقرير العمل اللائق من أجل تنمية إفريقيا**، الاجتماع الاقليمي الافريقي العاشر، أديس أبابا، ديسمبر 2003، الطبعة الاولى 2003، ص ص 43-48.

[2] L'OCDE , « II : Progrès accomplis vers les objectifs internationaux de développement », Revue de l'OCDE sur le développement 2001/1 (no 2), p 52. Article disponible en ligne à l'adresse : **https://www.cairn.info/revue-de-l-ocde-sur-le-developpement-2001-1-page-45.htm** (Date de consultation :01/09/2018).

[3] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد**، الأمم المتحدة، بيروت، 2017، ص ص 37-38.

[4] الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، **مرجع سبق ذكره** ،ص 40.

– تطوير الأرياف لتثبيت الساكنة من خلال حفز الاستثمار في البنى التحتية في المناطق الريفية، و وضع برامج للأشغال العامة، وزيادة فرص الحصول على القروض[1] .

ثانيا : تعزيز الصحة المجتمعية

إن من أهم الآليات المتطلب اتخاذها ضمن هذا المجال مايلي :

– تعزيز النظم الصحية من أجل توفير تغطية شاملة عادلة وتوفير نظم الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، و الحد من التلوث، من قبيل تلوث الهواء والماء والتلوث الكيميائي الذي يؤثر في الصحة [2]،

– إشراك القطاعات الحكومية الأخرى لتوطيد التعاون في إطار تعزيز الصحة والإنصاف في مجال الصحة، مع دمج سياسات الصحة في مختلف السياسات القطاعية الأخرى التي تشمل الحماية الاجتماعية و الأمن الغذائي و التعليم و النقل و البيئة و الشؤون المالية و التجارة ،

– التركيز على حماية الصحة وجعل محددات الصحة الاجتماعية في صلب الخطابات العامة و السياسات العامة، و غرس الوعي الصحي و تحفيز أفراد المجتمع للمشاركة التامة في العمل المجتمعي من أجل الصحة من خلال تعزيز الإلمام بشؤون الصحة والسياسات،

– تطوير تقنيات البحث في المجال الصحي و الاستثمار في البحوث المتعددة التخصصات المتعلقة بالصحة السكانية، و بناء القدرات المتعلقة بالبحث و الابتكار باستخدام التكنولوجيات الجديدة للوقاية من الأمراض و علاجها ،

– توفير التدريب للقادة بشأن أساليب دعم العمل المجتمعي من أجل الصحة بما فيها المشاركة في صنع القرارات وتنفيذ العمل عبر القطاعات و تقييمه ،

– تطوير نظم و آليات رصد و تقييم الآثار الصحية المجتمعية و تقييم الاحتياجات الصحية بصفة دورية لتحديد الثغرات من الاحتياجات لتحقيق الإنصاف في مجال الصحة و تدقيق السياســات و استعراض

[1] معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، **ملخص تقرير مكافحة الفقر و عدم المساواة: التغيير الهيكلي و السياسة الاجتماعية و السياسة العامة الأمم المتحدة** ،الأمم المتحدة، 2010 ، ص 04.

[2] الأمم المتحدة، تقرير الامم المتحدة للتنمية المستدامة ،**مرجع سبق ذكره**، ص 38.

الميزانيات من أجل تقييم أثر السياسات على الصحة [1].

ثالثا : تطوير قطاع التعليم

ان ما خلصت اليه الدراسة سابقا ضمن تحليل مؤشرات التعليم في الجزائر، تبين الجهود التي بذلتها الدولة من أجل تطوير التعليم و الرفع من نسب التمدرس، غير أن هذه الجهود كانت منصبة بدرجة أكبر إن لم نقل كلية على التأطير المادي من هياكل و موارد بشرية أكثر من اهتمامها بالمناهج التربوية و تقنيات التدريس الحديثة، و عليه فمن الضروري تعزيز هذا القطاع بما يلي :

– إدخال تحسينات على نوعية و مناهج التعليم، و زيادة الاستثمار لتحسين نوعية التعليم و تشجيع التبادلات و الشراكات الدولية في مجال التعليم، بما في ذلك إيجاد زمالات ومنح دراسية تساعد على تحقيق أهداف التعليم العالمية،

– دمج التنمية المستدامة بفعالية أكبر في مجال التعليم وتدريس التنمية المستدامة بوصفها عنصرا مدمجا في مختلف التخصصات الدراسية، و تشجيع المؤسسات التعليمية على النظر في إتباع ممارسات سليمة في مجال إدارة عملية الاستدامة في جامعاتها وفي مجتمعاتها المحلية بمشاركة الطلاب والمعلمين والشركاء المحليين [2].

رابعا : إشراك وتعزيز دور المرأة

إن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون تمكين المرأة و تعزيز دورها في المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا، و تطرح الدراسة بعض الآليات التي تتطلب اتخاذها في ذات الشأن :

– تدعيم الدور الاقتصادي للمرأة و تشجيع دخولها في سوق العمل مع دمج اعتبارات نوع الجنس في كل السياسات والبرامج والمشاريع للتغلب على العقبات التي تعترض ضمان عمل لائق للمرأة [3]،

– تمكين المرأة عمليا من خلال تبني سياسات و استراتيجيات تقضي على التمييز و تكرس فرص لزيادة قدرات المرأة، و نشر الوعي المجتمعي بحقوق المرأة من خلال التدريب و التوعية و وضع اعتبارات

---

[1] منظمة الصحة العالمية، **تقرير من الأمانة : المساهمة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية :إجراءات مستدامة عبر القطاعات من أجل تحسين الصحة و الإنصاف في مجال الصحة (متابعة المؤتمر العالمي الثامن بشأن تعزيز الصحة)**، جمعية الصحة العالمية الثامنة و الستون، ماي 2015، ص ص 12–18.

[2] البنك الدولي، **التقرير السنوي لعام 2017 :إنهاء الفقر المدقع تعزيز الرخاء المشترك**، 2017،ص 62.

[3] مكتب العمل الدولي، تقرير العمل اللائق من أجل تنمية إفريقيا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 43–48.

المساواة بين الجنسين في الإعلانات الحكومية، وصياغة السياسات، والتشريع، وتخصيص الموارد، وما إلى ذلك [1]،

– اشراك المرأة في عملية صنع القرار، و اعتبارها مصدرا حيويا للمنافسة اذ يمثل عدم وجود المرأة في مواقع صنع القرار تحديا رئيسيا في وجه التنمية المستدامة[2] .

المطلب الثاني : إعادة هندسة النظام الاقتصادي في الجزائر

إن التنمية الاقتصادية التي تحرك عجلة الاقتصاد من جهة و تحقق المنافع الاجتماعية و تحافظ على البيئة من جهة أخرى تشكل أحد أهم الأعمدة المجسدة للتنمية المستدامة، و تحقيق هذا النوع من التنمية في الجزائر يتطلب إحداث العديد من التغييرات على الاقتصاد الجزائري، هذه التغييرات التي يجب أن تكون جذرية و التي تتطلب ما يلي :

1– التحول عن الاقتصاد الأحفوري و تنويع الصادرات : إن من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري و التي تعيق عملية التنمية المستدامة هي الاعتماد شبه الكلي على هيكل صادراتي وحيد و المتمثل في المحروقات و الاعتماد على مواردها الريعية في تسيير الاقتصاد، ما يضع هذا الاقتصاد دائما تحت زاوية الخطر و اللااستقرار و الصدمات الناتجة عن تدهور أسعار البترول في الأسواق الدولية هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فان ارتفاع استهلاك الوقود الأحفوري و تأثيراته على البيئة و المناخ و الاستنزاف التدريجي للوقود الأحفوري الذي أصبح يهدد الاقتصاد الجزائري على المدى المتوسط، أصبح يفرض ضرورة التحول إلى اقتصاد قائم على استثمارات في مصادر الطاقة المتنوعة بما تملكه الدولة من إمكانات كبيرة في الطاقة المتجددة بما في ذلك الشمس و الرياح، فضلا عن الطاقة المائية و الحرارية، و بالتالي فإن التفكير في تلبية الطلب على الطاقة يتطلب التركيز على كفاءة الطاقة و الطاقة المتجددة هذا من جهة [3]، و من جهة أخرى يتطلب الأمر انتهاج سياسات تنويع التصدير و التي تتطلب تحسين

[1] L'OCDE , « II : Progrès accomplis vers les objectifs internationaux de développement », **op cit**, P 59-61.

[2] الأمم المتحدة، **مشروع محضر أعمال مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية دورته الرابعة و العشرين**، مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، أفريل 2013، ص 13

[3] نجيب صعب، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2012 : البيئة العربية خيارات البقاء البصمة البيئية في البلدان العربية**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، تحرير :نجيب صعب، بيروت، 2012، ص ص 28–29.

مناخ الاستثمار وإزالة العراقيل التي تكبل عوامل السوق، بالإضافة إلى توفير حوافز جديدة لاستقطاب الاستثمارات إلى قطاعات الخدمات ومنتجات القيمة المضافة العالية، و هو من المتطلبات الأساسية لتنشيط الاقتصاد و تحقيق ريادة في الأعمال[1].

2- تنشيط الاستثمار و الاستثمار المستدام : يعتبر الاستثمار من أهم الآليات الفاعلة التي يتطلب الأمر تنشيطها لتحقيق نجاح مختلف السياسات و إنعاش الاقتصاد الوطني، و لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر نطرح الآليات التالية في مجال الاستثمار :

- التركيز على الاستثمارات في تنمية المهارات لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة، من خلال تطوير خدمات التعليم و التدريب المهني لمواكبة احتياجات القطاع الخاص و احتياجات الطلب المتغير في الأسواق،

- تعزيز البنية التحتية التجارية من خلال الاستثمار في تطوير المرافق الحدودية، بما فيه الطرقات والمرافئ والمطارات والمنشآت المتصلة بالتخزين والتفتيش والمراقبة والمعاينة، ما يمكن أن يحقق تأثير كبير على كلفة التجارة، وبالتالي على تنافسية المصدرين من التجارة [2]،

- تشجيع الاستثمار المستدام من خلال إنشاء وكالات لتنمية الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ومرافقتها و تزويدها بالآليات التنفيذية لا سيما المساعدة الفنية ،

- خلق أدوات مالية و قنوات سوقية جديدة لمشاريع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، واستحداث آليات تمويل تحفيزية لتعبئة موارد القطاع الخاص في ذات المجال،

- تفعيل الشراكات و الاستثمارات مع الدول الرائدة و الشركات المؤهلة لتوليد استثمارات مشتركة في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ،

- إعمال الحوكمة الرشيدة، و إقامة مؤسسات قوية، و إشراك أصحاب المصلحة، فهما عاملان أساسيان في اجتذاب الاستثمارات الخاصة و لا سيما في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة .[3]

---

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة و الزراعة للبلاد العربية، «الاقتصاد العربي بين تحديات المرحلة الجديدة و العقبات المتجذرة ما هي مرتكزات الإصلاح و الآفاق حتى عام 2015؟»، **دائرة البحوث الاقتصادية**، أكتوبر 2013، ص 36.

[2] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة و الزراعة للبلاد العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية – الأونكتاد –، **تقرير الاستثمار العالمي 2014 عرض عام الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة : خطة عمل**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014، ص ص 34-37 .

3- تحفيز أنماط الاستهلاك و الإنتاج المستدامة: يتطلب الأمر من الدولة ضرورة تحفيز أنماط الإنتاج و الاستهلاك المستدامة، من خلال توجيه الإنفاق الحكومي نحو منتجات و خدمات خضراء، و تشمل المنتجات الخضراء المكاتب و المدارس و المستشفيات و الأبنية الحكومية الأخرى، و نظم النقل و البنية التحتية العامة، ومواد البناء، و المعدات و اللوازم المكتبية، وغيرها، ما يحقق الاستدامة في استعمال الموارد ليخلق أسواق للمنتجات الخضراء تشجع على إنتاج أنظف و استهلاك أكفأ [1].

كما يتطلب الأمر من الدولة اعتماد سياسات عامة تدعم الاستهلاك المستدام للأغذية و تثني الهدر، من خلال إلغاء الدعم الزراعي الذي يشجع الإنتاج غير المستدام للغذاء أو يؤثر سلبا على الأمن الغذائي، و تطبيق الضرائب على الأغذية التي تضر بالبيئة، و إطلاق حملات توعية عامة بشأن الاستهلاك المستدام للغذاء، و تنظيم تسويق الأغذية غير الصحية و المنتجة بطريقة غير مستدامة و الإعلان عنها، و الاستثمار في التقنيات و البنية التحتية الزراعية لخفض الهدر الغذائي، و دعم إصلاحات المشتريات العامة لمصلحة أنماط استهلاك أكثر استدامة للغذاء[2].

4- الزراعة المستدامة : نظرا لأهمية القطاع الزراعي في تحريك عجلة الاقتصاد، فانه يتطلب لتحقيق تنمية زراعية مستدامة و كفؤة إتباع نهج الخطوات التالية :

- التوجه نحو تطبيق الزراعة العضوية التي أثبتت التجارب المذكورة سابقا أهميتها، من خلال اعتماد معايير الإنتاج العضوي في كل من مرحلة الإنتاج و التسويق للأغذية العضوية و تقديم حوافز لمساعدة المزارعين على التحول نحو المحاصيل العضوية ،

- خلق مناخ استثماري مناسب للقطاع الخاص في المجال الزراعي من خلال توفير الحوافز و المساعدات للمزارعين ليس فقط للإنتاج بل أيضا لتصنيع الأطعمة ما يساهم في تنويع مصادر الدخل لا سيما للمناطق الريفية و الحد من الهجرة،

[1] حسين أباظة، **التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة و التنمية 2015: البيئة العربية : الاستهلاك المستدام**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، ملحق خاص : الظروف المعززة للاستهلاك و الإنتاج المستدامين في المنطقة العربية، بيروت، المنشورات التقنية، 2015، ص 94 .

[2] لورا الكتيري، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2015: البيئة العربية : الاستهلاك المستدام**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، ملحق خاص : دعم الطاقة في العالم العربي، بيروت، المنشورات التقنية، 2015، ص 156.

– تأسيس مراكز الخدمات الإرشادية و التدريبية لتدريب المزارعين و تزويدهم بالمهارات و الخبرة حول اختيار البذور و المخصبات و المبيدات و تقنيات الري و عدد آخر من القضايا الزراعية، وبناء قدراتهم للتعامل مع القضايا المستجدة[1] ،

– الحد من خسائر المحاصيل بعد الحصاد من خلال تحسين البنية التحتية للتخزين و النقل ضمن أداء سلسلة القيمة الغذائية، و إشراك القطاع الخاص لتعزيز البنية التحتية للإنتاج الزراعي من خلال اعتماد التقنيات الملائمة و توفير الاستثمارات و إقامة الشراكات [2]،

– تحسين كفاءة الري عن طريق تأهيل شبكات نقل المياه و استخدام تقنيات و أساليب الري الحديثة ،

– تكثيف جهود البحث و التطوير الزراعي لاكتشاف أصناف بذور عالية الإنتاج و محاصيل مقاومة للأملاح و الجفاف [3].

5– إصلاح المالية و الجباية المحليتين من أجل تنمية محلية مستدامة : تشكل المالية و الجباية المحليتين أهم ركائز التنمية المحلية و قاعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على المستوى الوطني، ما أصبح يتطلب من الحكومة الشروع في إعادة النظر و إصلاح شامل للمالية و الجباية المحلية التي ستمكن من إعطاء دفعا قويا على المستوى المحلي، و من أهم الإصلاحات و الإجراءات المتطلب اتخاذها نذكر مايلي :

– ضرورة مباشرة عملية التقنين من خلال تبني قانون خاص بالمالية و الجباية المحلية و الذي يرتكز على محاور أساسية تتمثل في توحيد و تبسيط النصوص التشريعية التي تحكم الضرائب و الرسوم الموجهة لفائدة الجماعات المحلية، عدم ازدواجية القاعدة الضريبية المحلية مع ضرائب الدولة، تمويل

---

[1] عبد الكريم صادق و آخرون، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2011 : البيئة العربية الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، الفصل الأول : الزراعة، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، بيروت، المنشورات التقنية، 2011، ص ص 35–46.

[2] نديم خوري، فيديل بيرينغيرو، **التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة و التنمية (أفد 2014) : البيئة العربية الأمن الغذائي، المنتدى العربي للبيئة و التنمية** ،الفصل 4: تطوير سلاسل الغذاء، بيروت، المنشورات التقنية، 2014، ص 127.

[3] عبد الكريم صادق، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2012 : البيئة العربية خيارات البقاء البصمة البيئية في البلدان العربية**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية ،الفصل الأول: الأمن الغذائي و الاستدامة الزراعية، بيروت، المنشورات التقنية ،2012، ص ص 55– 60.

التنمية المحلية عن طريق جباية محلية لامركزية، الأخذ بعين الاعتبار القاعدة الضريبية المادية الملحقة إداريا بإقليم البلدية،

– إعادة النظر في الإطار القانوني و التنظيمي الذي يسير مهام أمناء الخزائن للبلديات و قابضي الضرائب و تدعيمهم بالوسائل المادية و البشرية من أجل تحسين التحصيل الجبائي و موارد الممتلكات ،

– الرفع من بعض الرسوم التي لم يتم تحيينها منذ مدة طويلة لاسيما تلك المطبقة على الحفلات و الافراح و النشاطات المرتبطة بها، الرسم على الاعانات و اللوحات الاشهارية، والرسوم على الرخص و الوثائق العمرانية ،

– إشراك أكثر للجماعات المحلية في تحديد و تحيين الأوعية الخاضعة للضريبة ،

– ضرورة استغلال كل المنشآت المنجزة من طرف الدولة أو صندوق التضامن و الضمان لفائدة الجماعات المحلية و التي هي حاليا مغلقة أو غير مستغلة جيدا و ذلك بتشجيع الشراكة عام–خاص ،

– إعداد دليل للإجراءات الجبائية و المحاسبية و كذا للميزانية لفائدة المسيرين المحليين [1].

6– النقل المستدام : يعتبر النقل من أهم القطاعات الملوثة، لذا يجدر بالجزائر اتخاذ إجراءات صارمة في ذات المجال للحفاظ على البيئة و تحقيق أهداف التنمية المستدامة و أهمها :

– تقديم حوافز مالية لتسريع وتيرة التحول من البنزين أو وقود الديزل إلى الوقود المنخفض الكربون مثل الغاز الطبيعي المضغوط ،

– طرح حوافز مالية للإسراع في استبدال أسطول السيارات القديمة على أن تستبدل بها سيارات أكثر اقتصادا في استهلاك الوقود و أقل إصدارا للانبعاثات، وبدء العمل ببرنامج لفحص إنبعاثات السيارات،

– إلغاء الدعم العام للوقود، بشكل تدريجي، مع تطبيق الدعم الهادف و ذلك لتعزيز قدرات الشرائح المتدنية الدخل على تحمل ارتفاع أسعار النقل و السلع،

– الاستثمار في النقل العام و أنماط المواصلات غير الآلية مع توفير حوافز للحث على استخدامها [2].

---

[1] R.A.D.P, Ministère de l'intérieur et des collectivités locales **, Rencontre Gouvernement-Walis l'économie locale facteur favorisant le développement national** , palais des Nations-club des pins , Alger ,12-13 novembre 2016, p p 68-76.

[2] عصام قيسي، فريد شعبان ، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2011: البيئة العربية الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير** ، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، الفصل الخامس : النقل و المواصلات، بيروت، المنشورات التقنية، 2011، ص ص 147–154.

7- إصلاحات تسعير أنظمة الطاقة و الكهرباء : تتطلب هذه الإصلاحات ضرورة وضع تسعيرة مناسبة للكهرباء و الغاز و منتجات الطاقة ذات الصلة و إلغاء الدعم تدريجيا على الوقود الأحفوري لضمان كفاءة الطاقة و ترشيد استهلاكها و فتح المجال أمام استثمارات تطوير كفاءة الطاقة، كما يتطلب الأمر زيادة جهود التوعية و التثقيف لضمان مراعاة الأنظمة الإلزامية لكفاءة الطاقة و الطاقات المتجددة[1]، ومن التدابير التي تساهم في تعزيز فرص الاستثمارات الخاصة إتاحة المجالات المتكافئة أمام أنواع الطاقة المتجددة، و الحد من الاعتماد على القروض الميسرة و التمويل العام [2].

8- الاستثمار في البحث العلمي : يتطلب تحقيق الاقتصاد الأخضر تحقيق التقدم العلمي الذي يفرض تخصيص استثمارات هامة في مجالات التأهيل و إعادة التأهيل و الابتكار و البحث العلمي، لا سيما مع ازدياد حدة المخاطر المناخية و الأضرار البيئية .

9- الأبنية الخضراء : تعميم مبادرات الأبنية الخضراء من خلال حث المطورين العقاريين و أصحاب مشاريع البناءات على جعل كفاءة الطاقة و المياه أولوية عالية في تصميم وتشغيل الأبنية والفنادق والاستفادة من الجدوى الاقتصادية لتسخين المياه بالطاقة الشمسية، ووضع تحفيزات لهذه الأعمال[3] .

10- نقل التكنولوجيا الخضراء و تمويلها : يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة نقل و تطوير التكنولوجيات الخضراء، و إنشاء الشراكات بين القطاعين العام و الخاص لتفعيلها و زيادة البحث و التطوير في القطاعات الخضراء، و توفير الدعم المالي لانتشار هذا النوع من التكنولوجيا، و كذا إنشاء مناطق صناعية تسهل إنشاء صناعات خضراء ذات معايير عالية للأداء البيئي[4].

---

[1] طارق المطيرة، فريد شعبان، **تقريرالمنتدى العربي للبيئة و التنمية 2013: البيئة العربية الطاقة المستدامة التوقعات التحديات الخيارات** ،المنتدى العربي للبيئة و التنمية ، الفصل الخامس : كفاءة الطاقة، بيروت، لبنان، المنشورات التقنية، 2013، ص ص 110- 129.

[2] الملخص التنفيذي، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2013: البيئة العربية الطاقة المستدامة التوقعات، التحديات، الخيارات**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية ، بيروت، المنشورات التقنية، 2013،ص ص 13-14.

[3] عايد راضي خنفر، « الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر »، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية**، العدد 39، يناير 2014، ص 61.

[4] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر: المبادئ و الفرص و التحديات في المنطقة العربية**، استعراض الإنتاجية و أنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول، الأمم المتحدة، 2011، ص 95.

المطلب الثالث : أمننة البيئة لاستدامة التنمية في الجزائر

أشارت التقارير الوطنية و الدولية و نتائج تحليل المؤشرات البيئية في الجزائر، إلى ضعف و هشاشة الوضع البيئي في الجزائر بالرغم من الإمكانيات الطبيعية الكبيرة التي تمتلكها الدولة، و هو ما يستدعي إعادة النظر في كيفية استغلال و إدارة هذه الموارد و الإمكانيات، و ضرورة تبني الآليات الجديدة لتسيير أكثر فعالية، و من أهم هذه الآليات نذكر .

1- الإدارة المستدامة للمياه :تتطلب نجاح إدارة المياه في الجزائر انتهاج ما يلي :

- توحيد مهام إدارة سياسة المياه بين مؤسسات و هيئات ووزارة محددة ككيان مؤسسي مستقل مسئول عن إدارة موارد المياه يقوم بتحقيق التوازن الأمثل بين العرض و الطلب على أساس اقتصادي اجتماعي رشيد ،[1]

- وضع برنامج شامل لتخفيض الكميات المستخرجة من المياه الجوفية إلى نقطة أدنى و الحد من تنمية مواصلة الآبار لحين إجراء دراسات كافية ووضع آليات التحكم التنظيمية الضرورية و الرقابية و السعرية الشاملة للمياه الجوفية، كتراخيص الآبار و التحكم في معدات الحفر ..إلخ، إضافة إلى تسجيل جميع الآبار و تركيب عدادات تدفق في جميع المزارع الكبيرة،

- فرض القياس الكمي للمياه و تسعيرها و تحصيل رسوم عليها، ليكون أداة قوية لتشجيع المزارعين على تحسين كفاءة استخدام مياه الري و تحسين الإنتاج الزراعي لكل قطرة ماء [2]،

- تعزيز و إصلاح البنى التحتية للموارد المائية من خلال تبطين القنوات و ترميم و إزالة التوحل من السدود و تحسين شبكات الصرف الصحي و الصيانة الأفضل للبنية التحتية للري [3]،

- الحد من فقدان المياه بتطوير و تحديث البنية التحتية لمياه الري، من خلال القضاء نهائيا على الري التقليدي و استخدام طرق الري الحديثة باستخدام الحاسب الآلي ما يخفض من كميات المياه المستخدمة بنحو 40-50 % [4]،

---

[1] مصطفى كمال طلبة، «التنمية المستدامة ضرورة للمنطقة العربية»، **مرجع سابق ذكره**، ص ص 552-553.

[2] البنك الدولي، **تقرير عن تقييم قطاع المياه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية : التحديات التي تواجه إمدادات المياه و إدارة الموارد المائية و الطريق للمضي قدما**، 31 مارس 2015، ص ص 46-47.

[3] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، **تقرير حالة الأغذية و الزراعة تغير المناخ و الزراعة و الأمن الغذائي**، روما، 2016، ص 52.

[4] مطفى كمال طلبة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 552-553.

– ترشيد استخدام الموارد المائية في المناطق الصناعية و الحضرية ،

– تنفيذ برامج تثقيف و توعية عامة واسعة النطاق على مستوى المدارس و المستوى المحلي و شن حملات إعلامية واسعة النطاق تركز على شحة الموارد المائية و قيمتها الاقتصادية و الحاجة إلى الحفاظ عليها و الاقتصاد في استخدامها [1]،

– زيادة استخدام المياه المستعملة المعالجة، و إيلاء العناية المركزة بمستوى المعالجة و الطرق المتسقة مع معايير البيئة و النظافة و الصحة استنادا الى أحدث التكنولوجيات، مع توسيع نطاق هذا الاستخدام بدرجة أكبر بمساندة من تنمية البنية الأساسية ذات الصلة، و باستخدام تكنولوجيات المعالجة الأكثر تقدما مثل امتصاص الكربون، و الأكسدة المتقدمة، و التناضح العكسي من أجل تحقيق درجة عالية من ضمان المعايير الصحية للاستخدام الاوسع نطاقا لموارد المياه المستعملة المعالجة مع المراعاة الواجبة للجوانب الاقتصادية [2]،

– تقوية نظام رسوم الاستهلاك من خلال زيادة معدلات الرسوم على أساس الاستهلاك الذي يقاس بالعدادات بالنسبة لجميع السكان، مع فرض رسوم موحدة لكل شريحة من شرائح الاستهلاك تتزايد عند الدخول في شريحة أعلى لكي يتلقى المستهلكون إشارات واضحة بشأن الأسعار حتى يقتصدوا في استهلاك المياه، و يمكن الحفاظ على الدعم الموجه لقطاع معين من السكان قليلي الدخل و الفقراء [3]،

– تكوين الموارد البشرية الكفؤة، و بناء القدرات الإدارية و القانونية و الفنية لتحقيق مبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية إلى سياسات و استراتيجيات و برامج عمل لتنفيذ و إدارة و مراقبة و مواكبة التغيير في القطاع [4].

2– الحد من التغيرات المناخية : و لعل من أهم الآليات التي تستوجب الضرورة تفعيلها ما يلي :

– تيسير الوصول إلى المعلومات الموثوقة المتعلقة بتغير المناخ و نشرها علنا لعامة الناس ،

---

[1] البنك الدولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

[2] **المرجع نفسه**، ص 65.

[3] **المرجع نفسه**، ص 21.

[4] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، **تطوير أطر لتطبيق الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الاسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص ص 49–50.

– بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال توفير الحماية الاجتماعية، أي بتوفير الاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعي و الخدمات العامة مثل إمدادات المياه و معالجة مياه الصرف الصحي و السكان و البنية التحتية ما من شأنه أن يجعل الأفراد أقل عرضة لمخاطر التغيرات المناخية،

– تعاون كل من الحكومة و المجتمع المدني و القطاع الخاص و المؤسسات الدولية نحو نهج أكثر شمولية لمعالجة قضايا المناخ و لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ ،

– توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق إجراءات التكيف، مع ضرورة بناء الدولة لقدراتها لتحليل احتياجاتها المالية و إدارة هذه الموارد، [1]

– التعميم المناسب لأجندة تغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية للدولة و إعطاء الاختصاص و السلطة للهيئات الحاكمة لتنفيذ الاستراتيجيات المذكورة في أرجاء البلاد،

– تعزيز دور المجتمع المدني ليكون محفزا لرفع الوعي حول قضايا تغير المناخ و آثاره على سبل العيش و الاقتصاد، بحيث يقوم بردم الفجوات بين السلطة و الجمهور[2]،

– كذلك يستلزم تغير المناخ ضرورة تكوين نماذج رياضية مناسبة للتنبؤ بالتغيرات المناخية المحلية و الإقليمية لتقييم تأثيرها على الموارد و المنتجات الزراعية و إدخال إجراءات التكيف المطلوبة بناء على ذلك [3]،

– تقييم و رصد أنظمة الطاقة بشكل منهجي لضمان قدرتها على التكيف مع التأثيرات المتوقعة المتصلة بالمناخ ،

– إدخال تقييم التأثيرات المناخية في تقييمات الأثر البيئي و التقييمات البيئية الإستراتيجية الخاصة بالخطط الجديدة لتوسيع شبكات الطاقة ،

---

[1] البنك الدولي للإشاء و التعمير، **تقرير تنمية الشرق الأوسط و شمال إفريقيا : التكيف مع المناخ متغير في البلدان العربية دراسة للقادة في بناء القدرة إزاء تغير المناخ**، 2012، ص ص 23-24.

[2] لمى الحتو، « تأثير تغير المناخ على الموارد المائية في العالم العربي »، **الورقة السياسية**، تشرين 2015، ص ص 08-12.

[3] عبد الكريم صادق و آخرون، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2011: البيئة العربية 4 الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير**، الفصل الأول : الزراعة، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، بيروت، المنشورات التقنية، 2011، ص 48.

– تطوير مقاربة تكاملية جديدة للعمل على أساس الترابط بين الطاقة و المياه و المناخ [1]،و توفير الموارد البشرية و الفنية المتخصصة لتحليل و تحديد و تنفيذ الاستجابات التكيفية ،

– التنسيق بين مختلف الوزارات و الهيئات الحكومية و المستويات المختلفة لإنجاح سياسات التكيف مع تغير المناخ،

– الاهتمام بالبحوث و الدراسات و العمل مع المعاهد البحثية و إنشاء مراكز بحثية في المجالات ذات العلاقة بالتغير المناخي، مع التحول للتقنيات الجديدة لبناء القدرة على مجابهة تأثيرات تغير المناخ، و تحفيز الاستثمارات الخاصة بالتقنيات الجديدة و الخضراء [2]،

– الحد من غازات الدفيئة : من خلال تكثيف تكنولوجيا اقتناص الكربون و تخزينه لا سيما المصادر التي يصعب أن تزال منها بأي طريقة أخرى كالعمليات الصناعية المكثفة الطاقة، و تنقية الغاز الطبيعي و تكرير الوقود الأحفوري و الصناعات البتروكيماوية و تصنيع الصلب و الاسمنت .. مما يحد من إنبعاثات غازات الدفيئة [3].

3– إدارة المخاطر : وضع آليات للإدارة الإستباقية و المتكاملة للمخاطر، من خلال تكليف هيئة من أجل رصد المخاطر و الوقاية منها و مراقبتها و الاستجابة لها على المستويين المحلي و العالمي، و توفير حوافز لمشاركة القطاع الخاص و المجتمع المدني في تذليل المخاطر، وتدعيم القدرات و تعزيز الإطار القانوني و إطار التخطيط لحوكمة مخاطر الكوارث و الأزمات، و التخطيط للتأهب و الاستجابة للطوارئ [4].

---

[1] الملخص التنفيذي، تقريرالمنتدى العربي للبيئة و التنمية 2013: البيئة العربية الطاقة المستدامة التوقعات، التحديات، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[2] البنك الدولي، تقرير عن تقييم قطاع المياه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية : التحديات التي تواجه إمدادات المياه و إدارة الموارد المائية، و الطريق للمضي قدما، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 57– 59.

[3] ماهر عزيز بدروس، **تقريرالمنتدى العربي للبيئة و التنمية 2013: البيئة العربية الطاقة المستدامة التوقعات التحديات الخيارات**، الفصل 06: خيارات التخفيف من تغير المناخ في قطاع الطاقة، بيروت، المنشورات التقنية، 2013، ص148.

[4] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الأغذية و الزراعة تغير المناخ و الزراعة و الأمن الغذائي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 99–101.

4- الطاقة المستدامة : إن الوصول إلى إنتاج و استغلال الطاقة المستدامة يتطلب :

- نشر الوعي بتقنيات الطاقة المتجددة و ترشيد الطاقة و التعاون مع القطاع الصناعي و البحثي لتطوير المعدات و الترويج لاستخدام التكنولوجيات البسيطة و إعداد كوادر متخصصة في مجال الطاقة المتجددة على المستوى المحلي [1]،

- إزالة العوائق الحالية التي تحول دون التحول إلى نظام طاقة خضراء، بما في ذلك انعدام الاستثمار في الأبحاث و التطوير و بناء القدرات ووضع السياسة المتكاملة،

- إصلاح الإطار التشريعي و المؤسسي الحالي لتسهيل الانتقال إلى اقتصاد أخضر،

- تعديل أسعار الطاقة باستمرار لتعكس الكلفة الاقتصادية الحقيقية و الندرة و الكلفة الحدية الطويلة المدى و الأضرار البيئية، و إصلاح أسعار الطاقة هو أداة فعالة لترشيد استهلاك الطاقة و التحول إلى تنمية قليلة الكربون، ما يؤدي في الوقت ذاته إلى زيادات كبيرة في الإيرادات الحكومية، و إعادة تخصيص هذه الايرادات في تكنولوجيات كفاءة الطاقة و الطاقة المتجددة [2].

5- التهيئة الحضرية المستدامة :إن تحقيق تهيئة حضرية متوازنة و متطورة تتطلب :

- ضرورة إتباع نهج كلي في مجال تنمية المناطق الحضرية يقوم على توفير السكن و الهياكل الأساسية بتكلفة معقولة و يعطي الأولوية لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة و تجديد المناطق الحضرية،

- تحسين نوعية المستوطنات البشرية، بما في ذلك تحسين ظروف المعيشة و العمل لسكان المناطق الحضرية و المناطق الريفية في سياق السعي للقضاء على الفقر حتى يتسنى للجميع الحصول على الخدمات الأساسية و على السكن ووسائل التنقل ،

- ضرورة الحفاظ على النحو المناسب على التراث الطبيعي و الثقافي للمستوطنات البشرية و تجديد المواقع التاريخية و تأهيل مراكز المدن [3].

5- التكامل و التنسيق بين السياسات البيئية : إن تحقيق هذا التكامل يكمن في تلافي تجزئة السياسات البيئية المختلفة من خلال و ضع الدراسات و الأبحاث على الترابط بين المياه و الطاقة و المناخ، مع

---

[1] صونيا بيزات، « إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متلبات البيئة –الجانب القانوني–»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 23، ديسمبر 2016، ص 16.

[2] ابراهيم عبد الجليل، و آخرون، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2011: البيئة العربية 4 الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير**، الفصل الثالث : الطاقة، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، بيروت، المنشورات التقنية، 2011، ص 88.

[3] الأمم المتحدة، **تقرير الامم المتحدة للتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره**، ص 36.

تحليل البصمة المائية و الكربونية قبل نهج أي خيار يتعلق بإمدادات الطاقة أو إمدادات المياه لتحقيق انسجام بين سياسات المياه و الطاقة و الزراعة و المناخ [1].

6- الاهتمام بكفاءة الطاقة : يجب أن يتجلى هذا الاهتمام في :

- رفع الوعي بكفاءة استخدام الطاقة لدى جميع المعنيين، و لاسيما لدى القطاع الخاص و القطاع المالي و المستثمرين حول الفرص التي تتيحها كفاءة استخدام الطاقة ،

- تعزيز المساعدة المخصصة لأنظمة التعليم الوطنية للاهتمام بكفاءة استخدام الطاقة في المراحل الابتدائية و الثانوية و الجامعي ،

- تطوير نظام متكامل لإدارة المعرفة حول كفاءة استخدام الطاقة، لتسهيل تدفق المعلومات حول كفاءة الطاقة في كل مفاصل الاقتصاد ،

- جذب استثمارات و موارد القطاع الخاص في كفاءة الطاقة (مثلا الشراكات بين القطاعين العام و الخاص، و آليات التمويل الخاصة)، يشجع تحسين مناخ الاستثمار على المستوى الوطني استثمارات القطاع الخاص في مشاريع كفاءة الطاقة، و يمكن للشراكات بين القطاعين العام و الخاص لتمويل كفاءة الطاقة أن تكون وسيلة فعالة لتعزيز الاستثمارات في كفاءة الطاقة، و يعتمد تطبيق هيكلية الشراكات بين القطاعين العام و الخاص لتمويل كفاءة الطاقة على عدد من الخصائص، بما في ذلك السياق الوطني، و الإطار التشريعي و التنظيمي، و البنية التحتية القائمة لتقديم خدمات الطاقة، و نضج السوق المالية التجارية[2] ،

- قياس استهلاك الطاقة و تقدير إمكانيات كفاءة الطاقة : يتطلب التخطيط السليم لكفاءة الطاقة حشد البيانات الموثوقة و الآنية بشأن الاستخدامات النهائية للطاقة و معرفة حقيقة الوضع الراهن لاستهلاك

---

[1] إبراهيم عبد الجليل ،«خيارات الطاقة المستدامة »،في : **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2012 : البيئة العربية 5 خيارات البقاء البصمة البيئية في البلدان العربية**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، بيروت، المنشورات التقنية، 2012، ص 111

[2] آن صعب، **التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة و التنمية 2015: البيئة العربية : الاستهلاك المستدام**، ملحق خاص : البذور الجاهزة للمناخ بين القانون الدولي و هرم الافتراضات : هل نحتاج إلى مزيد من الغذاء كي نتصدى للجوع في مواجهة تغير المناخ ؟ ،المنتدى العربي للبيئة و التنمية ، بيروت، المنشورات التقنية، 2015، ص ص 102-103 .

الطاقة، و تحديد خط الأساس ووضع سلم أولويات مناسب لأهداف كفاءة الطاقة ليصبح بالإمكان تعيين مجالات لتحقيق أفضل التحسينات في كفاءة الطاقة بأدنى كلفة اقتصادية [1].

المطلب الرابع : تحقيق الأمن السياسي و المؤسساتي كمطلب ديمقراطي في الجزائر

يرتكز تحقيق الأمننة السياسية و المؤسساتية في الجزائر على ضرورة تفعيل عديد الاجراءات و المبادئ التي تعزز ديمقراطية و شفافية الدولة و أهمها :

1- الحوكمة الرشيدة : يعد إتباع نهج الحكم الراشد بكل أبعاده مقياسا هاما لنجاح التنمية المستدامة، و لذلك فان تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب توافر نظام حوكمة رشيد و قوي من أجل دعم أنماط الاستهلاك و الإنتاج الأكثر استدامة و التحول إلى اقتصاد أخضر ،كما يتطلب نظام الحوكمة هذا التركيز على مكافحة الفساد بشدة و تعزيز مقاربة شاملة لصنع السياسة و القرار، تضمن إشراك شرائح مختلفة من المجتمع و تحقيق توزيع منصف للمداخيل و الثروة لتعزيز العدالة و الإنصاف الاجتماعي ما يساهم في تحقيق المشاريـــع و السياسات المقترحة بنجاح [2] ، كما تتطلب آليـات تعزيـــز الحكم الصالح و الشفافية و الديمقراطية و تعميق سيادة القانون اتخاذ تدابير أخرى تعزز الترتيبات المؤسساتية للتنمية المستدامة و من أهمها ما يلي :

- منح المواطنين الحرية للتعبير عن آرائهم و للاعتراض على السياسات العامة و تكريسها بموجب القانون ،
- فسح المجال أمام الأحزاب السياسية للتغلغل في تحالفات اجتماعية واسعة النطاق يشارك فيها الفقراء والنساء والفئات المحرومة الأخرى مشاركة فعّالة،

---

[1] طارق المطيرة، فريد شعبان، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2013: البيئة العربية الطاقة المستدامة التوقعات، التحديات، الخيارات**، الفصل الخامس : كفاءة الطاقة ،المنتدى العربي للبيئة و التنمية، بيروت، المنشورات التقنية، 2013، ص 127.

[2] حسين أباظة، **التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة و التنمية 2015: البيئة العربية : الاستهلاك المستدام**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، ملحق خاص : الظروف المعززة للاستهلاك و الانتاج المستدامين في المنطقة العربية، بيروت، لبنان، المنشورات التقنية، 2015، ص ص 46-47.

– إعادة بناء أسس النظام الديمقراطي من خلال تعزيز المنافسة و الشفافية في اعتلاء السلطة و التداول عليها والحرص على جعل نتائج الانتخابات أكثر مصداقية و غير محسومة مسبقا، ومنع تدخلات الأحزاب الحاكمة و من التراخي في أدائها [1].

2– مشاركة القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص شريك إستراتيجي لتنفيذ و إنجاح إستراتيجيات التنمية المستدامة، لما يتميز به من كفاءة و تأهيل و قدرات تقنية و مالية، ما يتطلب من الحكومة توفير البيئة التمكينية اللازمة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص للاستفادة من إمكاناته في الاستثمار في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الإسكان و النقل و المياه و الطاقة و الزراعة و الصناعة و السياحة، بل أيضا من خلال توفير إطار العمل و المبادئ التوجيهية لهذا القطاع من أجل ضمان أخذ عنصر التنمية في الحسبان عند تنفيذ المشاريع [2]، و مراعاة المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص التي يفرضها الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر الذي يتطلب من الحكومة إرساء قواعد جديدة تحكم القطاع الخاص و تفعيل آليات تنظيمية للحد من التلوث و الانبعاثات و المبيدات في الأغذية، و تلوث المياه، و فرض ضرائب وغرامات بيئية، ستشكل أدوات سياسية بالغة الأهمية لا يمكن تعزيز الاقتصاد الأخضر من دونها .

3– تعزيز دور المجتمع المدني : إن نجاح أهداف التنمية المستدامة و إرساء قواعد الاقتصاد الأخضر لا يمكن تحققها إلا من خلال رؤية جماعية قائمة على دعم و تشجيع المجتمع المدني و تحقيق الفوائد لمختلف مكونات المجتمع لا سيما الشباب والنساء، فإشراك جميع عناصر المجتمع المدني في هذه المبادرات منذ المراحل الأولى أساسي لنجاحها[3]، لهذا فإن استدامة قطاع منظمات المجتمع المدني تتطلب من الحكومة دعم البيئة القانونية و التنظيمية لاحتياجات منظمات المجتمع المدني و الحد من التدخلات الحكومية، و منح هذا القطـــاع القدرة على الاشتراك في بناء الدوائر الشعبية و التخطيـــط الاستراتيجـــي

---

[1] معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، **ملخص تقرير مكافحة الفقر و عدم المساواة: التغيير الهيكلي و السياسة الاجتماعية و السياسة العامة**، الأمم المتحدة، 2010 ، ص 07.

[2] حسين أباظة، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2016 البيئة العربية 9التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير**، القسم الرابع : متطلبات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، بيروت، المنشورات التقنية، 2016، ص 52.

[3] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر: المبادئ و الفرص و التحديات في المنطقة العربية**، استعراض الانتاجية و أنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول، الأمم المتحدة، 2011، ص ص 83–91.

و صنع القرار، مع دعم الجهود التمويلية لمنظمات المجتمع المدني، كما يتطلب من البيئة السياسية دعم تكوين الائتلافات و الشبكات و تقديم الوسائل اللازمة لإيصال رسائلها من خلال الإعلام إلى الجمهور الأوسع، و التعبير عن مطالبهم إلى المسئولين الحكوميين، و مراقبة إجراءات الحكومة لضمان المسائلة و الشفافية [1] .

4- تعزيز مؤهلات البحث و التطوير و إنشاء المؤسسات البحثية : إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تفعيـل إمكانية البحث و التطويـــر من خلال بناء إستراتيجية بحث و تطويـر لدعم تنفيذ برامج و استراتيجيات التنمية المستدامة، و يتطلب وضع هذه الإستراتيـجية تعاون وثيق بين المؤسســات البحثية و الأكاديمية و القطاع الخاص للوصول إلى نتائج بحث فعالة، مع الأخذ في الاعتبار التعامل مع مختلف المتغيرات التي يتسم بها البلد من إمكانات الطاقات المتجددة و تغيرات المناخ وعواقبه، و كذلك احتياجات القطاعات المختلفة من أجل توجيه البحوث وفقا لذلك، و بالتالي ينبغي الحفاظ على تنسيق وثيق بين المؤسسات ذات الصلة من أجل ضمان أن يتسق البحث و التطوير مع سياسات الحكومة و أن يتوجه إلى دعم أهداف التنمية المستدامة[2].

5- ردم الفجوة الرقمية و تطوير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال: إن ردم الفجوة التكنولوجية في الجزائر، و تحقيق قفزة نوعية في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات يتطلب اتخاذ عديد الإجراءات، نذكر فيما يلي أهم ما يمكن اتخاذه في ذات المجال :

- إجراء البحوث المنهجية بشأن الاتجاهات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها على التنمية ما يساعد على تحقيق فهم أكثر وضوحًا للفرص والمخاطر التي تنطوي عليها هذه التكنولوجيات،
- ينبغي الترويج لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال تطوير نُظم التعلم والابتكار وبناء الكفاءات؛ كنهج قائم على القدرات وليس الاحتياجات،

---

[1] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، **تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**، مكتب الديمقراطية و النزاعات و المساعدات الإنسانية، دائرة الشرق الأوسط، مكتب برنامج الشرق الأوسط، ص ص 56-57.

[2] حسين أباظة، تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2016 البيئة العربية 9التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير، القسم الرابع : متطلبات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

– الدخول في شراكات و اقتناص فرص التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لا سيما لتحديد أفضل الممارسات في مجالات التعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والصحة الإلكترونية و التكيف مع الكوارث، من خلال محافل التعاون القائمة والجديدة؛

– إقامة مؤسسات مستقلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تستند إلى أطر مؤسسية محكمة تكفل المنافسة الاقتصادية وتعددية المحتوى، وتشجع التغطية الشاملة والتكامل والنوعية وسهولة الوصول؛

– تهيئة بيئة اقتصادية مواتية لتطوير تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية و تسخير هذه التكنولوجيا لأغراض التنمية،

– تيسيير تكاليف الوصول إلى شبكة الانترنت لتسهيل تبني الابتكارات القائمة على شبكة النطاق العريض كالحوسبة السحابية، مع ضرورة إنشاء مؤسسات تنظيمية تكفل المنافسة الاقتصادية و تشجع التغطية الشاملة و التكامل و النوعية و سهولة الوصول ،

– ضرورة تهيئة بيئة إيجابية و ملائمة من الناحية القانونية و التنظيمية تتيح ازدهار التنمية و الابتكار لمشاريع الأعمال من خلال وضع التشريعات و اللوائح اللازمة للتمكين من عقد الصفقات و التبادلات الرقمية لتسهيل انتشار التجارة الإلكترونية ،

– مواجهة العراقيل التي تحد من نشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من خلال تغطية النقص في الهياكل الأساسية و موارد الطاقة و الموارد البشرية و المالية و مواكبة وتيرة التغيير في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات [1].

6- تعزيز آليات التنشئة و التربية البيئية : إن نجاح أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، لا يتوقف على وضع البرامج و الاستراتيـــجيات و القوانيـــن فقط، و إنما يتطلب ذلك تعزيز آليـــات التربية البيـــئية و إدراجها ضمن المقررات الدراسية في مراحل التعليـــم المختلفة من أجل تربية الانسان تربية بيئية سليمة و راشدة و إدراكه لامكانيات البيئة و درجة تحملها، و إطلاعه بحماية التشريعات و القوانين التي تستهدف حماية البيئة و تنفيذها و تطويرها، ما يساهم في فاعلية رسم السياسات ووضع الخطط و استخدام علم التكنولوجية بما يحافظ على البيئة [1].

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، **تسخير تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية و الاقتصادية الشاملة**، الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بتسخير العلم و التكنولوجيا لأغراض التنمية، الدورة السابعة عشرة، جنيف، 2014، ص ص 22-27.

7- التنسيق و التكامل بين مختلف السياسات و القطاعات و المؤسسات : لا يمكن نجاح إستراتيجية أو سياسة قطاعية معينة دون وجود أوجه الدعم من طرف السياسات و الاستراتيجيات الأخرى، نظرا للترابط الوطيد بين مختلف عناصر التنمية المستدامة و تأثيراتها المتبادلة، و عليه فإن نجاح إستراتيجية التنمية المستدامة بالجزائر تتطلب ضرورة التنسيق و الدمج بين مختلف الاستراتيجيات و البرامج القطاعية من خلال تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات تتولى هذه المهمة، مع أخذها بعين الاعتبار لكل المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى المركزي و المحلي و دمجها في مختلف السياسات الاجتماعية و الزراعية و الصناعية و المناخية وسياسة الطاقة و النقل .. وغيرها، من خلال البدء بتحليل الإطار الكلي لسياسة الدولة و تحديد السياسات المتضاربة و تأثيراتها على تحقيق التوازن[2].

[1] فتيحة طويل، «التربية البيئية و دورها في التنمية المستدامة – دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة-»، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر -، 2012-2013، ص 60.

[2] صونيا بيزات، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

المبحث الثالث : الآفاق المستقبلية لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر

إن دراسة احتمالية نجاح نهج التنمية المستدامة في الجزائر يتوقف و بشكل كبير على مدى وضع المخططات بعيدة المدى و التنبؤ بما ستصل إليه ادارة التنمية المستدامة، وفقا للتنبؤات القائمة على المقتضيات و الظـروف و الامكانيـــات الحالية و أهميتهـا في التوجه إلى رسم استراتيجيـــات مستقبليـة و الابتعاد عن أخرى و هو ما يقدم رؤية واضحة لصانعي القرار في ذات الشأن، لاسيما الآفاق المستقبلية لامكانات الطاقة المتجددة و استخداماتها، السيناريوهات المناخية المحتملة، آفاق ادارة الموارد الطبيعة لاسيما الموارد المائية منها، و مستقبل التخطيط المستدام وفقا لما تنتهجه الجزائر لتحقيق أهدافها التنموية المستدامة .

المطلب الأول : الطاقات المتجددة في الجزائر : مهد الاقتصاد الأخضر

إن الجزائر من بين الدول التي تمتلك رأسمال طبيعي هام و مؤهلات كبيرة جدا تمكنها من صنع مستقبل مستدام ، و تحقيق الأمن الطـاقوي و ذلك بالتوجه إلى الطاقات المتجددة التي تتنوع مصـــادرها ، و عليه ستحاول الباحثة طرح الآفاق المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر بالاعتماد على أداة الإستشراف و المنهج التحليلي .

أولا : الطاقة الشمسية في الجزائر : ضمان مستقبل مستدام في أفق 2050

استنتج مركز الفضاء الألماني (DLR) بعد تقييم من قبل الأقمار الصناعية أن الجزائر لديها أكبر الإمكانات الشمسية في حوض البحر الابيض المتوسط بقدرة 169.440 تيراواط في السنة، تبلغ مدة أشعة الشمس على جميع أنحاء البلاد تقريبا 2000 ساعة / السنة و يمكن أن تصل إلى 3900 ساعة / السنة على المرتفعات و الصحراء، و تقدر الطاقة اليومية على سطح أفقي حوالي 05 كيلواط / للساعة على معظم الاراضـــي الوطنية ، بحوالي 1700 كيلو واط في الساعة / م^2 / السنة بالنسبة للشمـــال ، و 2263 كيلو واط / م^2 / السنة بالنسبة للجنوب [1]، بحيث يمكن للطاقة الشمسية أن تحقق نجاحا هائلا في الصحراء الجنوبية، على اشعاع شمسي يزيد عن 2300 كيلو واط في الساعة / م^{2}خلال السنة،

[1] Kamel Abdeladim , and auther, «Renewable Energies in Algeria: current situation and perspectives », **29th European Photovoltaic Solar Energy Conference and Exhibition**, September 2014 , this publication at: **https://www.researchgate.net/publication/268386426** (02/10/2018).

بحيث يمكنها استخدام 130.000 كيلومتر مربع من الصحراء و تركيب الألواح الشمسية في كل مكان أن يمنحها طاقة كافية لتزويد أوربا و شمال إفريقيا بالطاقة [1].

أما بالنسبة للطاقة الحرارية الشمسية، فتتوقع السيناريوهات تطور قدرات توليد الطاقة الحرارية الشمسية إلى قدرة إنتاجية تصل إلى 6000 ميغاواط بحلول عام 2050 وفق ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول 38: تطور قدرات توليد الطاقة الحرارية الشمسية

السنة	2020	2030	2040	2050
القدرة الإنتاجية ميغاواط	0	2.200	4.000	6.000
توليد الكهرباء جيغاواط	0	7.049	12.852	19.338

Source : Seconde communication nationale de L'Algérie sur les changements climatiques A la CCNUCC.

يوضح الجدول الإمكانات الهائلة للجزائر في مجال الطاقة الشمسية الحرارية، و التي يمكن أن تصل توقعات هذا النمط من إنتاج الكهرباء إلى 20% من إجمالي الانتاج بحلول عام 2050، إضافة إلى تصدير حصص معتبرة منها إلى السوق الأوربية، و من المتوقع إنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية لتصل إلى 80% من إجمالي الانتاج ما يكرس الطاقة الشمسية و يوسع آفاق استخدامها، و يبين الجدول أدناه الأهداف المحددة لهذا القطاع في أفق 2050[2] :

الجدول 39: آفاق الحرارة الشمسية المركزة بحلول عام 2050 في الجزائر

السنة	2007	2010	2020	2030	2040	2050
القدرة التراكمية المراد تركيبها (ميغاواط)	0	35	1250	5500	1230	23500
توليد الكهرباء (GWh)	0	112	4000	17607	39454	75595

Source : Seconde communication nationale de L'Algérie sur les changements climatiques A la CCNUCC.

[1] Lokman hadji, **How is 100% Renewable Energy Possible for Algeria by 2030?** , Global Energy Network Institute (GENI) , May, 2016, p 30.

[2] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , «Seconde communication nationale de L'Algérie sur les changements climatiques A la CCNUCC» , **op cit** , p 181.

و يستند احتمال تطوير هذا القطاع إلى تطوير قطاع اخر يتمثل في تركيب 2 ملايين من سخانات المياه بالطاقة الشمسية في أفق عام 2050[1]، و فق توقعات الجدول التالي :

الجدول 40: توقعات تطور سخانات المياه الشمسية بحلول عام 2050 في الجزائر

السنة	2007	2010	2020	2030	2040	2050
العدد التراكمي من سخانات المياه بالطاقة الشمسية (بالآلاف)	0	5	85	283	776	2003

Source : Seconde communication nationale de L'Algérie sur les changements climatiques A la CCNUCC.

و بهذا تمتلك الجزائر امكانات هائلة في الطاقة الشمسية يمكن استخدامها لتحقيق اقتصاد اخضر نظيف، ما سيسمح لها بوجود استثمارات أقل تكلفة و تساهم في الحد من الآثار الضارة لانبعاثات غازات الدفيئة على البيئة ،ما يمكن الجزائر أن تصبح نموذجا لاستخدام الطاقة النظيفة من خلال استخدام الطاقات المتجددة سيما الطاقة الشمسية المتاحة لها، و لكنها تحتاج إلى خطة سياسية و إستراتيجية جيدة في هذا الاتجاه [2].

ثانيا : إنتاج و تصدير الطاقات المتجددة في الجزائر آفاق 2030-2050

تتوقع الدراسات أن يتضاعف حجم الطلب على الطاقة الأولية بحلول عام 2020، وإلى ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030، و الطلب على الكهرباء سيتضاعف أربع مرات بحلول عام 2030 في سياق الانتعاش الاقتصادي[3]، فلمواجهة هذا الطلب المتزايد على الطاقة، و لتحقيق نهج تنموي مستدام تسعى الجزائر إلى تركيب قوة متجددة بحوالي 22 جيغاواط آفاق 2030، من خلال برنامج الطاقات المتجددة الذي يهدف الى تركيب حوالي 2600 ميغاوات من الطاقات المتجددة بحلول عام 2020 و إمكانية

[1] **Ibid** , p 183.
[2] Kamel Abdeladim , and auther, **op cit** , p 4124.
[3] Ménouèr Boughedaoui**, Rapport D'etude Actions Nationales Recommandées pour l' Energie Durable et la Viabilité Urbaine en Algérie**, Cleaner energy saving mediterranean cities , Version finale, Alger, 30 Juin 2015, p40 .

تصدير 2000 ميغاوات، و استمرار النهج لبلوغ تركيب سعة 12000 ميغاوات بحلول عام 2030 و امكانية تصدير ما يصل إلى 10000 ميغاوات[1]، و هو ما نوضحه ضمن المخطط البياني التالي :

الشكل 18: برنامج تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر إلى غاية 2030

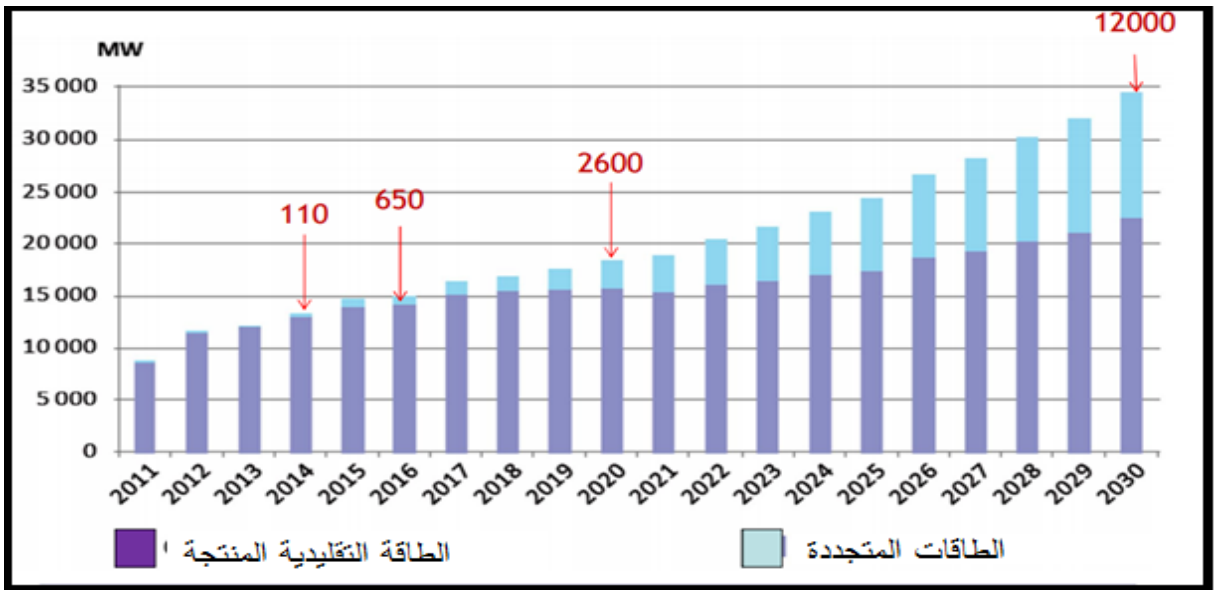

Source : Smail Menani, op cit , p 18.

و بهذا تسعى الجزائر على جعل السنوات العشرين القادمة حقبة نشر الطاقة المستدامة للبلاد، بحيث تتوقع آفاق الطاقة المستدامة الوصول إلى ما بين 47-51 تيراواط في الساعة في غضون سنة 2030-2040 لتمثل أكثر من 27 %، من مزيج الطاقة الذي يزيد عن 09 تيراواط، على أن يتم تركيب قدرة إجمالية تقدر بـ 4500 ميجاوات بحلول عام2020-2022، كما يهدف برنامج كفاءة الطاقة الوطني إلى تخفيض استهلاك الطاقة العالمي بنسبة 9٪ بحلول عام 2030.[2]

و بهذه القدرات الطاقوية ستكون الجزائر شريك استراتيجي لدول أوربا في مجال إستثمار الطاقات المتجددة لا سيما الطاقة الشمسية على اعتبار أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم بإشعاعات تدوم 3000 ساعة إشعاع في السنة بالصحراء الجزائرية محتلة بذلك أعلى مستوى لإشراق الشمس على الصعيد العالمي حسب دراسة الوكالة الفضائية الألمانية التي قدمت اقتراحها

[1] Smail Menani , Algeria Renewable Energy Program Outlook and applications , Energy Week 2012, p18, cite web :
http://vei.fi/files/pdf/694/REGIONAL_ENERGY4_Menani.pdf

[2] Forum Mondial du Développement Durable,**«Discours de M. Noureddine Boutarfa Ministre de l'Energie de la République Algérienne Démocratique et Populaire»,** Paris, 13 Mars 2017, p p 02-04.

للحكومة الألمانية من اجل الاستثمار في الجنوب الجزائري و الذي توج بتوقيع الاتفاق بين الحكومتين سنة 2007 لانتاج حوالي 5% من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية و نقلها إلى أوربا [1]، و عليه تهدف الجزائر إلى توسيع استثماراتها المستقبلية في الطاقات المتجددة لتصبح من أوائل المصدرين للطاقة الخضراء النظيفة بحيث ترتفع نسبة التصدير في أفق 2030 إلى 10 % [2]، إضافة إلى تطوير مزيج الطاقات المتجددة الأخرى كالطاقة الحرارية الجوفية بتوفرها على منجم هام من الطاقة الحرارية [3]، و كذا طاقة الرياح التي يتقرر حسب برنامج توليد طاقة الرياح تركيب قدرة تراكمية تقدر بـ 5650 ميغاواط في أفق عام 2050 بسعة 11300 جيغاواط للساعة لتمثل إنتاج حوالي 4% من الانتاج الوطني للكهرباء في أفق 2050 [4].

ثالثا : إنتاج الطاقة الحيوية في الجزائر إستثمار واعد في أفق 2030-2050

قدرت دراسة أجريت في عام 2007 أنه بحلول عام 2050 يمكن لأفريقيا أن توفر ربع الطاقة الحيوية في العالم من خلال استخدام تكنولوجيات الجيل الثاني ؛ وهو أمر مشجع بشكل خاص لبلد مثل الجزائر، لما يتوفر عليه من إمكانات قاعدية لاستغلال هذه الطاقة، منها الكتلة الحيوية المستغلة من الطحالب البحرية لانتاج الطاقة الحيوية و المساهمة في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون[5] باعتبارها

---

[1] شقاليل إيمان، «الطاقة الحرارية الشمسية من أجل التنمية المستدامة في القطاع السياحي في الجزائر – دراسة لإمكانية تطبيق مشروع بروسول (PROSOL) في الجزائر »، **نشرية الطاقات المتجددة**، العدد رقم 02، مركز تنمية الطاقات المتجددة، د.س.ن، ص 17.

[2] Aissa Kefous , **op cit**,p05.

[3] منجم الطاقة الجوفية : مكنت دراسات تحليل و رصد المعطيات الجيولوجية، الجيوكيماوية و الفيزيائية برسم خريطة الطاقة الجوفية الأولية القاعدية، وهكذا تم جرد أكثر من مائتي (200) مصدر ساخن في شمال البلاد، و تفوق حرارة حوالي ثلثي هذه المصادر أكثر من 45 درجة لتبلغ 98 سنتغراد في حمام المسخوطين بولاية قالمة .و يحتوي الحوض الرسوبي أسفل الصحراء على احتياطات هامة من المياه الساخنة (60 سنتغراد إلى 65 سنتغراد)، و تجدر الإشارة أيضا إلى وجود مصادر ذات حرارة عالية يمكن أن تصل إلى 118 سنتغراد في عين ولمان و 119 سنتغراد في بسكرة، و سمحت دراسات حول المجال الحراري بتحديد ثلاثة (03) مناطق حيث يتجاوز المجال الـ05 سنتغراد في 100 متر : منطقة قالمة، منطقة عين بوسيف وسيدي عيسى (سطيف)، منطقة غليزان و معسكر، أنظر : ج.ج.د.ش، وزارة التهيئة العمرانية و البيئة، **التقرير الوطني حول حالة و مستقبل البيئة 2007**،الجزائر : دار الحقائق، ص 319.

[4] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , «Seconde communication nationale de L'Algérie sur les changements climatiques A la CCNUCC» ,**op cit** , p 183.

[5] Aziza Majda Amina , « le développement de la Bioénergie en Algérie » , **Bulletin des Energies Renouvelables** , N ° 38 , CDER,2016, p 04.

بلد متوسطي يمتد على طول ساحل 1200 كلم، كما يمكن أن تقدم الكتلة الحيوية من الغابات معدل استرداد يقدر بحوالي 10%، إضافة إلى 05 ملايين طن من النفايات الحضرية و الزراعية، إضافة إلى النفايات العضوية و الحيوانية التي يمكن تسخيرها لانتاج الغاز الحيوي لا سيما في الأرياف[1] .

إن إدخال الطاقات المتجددة ضمن النظام الطاقوي في الجزائر سيؤدي إلى استغلال أكبر للإمكانيات الطاقوية المتاحة، ما يساهم في الحد من إنبعاثات غازات الدفيئة للتكيف مع التغيرات المناخية و تخلص الميزانية العمومية من تبعيتها لموارد الوقود الأحفوري، و خلق المزيد من فرص العمل بزيادة الاستثمارات [2]، و هو ما ينعكس على الرفع من قدرات النظام الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و يفتح للجزائر آفاقا واعدة تمكنها من التحول من النهج الريعي إلى النهج الطاقوي النظيف و تنشيط استثماراتها في ذات المجال ما يؤدي إلى رفع الناتج المحلي الخام للدولة و إعادة هيكلة اقتصادها الوطني إلى اقتصاد متوازن و مستدام بما يحقق رفاه و استدامة النسق الاجتماعي و البيئي على مختلف المستويات .

المطلب الثاني : الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر و الاقتصاد التدويري

إن من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر في مسارها إلى تحقيق تنمية مستدامة على كل المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و السياسية، هي إعادة هيكلة نظامها الاقتصادي المبني كليا على موارد المحروقات، و التوجه نحو نظام اقتصادي متوازن و مستدام يستغل كل الإمكانات القطاعية الأخرى و يثمن الموارد التي يمكن أن تحقق بديلا طاقويا ناجحا و خلاقا للثروة المستدامة و في المقابل يحافظ على البيئة و صحة النظم الايكولوجية، و هو ما يمكن للجزائر تحقيقه وفقا للآفاق التالية .

أولا : النموذج الاقتصادي الجديد : القطيعة مع الريع البترولي آفاق 2035

تسعى الجزائر إلى تحقيق اقتصاد مستدام في أفق 2030 – 2035 من خلال إطلاق نموذجها الجديد للنمو الاقتصادي، و تحقيق أهداف هذا النموذج على ثلاثة مراحل، الأولى مرحلة الإقلاع تمتد بين 2016-2019: ترتكز على تنشيط كل القطاعات سيما الراكدة للرفع من القيمة المضافة، و المرحلة الثانية و هي الانتقالية للفترة 2020-2025 تسعى البلاد من خلالها اللحاق بركب الاقتصادات المتطورة، ثم المرحلة الثالثة و هي مرحلة الاستقرار للفترة 2026-2030 و هي مرحلة الاستقرار و التي تتمكن الجزائر فيها من تحقيق إقتصاد متوازن في مختلف القطاعات و استغلال لمختلف الامكانيات المتاحة و

[1] Kamel Abdeladim , **op cit** , p 4121.
[2] Ministère de l'énergie et des mines , **Guide des énergies renouvelables** , Edition 2007, pp 32-39.

الاستثمار فيها، و من خلال هذا النموذج فمن المقرر في غضون 2030 أن تحقق الجزائر ناتج داخلي خام يقدر حوالي 6.5%، مع استهداف تنشيط القطاعات الرئيسية كالصناعة والزراعة من خلال رفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام من 5.3% عام 2015 إلى 10% عام 2030، مع تنويع إنتاج القطاع الزراعي وتصدير المنتجات وتقليص نسبة استهلاك الطاقة من 6 إلى 3%، ولن يتحقق هذا السيناريو إلا بتحقيق 6.5% نسبة نمو خارج قطاع المحروقات سنوياً طيلة مدة تطبيق النموذج الجديد[1].

و بهذا يستهدف النموذج الاقتصادي الجديد قطع الريع البترولي و خلق ثروات جديدة خارج المحروقات تزيد من الناتج المحلي بحوالي 50% إلى غاية 2020، ليقارب الضعف في 2025، و تتضاعف صادرات المؤسسات الجزائرية ما يرفع قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى 4 % في 2020، و 09 % في 2025 و إلى 20% في 2030، ما يمكن أن يكسب الجزائر مناخ أعمال ذي درجة عالمية و تكون ميزانية الدولة قد اعتمدت بشكل أقل على مداخيل المحروقات تصل إلى 20% في أفق 2030 و تتحقق هذه القطيعة من خلال تسقيف منح الجباية البترولية في الميزانية بموجب الدستور وفق آجال : 40% في 2020، 20% في 2030 و 0% في 2040، و كذا تنمية القطاع الخاص و توسيع الوعاء الجبائي بما يخفض من حصة الجباية البترولية في تمويل ميزانية تشغيل الدولة لتنخفض من 60 بالمائة في 2012 إلى 25 بالمائة في 2020 و إلى 0 بالمائة في 2030 .[2]

غير أن السؤال الذي يبقى مطروحا، **هل ستتمكن الجزائر من إحداث القطيعة الريعية و تحقيق الاستقلال الاقتصادي** ؟ في ذات الشأن يتوقع خبراء الدراسات الاستشرافية أن مستقبل الجزائر الاقتصادي سيكون أفضل بكثير بفضل مجهودات الدولة لاسيما في السياق الاجتماعي، و بفضل تنشيط القطاعات الراكدة و استغلال الإمكانات التي تحوزها الجزائر و التي يمكنها أن تحقق قفزة نوعية و رفع النمو في حدود 7% – 10% آفاق 2021، ما يحقق الإقلاع الاقتصادي للجزائر آفاق 2030[3]، و هو ما يؤكده

---

[1] Ministère des Finances , **le nouveau modele de croissance (synthese)**,Alger, Juillet 2016, pp 11-12.

[2] **ملخص تقرير نبني 2020**، « خمسينية الاستقلال : دروس ورؤية لجزائر 2020 »، 26 جانفي 2013، ص ص 07-08.

[3] محمد أبو عبد الله، « بشير مصيطفى: الجزائر تمتلك مصادر متنوعة لإدراة اقتصادها»، **مجلة العربي الجديد**، يومية وطنية، 07-09-2015، على الموقع الالكتروني : https://www.alaraby.co.uk (اطلع عليه بتاريخ :03-10-2018)

كاتب الدولة السابق لدى الوزير الأول المكلف بالاستشراف و الخبير الجزائري " بشير مصيطفى"، أن الجزائر يمكنها الخروج من قوقعة التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات من خلال تنشيط القطاعات الراكدة و التي هي دون سقف النمو كالصناعة الزراعية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قطاع التحويل و البيتروكيمياء، المناجم، و الخدمات، و التي يمكن لها أن تكون رافعة للاقتصاد الجزائري في غضون 2030 إذا تم الاقلاع في عام 2021 في خطة الطريق المبنية على 6 مفاتيح للنمو الاقتصادي و المتمثلة في: النموذج القياسي للاستشراف 2050، وتنويع الاقتصاد بإدماج القطاعات الراكدة في النمو ومنها قطاع المصارف والمالية، وتطبيقات المعرفة في الأداء الاقتصادي، والابتكار ونُظُم المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، بالإضافة إلى تجسيد العلاقة بين البحث العلمي والإنتاج، وأخيراً الإدارة الحديثة للمؤسسة المنتجة [1].

ثانيا : الاقتصاد التدويري في الجزائر : نهج جديد لاستدامة الاقتصاد آفاق 2035

في إطار تجسيد نهج الاقتصاد التدويري في الجزائر آفاق 2035، تشرف وزارة البيئة و الطاقات المتجددة على نشاط إعادة تدوير و تثمين النفايات و جعلها نشاط إقتصادي خلاق للثروة يمكنه أن يكون رافعة للاقتصاد الجزائري في المستقبل و أن يحقق فرص عمل مباشرة و غير مباشرة تزيد عن 7000 منصب شغل، إذا ما تم الاستغلال الجيد لفرص الاستثمار في قطاع الاسترجاع و الرسكلة و تثمين النفايات الصناعية، و كذا تسهيل إجراءات إستحداث مؤسسات تعزز النسيج الصناعي الوطني [2]، و يتركز نجاح رؤية الجزائر 2035 للاقتصاد التدويري و تحقيق هدف مجتمع خالي من النفايات على مدى نجاح الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات(SNGID 2035) بحلول عام 2035، و الهادفة إلى القضاء على النفايات و الاستثمار فيها و تطوير الاقتصاد الدائري و الاقتصاد الأخضر، و تقديم الدعم التقني لنجاح تنفيذ الاستراتيجية من خلال الاستعانة بالخبرات الدولية عن طريق تقديم هذا المشروع للمؤسسة الألمانية GIZ .

و حسب توقعات الخبراء الدوليين سيتزايد عدد سكان الجزائر ليصل إلى 54.5 مليون نسمة في عام 2035 و سيتزايد معه إنتاج النفايات المنزلية و ماشابهها DMA من 11.6 مليون طن سنويا في عام

---

[1] **المرجع نفسه** .

[2] م.إ، «وزيرة البيئة تؤكد: إلتزام الحكومة بعد القيام بأي شيء يؤثر سلبا على البيئة و صحة المواطنين فيما يتعلق بالغاز الصخري »،**جريدة العالم للإدارة**، يومية وطنية ،العدد 894، الأربعاء 11 أكتوبر 2018، ص 04.

2016 ،إلى 17.9 مليون طن في عام 2035، كما تتوقع السيناريوهات إرتفاع مقدار DS و DSD بين 423.000 –491.000 طن سنويا في عام 2035، و هو ما يتيح للجزائر إمكانية استغلال هذه الكميات الهائلة من النفايات القابلة للإسترداد (البلاستيك، الورق، الزجاج، و المعادن) إضافة إلى السماد من خلال تثمينها و رسكلتها ما يحقق استرداد عوائد مالية تقدر قيمتها عند 38 مليار دج [1].

و تأسيسا على ما سبق يمكن للجزائر أن تحقق نجاح في نموذج الاقتصاد التدويري في أفق 2035، و تساهم من جهة أخرى في انتاج الطاقة الحيوية و تحقيق اقتصاد أخضر نظيف يحافظ على البيئة بالموازاة مع رفع إمكانات الاقتصاد الجزائري من خلال العوائد المالية التي تحققها عمليات التدوير و التثمين و التي تسهم في رفع الناتج المحلي الاجمالي و تنشيط المشاريع الاستثمارية في مجال تدوير و رسكلة النفايات إذا ما تم تجسيد مبادئ الإدارة المتكاملة للنفايات التي تقوم على تطوير المهارات البشرية و التقنية و تعزيز النظم القانونية و المؤسسية التي تحكم إدارة النفايات .

ثالثا : تعزيز المخزون الطاقوي للجزائر : الاستثمار في مجال الطاقة النووية و الغاز الصخري 2030-2035

في إطار تعزيز المخزون الطاقوي مع سنة 2030إلى 2035 تسعى الجزائر إلى توسيع دائرة البدائل الطاقوية إضافة إلى الطاقات المتجددة، من خلال التوجه إلى استغلال الغاز الصخري[2] كسيناريو

[1] Ministère de l'Environnement et des Energies Renouvelables, **Etude sur la Stratégie Nationale et Plan d'Action de la Gestion Intégrée et de la Valorisation des Déchets à l'Horizon 2035,** Rapport de Synthèse, Mission 1 : Etat des lieux de la gestion des déchets en Algérie, 25 Novembre 2017, pp 14-33.

[2] الغاز الصخري أو الحجري (ويعرف بالانجليزية Shale Gas) هو غاز طبيعي يتولد داخل صخور السجيل – التي تحتوي على النفط – بفعل الحرارة و الضغط، و يبقى محبوسا داخل تجويفات تلك الصخور الصلدة التي لا تسمح بنفاذه، و تتميز تكوينات صخور السجيل الموجودة في أعماق سحيقة تصل إلى نحو ألف متر تحت سطح الارض باحتوائها على نسبة عالية من المواد العضوية الهيدروكربونية تتراوح بين 0.5 و 25 في المائة، و أسوة بالغاز الطبيعي التقليدي، يكون الغاز الصخري كغاز جاف أو غني بسوائل الغاز و منها الإيثان و نظرا لكون الغاز الصخري ينشأ داخل الصخور و يبقى محبوسا داخل تجويفاتها، يتم استخدام تقنية معقدة لاستخراجه، تتضمن المزاوجة بين الحفر أفقيا تحت الأرض مسافة قد تصل إلى ثلاثة كيلومترات من أجل الوصول إلى أكبر مساحة سطحية ملامسة للصخور و تكسير تلك الصخور هيدروليكيا Hydraulic Fracturing بواسطة خليط سائل مكون من مزيج الماء و الرمل و بعض الكيماويات، يضخ تحت ضغط عال جدا لتحرير الغاز من خلال تحطيم الصخور الحابسة للغاز أو إحداث شقوق خلال مساماتها، و يلزم لاستخراج الغاز الصخري حفر الآلاف من الآبار عموديا، فإذا عثر على الغاز في احداها بدأ الحفر أفقيا في طبقة الصخور لاستخراج الغاز، و تتسم حقول الغاز الصخري بسرعة تراجع معدلات انتاجها خلال السنوات الأولى من بدء –

مستقبلي، بحيث ستعمل الحكومة على تشجيع عمليات التنقيب الموجهة للتعريف بشكل أكبر بالقدرات الوطنية في مجال المحروقات من الغاز الصخري، كضرورة ملحة للحفاظ على استقلال البلاد في مجال المحروقـــات، « إن التنقيب على المحروقـــات من الغـــاز الصخري الذي سيتطلب سنـــوات من البحث و التقييم، سيتم انتهاجه في ظل الاحترام الصارم للبيئة و صحة السكان، و سيتم مرافقته بمجهود خاص من الشرح و التقييم باتجاه الرأي العام »[1]، على اعتبار أن الجزائر تمتلك ثالث احتياطي عالمي من الغاز الصخري بنحو 20 ألف مليار متر مكعب تسعى الحكومة للبدء في عملية استغلاله بدءا من سنة 2020-2025، كما تقرر الحكومة التوجه نحو الاستثمار في مجال الطاقة النووية مع سنة 2022 إلى 2025 ما يمكنها من امتلاك ثلاثة إلى أربعة مفاعلات نووية ،لتكون بديلا طاقويا جديدا يساهم في تعويض الاستهلاك الداخلي المتزايد للطاقة الذي يتوقع أن يصل سنة 2030 إلى نحو 30% من الإنتاج الوطني من المحروقات وكذا تعويض النقص في إنتاج النفط الطبيعي، وبالتالي تعويض واردات الجزائر من العملة الصعبة المتأتية من هذه المادة[2] ما يمكن الجزائر من امتلاك بديلا طاقويا جديدا يمكن أن يكون دعامة طاقوية لمستقبل الطاقة في الجزائر، و عليه تشرع الجزائر في إطلاق أول محطة للطاقة النووية على المدى المتوسط بعد انتهاء الوزارة الوصية من دراسة شروط المشروع، بحيث تمتلك الجزائر احتياطات كافية من اليورانيوم لتزويد محطات الطاقة النووية المستقبلية هذه على المدى الطويل مؤكدة (الوزارة) أن هذه الاحتياطات من المرجح أن تزداد نتيجة لجهود الاستكشاف التي سيتم القيام بها[3] .

المطلب الثالث :آفاق التخطيط و الإدارة المستدامة للموارد البيئية في الجزائر

يتسم مستقبل البيئة في الجزائر في ظل السيناريوهات المطروحة مستقبلا بالضعف و الهشاشة البيئية في كثير من الحالات و بالسيطرة و التحكم في الأوضاع البيئية تارة أخرى، و هو ما تحاول الدراسة كشفه من خلال البحث في هذه الآفاق وفق السيناريوهات و نقاط القوة التي يمكن استغلالها .

أولا :السيناريوهات المناخية في الجزائر بين الضعف و التكيف

الانتاج، أنظر في ذلك : **نشرة إضاءات** ،« الغاز الصخري »، السلسلة السادسة، العدد 08، الكويت : معهد الدراسات المصرفية، مارس 2014، ص 03.

[1] ج.ج.د.ش، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017،**مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[2] محمد أبو عبد الله، « خطط التطوير الجزائرية 2035 »، مجلة العربي الجديد، **يومية وطنية**، 07-09-2015، على الموقع الالكتروني : https://www.alaraby.co.uk (اطلع عليه بتاريخ:04-10-2018).

[3] Extrait APS, « Energies renouvelables : 60 projets identifiés en Algérie à l'horizon 2020 », **Revue de Presse** , N° 19, 2011, p 27.

تعد إدارة التغيرات المناخية حلقة هامة لتحقيق التنمية المستدامة لتأثيرها على مختلف القطاعات ،فتفاقم حدة الظواهر المناخية قد تؤدي لانخفاض في الأمطار ما يسبب ضعف مخزون الموارد المائية ،وضعف المحصول الزراعي و من ثمة نقص القيمة الإنتاجية للاقتصاد، و تأثيراته المختلفة على الصحة البشرية و على البنى الاجتماعية و هلم جرى، و عليه سنحاول طرح سيناريوهين مستقبليين بشأن توجه تأثيرات التغيرات المناخية في الجزائر .

1- سيناريو التكيف المناخي: تتوقع السيناريوهات المستقبلية للمناخ في حالة إنخفاض إنبعاثات غازات الدفيئة و اتخاذ جميع اجراءات التكيف ،بحدوث إرتفاع متوسط هطول الأمطار، و انخفاض معدلات الحرارة و حدوث نوع من الاستقرار في التغيرات المناخية و الوصول إلى حد من التكيف المناخي [1]، و كإجراء هام للتكيف اعتمدت الجزائر برنامج الطاقات المتجددة الذي يهدف إلى خفض معدلات هامة من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون بنسبة 87 طن متري مكافئ CO_2 سنة 2030، و بنسبة 320 طن متري مكافئ CO_2 سنة 2040، لتصل إلى تفادي 766 طن متري مكافئ CO_2 سنة 2040[2]، و هو ما تسعى الجزائر إلى تحقيقه من خلال تمكنها من تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري بنسبة 7% بحلول سنة 2030، و إمكانية تخفيف هذه النسبة إلى غاية 22% إذا تم بناء القدرات التقنية و نقل الخبرات و التكنولوجيا مع الحصول على الدعم المالي [3] .

2- سيناريو الضعف المناخي :تتوقع السيناريوهات المناخية أنه في حالة عدم إنخفاض معدل انبعاثات غازات الدفيئة، فان التأثيرات المتوقعة للتغيرات المناخية إلى غاية 2031-2060 في الجزائر تشمل عوامل مناخية كارثية تتمثل في زيادة كبيرة لدرجة الحرارة، مع حدوث إنخفاض كبير في هطول الأمطار بالتوازي مع زيادة في عدم الاستقرار في توزيع الامطار خلال العام، مع زيادة التبخر مما يؤدي إلى زيادة الاجهاد المائي و ندرة الموارد الطبيعية بشكل عام مع زيادة في تواتر الظواهر الجوية المتطرفة (الأمطار الغزيرة، و الجفاف .. و هلم جرى)، اضافة الى انتشار المناطق المعرضة للمخاطر المناخية

[1] Ministère de l'Environnement et des Énergies Renouvelables (MEER) , avec l'appui de la coopération allemande-Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) , **Plan National climat de l'Algérie** , Annexes, version du 17.06.2018, pp 30-31.

[2] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , «Seconde communication nationale de L'Algérie sur les changements climatiques A la CCNUCC» ,**op cit** , p 183.

[3] البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، " الجزائر قادرة على تخفيض انبعاثاتها للغازات المسببة للاحتباس الحراري بـ 22 بالمائة"، على الموقع الالكتروني : https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article3266 (اطلع عليه بتاريخ:2018/10/12).

الطبيعية أكثر، ما قد يزعزع استقرار المناطق الرئيسية في عمق الجزائر و عدم استقرار عديد القطاعات كالزراعة و البيئة و الصناعة [1].

ثانيا : ظاهرة التصحر في الجزائر أفق 2025

تشير الدراسات الاستشرافية حتى أفق 2025 إلى تزايد ظاهرة التصحر في الشمال الجزائري، بحيث أن ارتفاع درجة الحرارة ب 1° م حتى أفق 2025 سيؤدي الى انتقال للمناطق السهبية نحو الشمال ب 100 كم، بمعنى تصحر 100كم منها حيث ستكون كل من ولايات النعامة، الوادي، و الأغواط من أكثر المناطق تضررا، الوضعية الحالية و المستقبلية تبين ضرورة البحث عن آليات لمواجهة الظاهرة التي سيكون لها آثار سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية و على طبيعة الحياة الاجتماعية للسكان [2].

ثالثا : التخطيط البيئي المستدام في الجزائر آفاق 2035

سيعرف القطاع البيئي تطورا ملحوظا بفضل التخطيط البيئي، الذي يشمل بالأخص كل من الإستراتيجية الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة SNEDD كرؤية وطنية توافقية وواضحة طويلة الأجل (2035)، المستلهمة من الإطار الاستراتيجي المتمثل في المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة PNAEDD للفترة 2017-2035، إضافة إلى دعم هذه الاستراتيجية من طرف برنامج PAPSE، للحصول على هذه الاستراتيجية التنفيذية و ذلك بعد فحص وتحليل الدستور الوطني، والقانون البيئي ومراسيمه، والبرامج الاجتماعية الاقتصادية (برنامج الرئيس، والرؤية الاقتصادية الجديدة)، والإطار الاستراتيجي لبرنامج العمل الاقتصادي والاجتماعي2017-2035، الاستراتيجيات وخطط العمل القطاعية القائمة أو المخطط لها (مثل الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات – SNGID 2035، الاقتصاد الدائري ودراسة مسارات التجارة الخضراء، خطة العمل بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، استراتيجية التنوع البيولوجي، خطة المناخ، الطاقة المتجددة، المياه، إلخ.)، للحصول

[1] Ministère de l'Environnement et des Énergies Renouvelables (MEER) , avec l'appui de la coopération allemande-Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) , Plan National climat de l'Algérie , **Op cite** , pp 30-34.

[2] بوسبعين تسعديت، «آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة استشرافية –»، **مرجع سبق ذكره**، ص 205.

على وثيقة من النوع التنفيذي موجهة نحو النتائج، و على إحداث التوازن بين مختلف القطاعات و كمسار لتحقيق الاهداف الوطنية للتنمية المستدامة و المساهمة في الأهداف الدولية للتنمية المستدامة [1] .

و في إطار تحقيق مستقبل تنموي واعد تسعى الجزائر لتنفيذ خطة التنمية لعام 2030، و ذلك بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة و من خلال بث الوعي بمختلف الأهداف الانمائية للألفية و إدماجها في مختلف السياسات الانمائية الوطنية، بحيث أصبحت تتنبأ الدراسات بإمكانية إحراز الجزائر مزيد من التقدم في جميع المجالات لما تتوفر عليه من إمكانيات و شروط و مؤهلات، و هو ما إنطلقت في تحقيقه بفضل مخططاتها و برامجها البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و من ثم رفاه السكان [2] .

رابعا : إدارة المياه آفاق 2035

تشهد الجزائر تدني مستمر لنصيب الفرد السنوي من المياه، و الذي يجب أن لا ينخفض عن معدل 1000 متر مكعب للفرد في السنة كحد أدنى بالنسبة لمؤشر ندرة المياه حسب البنك العالمي، إلا أن هذا المعدل لايزال تحت طائلة الانخفاض من معدل 676 م^3 /سنة 2000، إلى 600 م^3 حاليا، و تتوقع الدراسات تواصل الانخفاض لتبلغ الكمية حجم 397 م^3 في عام 2025 و 220 م^3 عام 2050 [3].

و حسب توقعات خبراء المناخ ونظرا لارتباط الموارد المائية بالتغيرات المناخية فإن الجزائر التي هي ثاني أكبر دولة في إفريقيا بعد ليبيا تعاني من ندرة المياه، ستعاني المزيد من الندرة بحيث تتوقع دراسات الخبراء في أفق 2025 إنخفاض هطول الأمطار بنسبة 10 %، بحيث سيكون معدل السقوط أقل تواترا و أكثر حدة مع التغير الزماني و المكاني في هطوليتها مما سيؤثر بشكل مباشر على الزراعة و الموارد المائية، كما تشير هذه التوقعات ارتفاع متوسط درجة الحرارة من 0.6 درجة مئوية إلى 1.1 درجة مئوية الامر الذي يؤدي الى زيادة في التبخر،ما سيعرض الجزائر لوطأة موجات الجفاف الطويلة، و الفياضانات المتكررة و تفاقم التصحر و تملح التربة و التدهور التدريجي للموارد المائية لتصبح الجزائر بذلك أكثر

---

[1] Ministère de l'Environnement et des Energies Renouvelables, **Programme d'Appui à la Politique Sectorielle de l'Environnement en Algérie, Formulation de la SNEDD 2018-2035 et du PNAEDD 2018-2022 Approche méthodologique** ,Alger, Version n° 2 du 2018-08-16, pp03-08.

[2] د.ص. م، «الجزائر تعتزم مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة بغية تنفيذ خطة التنمية لعام 2030 » **جريدة الفجر**، جريدة يومية جزائرية ،صادرة بتاريخ: 25-10-2017.

[3] محمد بلغالي، " سياسة ادارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع و آفاق التطوير "، **الندوة الدولية الرابعة حول :الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، 22-23-24 مارس 2008**، مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالجزائر العاصمة، ص 73.

ندرة للموارد المائية و عرضة للإجهاد المائي[1]، و تدهور البنية التحتية للمياه ما يضع الجزائر أمام مشاكل تلبية الطلب المتزايد على المياه بتزايد السكان و احتياجاتهم و تعتبر منطقة وسط و غرب البلاد أكثر عرضة لنقص المياه في المستقبل [2]، غير أن الجزائر تسعى لمجابهة هذه التحديات من خلال تكثيف جهودها لاسيما في المجال التنظيمي من خلال وضع مخطط وطني للمياه آفاق 2035، الذي يتضمن تقييم وضعية القطاع و طرح آليات جديدة لتسيير القطاع و تلبية حاجيات المواطنين التي ستتضاعف آفاق 2030 إلى نحو 50 مليون نسمة مع تبني سياسة ترشيد المياه و تقليص التسربات و القضاء على الربط العشوائي و تكوين الإطارات المحترفة[3].

[1] Touitou Mohamed , Abul Quasem Al Amin, «Climate change and water resources in Algeria: vulnerability , impact and adaptation strategy », **Economic and Environmental Studies**, Vol. 18, No 1 (45/2018), 411-429, March 2018, pp 414-428.

[2] Ali Rahmani SE, and Brahim C, «Water Supply Prediction for the Next 10 Years in Algeria: Risks and Challenges», **Irrigat Drainage Sys Eng**, an open access journal, Volume 6 , Issue 3, December 27, 2017, pp 04-06.

[3] مولود صياد، « هذا سبب تأخر استحداث شرطة المياه »، **جريدة الحوار**، 22 أوت 2018، على الموقع الالكتروني للجريدة اليومية : **http://elhiwardz.com**، (اطلع عليه بتاريخ :2018/10/17) .

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل أهم التجارب الرائدة في تحقيق نماذج تنموية مستدامة نظرا لما للتجارب الناجحة من أهمية تمكن الدول الأخرى من الاستفادة منها باتباع و معرفة عوامل و أسباب النجاح لتبنيها و تكييفها وفق المقتضيات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للدولة، و من ثمة استنتاج الآليات التي يجب إدخالها و تعزيزها، و على ضوء هذه التجارب الناجحة و كذا الاستخلاصات التي توصلت إليها الدراسة في الفصول السابقة طرح هذا الفصل العديد من الآليات و الاجراءات التي يجب على دولة مثل الجزائر تبنيها لتعزيز أمنها الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي و المؤسساتي .

و في الأخير ختمت الدراسة بطرح أهم الآفاق المستقبلية لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر، و لعل أهم أفق تفائلت به الدراسة هو مستقبل الجزائر في مجال الطاقات المتجددة لما للجزائر من مؤهلات طبيعية و مناجم طاقوية هائلة التي تمكنها من تحقيق الأمن الطاقوي و الوصول الى نموذج الاقتصاد الأخضر و رفعها إلى مصف الدول الرائدة في انتاج و تصدير الطاقة الخضراء بحلول عام 2050 إذا ما تم تحقيق آليات الاستثمار اللازمة، أما الأفق الثاني الذي رسمته الدراسة و المتمثل في الاقتصاد التدويري الذي تمتلك الجزائر معالم تجسيده من خلال معالجة النفايات و تثمينها و تحويلها إلى طاقات نظيفة، و فتح الاستثمارات الخارجية في ذات المجال بما يخلق مناصب شغل جديدة تساهم في الرفع من الناتج المحلي و خلق ثروة مستدامة تمكن من رفع الاقتصاد الجزائري .

و إذا كانت آفاق الطاقات المتجددة و الاقتصاد التدويري تنبؤ بمستقبل مستدام فإن آفاق التخطيط البيئي و الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية تنبؤ بسيناريوهات ترجح كفتها إلى الضعف و الهشاشة البيئية و لا سيما في مجال التغيرات المناخية التي تنبؤ بارتفاع درجات الحرارة بالتوازي مع ارتفاع غازات الدفيئة، و ما يصحبها من تغيرات تؤثر على البيئة في الجزائر و بالأخص تزايد ظاهرة التصحر في أفق 2025، و زيادة الإجهاد المائي، و ندرة الموارد الطبيعية بشكل عام ،إضافة إلى انتشار المناطق المعرضة للمخاطر المناخية الطبيعية أكثر، ما ينعكس سلبا على عديد القطاعات الأخرى كالزراعة، الصناعة ..و غيرها، إذا لم يتم التحكم في هذه الظواهر و تعزيز سيناريوهات التكيف و التخطيط البيئي المستدام .

خاتمـــــــــــة

خاتمـــة

في نهاية هذه الدراسة التي تناولت "إستراتيجيات الإدارة العامة في تفعيل سياسة التنمية المستدامة في الجزائـــر"، و التي انطلقت الباحثة فيها من خلال دراســـة نظرية حول كل من متغير الإدارة العامـــة و التنمية المستدامة، نظرا لما للإدارة العامة من أهمية كبرى في حياة الأمم و الشعوب و مقياسا لمدى تطورها في تحقيـق رفاهيتهم، و ركيزة أساسية تبنى من خلالها السياســات و الخطط و البرامــج التنمويـة و تتوقف في نجاحها على مدى كفاءة هذه الأجهزة الإدارية، فلا عجب أن يسعى العلماء و الباحثون منذ الخليقة بالبحث عن الوسائل و الأساليب و الطرق الكفيلة لبناء إدارة ناجحة و فعالة في تحقيق الأهداف التنموية و التي أدت إلى توسع حقل الادارة العامة و إستقلاله عن بقية العلوم الأخرى .

و عليه أصبحت الأجهزة الحكومية مطالبة بتحقيق التحسين المستمر في أدائهـــا من خـــلال البحث المستمر عن مداخـــل و آليات للتطوير و التغيير الإيجابي و إعتماد ممارسات مبتكرة في الإدارة العامة، لا سيما من خلال تطبيق معيار الجودة، و اعادة الهندسة الادارية و إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في مختلف الدوائر و القطاعات الحكومية، و هو ما اصطلحت عليه الدراسة بالتوجهات الحديثة للإدارة العامة أو إستراتيجيات الإدارة العامة كادارة الجودة الشاملة، الهندسة الادارية، و الادارة الالكترونية، و عليه فإن إحداث التحول في الادارة العامة و اصلاحها هي خطوة إيجابية و ضرورية من أجل التقدم نحو الأمام نظرا لأهمية الادارة العامة في تهيئة بيئة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي و التماسك الاجتماعي و حماية البيئة و هي ركائز التنمية المستدامة الثلاثة .

غير أن إبستمولوجية مفهوم التنمية المستدامة تعكس عمق و شساعة هذا المفهوم الذي أحدث ضجة عارمة و تغيير في الفكر الانمائي بنقل مفهوم التنمية من الطابع الأحادي التقليدي المتمثل في النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية المحضة التي تسعى إلى تحقيق التنمية في أسرع آجالها دون مراعاة الجوانب الأخرى لا سيما البيئية، إلى براديغم جديد يسعى إلى بلوغ تنمية متوازنة في شتى جوانبها بتحقيق إستدامة نظامها الاقتصادي و البيئي و الاجتماعي كأبعاد متكاملة لهدف واحد، و إحقاق التوازن بين الحاضر و المستقبل بضمان متطلبات الأجيال القادمة و استدامتها، و إستطاعت المؤتمرات و القمم العالمية بدءا بمؤتمر استوكهولم سنة 1972 بتكريس هذا المفهوم و تحديد مبادئه و معالمه و جعله أكثر عملية و ديناميكية من خلال إعتماده على آليات و أدوات عملية (اقتصادية، تشريعية،مؤسساتية، تنظيمية

) لتجسيده على أرض الواقع هذا من جهة، و من جهة أخرى لمتابعة مدى تقدم الدول في تحقيق هذا النوع من التنمية من خلال إعداد "مؤشرات للتنمية المستدامة" كأدوات لقياس و تقييم مستوى التنمية في مختلف أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية و المؤسسية .

و يعتبر مؤتمر قمة الأرض الشهير الذي عقد في ريودي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 منعرجا حاسما في إخراج التنمية المستدامة من إطارها المفاهيمي إلى الإطار العملي التطبيقي الملموس و ذلك بالترويج لمفهوم "الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة" كما تم ترسيخ هذا المفهوم العملي عن طريق دعوة جدول أعمال القرن 21 لجميع الدول من أجل تطوير "إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة (NSSD) " كآلية لترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى سياسات و أفعال ملموسة على أرض الواقع من خلال إدماجها في عملية صنع القرار عن طريق الإدارة العامة .

هذه الادارة التي تتولى صياغة و إعداد و تنفيذ الاستراتيجيات المختلفة وفقا للقطاعات الحكومية التي تسيرها مختلف الوزارات كوزارة البيئة، الموارد المائية، السياحة، الفلاحة، المالية، الصحة، التضامن .. و هلم جرى و إشراك الجماعات المحلية هي الأخرى في عملية تنفيذ و تفعيل هذه الاستراتيجيات و فق النظام الاداري لكل بلد، و عليه فإن نجاح التنمية المستدامة يرتكز على حوكمة استراتيجية فعالة للتنمية المستدامة قائمة كمرجعية أولية على بناء إدارة عامة فعالة و قادرة على تعزيز النهج المتكاملة لتنفيذ الخطط و أهداف التنمية المستدامة و الأهداف المرتبطة بها .

إتجهت الجزائر منذ الاستقلال إلى انتهاج سياسات كفيلة بحماية البيئة لإعادة التوازن الايكولوجي جراء ما خلفه المستعمر الفرنسي، غير أنها لم تكن سياسة ذات أولوية ضمن أجندتها السياسية و الاقتصادية في ذلك الوقت، و هو ما عبرت عنه الجزائر برفضها للطرح الغربي ضمن مؤتمر استوكهولم المتمثل في رفض توجه الدول لحماية البيئة كأولوية، غير أن مناهضتها لهذا الطرح كان بدواعي مناهضة السياسة الإمبريالية لا سيما و أن الجزائر كانت دولة حديثة الاستقلال يتطلب الأمر الاهتمام بنموها الاقتصادي أكثر من الاهتمام بالبيئة، إلا أن بوادر سياستها البيئية كانت في انطلاقتها بالتأسيس التشريعي للقوانين المؤطرة للمجال البيئي و حمايته كالقانون 03/83 و ما تلاه، إلى غاية سنة 2001 التي شكلت الانطلاقة الرسمية للجزائر نحو سياسة واضحة المعالم للتنمية المستدامة من خلال وضع خطة عمل وطنية للبيئة و التنمية المستدامة (PNAE-DD) لتتولى الجزائر تأطيرها قانونيا باصدار جملة من

القوانين سيما القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، و مؤسسيا من خلال إنشاء المؤسسات و الهيئات الكفيلة بعملية إعداد و تنفيذ و متابعة سياسة التنمية المستدامة بدءا بوزارة البيئة و غيرها من الوزارات و الفضاءات الوسيطة كالمجلس الاعلى للبيئة و التنمية المستدامة، الوكالة الوطنية للنفايات، المحافظة الوطنية للساحل، المركز الوطني لتكنولوجيات أكثر نقاء، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية و هلم جرى، اضافة إلى تهيئة الاطار المؤسساتي المحلي المتمثل في كل من البلدية و الولاية .

و كذا ارتكز تجسيد هذا النهج من خلال الأدوات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر كالجباية البيئية القائمة على مبدأ "الملوث الدافع"، إضافة إلى الأدوات التنظيمية التي تنظم المجال البيئي و تحميه من كل التعديات كالترخيص بأنشطة معينة و حظر أخرى، و كذا من خلال الأدوات التنفيذية كالتخطيط البيئي الذي اعتمدته الجزائر و المتمثل في المخططات الوطنية و القطاعية و التوجيهية .

إن قياس واقع و مستوى التنمية المستدامة في الجزائر وفق المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و المؤسسية، يعكس رغبة الجزائر في تحقيق رفاه المجتمع و تلبية متطلباته على مختلف الأصعدة و المستويات نظرا للمجهودات المضاعفة من طرف الدولة في العديد من الميادين منها على الخصوص محاربة الفقر، التحكم في النمو الديمغرافي، تحسين مستوى الخدمات و الهياكل الصحية و التعليمية، و الربط بالمياه و باستخدامات المرافق الصحية، تطوير بنية تحتية لخدمات الاعلام و الاتصال، تحسين المناطق الحضرية، و الادماج في عملية إتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة، غير أن هذه المؤشرات تعكس من جهة أخرى هشاشة الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و المؤسسي لسلبية العديد من المؤشرات و عدم بلوغها المستوى المطلوب مقارنة بالامكانات التي تحوزها الجزائر و التي يمكن الاستثمار فيها لبلوغ أهداف الألفية و أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030.

سعت الجزائر في مسيرتها التنموية إلى تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها و تحسين مستوى مؤشراتها المختلفة، و ذلك من خلال بناء نموذج للتنمية المستدامة قائم على إعداد و تنفيذ استراتيجيات لإدارة التنمية المستدامة و التي أوكلت في إعدادها و تنفيذها إلى الوزارات المختلفة كل وزارة حسب اختصاصها و تدخلاتها إضافة الهيئات الوسيطة على المستوى المركزي و كذا المديريات التنفيذية

و الجماعات المحلية على المستوى المحلي، ووفقا للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لسنة 2001 التي تضع الخطوط العريضة لمسار التنمية المستدامة في الجزائر فإنها تأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجه عملية التنمية و تحقيق إستدامتها في الجزائر في شتى أبعادها و التي تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية لا سيما المياه و الطاقة و تدهور البيئة و الأوضـاع المناخية، و تواضع موارد التنمية البشريـة و الاجتماعية و ما تعكسه أزمات التشغيل و السكن و الحالة الإجتماعيـة للفئـات المحرومة و المعوزة، و هشـاشة الوضع الاقتصـادي الذي ينم عن ضعف الهيكل الصادراتي و عدم تنويعه و استقلاليته ، و تدهور قدرات القطاعات الأخرى في رفع الناتج المحلي لا سيما ضعف مردودية و قدرات التنمية الفلاحية، و كذا ركود قطاع السياحة الذي يمكن أن يكون رافعة للإقتصاد الجزائري بالنظر إلى المؤهلات التي تمتلكها الجزائر، و ضعف التنمية المحلية التي تعكسها محدودية دور الجماعات المحلية في تحقيق تمويل مستقل و تفردها بتحقيق مشاريع تنموية ذات طابع اقتصادي و اجتماعي بسبب ضعف قدراتها المالية و البشرية، هذا إضافة إلى تحديات الضعف المؤسسي الذي تشهده الجزائر كغياب نظم الابـداع و الابتكار و تطوير مجتمع المعرفة و التكنولوجيا.

لتتبنى الجزائر في مواجهة ذلك مجموعة من الأهداف و الغايات التنموية و تحقيقها على أرض الواقع من خلال إعتماد استراتيجيات مختلفة منها البيئية كاستراتيجية الموارد المائية باعتبار الجزائر من الدول التي تعاني و بشدة من الفقر و الاجهاد المائي، إستراتيجية الطاقات المتجددة لتحقيق تنويع طاقوي في الجزائر، استراتيجية لتهيئة الاقليم و السياحة المستدامة، و استراتيجية لمواجهة و إدارة التغيرات المناخية، و إستراتيجيات أخرى ذات طابع اقتصادي كاستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري، استراتيجية التنمية الفلاحية و الريفية، تفعيل القدرات التنموية المحلية، دون إغفال الجانب المؤسسي الذي عبرت عنه من خلال استراتيجية الجزائر الإلكترونية، أما على الصعيد الإجتماعي فشكلت كل من إستراتيجية مكافحة الفقر، ترقية التشغيل و محـاربة البطـالة ، و ترقية السكن أهم الاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الاستدامة الاجتماعية .

إلا أن هذه الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر في إدارة التنمية المستدامة، سجلت العديد من النقائص كعدم تكاملها و انسجامها و افتقارها لآليات التنسيق بين مختلف الفواعل و ضعف آليـات التمويـل و التطبيق و الرقابة بالرغم من الجهود المحتشمة التي بذلتها الجزائر لتفعيل مقاربة التنمية المستدامـة،

و لتصحيح هذا الوضع اعتمدت الدراسة طرح استراتيجيات بديلة لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر من خـلال عرض لبعض أهم تجارب الدول الرائدة في ذات المجال لأهمية ما يمكن أن تحققه هذه التجارب في استلهام الخطى للاحتذاء بها إلى طريق النجاح، كالتجربة الماليزية التي استطاعت في غضون عقدين من الزمن تحقيق الريادة و النهضة التنموية العالمية و التحول من دولة زراعية فقيرة و متخلفة إلى نمر اقتصادي يوازي في تحوله التجربة اليابانية وهي التجربة التي استلهمها مهاتير كنموذج للتنمية في ماليزيا و التي ارتكزت على تطوير و تنمية العنصر البشري و إرسال البعثـات إلى الخارج لاستلهام الخبـــرات و التحول إلى نهج التصنيع و هو الركيزة الأساسية في نجاح هذه التجربة، كما طرحت الدراسة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة عربية استطاعت أن تحقق الريادة و أصبحت مركزا عالميا داعما للابتكار في مجال الطاقات المتجددة ،و أصبحت المقر الدائم للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "آيرينا" بفضل المشاريع الكبرى و الاستثمارات في الطاقة النظيفة كمبادرة مصدر، محطة شمس، استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، على غرار مشاريع خفض استهلاك الطاقة كمبادرة استدامة و برنامج نجم الامارات .

و أخيرا تطرقت الدراسة الى تجربة كل من الهند و أوغندا في التحول إلى نهج الزراعة العضوية التي تعتمد على الطرق و الأليات الطبيعية في الانتاج الزراعي بما يحافظ على الأراضي الزراعية من التدهور من جهة و يحمي صحة المستهلك من المواد الكيماوية ذات الاستعمالات الزراعية من جهة أخـــرى ، و استلهاما من هذه التجارب النـــــاجحة حاولت الدراســة استخلاص العدــيد من الآليـــــات و الميكانيزمات التي يجدر على الجزائر انتهاجها و تفعيلها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في تكاملها بين مختلف الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و حتى المؤسسية .

غير أن تعثر نهج التنمية المستدامة في الجزائر لا يمنع من التفائل بنهج جديد أكثر تكاملا و انسجاما و استدامة بفضل الامكانات الطبيعية التي تحوزها الجزائر كمناجم الطاقات المتجددة و لا سيما الشمسية منها، و التي تمتلك الجزائر أكبر الإمكانات فيها على مستوى البحر الأبيض المتوسط بحيث تطرح السيناريوهات تطور قدرات توليد الطاقات المتجددة بحيث يمكن ان تصل قدرة الطاقة الحرارية الشمسية لوحدها إلى 6000 ميغاوات بحلول عام 2050، لتضع الجزائر في مصف الدول المنتجة و المصدرة للطاقات النظيفة بحلول عام 2050، كما يطرح الاقتصاد التدويري أفقا تفائليا للجزائر بحلول عام 2050 باحداث القطيعة مع الاقتصاد الريعي و التوجه الى تفعيل الاقتصاد الأخضر التدويري القائم على مقاربة

تدوير و تثمين النفايات و الاستثمار فيها و تفعيل المشاريع و الأنشطة الخضراء، و أخيرا يطرح أفق التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة في الجزائر معالم الضعف التي يتطلب من الجزائـــر مراعـــاتها و التخطيط الاستراتيجي للتكيف معها كالتغيرات المناخية التي يتوقع أن تشهد تطرفات عنيفة جراء ارتفاع غازات الدفيئة بحلول عام 2060 تتمثل في ارتفاع درجات الحرارة و قلة هطولية الأمطار و ما ينجر عنها من جفاف وتزايد ظاهرة التصحر لا سيما في الشمال الجزائري، و التدهور التدريجي للموارد المائية التي يمكن أن تشهد مزيـــدا من الاجهاد الأمر الذي ينعكس على مختلف القطاعـات كالزراعـة و الصناعة و البيئة بل و حتى تهديد الأمن الغذائي للدولة .

ما يتطلب تكثيف جهود الجزائر لا سيما في المجال التنظيمي و تعزيز آليات التخطيط التي اعتمدتها الجزائر على المدى الطويل كالإستراتيجية الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة SNEDD طويلة الأجل (2035)، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة PNAEDD للفترة 2017-2035، برنامج PAPSE لدعم هذه الاستراتيجة، والإطار الاستراتيجي لبرنامج العمل الاقتصادي والاجتماعي 2017-2035 ،الاستراتيجيات وخطط العمل القطاعية القائمة أو المخطط لها مثل الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات – SNGID 2035، و تعزيز هذه المخططات بالخبرات اللازمة لتحقيق الأهداف بالمستوى المطلوب و الذي يؤسس لمسار تنموي مستدام .

قائمة المـــــــــلاحق

الملحق رقم 01: قائمة الآليات الأساسية الدولية المتعلقة بالبيئة المصادق عليها من طرف الجزائر

	رقم و طبيعة النص	عنوان النص	الجريدة الرسمية رقم	المؤرخة في
01	أمر رقم 74-55 مؤرخ في 13 مايو 1974	يتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات و المعدة ببروكسل في 18 ديسمبر سنة 1971	45	04-06-1974
02	مرسوم رقم 82-439 مؤرخ في 11 ديسمبر 1982	يتضمن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية و خاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية الموقعة في 02 فبراير سنة 1971 برمزار (إيران)	51	11-12-1982
03	مرسوم رقم 88-108 مؤرخ في 31 مايو 1988	يتضمن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الدولية لسنة 1973 حول الوقاية من التلوث الناجم عن البواخر و حول بروتوكول 1987 المتعلق بها	22	01-06-1988
04	مرسوم رئاسي رقم 91-341 مؤرخ في 28 ديسمبر 1991	يتضمن الانضمام مع التحفظ إلى بروتوكول منع استعمال الغازات الخانقة و غيرها من الغازات في الحروب و كذلك الوسائل البكتريولوجية، الموقع بجنيف في 17 يونيو 1925	47	09-10-1991
05	مرسوم رئاسي رقم 91-342 مؤرخ في 28 ديسمبر 1991	يتضمن الانضمام الى المعاهدة حول المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في مجال البحث و استعمال الفضاء الخارجي بما فيه القمر و الأجسام الفلكية الأخرى، التي فتحت للتوقيع بلندن و موسكو وواشنطن في 27 يناير 1967	47	09-10-1991
06	مرسوم رئاسي رقم 91-343 مؤرخ في 28 ديسمبر 1991	يتضمن الانضمام إلى المعاهدة المتعلقة بتحريم تنصيب الأسلحة النووية و أسلحة التدمير الشامل الأخرى في أعماق البحار و المحيطات و باطن أراضيها، التي فتحت للتوقيع بلندن و موسكو و واشنطن في 11 فبراير 1971	47	09-10-1991

07	مرسوم رئاسي رقم 91-344 مؤرخ في 28 ديسمبر 1991	يتضمن الانضمام إلى اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى التي عرضت للتوقيع بجنيف في 18 مايو 1977	47	09-10-1991
08	مرسوم رئاسي رقم 93-99 مؤرخ في 10 أبريل 1993	يتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 09 مايو 1992	24	21-04-1993
09	مرسوم رئاسي رقم 94-287 مؤرخ في 21 سبتمبر 1994	يتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى نعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة بتاريخ أول يوليو سنة 1968 بنيويورك	62	02-10-1994
10	مرسوم رئاسي رقم 95-157 مؤرخ في 03 يونيو 1995	يتضمن المصادقة على اتفاقية حظر استحداث الأسلحة الكيميائية، و انتاجها، و خزنها، و استعمالها و تدمير تلك الأسلحة	31	07-06-1995
11	مرسوم رئاسي رقم 95-163 مؤرخ في 06 يوليو 1995	يتضمن المصادقة على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي الموقع عليها في ريودي جانيرو في 05 يونيو 1992	32	14-06-1995
12	أمر رقم 95-19 مؤرخ في 24 يوليو 1995	يتضمن الموافقة على انضمام الجزائر، مع التحفظ إلى الاتفاقية المتعلقة بالمنظمة الهيدروغرافية الدولية، المحررة بموناكو بتاريخ 03 مايو 1967	34	28-06-1995
13	مرسوم رئاسي رقم 96-435 مؤرخ في 01 ديسمبر 1996	يتضمن المصادقة على الاتفاق بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في اطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الموقع عليه في الجزائر بتاريخ 30 مارس 1996	75	04-12-1996
14	مرسوم رئاسي رقم 98-123 مؤرخ في 18 أبريل 1998	يتضمن المصادقة على بروتوكول عام 1992 لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي لعام 1969	25	26-04-1998
15	مرسوم رئاسي رقم 98-124 مؤرخ في 18	يتضمن المصادقة على بروتوكول عام 1992 لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن انشاء صندوق دولي للتعويض	25	26-04-1998

	أبريل 1998	عن أضرار التلوث الزيتي لعام 1971		
16	مرسوم رئاسي رقم 98-158 مؤرخ في 16 مايو 1998	يتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مع التحفظ الى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة و التخلص منها عبر الحدود	32	19-05-1998
17	ملحق المرسوم الرئاسي رقم 92-354 مؤرخ في 23 سبتمبر 1992	يتضمن الانضمام الى اتفاقية فيينا Vienne لحماية طبقة الأوزون المبرمة في فيينا يوم 22 مارس 1985، و المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (العدد 69 المؤرخ في 27 سبتمبر 1992)	17	29-03-2000
18	ملحق المرسوم الرئاسي رقم 92-355 مؤرخ في 23 سبتمبر 1992	يتضمن الانضمام الى بروتوكول مونريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون الذي أبرم في مونريال Montréal يوم 16 سبتمبر 1987 و الى تعديلاته (لندن 27 و 29 يونيو 1990) و المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (العدد 69 المؤرخ في 27 سبتمبر 1992)	17	29-03-2000
19	مرسوم رئاسي رقم 2000-432 مؤرخ في 17 ديسمبر 2000	يتضمن التصديق على اتفاقية حظر استعمال و تخزين و انتاج و نقل الألغام المضادة للأفراد، و تدميرها، المبرمة بأوسلو يوم 18 سبتمبر 1997	81	30-12-2000
20	مرسوم رئاسي رقم 2000-450 المؤرخ في 23ديسمبر 2000	يتضمن الانضمام الى اتفاقية حظر استخدام و انتاج و تخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) أو التكسينية و تدمير تلك الأسلحة المبرمة بلندن و موسكو و واشنطن في 10 أبريل 1972	03	10-01-2001
21	مرسوم رئاسي رقم 02-54 المؤرخ في 05 فبراير 2002	يتضمن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المتعمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 10 سبتمبر 1996	09	10-02-2002
22	مرسوم رئاسي رقم 03-68 المؤرخ في 16 فبراير 2003	يتضمن التصديق، بتحفظ على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، المفتوحة للتوقيع بفيينا و نيويورك في 03 مارس 1980	12	23-02-2003
23	مرسوم رئاسي رقم 03-	يتضمن التصديق، بتحفظ على اتفاقية بشأن تقديم	65	29-10-

	367 المؤرخ في 23 أكتوبر 2003	المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ اشعاعي، المعتمدة بفيينا في 26 سبتمبر 1986		2003
24	مرسوم رئاسي رقم 03-368 المؤرخ في 23 أكتوبر 2003	يتضمن التصديق بتحفظ، على الاتفاقية بشأن التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، المعتمدة بفيينا في 26 سبتمبر 1986	65	29-10-2003
25	مرسوم رئاسي رقم 04-141 المؤرخ في 28 أبريل 2004	يتضمن التصديق على تعديلانت اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث، المتعمدة ببرشلونة يوم 10 يونيو 1995	28	05-05-2004
26	مرسوم رئاسي رقم 04-144 المؤرخ في 28 أبريل 2004	يتضمن التصديق على بروتوكول كيوتو حول اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، المحرر بكيوتو Kyoto يوم 11 ديسمبر 1997	29	09-05-2004
27	مرسوم رئاسي رقم 04-170 المؤرخ في 08 يونيو 2004	يتضمن التصديق على بروتوكول قرطاجنة Cartagena بشأن السلامة الاحيائية التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، المعتمد بمونتريال يوم 29 يناير 2000	38	11-06-2004
28	مرسوم رئاسي رقم 04-326 المؤرخ في 10 أكتوبر 2004	يتضمن التصديق على الاتفاقية الدولية للاستعداد و التصدي و التعاون في ميدان التلوث الزيتي لسنة 1990 المحررة بلندن يوم 30 نوفمبر 1990	65	13-10-2004
29	مرسوم رئاسي رقم 04-447 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004	يتضمن نشر اتفاقية حظر استحداث و انتاج و تخزين و استعمال الأسلحة الكيميائية و تدمير تلك الأسلحة، المحررة بباريس يوم 13 يناير 1993	03	08-01-2005
30	مرسوم رئاسي رقم 05-71 المؤرخ في 13 فبراير 2005	يتضمن التصديق على البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن و مكافحة تلوث البحر المتوسط في حالات الطوارئ، المحرر في فاليتا (مالطا) يوم 25 يناير سنة 2002	12	13-02-2005
31	مرسوم رئاسي رقم 05-108 المؤرخ في 31 مارس 2005	يتضمن التصديق على معاهدة المحافظة على الأنواع النهاجرة من الحيوانات الفطرية، المحررة ببون Bonn في 23 يونيو 1979	25	06-04-2005
32	مرسوم رئاسي رقم 06-	يتضمن التصديق على القوانين الأساسية للاتحاد	18	22-03-

	121 المؤرخ في 12 مارس 2006	الدولي للحفاظ على الطبيعة و ثرواتها و على التنظيم ذات الصلة		2006
33	مرسوم رئاسي رقم 06-135 المؤرخ في 10 أبريل 2006	يتضمن التصديق على بروتوكول قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري، المعتمد بروما في 10 مارس 1988	23	12-04-2006
34	مرسوم رئاسي رقم 06-140 المؤرخ في 15 أبريل 2006	يتضمن التصديق على الاتفاقية بشأن الحفاظ على طيور الماء المهاجرة الافريقية –الأوروأسيوية المحررة بلاهاي في 15 أوت 1996	25	19-04-2006
35	مرسوم رئاسي رقم 06-170 المؤرخ في 22 مايو 2006	يتضمن التصديق على تعديل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة و التخلص منها عبر الحدود المعتمد بجنيف في 22 سبتمبر 1995	35	28-05-2006
36	مرسوم رئاسي رقم 06-206 المؤرخ في 07 يونيو 2006	يتضمن التصديق على اتفاقية استوكهولم Stockholm بشأن الملوثات العضوية الثابتة، المعتمدة باستوكهولم في 22 مايو 2001	39	14-06-2006
37	مرسوم رئاسي رقم 06-225 المؤرخ في 24 يونيو سنة 2006	يتضمن التصديق على اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية، الموقعة بلندن و موسكو و واشنطن في 29 مارس 1972	43	28-06-2006
38	مرسوم رئاسي رقم 06-468 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006	يتضمن التصديق على اتفاقية تسجيل الاجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، الموقعة بنيويورك في 14 يناير 1975	82	17-12-2006
39	مرسوم رئاسي رقم 07-16 المؤرخ في 14 يناير 2007	يتضمن التصديق على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، المعتمد بفيينا في 08 يونيو 2005	06	21-01-2007
40	مرسوم رئاسي رقم 10-270 المؤرخ في 03 نوفمبر 2010	يتضمن التصديق بتحفظ على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الارهاب النووي، المفتوحة للتوقيع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 14 سبتمبر 2005	68	10-11-2010
41	مرسوم رئاسي رقم 11-246 المؤرخ في 10	يتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في	45	14-08-2011

	يوليو 2011	أعالي البحار في حالة وقوع حادث مسبب أو بإمكانه تسبيب تلوث زيتي، المعتمدة ببروكسل في 29 نوفمبر 1969 و بروتوكولها المبرم بلندن في 02 نوفمبر 1973		
42	مرسوم رئاسي رقم 11-467 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011	يتضمن التصديق على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "إيرينا IRENA" المعتمد ببون في 26 يناير 2009 .	03	18-01-2012

قائمـــــــــــــة الجداول

و الأشكال و الخرائط

أولا : قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عناصر الاختلاف بين منظمة الجودة الشاملة و المنظمة التقليدية	33
02	مفهوم التنمية و محتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	49
03	تكامل أبعاد التنمية المستدامة	58
04	مؤشرات التنمية المستدامة الـ 50 حسب لجنة التنمية المستدامة العالمية	76
05	تطور حجم السكان في الجزائر	139
06	ترتيب الجزائر عربيا حسب مؤشر النمو السكاني	141
07	حجم السكان حسب الفئات العمرية في الجزائر	142
08	النمو الطبيعي للسكان لسنة 2013	144
09	الرعاية أثناء الحمل و الولادة من 2010-2012	146
10	تطور وفيات الأطفال	147
11	التغطية باللقاحات للأطفال في الجزائر	149
12	الوفيات العامة في الجزائر	150
13	الهيئات الطبية المخصصة لكل ساكنة في الجزائر	150
14	الإنفاق على الصحة في البلدان المغاربية حسب نوع الإنفاق (%) لسنة 2014	153
15	تطور عدد المؤسسات التربوية من سنة 2012- إلى 2016	157
16	تطور عدد المعلمون و الأساتذة في المنظومة التربوية الجزائرية	157
17	تطور مؤشرات الناتج المحلي في الجزائر من الفترة (2005-2016)	162

18	تطور العجز المالي لميزانية الدولة (بالمليار دج) في الفترة 2012-2015	163
19	تطور هيكلة الديون الخارجية للجزائر في الفترة (2011- 2015) / مليار دولار أمريكي	164
20	تطور نتائج الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2016)/ بالمليون دولار	165
21	تطور مؤشرات العمل و البطالة بـ % (2013-2016)	165
22	تطور مؤشرات الخدمة العامة للمياه (1999-2015)	169
23	الإمكانيات الإجمالية لإنتاج و تخزين المياه في الجزائر	170
24	تطور إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2)/ بالطن المتري للفرد في الدول المغاربية	174
25	تطور إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) النابعة من مختلف القطاعات للفترة (2005-2014)	175
26	مؤشر استخدامات الأراضي في الجزائر	176
27	تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت (2010-2016)	180
28	تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال للفترة (2010-2016)	181
29	تطور مشتركي خدمات الجيل الثالث و الرابع للهاتف المحمول (2012-2016)	182
30	تطور عدد مستخدمي الأنترنت بالـ (%) للفترة (2010-2016)	183
31	تطور مؤشرات البنيات التحتية و الخدمات (2012-2015)	183
32	تطور مؤشر خدمات الأنترنت من سنة 2013 إلى 2016	184
33	يوضح تطور صادرات و واردات الجزائر من سلع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من 2010-2016	185

34	البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة	206
35	مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية بتقنية CSP بالجزائر	208
36	حجم اقتصاد الطاقة و كمية الـ CO2 التي تم انبعاثها للفترة 2006-2010، و تقديرات التقليل منها لسنة 2025	221
37	ملخص البرامج الخماسية للتنمية 2000-2019	231
38	تطور قدرات توليد الطاقة الحرارية الشمسية	308
39	آفاق الحرارة الشمسية المركزة بحلول عام 2050 في الجزائر	308
40	توقعات تطور سخانات المياه الشمسية بحلول عام 2050 في الجزائر	309

ثانيا : قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تكامل أهداف أبعاد التنمية المستدامة	57
02	علاقة سياسة الدولة بالإستراتيجية	84
03	علاقة الإدارة العامة بالتنمية المستدامة	84
04	عملية دمج السياسات في إطار وثيقة استراتيجية التنمية الوطنية المستدامة SNDD	96
05	مراحل إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	98
06	تطور الولادات الحية و النمو الطبيعي (بالآلاف) في الجزائر	140
07	الهرم السكاني حسب الهيكلة العمرية للسكان في العام 2008 و 2014 في الجزائر	143
08	تطور معدل وفيات الأمهات لكل 100.000 مولود حي إلى غاية سنة 2014	145

09	تطور وفيات الرضع (بـ‰) على المستوى الوطني	148
10	احتمال البقاء على قيد الحياة للمواليد حسب الجنس (2000-2013)	149
11	الإنفاق الصحي الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	152
12	تطور الوصول إلى اتعليم في الجزائر إلى غاية 2014	155
13	درجة الإلمام بالقراءة و الكتابة للبالغين أكثر من سن 15 سنة (%) في الجزائر سنة 2008	158
14	تطور عدد محطات التطهير في الجزائر (2000-2016)	172
15	إمكانات موارد المياه التقليدية و الطبيعية في الجزائر	197
16	توزيع إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن استخدامات الطاقة في الجزائر	221
17	حصص برامج التنمية الجماعية التساهمية	251
18	برنامج تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر إلى غاية 2030	310

ثالثا : قائمة الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	حجم الأمية من عدد السكان (الذكور و الإناث) حسب مختلف مناطق الجزائر	159
02	المناطق الحساسة للتصحر في الجزائر	178
03	إجراءات الحد من ظاهرة التصحر في الجزائر	224

قائمـــــــــــــــة

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **القوانين و الاتفاقيات :**

1) ج .ج.د.ش، أمر رقم 15-01، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، **ج.** ر ،العدد (40)، الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2015.

2) ج. ج . د .ش، المرسوم التنفيذي رقم 98-339 ،**ج** . ر، العدد (82)،مؤرخة في 04 نوفمبر 1998 .

3) ج. ج .د .ش، قانون رقم 01-21، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، **ج** . ر، العدد (79)، الصادرة بتاريخ : 23 ديسمبر 2001.

4) ج. ج .د .ش،القانون رقم 02-11، المتضمن قانون المالية لسنة 2003، **ج.ر**، العدد 86، مؤرخة في 25ديسمبر 2002،

5) ج.ج.د.ش، الأمر رقم 08-02، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 46، **ج.ر**، العدد 42، مؤرخة في 27 يوليو 2008 .

6) ج.ج.د.ش، الأمر رقم 15-01، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، **ج.ر**، العدد 40، مؤرخة 23 يوليو 2015 .

7) ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 04-198، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 02- 371، المتضمن إنشاء مركز تنمية الموارد البيولوجية وتنظيمه وعمله، **ج** .ر،العدد (46)، مؤرخة في 21 يوليو 2004.

8) ج.ج.د.ش، **دستور 1989**، المادة 51، **ج.ر**، العدد (09)، المؤرخة في 01 مارس 1989، ص 241.

9) ج.ج.د.ش، القانون رقم 01-19، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها، **ج** . ر، العدد (77)، مؤرخة في 15 ديسمبر 2001 .

10) ج.ج.د.ش، القانون رقم 02-02، المتعلق بحماية الساحل، **ج** .ر، العدد (10)، مؤرخة في 12 فبراير 2002 .

11) ج.ج.د.ش، القانون رقم 03-10، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **ج.ر**، العدد (43)، مؤرخة في 2003-07-20 .

12) ج.ج.د.ش، القانون رقم 03-22، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، **ج.ر**، العدد 83، مؤرخة في 29 ديسمبر 2003.

13) ج.ج.د.ش، القانون رقم 04-09، يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، **ج.ر**، العدد (52)، مؤرخة في 18أوت 2004.

14) ج.ج.د.ش، القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه، **ج.** ر، العدد 60، مؤرخة في 04 سبتمبر 2005 .

15) ج.ج.د.ش، القانون رقم 09-99 المتعلق بالتحكم في الطاقة الصادر في 28 جويلية 1999، القانون رقم 09-04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة الصادر في 14 أوت 2004.

16) ج.ج.د.ش، القانون رقم 10-02، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، **ج.ر**، العدد 61، مؤرخة في 21 أكتوبر 2010 .

17) ج.ج.د.ش، القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، **ج.ر**، العدد 37، مؤرخة في 03 جويلية 2011.

18) ج.ج.د.ش، القانون رقم 12-07، المتعلق بالولاية، ج.ر، العدد 12، مؤرخة في 29 فيفري 2012 .

19) ج.ج.د.ش، القانون رقم 2000-03، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، **ج**. ر، العدد (48)، مؤرخة في 06 أوت 2000.

20) ج.ج.د.ش، القانون رقم 08/90، المتعلق بالبلدية، **ج.ر**، العدد (15)، مؤرخة في 11أفريل 1990 .

21) ج.ج.د.ش، القانون رقم 90-09، المتعلق بالولاية، **ج.ر**، العدد (15)، مؤرخة في 11 أفريل 1990.

22) ج.ج.د.ش، القانون رقم 90-29، المتعلق بالتهيئة و التعمير، **ج.ر**، العدد (52)، مؤرخة في 02 ديسمبر 1990.

23) ج.ج.د.ش، القرار الوزاري المشترك، المتضمن تنظيم مديريات البيئة للولايات، **ج.ر**، العدد (57)، مؤرخة في 16 سبتمبر 2007 .

24) ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 03-477، المتضمن تحديد كيفيات وإجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعته، **ج.ر**، العدد 78، مؤرخة في 14 ديسمبر 2003.

25) ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 05-13 يحدد قواعد تسعير الخدمات العمومية للتزويد بالماء الصالح للشرب و التطهير و كذا التعريفات المتعلقة به، **ج.ر**، العدد 05، مؤرخة في 12 يناير 2005.

26) ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 08-142، المحدد لقواعد منح السكن العمومي الإيجاري، **ج**. ر، العدد 24، مؤرخة في 11ماي 2008 .

27) ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 10-01، يتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء، **ج.ر**، العدد (01)، مؤرخة في 06 جانفي 2010.

28) ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 10-235، يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة، **ج** . ر، العدد 58، مؤرخة في 07 أكتوبر 2010 .

29) ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 93-183، المتضمن إنشاء مصالح خارجية تابعة لإدارة البيئة ويحدد مهمتها وعملها، **ج**. ر، العدد (50)، مؤرخة في 28 يوليو 1993 .

30) ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 98- 339، يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها، **ج.** ر، العدد (82)، الصادرة بتاريخ: 04-11-1998.

31) ج.ج.د.ش، المرسوم الرئاسي رقم 92-355، الذي يتضمن الانضمام إلى برتوكول مونريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون الذي أبرم في مونتريال Montréal يوم 16 سبتمبر سنة 1987 و إلى تعديلاته (لندن 27 و 29 يونيو سنة 1990)، **ج** ر، العدد 69، مؤرخة في 27 سبتمبر 1992.

32) ج.ج.د.ش، المرسوم رقم 156/74 المتضمن إنشاء المجلس الوطني للبيئة، **ج.**ر، العدد (59)، مؤرخة في 1974/07/23.

33) ج.ج.د.ش، قانون رقم 20\01، يتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، **ج.**ر ،العدد(77)، مؤرخ في 12-12-2001.

34) ج.ج.د.ش، قانون رقم 01-20، يتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، **ج.**ر، العدد 77، مؤرخة في 15ديسمبر 2001.

35) ج.ج.د.ش، قانون رقم 02-02، المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، **ج.** ر، العدد (10)، مؤرخة في 12فيفري 2002.

36) ج.ج.د.ش، قانون رقم 03-02، يحدد القواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ، **ج.**ر، العدد (11)، مؤرخة في 19 فيفري 2003.

37) ج.ج.د.ش، قانون رقم 03-10، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،**ج** .ر، العدد (43)، مؤرخة في 20جويلية 2003 .

38) ج.ج.د.ش، قانون رقم 04- 05،يعدل ويتمم القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير،**ج** . ر، العدد (51)، الصادرة بتاريخ: 15- 08- 2004.

39) ج.ج.د.ش، قانون رقم 05-16، المتضمن قانون المالية لسنة 2006، المادة 60، **ج.**ر، العدد 85، مؤرخة في 31 ديسمبر 2005.

40) ج.ج.د.ش، قانون رقم 06-24، المتضمن قانون المالية لسنة 2007،المادة 55، **ج.**ر، العدد 85،مؤرخة في 27 ديسمبر 2006.

41) ج.ج.د.ش، قانون رقم 13-08، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، المادة 32، **ج.**ر، العدد 68، مؤرخة في 31 ديسمبر 2013.

42) ج.ج.د.ش، قانون رقم 16-01، المتضمن التعديل الدستوري، **ج.** ر، العدد 14، المؤرخة في 07 مارس 2016 .

43) ج.ج.د.ش، قانون رقم 03\83 ،المتضمن حماية البيئة وكيفيات ذلك،**ج.**ر، العدد(06)،المؤرخة في 05 فيفري1983.

44) ج.ج.د.ش، قانون رقم 83-03 ،المتضمن حماية البيئة وكيفيات ذلك،**ج . ر**، العدد(06)،المؤرخة في 05 فيفري1983.

45) ج.ج.د.ش، قانون رقم 84- 12، يتضمن النظام العام للغابات، **ج. ر**، العدد (26)، مؤرخة في 26 جوان 1984، معدل و متمم بالقانون رقم 91-20، **ج.ر**، العدد (62)، مؤرخة في 04 ديسمبر 1991 .

46) ج.ج.د.ش، قانون رقم 90-29،المتعلق بالتهيئة والتعمير، **ج .ر**، العدد(52)، الصادرة بتاريخ:02-12-1990.

47) ج.ج.د.ش، قانون رقم 91-25، يتضمن قانون المالية لسنة 1992، **ج. ر**، العدد 65، مؤرخة في 18 ديسمبر 1991.

48) ج.ج.د.ش، قانون رقم 98-04، يتعلق بحماية التراث الثقافي، **ج. ر**، العدد (44)، مؤرخة في 17 جوان 1998.

49) ج.ج.د.ش، قرار وزاري مشترك، يتعلق بالسلطة الوطنية المعينة في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة،**ج . ر**، العدد(12)، مؤرخة في 02-02-2006 .

50) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 01-105، يحدد شروط شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية في إطار البيع بالإيجار وكيفيات ذلك، **ج . ر**، العدد 25، مؤرخة في 29 أفريل 2001.

51) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 02-115، المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، **ج .ر**، العدد (22)، مؤرخة في 03 أفريل 2002 .

52) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 02-175، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها ،**ج .ر**،العدد (37)، مؤرخة في 26 ماي 2002 .

53) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 02-262، المتضمن إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، **ج. ر**، العدد (56)، مؤرخة في 18 أوت 2002.

54) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 02-263، المتضمن إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية، **ج . ر**، العدد (56)، مؤرخة في 18 أوت 2002.

55) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 02-371، المتضمن إنشاء مركز تنمية الموارد البيولوجية وتنظيمه وعمله، **ج .ر**، العدد (74)، المؤرخة في 13 نوفمبر 2002 .

56) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 04- 113، المتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها، **ج. ر**، العدد (25)، مؤرخة في 21 أفريل 2004 .

57) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 05- 375، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية وتحديد مهامها وضبط كيفيات تنظيمها وسيرها، **ج .ر**، العدد (67)، مؤرخة في 05 أكتوبر 2005.

58) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 06-362، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-59، والمتضمن مهام المفتشية العامة للبيئة وتنظيم عملها، **ج. ر** ،العدد (66)، مؤرخة في 22 أكتوبر 2006.

59) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 07-352، المتضمن تنظيم المفتشية العامة في وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة وسيرها، **ج** . ر، العدد (73)، مؤرخة في 21 نوفمبر 2007 .

60) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 10-01، يتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء، **ج.**ر، رقم 01، مؤرخة في 06 جانفي 2010 .

61) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 12-174، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 02-263، والمتضمن إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية، **ج** . ر، العدد (23)، المؤرخة في 22 أفريل 2012.

62) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 12-432، يحدد شروط وكيفيات شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية أو مصادر بنكية أو أي تمويلات أخرى في إطار البيع بالايجار، **ج** . ر، العدد 71، مؤرخة في 26 ديسمبر 2012.

63) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 16-88، يحدد صلاحيات وزير الموارد المائية والبيئة، **ج.**ر، العدد 15، مؤرخة في 09 مارس 2016.

64) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 16-89، يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة، **ج.**ر، العدد (15)، مؤرخة في 09 مارس 2016.

65) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 16-89، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة، **ج.**ر، العدد 15، مؤرخة 09 مارس 2016.

66) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 17-364، يحدد صلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة، **ج.**ر، العدد 74، مؤرخة في 25 ديسمبر 2017 .

67) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 92-07، يتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي و التنظيم الاداري و المالي للضمان الاجتماعي، **ج.**ر، العدد(02)، الصادرة في 08 يناير 1992.

68) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 93-183، المتضمن إنشاء مصالح خارجية تابعة لإدارة البيئة ويحدد مهمتها وعملها، **ج.** ر، العدد (50)، مؤرخة في 28 يوليو 1993.

69) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 94-111، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-145 المؤرخ في 12 ماي 1991 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالصندوق الوطني للسكن، **ج** . ر، العدد 32، مؤرخة في 25 ماي 1994 .

70) ج.ج.د.ش، مرسوم تنفيذي رقم 96-60، يتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية، **ج.**ر، العدد (07)، مؤرخة في 28 يناير 1996.

71) ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 93-99، المتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغيير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 09 ماي 1992، **ج.**ر، العدد 24، مؤرخة في 21 أفريل 1993.

72) ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 94-465، يتضمن إحداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستديمة ويحدد صلاحياته وتنظيمه وعمله، **ج.ر**، العدد الاول، مؤرخة في 08 يناير 1995.

73) ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 95-163، يتضمن المصادقة على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي الموقع عليها في ريودي جانيرو في 05 يونيو سنة 1992، **ج.ر**، العدد 32، مؤرخة في 14 يونيو 1995.

74) ج.ج.د.ش، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، قرار وزاري مشترك، يتضمن المصادقة على دفتر الأعباء الذي يحدد تبعات الخدمة العمومية للوكالة الوطنية للنفايات، **ج .ر**، (العدد 45)، مؤرخة في 01 أوت 2012 .

75) ج.ج.د.ش، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، قرار وزاري مشترك، يتضمن المصادقة على دفتر الأعباء الذي يحدد تبعات الخدمة العمومية الموكلة للمركز الوطني لتكنولوجيات أكثر نقاء، **ج .ر**، العدد (73)، مؤرخة في 23 ديسمبر 2014.

76) ج.ج.د.ش، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، قرار وزاري مشترك، يتضمن الموافقة على دفتر الشروط الذي يحدد تبعات الخدمة العمومية الموكلة للمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، **ج .ر**، العدد (52)، مؤرخة في 12 سبتمبر 2010 .

77) هيئة الأمم المتحدة، **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)**، الأمم المتحدة :1992.

78) ج .ج.د.ش، **تعليمة وزارة الداخلة والجماعات المحلية**، رقم 01047، تتعلق بشروط وكيفيات تمويل وإعداد الميزانيات المحلية لسنة 2016، المؤرخة في 05 أكتوبر 2015

- **الوثائق الحكومية :**

79) ج.ج.د.ش، **برقية رسمية رقم 93**، المتعلقة بنظام المعلومات (SI-SSECL) و (SI-SBFCL)، المرسلة إلى السيد والي ولاية معسكر – المفتشية العامة، المؤرخة في 30 -01- 2017 .

80) ج.ج.د.ش، ديوان الوزير الأول ،«التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي »، ديسمبر 2010 .

81) ج.ج.د.ش، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2012 .

82) ج.ج.د.ش، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2017، ص 22.

83) ج.ج.د.ش، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2012 .

84) ج.ج.د.ش، مداخلة السيد الوزير الأول، **عرض مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2012.

85) ج.ج.د.ش، مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة** ،الجزائر، أكتوبر 2010 .

86) ج.ج.د.ش، وزارة التهيئة العمرانية و البيئة، **التقرير الوطني حول حالة و مستقبل البيئة 2007**،الجزائر : دار الحقائق .

87) ج.ج.د.ش، وزارة الطاقة، **برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية**، جانفي 2016.

88) ج.ج.د.ش، وزارة العدل، **السياسة الحكومية في مجال العدالة و الحقوق**، الجزائر، سبتمبر 2015 .

89) ج.ج.د.ش، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، **الكتاب 4: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية –المخطط العملي–**، جانفي 2008 .

90) ج.ج.د.ش، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، **الكتاب 2 : المخطط الإستراتيجي : الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، جانفي 2008.

91) ج.ج.د.ش، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، الكتاب 3: الأقطاب السياحية السبعة للإمتياز (POT)**، جانفي 2008.

92) ج.ج.د.ش، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، **الكتاب 5: المشاريع ذات الأولوية السياحية**، جانفي 2008.

93) مديرية الإدارة المحلية لولاية معسكر، **التقرير السنوي حول متابعة سير بلديات ولاية معسكر**، ولاية معسكر،2016.

94) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**، سبتمبر 2015 .

- **الكتـــب :**

95) إبراهيم عبد العزيز شيحا ،**أصول الإدارة العامة** ،الإسكندرية: منشأة المعارف،2004.

96) ابراهيم عبد الهادي المليجي ،**استراتيجيات وعمليات الإدارة**، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،2002.

97) أحمد إبراهيم أحمد، **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط 1، 2003.

98) أحمد جابر بدران، **إقتصاد البيئة**، القاهرة: مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية، ط 1، 2013

99) أحمد صقر عاشور، **إصلاح الإدارة الحكومية : آفاق إستراتيجية للإصلاح الإداري والتنمية الادارية العربية في مواجهة التحديات العالمية**، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1995 .

100) أسامة خيري، **الإدارة العامة**، الأردن : دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، 2013.

101) أكرم أحمد الطويل، ياسين طه عبد الرزاق الدباغ، **إدارة الجودة الشاملة للبيئة والمسؤولية الإجتماعية**، عمان : دار الجرير للنشر والتوزيع، ط 1، 2016 .

102) باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، 2003 .

103) بومدين طاشمة و آخرون، **التنمية المستدامة وادارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور** ، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2016 .

104) توفيق عبد الرحيم يوسف وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2001.

105) ثابت عبد الرحمن إدريس، **المدخل الحديث في الادارة العامة**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 20001.

106) جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015 .

107) جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015.

108) حربي محمد موسى عريقات ،**مبادئ في التنمية والتحطيط الاقتصادي** ،الأردن: دار الفكر ،ط 1، 1992.

109) حسين محمد الحسن، **الإدارة الإلكترونية المفاهيم – الخصائص– المتطلبات**، الأردن : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، 2011.

110) حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الرياض: العبيكان للنشر، ط 1، 2007.

111) حمدي القبيلات، **قانون الادارة العامة الالكترونية**، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، 2014 .

112) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار وائل للنشر، 2006.

113) خبابه عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية –التنمية المستدامة**، الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

114) خضر مصباح الطيطي، **إدارة وصناعة الجودة مفاهيم إدارية وتقنية وتجارية في الجودة**، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2011.

115) خضر خضر ، **مفاهيم أساسية في علم السياسة** ، لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب ، ط 2، 2008 .

116) خضير كاظم حمود، **إدارة الجودة الشاملة**، الأردن : دار المسيرة، 2000.

117) خضير كاظم حمود، **إدارة الجودة وخدمة العملاء**، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 4، 2015.

118) دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، تر: بهاء شاهين، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط 1، 2000 .

119) دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، **مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2015**، ديسمبر 2015 .

120) دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، جمهورية مصر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية .

121) ديمينغ وروبيرت هاغستورم، **إدارة الجودة الشاملة أسس ومبادئ وتطبيقات**، تر : هند رشدي، القاهرة : كنوز للنشر والتوزيع، 2009.

122) رائد محمد عبد ربه، **الإدارة العامة الحديثة**، عمان : الجنادرية للنشر والتوزيع، 2013، ص 139.

123) ربحي مصطفى عليان، **البيئة الالكترونية**، الأردن : دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2012.

124) رشاد أحمد عبد اللطيف،**أساليب التخطيط للتنمية** ،الاسكندرية : المكتبة الجامعية، 2002.

125) رواء زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الإقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، 2010 .

126) زواوية حلام، **دور إقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2014 .

127) زيد منير عبوي ،سامي محمد هشام حريز، **مدخل الى الادارة العامة بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار الشروق،ط1، 2006.

128) سالي زكي محمد حسين، **معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التدريب الحديثة بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1، 2013.

129) سلوى شعراوي جمعة، **صنع السياسات البيئية في مصر**، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية، القاهرة، 1997.

130) صمويل هنتنغتن، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، تر : سمية فلو عبود، بيروت : دار الساقي، 1968.

131) عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية الحماية الإدارية للبيئة**، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007 .

132) عاكف لطفي خصاونة، **إدارة الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال**، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2011.

133) عامر الكبيسي، **الفكر التنظيمي (1)**، سوريا: دار الرضا للنشر، ط 1، 2004.

134) عبد السلام أبو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة –الجزء الأول–**، القاهرة : دار المعرفة الجامعية، ط 1، 2001.

135) عبد العزيز قاسم محارب ،**التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي** ،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011 .

136) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الاسكندرية : الدار الجامعية، 2003–2002 .

137) عبد اللطيف قطيش ،**الإدارة العامة من النظرية إلى التطبيق** ،بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2013.

138) عبد المجيد قدي، **الاقتصاد البيئي**، د.ب.ن: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط 1، 1431هـ–2011م.

139) عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، عمان : دار جرير للنشر والتوزيع، ط 1، 2011 .

140) عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2010 .

141) عزاوي عبد الرحمان، **النظام القانوني للمنشآت المصنفة من أجل حماية البيئة – دراسة مقارنة في كل من القانون الجزائري والفرنسي والمصري** –، الجزائر : عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2003 .

142) علاء الدين عشي، **مدخل القانون الإداري**، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، الجزء الثاني، 2010.

143) علاء عبد الرزاق السالمي، **الإدارة الإلكترونية**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط2009،2.

144) على السلمى و آخرون، **أساسيات الإدارة (1)**، القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998.

145) علي السلمى وآخرون، **أساسيات الادارة (1)**، القاهرة:مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، د.س.ن.

146) علي شريف، **الإدارة المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.

147) عمار بوحوش، محمد الذنيبات، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**، ط 2، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 .

148) عمار بوحوش، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين**، بيروت: دار الغرب الاسلامي، ط 1، 2006.

149) عمار عوابدي، **القانون الإداري**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

150) قاسم نايف علوان المحياوي، **إدارة الجودة في الخدمات**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2006.

151) قريد سمير، **حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية**، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2013 .

152) كريم سالم الغالبي، حيدر كاظم العادلي، **التلوث البيئي والسياسات المثلى لمواجهته**، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1، 2015 .

153) ماجد راغب الحلو، **علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية** ،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2009.

154) ماجد راغب الحلو، **علم الادارة العامة ومبادئ الشريعة الاسلامية**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009.

155) مأمون الدرادكة ،طارق الشلبي، **الجودة في المنظمات الحديثة**، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

156) مركز القرار للإستشارات ، **برنامج الهندسة الإدارية** ، المنصورة: مكتبة جزيرة الورد ، ط 1، 2002.

157) محمد الريس مشلش مسلم العامري، **نموذج مقترح لعلاقة إدارة الجودة الشاملة بتطوير الأداء الوظيفي للعاملين – دراسة تطبيقية–**، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط 1، 2015.

158) محمد بلغالي، **التخطيط الإستراتيجي للموارد المائية الأبعاد القانونية والتنظيمية والأمنية سياسة تسعير الموارد المائية**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2013 .

159) محمد سعيد عبد الفتـاح، **الإدارة العامــة**، الاسكندرية : المكتب العربــي الحديث للطباعة والنشر، ط 5، 1987.

160) محمد شفيق ،**دراسات في التنمية الاقتصادية** ،الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث .

161) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.

162) محمد عابد الجابري وآخرون، **التنمية البشرية في الوطن العربي**،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، فيفري 1995.

163) محمد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، مصر: دار الأمين للطباعة، 2003 .

164) محمد عبد الرؤوف، **الأدوات الاقتصادية في السياسة البيئية حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، دبي : مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2008 .

165) محمد عبد العال النعيمي وآخرون، **إدارة الجودة المعاصرة**، عمان : دار اليازوري العلمية للنسر والتوزيع، الطبعة العربية، 2009.

166) محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة**، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 01، 2015 .

167) محمد عبيدات و آخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد و المراحل و التطبيقات**، ط 2، عمان : دار وائل للنشر، 1999.

168) محمد غربي و آخرون، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط 1، 2014.

169) محمد غربي، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، الجزائر : ابن النديم للنشر والتوزيع، ط 1، 2014 .

170) محمد محمود مصطفى، **استراتيجيات علم الادارة الحديثة**، عمان : دار البداية ناشرون وموزعون، ط 1، 2012.

171) محمود القدوة، **الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2010.

172) مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات البيئة**، سوريا : دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

173) منال طلعت محمود، **أساسيات في علم الادارة**، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص 28.

174) موفق حديد محمد، **الإدارة العامة :هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، عمان : دار الشروق، ط 1، 2000.

175) موفق حديد محمد، **الإدارة العامة هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1،1، 2007 .

176) ناصر دادي عدون، **الإدارة والتخطيط الإستراتيجي**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009 .

177) نزار عبد المجيد البرواري، لحسن عبد الله باشيوة، **إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة مفاهيم واسس وتطبيقات**، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط 1.

178) نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة إستغلال الموارد البشرية والطاقة المتجددة**، عمان : دار دجلة، ط01، 2015 .

179) نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط 1، 2011 .

180) نور الدين حاروش، **الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة**، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، 2012.

181) نور الدين حاروش،رفيقة حاروش، **علم الإدارة من المدرسة التقليدية إلى الهندرة**، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2015.

182) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا،** الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2009 .

183) هاني خلف الطراونة، **نظريات الادارة الحديثة ووظائفها،** عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2012.

184) هادي أحمد الفراجي ، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة** ، عمان : دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، ط1، 2015.

185) وحيد محمود رمو، **إعادة هندسة عملية إعداد الموازنة الجارية باستخدام تقنيات المعلومات،** الجزائر: الدار الجزائرية، ط 1، 2015.

- **المجلات العلميـــة:**

186) إلهام يحياوي، « الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات »، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 16، 2016 .

187) آمنة حسين صبري علي، « الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة – طرق القياس و التقييم »، **مجلة المخطط و التنمية**، العدد (32)، جامعة بغداد، 2015 .

188) إياد علي الدجني، " نموذج مقترح لدراسة إعادة هندسة العمليات الإدارية وحوسبتها في مؤسسات التعليم العالي – الجامعة الاسلامية دراسة حالة –"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 29، العدد الأول، 2013.

189) إيمان بن الزين، « تشخيص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر للفترة ما بين (2000–2014) »، **مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية**، العدد (02)، 2016 .

190) إيمان قلال، «الأمن المناخي في إفريقيا : قراءة في مؤشرات الاندثار و إستراتيجيات البقاء »، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد (34)، أكتوبر–ديسمبر 2017.

191) بكدي فاطمة، «التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر»، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، العدد (13) ، جوان 2013 .

192) بن ذهبية محمد و آخرون، « الويب 2.0، التوقيع والتصديق الإلكترونيين من دعائم إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر»، **مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية**، العدد (06)، 2017 .

193) بن زايد ريم، فضيل عبد الكريم ،« واقع الصحة الإنجابية للمرأة في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي"تونس والمغرب"»، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد (23)، مارس 2016 .

194) بن صديق عبد الوهاب ،«أهمية التجفيف بالطاقة الشمسية للمنتجات الزراعية في التنمية الاقتصادية للجزائر»، **نشرية الطاقات المتجددة**، العدد (02)، مركز تنمية الطاقات المتجددة ،د.س.ن.

195) بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، « التنمية الاقتصادية في ماليزيا تجربة إسلامية رائدة »، **مجلة البدر**، جامعة بشار .

196) بوشنقير إيمان، رقامي محمد، "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة "، **مجلة جيل حقوق الانسان،** العدد(02) ،ديسمبر 2013 .

197) بوعزيز ناصر، « سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة»، **مجلة العلوم الإنسانية** ،جامعة محمد خيضر –بسكرة، العدد(34) ، مارس 2016.

198) بوفاتح وآخرون ،« إستراتيجية الجزائر في مكافحة التلوث البيئي للمحافظة على الصحة الجسمية والنفسية للأفراد–قراءة في الواقع–»، **مجلة أنسنة للبحوث والدراسات**، العدد (15)، المجلد الثاني، 2016.

199) توري شراز ،« تقييم إستراتيجية التمويل السكني في الجزائر»، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، العدد 06، د.س.ن .

200) جمال جعيل ،«سياسة تنويع الصيغ السكنية، هل يحل أزمة الإسكان في الجزائر؟»، **مجلة الإقتصاد الصناعي**، العدد (07)، ديسمبر 2014.

201) حاوشين ابتسام، « تحليل و تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي لقطاع السكن الجزائري ضمن البرنامجين الخماسيين 2005–2014 »، **مجلة البشائر الاقتصادية**، العدد (02)، ديسمبر 2015.

202) خوتي رابح ،حساني رقية ،« الآثار المتبادلة بين المعايير البيئية القدرة التنافسية والتجارة الدولية»، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد(21)، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2011.

203) خيس عبد الرحمان رداد، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، سرت : المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، نوفمبر 2009 .

204) دالي سعيدة ،«الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر واقع و آفاق»، **نشرية الطاقات المتجددة**، العدد (02)، مركز تنمية الطاقات المتجددة ،د.س.ن.

205) دردیش أحمد، «السياسة السكنية في الجزائر »، **مجلة آفاق لعلم الاجتماع**، المجلد 03، العدد (01) .

206) ريدة ديب، سليمان مهنا، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية**، المجلد 25، العدد الأول، 2009 .

207) زرمان كريم، «التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009 »، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، العدد (07)، جوان 2010 .

208) زغبة عبد المالك ،« الجزائر ودول الأوبك في ظل الاقتصاد الاخضر: مخاوف الحاضر وتحديات المستقبل»، **نشرية الطاقات المتجددة**، العدد (02)،مركز تنمية الطاقات المتجددة، د.س.ن.

209) زكرياء مسعودي ،« تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001–2016»، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد (06)، جوان 2017 .

210) سارة جدي، طارق جدي ،« واقع و آفاق الطاقات المتجددة في الجزائر» ، **مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي**، العدد (20)، 2015 .

211) ساسي سفيان، «المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر) »، **مجلة جيل حقوق الإنسان**، العدد (02)، حزيران 2013 .

212) سامية مقعاش، نادية العقون، « قياس العلاقة بين التمويل الأجنبي و النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1995-2014 »، **مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية**، العدد (09)، جوان 2018 .

213) سايبي صندرة، عطية مفيدة، « تقييم الانسجام الداخلي والخارجي لسياسة التشغيل في الجزائر مع التركيز على سياسة التعليم العالي وسياسة التجارة الخارجية »، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد (43)، مجلد أ، جوان 2015 .

214) سعداوي موسى وآخرون، « واقع مؤشرات التنمية المستديمة في الجزائر خلال العشرية (2000-2010) »، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد (03)، أفريل 2015 .

215) سلطان أحمد جابر ،«مصدر أصبحت مطورا رائدا لمشروعات الطاقة المتجددة»، **مجلة آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد (11)، 2011 .

216) سميرة العابد، «زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات»، **مجلة الباحث**، العدد 11، 2012.

217) سميرة محمد الكندري ،« التخطيط البيئي»، **مجلة بيئتنا**، الكويت : الهيئة العامة للبيئة، العدد(11)، 2013.

218) سنوسي خنيش ،« الأبعاد الاستراتيجية في مجال حماية البيئة في الجزائر :منظور بيئي استشرافي »، **مجلة البحوث السياسية والادارية**، العدد الثاني، د.س.ن .

219) شراف براهيمي، «البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي العشري 2001-2011»، **مجلة الباحث** ،العدد (12)، 2013 .

220) شعابنة إيمان، « مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي »، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد (16)، جانفي 2017.

221) شقاليل إيمان، «الطاقة الحرارية الشمسية من أجل التنمية المستدامة في القطاع السياحي في الجزائر – دراسة لإمكانية تطبيق مشروع بروسول (PROSOL) في الجزائر »، **نشرية الطاقات المتجددة**، العدد رقم (02)، مركز تنمية الطاقات المتجددة، د.س.ن .

222) شماني وفاء، أوسرير منور، « مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر»، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد (14)، المجلد 01، 2016.

223) صونيا بيزات، « إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متلبات البيئة –الجانب القانوني–»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد (23)، ديسمبر 2016 .

224) طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، « واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها »، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد (31)، 2015 .

225) عبد الحافظ الصاوي ،« قراءة في تجربة ماليزيا التنموية »، **مجلة الوعي الاسلامي**، الكويت، العدد (451) .

226) عزيزة بن سمينة، مريم طبني، « مساهمة السياسات الاقتصادية العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على مشكلة البطالة في الجزائر»، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية**، العدد (06)، ديسمبر 2016 .

227) عطا الله سليمان الحديثي ،اسراء كاظم الحسيني، « تعدد القوميات في ماليزيا و دورها في تطور نظامها السياسي و استقراره»، **مجلة كلية التربية واسط**، العدد (13)، نيسان 2013 .

228) علي أحمد درج، « التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا »، **مجلة جامعة بابل**، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 23، العدد (03)، 2015 .

229) عمر عباس، «التحضر ومشكلة السكن في الجزائر»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة عمار ثليجي – الأغواط،العدد(28)، 2017 .

230) عمرة مهديد، «تحليل سياسة التشغيل في الجزائر :دراسة حالة جهاز المساعدة على الادماج المهني »، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد (09)، فيفري 2016 .

231) عياشي نور الدين، «تطور المنظومة الصحية الجزائرية»، **مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية**، العدد (31)، المجلد ب، جوان 2009 .

232) عيساني عامر، معامير سفيان، «صناعة الطاقات المتجددة في الجزائر و آليات تفعيل أنظمة الطاقة الشمسية في إيجاد تنمية محلية مستدامة»، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية**، العدد (07)، جوان 2017.

233) عايد راضي خنفر، « الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر »، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية**، العدد 39، يناير 2014.

234) فارس مسدور ،"أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية "، **مجلة الباحث**، العدد(07)، 2009–2010 .

235) فكارشة سفيان، «التشغيل في الجزائر والسياسات المنتهجة للحد من البطالة »، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد الخامس .

236) فنينش خديجة، «واقع بعض الهيئات الحكومية الجزائرية في تبنيها لمشروع الحكومة الالكترونية وعلاقتها بالمواطن »، **مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي**،د .ع .ن، 2014.

237) كمال بوعظم ،أمال ينون ،« تحلية مياه البحر في الجزائر : بين توفير مياه الشرب وحماية البيئة خلال الفترة (2005–2015)»، **مجلة الباحث**، العدد (16)، 2016.

238) كمال رزيق ،"دور الدولة في حماية البيئة"، **مجلة الباحث**، العدد (05) ، 2007 .

239) كمال عايشي، «دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري»، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (06)، ديسمبر 2009.

240) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، " تقرير مستقبلنا المشترك "، **مجلة عالم المعرفة**، تر: محمد كامل عارف، الكويت : يناير 1978.

241) لمى الحتو، « تأثير تغير المناخ على الموارد المائية في العالم العربي »، **الورقة السياسية**، تشرين 2015 .

242) ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم ،« التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى »،**مجلة المنارة**، المجلد 12، العدد (01)، 2006 .

243) مأمون أحمد محمد النور، «التنمية المستدامة»، **مجلة الأمن والحياة**، العدد (361)، السودان، جمادى الآخرة 1433 هـ .

244) مجذوب وهراني، « الصيرفة الالكترونية كاستراتيجية لتفعيل الحكومة والحوكمة الالكترونية »، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، العدد (02)، 2012.

245) محمد مسعي ،« سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها عاى النمو»، **مجلة الباحث**، العدد (10)، 2012.

246) مسيردي سيدأحمد، سعيدي خديجة، « مشروع الجزائر الالكترونية : واقع وتحديات »، **مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد (04)، ديسمبر 2013.

247) المصري بلال محمد، أبو مد لله سمير مصطفى، « الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر و البطالة »، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد الثالث، العدد (03)، سبتمبر 2017.

248) مصطفى بابكر،« السياسات البيئية »،**مجلة جسر التنمية** ،العدد (25)، الكويت : المعهد العربي للتخطيط ،2004 .

249) مهديد فاطمة الزهراء،حاجي فطيمة، «واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر»، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، العدد (06)، جوان 2016 .

250) نادية فاضل عباس فضلي، « التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000–2010 »، **مجلة دراسات دولية**، العدد (54) ،د.س.ن .

251) نبيل بوفليح، « دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010»، **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، العدد (09)، 2013 .

252) نبيل علي محمد الخطوة، منير سيف سعيد عبد الله ،« دور الحكومة الإلكترونية في التنمية العربية المستدامة »، **مجلة أبحاث البيئة و التنمية المستدامة**، العدد (02)، المجلد (01)، 2016 .

253) **نشرة إضاءات** ،« الغاز الصخري »، السلسلة السادسة، العدد 08، الكويت : معهد الدراسات المصرفية، مارس 2014 .

254) نعيمة خالدي ،« مستقبل تطبيق تقنية النانو في تدعيم استخدام الطاقات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة – بالإشارة إلى حالة الجزائر–»، **نشرية الطاقات المتجددة**، مركز تنمية الطاقات المتجددة، العدد 02.

255) نور الدين حاروش، «إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر»، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد (07)، جوان 2012 .

256) وزارة الموارد المائية، «50 سنة من الإنجازات»، **مجلة من إنجاز وزارة الموارد المائية في إطار إحياء الذكرى 50 للاستقلال**، الجزائر، د.س.ن .

257) وكالة التنمية الاجتماعية، «الخلايا الجوارية للتضامن CPS »، **مجلة أصداء**، العدد (01)، مارس 2017 .

258) وكالة التنمية الاجتماعية، «برامج التنمية الجماعية التساهمية Dev-Com »، **مجلة أصداء**، العدد (02)، مارس 2017.

259) يتوجي سامية ،«أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013»، **مجلة معارف**، العدد (18)، جوان 2018، ص 228.

260) يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، « أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية »، **مجلة تاريخ العلوم**، العدد (06)، د.س.ن .

261) يحيى وناس ،«تبلور التنمية المستديمة من خلال التجربة الجزائرية »، **مجلة العلوم القانونية والإدارية** ،الجزائر :جامعة تلمسان، العدد (01) ، 2003 .

262) يلس شاوش بشير ،«حماية البيئة عن طريق الجباية والرسوم البيئية»، **مجلة العلوم القانونية والإدارية**، الجزائر: جامعة تلمسان، العدد (01) ، 2003.

- **التقاريـــر و الدراســات :**

263) إبراهيم عبد الجليل ،«خيارات الطاقة المستدامة »،في : **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2012 : البيئة العربية 5 خيارات البقاء البصمة البيئية في البلدان العربية**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، بيروت، المنشورات التقنية، 2012.

264) ابراهيم عبد الجليل، و آخرون، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2011: البيئة العربية 4 الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير**، الفصل الثالث : الطاقة، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، بيروت، المنشورات التقنية، 2011.

265) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة و الزراعة للبلاد العربية، «الاقتصاد العربي بين تحديات المرحلة الجديدة و العقبات المتجذرة ما هي مرتكزات الإصلاح و الآفاق حتى عام 2015؟»، **دائرة البحوث الاقتصادية**، أكتوبر 2013 .

266) الأمم المتحدة، **تقرير الأمانة العامة : الحالة فيما يتعلق بتطوير الحكومة الالكترونية ،لجنة الخبراء المعنية بالادارة العامة**، الدورة الثانية، نيويورك، 8-11 أفريل 2003.

267) الأمم المتحدة، **تقرير الامم المتحدة للتنمية المستدامة**، ري ودي جانيرو، البرازيل، حزيران 2012.

268) الأمم المتحدة، **مشروع محضر أعمال مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية دورته الرابعة و العشرين**، مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، أفريل 2013.

269) آن صعب، **التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة و التنمية 2015: البيئة العربية : الاستهلاك المستدام،** ملحق خاص : البذور الجاهزة للمناخ بين القانون الدولي و هرم الافتراضات : هل نحتاج إلى مزيد من الغذاء كي نتصدى للجوع في مواجهة تغير المناخ ؟ ،المنتدى العربي للبيئة و التنمية ، بيروت، المنشورات التقنية، 2015.

270) برنامج الأغذية العالمي (روما، إيطاليا)، « **الخطة الإستراتيجية للبرنامج (2017–2021) المشروع الثاني»،** مشاورة غير رسمية، روما، 27 أبريل 2016 .

271) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2015 التنمية في كل عمل،** نيويورك، 2015 .

272) برنامج الامم المتحدة الإنمائي، **دعم برنامج الامم المتحدة الانمائي لتنفيذ الهدف 07 من أهداف التنمية المستدامة،** الأمم المتحدة .

273) البنك الدولي للإشاء و التعمير، **تقرير تنمية الشرق الأوسط و شمال إفريقيا : التكيف مع المناخ متغير في البلدان العربية دراسة للقادة في بناء القدرة إزاء تغير المناخ،** 2012.

274) البنك الدولي، **التقرير السنوي لعام 2017 :إنهاء الفقر المدقع تعزيز الرخاء المشترك،** 2017 .

275) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 2010 – عرض مسبق : التنمية وتغير المناخ،** واشنطن، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2009 .

276) البنك الدولي، **تقرير عن تقييم قطاع المياه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية : التحديات التي تواجه إمدادات المياه و إدارة الموارد المائية و الطريق للمضي قدما،** 31 مارس 2015.

277) جامعة الدول العربية، **دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية،** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2015 .

278) الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تنفيذ خطة العمل الدولية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية،** الدورة الثالثة والستون، A/63/150 .

279) جمهورية مصر العربية، **نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة"وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها"**، وزارة الدولة لشؤون البيئة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة .

280) حسين أباظة، **التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة و التنمية 2015: البيئة العربية : الاستهلاك المستدام،** المنتدى العربي للبيئة و التنمية، ملحق خاص : الظروف المعززة للاستهلاك و الانتاج المستدامين في المنطقة العربية، بيروت، لبنان، المنشورات التقنية، 2015.

281) حسين أباظة، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2016 البيئة العربية 9التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير،** القسم الرابع : متطلبات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، بيروت، المنشورات التقنية، 2016.

282) الديوان الوطني للإحصاء، «**التعليم حوصلة إحصائية 1962–2011**»، الجزائر ،2010 .

283) الديوان الوطني للإحصاء، «**الجزائر بالأرقام :نتائج 2013–2015**»، رقم 46، نشرة 2016 .

284) طارق المطيرة، فريد شعبان، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2013: البيئة العربية الطاقة المستدامة التوقعات، التحديات، الخيارات**، الفصل الخامس : كفاءة الطاقة ،المنتدى العربي للبيئة و التنمية، بيروت، المنشورات التقنية، 2013.

285) عبد الكريم صادق و آخرون، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2011 : البيئة العربية الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، الفصل الأول : الزراعة، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، بيروت، المنشورات التقنية، 2011.

286) عبد الكريم صادق، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2012 : البيئة العربية خيارات البقاء البصمة البيئية في البلدان العربية**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية ،الفصل الأول: الأمن الغذائي و الاستدامة الزراعية، بيروت، المنشورات التقنية ،2012 .

287) عصام قيسي، فريد شعبان ، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2011: البيئة العربية الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير** ، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، الفصل الخامس : النقل و المواصلات، بيروت، المنشورات التقنية، 2011.

288) عيساني نور الدين و آخرون، **تقرير فرقة بحث حول موضوع : الحركات السكانية وبنية الأسرة في الريف والمدينة في الجزائر**، جامعة أبو قاسم سعد الله، الجزائر 2-كلية العلوم الاجتماعية، 2015.

289) كارول نخلة، « تأثيرات إنخفاض أسعار الطاقة : تحد وفرصة للاصلاح الاقتصادي بالجزائر »، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، 21 سبتمبر 2015 .

290) اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر: المبادئ و الفرص و التحديات في المنطقة العربية**، استعراض الانتاجية و أنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول، الامم المتحدة، 2011.

291) اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد**، الأمم المتحدة، بيروت، 2017.

292) اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، **تطوير أطر لتطبيق الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الاسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

293) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، **استراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية : الواقع وآفاق التطور**، الأمم المتحدة، ديسمبر 2013 .

294) لورا الكتيري، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2015: البيئة العربية : الاستهلاك المستدام**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، ملحق خاص : دعم الطاقة في العالم العربي، بيروت، المنشورات التقنية، 2015.

295) ماهر عزيز بدروس، **تقريرالمنتدى العربي للبيئة و التنمية 2013: البيئة العربية الطاقة المستدامة التوقعات التحديات الخيارات**، الفصل 06: خيارات التخفيف من تغير المناخ في قطاع الطاقة، بيروت، المنشورات التقنية، 2013.

296) المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، **تسخير تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية و الاقتصادية الشاملة**، الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بتسخير العلم و التكنولوجيا لأغراض التنمية، الدورة السابعة عشرة، جنيف، 2014.

297) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، الدورة العامة التاسعة عشر ،الجزائر، 2000 .

298) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2003**، لجنة التقويم، الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون،الجزائر، جوان 2004 .

299) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول تطور أنظمة الحماية الاجتماعية وآفاق وشروط وكيفيات ضمان توازنها المالي**، الدورة العامة الثامنة عشر ،الجزائر، جويلية 2001.

300) محسن صالح، «**قضايا النموذج السياسي الماليزي و إدارة الاحتلاف** »، مركز الجزيرة للدراسات، 21 يونيو 2012 .

301) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، **ملخص تقرير مكافحة الفقر و عدم المساواة: التغيير الهيكلي و السياسة الاجتماعية و السياسة العامة الأمم المتحدة** ،الأمم المتحدة، 2010 .

302) مكتب العمل الدولي، **تقرير العمل اللائق من أجل تنمية إفريقيا**، الاجتماع الاقليمي الافريقي العاشر، أديس أبابا، ديسمبر 2003، الطبعة الاولى 2003.

303) الملخص التنفيذي، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2013: البيئة العربية الطاقة المستدامة التوقعات، التحديات، الخيارات**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية ، بيروت، المنشورات التقنية، 2013.

304) **ملخص تقرير نبني 2020**، « خمسينية الاستقلال : دروس ورؤية لجزائر 2020 »، 26 جانفي 2013 .

305) المملكة العربية السعودية، « **دليل التحول إلى الزراعة العضوية** »، وزارة الزراعة : مشروع الزراعة العضوية جي آي زد .

306) منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، **تقرير حالة الأغذية و الزراعة تغير المناخ و الزراعة و الأمن الغذائي**، روما، 2016.

307) منظمة الصحة العالمية، **تقرير الإحصاءات الصحية العالمية 2010**، سنة 2010 .

308) منظمة الصحة العالمية، **تقرير من الأمانة : المساهمة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية :إجراءات مستدامة عبر القطاعات من أجل تحسين الصحة و الإنصاف في مجال الصحة (متابعة المؤتمر العالمي الثامن بشأن تعزيز الصحة)**، جمعية الصحة العالمية الثامنة و الستون، ماي 2015.

309) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية – الأونكتاد –، **تقرير الاستثمار العالمي 2014 عرض عام الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة : خطة عمل**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014.

310) مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015**،الإمارات العربية المتحدة: دار الغرير للطباعة والنشر، 2015 .

311) ناديه سيالابا، كاثلين ميريجان، **مقترح المشروع تحالف مراكز البحوث العضوية (ORCA)**، روما ،يوليو 2009

312) نجيب صعب، **تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2012 : البيئة العربية خيارات البقاء البصمة البيئية في البلدان العربية**، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، تحرير :نجيب صعب، بيروت، 2012، ص ص 28-29.

313) نديم خوري، فيديل بيرينغيرو، **التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة و التنمية (أفد 2014) : البيئة العربية الأمن الغذائي، المنتدى العربي للبيئة و التنمية** ،الفصل 4: تطوير سلاسل الغذاء، بيروت، المنشورات التقنية، 2014.

314) هاجر بغاصة، **واقع تطور الزراعة العضوية في العالم و سورية و أهم التشريعات الدولية التي تحكمها**، الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة و الاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2013.

315) الهيئة العامة للإحصاء، **الميزان التجاري**، المملكة العربية السعودية، سبتمبر 2016 .

316) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، **تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**، مكتب الديمقراطية و النزاعات و المساعدات الإنسانية، دائرة الشرق الأوسط، مكتب برنامج الشرق الأوسط .

- **الموســـــوعـــــات :**

317) محمد سمير مصطفى ،«استراتيجيات التنمية المستدامة (مقاربة نظرية وتطبيقية)»، في : **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد الأول : مقدمة عامة، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط01، 2006.

318) محمود الإمام ،« السكان والموارد والبيئة والتنمية، التطور التاريخي »، في : **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد الأول :مقدمة عامة، بيروت : الدار العربية للعلوم، ط 01، 2006 .

319) مصطفى علوي سيف، " الأمن والتنمية : تعدد الأبعاد وتداخل القضايا "، في : **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد الأول : مقدمة عامة، بيروت : الدار العربية للعلوم، ط 01، 2006 .

320) مصطفى كامل السيد، «التنمية والبيئة – نقاش نظري»، في : **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد الأول : مقدمة عامة، بيروت : الدار العربية للعلوم، ط 01، 2006.

321) **موسوعة محاضير بن محمد – رئيس وزراء ماليزيا–**، المجلد الأول : الإسلام و الأمة الإسلامية ، القاهرة، دار الكتاب المصري .

- **الملتقيات و المؤتمرات :**

322) الأمم المتحدة، « التنوع البيولوجي وتغير المناخ »، **اليوم الدولي للتنوع البيولوجي**، لعام 2007، الجمعية العامة للأمم المتحدة.

323) بحوث وأوراق عمل **مؤتمر** " **الشراكة بين القطاعين العام والخاص** "، بالتعاون مع جامعة اليرموك الأردنية إربد – المملكة الاردنية الهاشمية، يوليو 2008، المنظمة العربية للتنمية الادارية : أعمال المؤتمرات، 2011 .

324) بلقوم فريد، بلخادم بحرية ،«واقع وتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر»، **ملتقى وطني حول : دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، يوم 26 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير–جامعة الجزائر3– .

325) بن زاير مبارك، بلقايد ثورية ،« ظاهرة الفقر في الدول العربية –المظاهر،الأسباب، وسبل العلاج (حالة الجزائر)»، **الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**، 08–09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 3 .

326) تومي عبد الرحمان، ياسع يمينة، « موقع الجزائر من إقتصاد المعرفة من خلال مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب تصنيف البنك الدولي –تحليل مقارن–»، **ملتقى وطني حول : دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، يوم 26 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير–جامعة الجزائر3–.

327) ج.ج.د.ش، وزارة الطاقة والمناجم ،« الورقة القطرية »، **مؤتمر الطاقة العربي العاشر: الطاقة والتعاون العربي** ، أبو ظبي، 27–29 أكتوبر 2014 .

328) خيس عبد الرحمان رداد، " المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة"، **المؤتمر الإحصائي العربي الثاني**، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، 2–4 نوفمبر 2009 .

329) سفيان عمراني، «سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر»، **الملتقى الدولي التاسع حول :استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 23–24 نوفمبر 2014 .

330) صالحي صالح، « تطوير دور الحكومات العربية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة»، **المؤتمر السنوي العام السابع للإبداع والتجديد في الإدارة** ،الإدارة العربية وتحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة، الدار البيضاء – المملكة العربية المغربية، 27–31 أغسطس 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

331) صالحي نجية ،مخناش فتيحة، « أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001–2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم»، **المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014**، يومي 11–12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر.

332) طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، « سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا»، **الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**، جامعة الجزائر 03، 08–09 ديسمبر 2014 .

333) عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، التشريعات البيئية العربية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي، **ندوة : دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية**، الشارقة: الإمارات العربية المتحدة من 07 إلى 11 ماي 2005.

334) عبد المنعم بن احمد ،« متطلبات تحقيق التعاون بين الادارة والمجتمع المدني في ارساء مبادئ الحماية البيئية في الجزائر»، **الملتقى الوطني دور المجتمع المدني في حماية البيئة واقع و آفاق**، يومي 06-07 مارس 2012، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تاسوست-جيجل، الجزائر .

335) عماري عمار ،« إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها»، مداخلة في إطار **المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، يومي 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

336) كفي مريم، « تكنولوجيا المعلومات والاتصال والصراع التجاري الدولي –الصين والولايات المتحدة الأمريكية–»، **ملتقى وطني حول : دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، يوم 26 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير–جامعة الجزائر3–.

337) لطرش ذهبية ،« متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة»، **المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، أيام 07-08أفريل 2008، جامعة فرحات عباس –سطيف، الجزائر.

338) محمد بلغالي، " سياسة ادارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع و آفاق التطوير "، **الندوة الدولية الرابعة حول :الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، 22-23-24 مارس 2008**، مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالجزائر العاصمة .

- **الأطروحات و الرسائل الجامعية :**

339) بلال محمد سعيد المصري، «تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)»، **مذكرة ماجستير**، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر –غزة–، 2016 .

340) بن لحسن الهواري ،«الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في ظل الاندماج الاقتصادي – حالة الجزائر–»، **أطروحة دكتوراه**، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2–محمد بن أحمد، 2015–2016 .

341) بوسبعين تسعديت، «أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة استشرافية –»، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس، 2014–2015 .

342) حاجي فطيمة، «إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014»، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2013–2014 .

343) دعموش فاطمة الزهراء ،«سياسة التخطيط البيئي في الجزائر»، **مذكرة ماجستير**،في القانون، مقدمة لكلية الحقوق، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، 2010 .

344) زبيري رمضان، «الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)»، **أطروحة دكتوراه**، مقدمة لجامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، للسنة الجامعية 2013-2014 .

345) زهير عماري، «تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980/2009)»، **أطروحة دكتوراه علوم**، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2013-2014.

346) سايح بوزيد، «دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر»، **أطروحة دكتوراه**، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013 .

347) سلطانة كتفي، «تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج»، **مذكرة ماجستير**، كلية علوم الأرض ،الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006 .

348) صلعة سمية، «اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية»، **أطروحة دكتوراه**، في تخصص الإقتصاد، مقدمة لجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية : 2015-2016.

349) صليحة مقاوسي قيرة ،« الفقر الحضري : أسبابه و أنماطه دراسة ميدانية بمدينة باتنة»، **أطروحة دكتوراه** ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2008 .

350) العايب عبد الرحمان، «التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة»، **أطروحة دكتوراه**، علوم اقتصادية، مقدمة لجامعة فرحات عباس بسطيف، السنة الجامعية 2010-2011 .

351) عائشة سلمى كيحلي، «التقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014»، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 2016-2017 .

352) عبان عبد القادر، تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر -دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة -، **أطروحة دكتوراه**، علم الاجتماع تخصص ادارة وعمل، مقدمة لجامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، السنة 2015-2016.

353) عبد الله قادية ،« الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر»، **أطروحة دكتوراه**، في القانون الاجتماعي، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2010-2011 .

354) عمارة نعيمة، « مبدأ الحيطة ومسؤولية المهنيين »، **أطروحة دكتوراه** ، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، قسم القانون الخاص، 2013-2014 .

355) فتيحة طويل، «التربية البيئية و دورها في التنمية المستدامة – دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة-»، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة -، 2012-2013.

356) مليكة بوضياف، «الأمن البيئي في إطار التنمية المستديمة في الوطن العربي »، **أطروحة دكتوراه**، مقدمة لكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015 .

357) نايف بن إبراهيم الرسيني ،« تقييم استراتيجي للتجربة الماليزية و مدى الاستفادة منها في الاستراتيجيات العربية »، **مذكرة ماجستير** ، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،2014 .

358) يحيى وناس ،"الإدارة البيئية في الجزائر"، **رسالة ماجستير**، في القانون العام، مقدمة لجامعة وهران، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، للسنة الجامعية 2008-2009 .

359) يحيى وناس ،«الآليات القانونية لحماية البيئة»،**أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة تلمسان،قسم العلوم السياسية،جويلية 2007 .

- **مقالات و مواقع الأنترنت :**

360) أحمد بركات ،«عربات يد للزراعة العضوية .. تجربة هندية رائدة »، 2017، على الموقع الالكتروني : http://clavo.me/organic-farming-carts-great-indian-experiment/

361) أحمد بشارة، "التنمية المستدامة..مفهومها ..أبعادها..ومؤشراتها"، على الرابط : http://www.masralarabia.com

362) أسامة، « تطور في البنية التحتية للاتصالات السلكية و اللاسلكية بالجزائر»، جريدة الصريح اليومية، العدد 660، الثلاثاء 04 سبتمبر 2018، على الموقع الالكتروني للجريدة : http://www.essarihonline.com

363) الإمارات العربية المتحدة ،موسوعة الإمارات "UAEPedia"، « الطاقة النظيفة والمتجددة »، على الموقع الالكتروني للموسوعة : http://uaepedia.ae .

364) الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة 17 هدفا لتحويل عالمنا، على موقع الأمم المتحدة : https://www.un.org

365) الباحثون السوريون، «الزراعة العضوية ترتقي بالبيئة و الاقتصاد تجربة رائدة من الهند-سيكيم - »، على الموقع الالكتروني : http://www.syr-res.com/article/10145.html .

366) البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، " الجزائر قادرة على تخفيض انبعاثاتها للغازات المسببة للاحتباس الحراري بـ 22 بالمائة"، على الموقع الالكتروني : https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article3266 .

367) البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، « تدوير النفايات: الإمكانيات المستغلة في السوق الوطني لا تتجاوز 5 بالمائة»، على الموقع الالكتروني : http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article3256 .

368) البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ،« الطاقة الشمسية »، على الموقع الالكتروني للبوابة : https://www.government.ae .

369) البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ،« تحويل النفايات إلى طاقة »، على الموقع الالكتروني للبوابة : https://www.government.ae .

370) البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ،« مبادرات ترشيد استخدام الطاقة »، على الموقع الالكتروني للبوابة : https://www.government.ae .

371) البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ،«قطاع الطاقة»، على الموقع الالكتروني للبوابة : https://www.government.ae .

372) ج .ج.د.ش، وزارة الموارد المائية ،« نظام الصرف الصحي في الجزائر »، على موقع الوزارة : http://www.mree.gov.dz .

373) ج .ج.د.ش، وزارة الموارد المائية، « مؤشرات الإمكانيات الهيكلية ومستوى الخدمة العمومية للمياه الصالحة للشرب»، على موقع الوزارة : http://www.mree.gov.dz .

374) ج.ج.د.ش، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان إجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24، برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة مابين 2010-2014، على الموقع : www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm.

375) الجزائر تتقدم بتسع مراتب في تصنيف الاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية، على الموقع الإلكتروني : http://www.radioalgerie.dz .

376) جلال خشيب، النمو الاقتصادي، على الموقع الالكتروني : www.alukah.net

377) ديمغرافيا الجزائر 2014، المديرية التقنية للإحصاءات السكان والتوظيف، مكتب الإحصاءات الوطني،2014 ،على موقع الوكالة http://www.andi.dz .

378) الديوان الوطني للإحصاء ،«ديمغرافيا الجزائر 2016»، سنة 2016، على الموقع الإلكتروني : - http://www.ons.dz/.

379) عبد الحق عباس، « الجزائر ترفع التحدي للقضاء على محو الأمية»، على الموقع الالكتروني : http://www.startimes.com/?t=16364067 .

380) محمد أبو عبد الله، « بشير مصيطفى: الجزائر تمتلك مصادر متنوعة لإدراة اقتصادها»، مجلة العربي الجديد، يومية وطنية، 07-09-2015، على الموقع الالكتروني : https://www.alaraby.co.uk

381) محمد عثمان، «دبي تنتج 1000 ميغاواط كهرباء ب الطاقة الشمسية المركزة »، جريدة الإمارات اليوم، 03 يونيو 2016، المقال متوفر على موقع الجريدة الالكتروني : https://www.emaratalyoum.com .

382) مدونة العمران في الجزائر، " التهيئة الإقليمية"، على الموقع الالكتروني : https://digiurbs.blogspot.com/2013/09/blog-post_16.html(12/12/2017)

383) مهدي سهر غيلان وآخرون، " دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة "، على الرابط : https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52724

384) موسوعة الويكيبيديا : https://ar.wikipedia.org .

385) مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي على الرابط :
http://databank.albankaldawli.org/data/home.aspx

386) موقع الاقتصاد التجاري، الجزائر :https :// ar.tradingeconomics.com/algeria/forecast

387) مولود صياد، « هذا سبب تأخر استحداث شرطة المياه »، **جريدة الحوار**، 22 أوت 2018، على الموقع الالكتروني للجريدة اليومية : http://elhiwardz.com.

388) هجرس منصور، « الموارد المائية في الجزائر الامكانيات والانجازات ورهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام »، على الموقع : http://mansour-hadjeres.over-blog.com/2015/07/55a312ac-803f.html .

389) الهندرة المنهج الشامل لهيكلة وإعادة هيكلة المنظمات وإعادة هندسة نظم العمل، المنجد الاقتصادي، على الموقع الالكتروني : http://www.pdf4eco.blogspot.com

390) هيئة كهرباء و مياه دبي، « هيئة كهرباء و مياه دبي ترسي عقد إنشاء محطة نقل رئيسية جهد 400 كيلوفولت في مشروع مجمع حصيان لإنتاج الطاقة بتقنية الفحم النظيف »، متوفر على الموقع الالكتروني للهيئة : https://www.dewa.gov.ae .

391) هيئة كهرباء ومياه دبي، " مجمع بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية المستقبل يبدأ هنا"، ص ص 19-20، كتيب متوفر على الرابط الالكتروني التالي:
file:///C:/Users/HP/Downloads/Solar_Park%20Brochure_ARB.pdf .

392) وائل نعيم، « دبي تطلق أكبر مشروع للطاقة الشمسية المركزة عالميا»، موقع الالكتروني لصحيفة البيان، 03 يونيو 2016، متوفر على موقع الصحيفة : https://www.albayan.ae .

393) وداد غزلاني، حنان حكار، « التجربة الماليزية في التنمية المستدامة : استثمار في الفرد و توفير للقدرات »، **مجلة العلوم السياسية و القانون**، العدد الثالث، يونيو 2017، على موقع المركز الديمقراطي العربي، على الموقع الالكتروني https://democraticac.de/?p=46742 .

394) وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال ،«مؤشرات شبكة الهاتف النقال »، على الموقع : http://www.mpttn.gov.dz .

395) وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، « مؤشرات اقتصاد تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات و البريد »، على الموقع : http://www.mpttn.gov.dz .

396) وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، « مؤشرات شبكة الهاتف الثابت »، على الموقع الالكتروني للوزارة : http://www.mpttn.gov.dz .

397) وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، «السكن الريفي»، على الموقع الالكتروني للوزارة : http://www.interieur.gov.dz .

398) وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، «عرض السياسة الوطنية للتشغيل»، على موقع الوزارة : http://www.mtess.gov.dz .

399) وكالة الأنباء الجزائرية ،«مراجعة قانوني البلدية والولاية لرفع التحديات الاقتصادية »، على الموقع الالكتروني : http://www.aps.dz/ar/algerie/52264-2018-01-17-18-05-42 .

400) الوكالة الوطنية للتشغيل، «نبذة تاريخية عن المرافق العمومية للتشغيل »، على الموقع الاكتروني للوكالة : http://www.anem.dz .

401) جريدة الخبر اليومية ،« نسبة الأمية في الجزائر 12.33 بالمائة»، http://www.elkhabar.com

- **الجرائد و الصحف :**

402) د.ص. م، «الجزائر تعتزم مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة بغية تنفيذ خطة التنمية لعام 2030 » **جريدة الفجر**، جريدة يومية جزائرية ،صادرة بتاريخ: 25-10-2017.

403) فاطمة شمنتل ،« إصلاحات لضمان التمويل المحلي»، **جريدة الجمهورية اليومية**، 23 سبتمبر 2017.

404) م.إ، «وزيرة البيئة تؤكد: إلتزام الحكومة بعد القيام بأي شيء يؤثر سلبا على البيئة و صحة المواطنين فيما يتعلق بالغاز الصخري »،**جريدة العالم للإدارة**، يومية وطنية ،العدد 894، الأربعاء 11 أكتوبر 2018.

405) محمد أبو عبد الله، « خطط التطوير الجزائرية 2035 »، مجلة العربي الجديد، **يومية وطنية**، 07-09-2015.

ثانيا : المراجـــع باللغات الأجنبية

• Ouvrages :

1) Abdellah Seddiki , **Management de la qualité de l'inspection a l'esprit kaizen**, Alger : office des publications universitaires , 2003 .

2) Allegre Claude, **Ma vérité sur la Planète**, paris : Moniteur, 2008 .

3) Bertrand ZUINDEAU, **Développement durable et territoire** ,France : Presses Universitaires du Septentrion , 2010 .

4) C.Carl Pegels , **Total Qaulity Management** , New york : an international Thomson publishing cpmpany, 1995 .

5) Charles S.Tapiero**, the management of quality and its control** , London: Chapman & Hall , first edition , 1996 .

6) Christian BRODHAG, **Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises**, congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4 – 6 septembre 2004 Université de Genève, Suisse .

7) Department of Economic and Social Affairs, Division for Sustainable Development, **Indicators of sustainable development : framework and methodologies**, New York : Commission on Sustainable Development, Ninth Session, 16 - 27 April 2001.

8) Ghazouli M **, investir dans le développement durable : la réutilisation des eaux usées épurées** , Ministère des ressource en eau , Office National de l'Assainissement , 25-03-2014 .

9) H.Gudmundsson , **Sustainable Transportation** , Berlin : springer texts in business and economics , 2015.
10) Iam G.MC Chesney , **The Brundtland Report and sustainable development in New Zealand** , centre for resource management , New zeland , 1991.
11) Justice lgbo kwe and others , **introduction to public administration** ,course code : Pol 23,National open university of Negeria : Abuja office,first printed,2009 .
12) Ministère de l'énergie et des mines , **Guide des énergies renouvelables** , Alger , Edition 2007
13) Mohamed Saïb Musette**, les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en Algérie**, fondation europeene pour la formation ,Rédigé pour L' ETF, 2014.
14) Michel Bellaiche**, Manager par la qualité**, Afnor editions, 2009.
15) Organisation de coopération et de développement économiques , **Stratégies nationales de développement durable : bonnes pratiques dans les pays de l'OCDE** , Paris : les édition de l'OCDE , n°(83714), 2006 .
16) ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES, **Stratégies nationales de développement durable : bonnes pratiques dans les pays de l'OCDE**, France: les éditions de L'OCDE , 2006 .
17) Patrick Hassenteufel, **Sociologie politique : l'action publique** , paris : Editions Armand Colin , 2008.
18) Paul Kristiansen , and authers , **Organic Agriculture A Global Perspective** ,Australia : CRISO publishing, 2006 .
19) R.A.D.P, Ministère de la Solidarité National de la famille et de la condition de la femme , **Guide pour une meilleure réinsertion socioprofessionnelle de la femme** , Alger , décembre 2015.
20) Raymond Auerbach , and auther , **Organic Agricultere : African experiences in resilience and sustainability** , Food and Agriculture Organization of the United Nations , Rome: May 2013 .
21) S.Bellier and auther, **Le e-Management :vers l'entreprise virtuelle ?,**paris : Editions Liaisons, 2002 .
22) Sam Kutesa , **Transforming Our World : The 2030 Agenda for sustainable Development** , United Nation: General Assembly, 12 August 2015 .
23) Thierry MONTALIEU**, Economie du développement**, Editions Bréal, France, 2001 .
24) Tracey Strange , Anne Bayley, **Sustainable Developement linking economy ;society ;environment** , OECD, 2008 .
25) United Nations, **indicators of sustainable development: guidelines and methodologies** , Economic and Social affairs, New York, Third Edition, October 2007 .
26) Yvon Pesqueux, **Qualité et Management une analyse critique**, paris : Economica, 2008 .

• Documents gouvernementaux :

27) Plan du travail du gouvernement, **Pour La mise en oeuvre du programme du Président de la République**, Mai 2014 .

28) R.A.D.P ,**Instruction de ministère de l'intérieur et des Collectivités Locales** , N° 00096,relative à la valorisation du patrimoine des Collectivités Locales, 10 mars 2016.
29) R.A.D.P, Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme **, instruction T2**, du 31 mai 2008 , Relative a la mise en œuvre du schéma directeur d'aménagement touristique (SDAT2025) les cinq dynamiques de la mise en tourisme de l'Algérie .
30) R.A.D.P,**Télégramme officiel de l'intérieur et des Collectivités Locales** , N° 000136,relative à l'application de la gestion des budgets locaux, 16 février 2016.

- **Articles scientifiques:**

31) A.Ghezloun and auther , « Algerian energy strategy in the context of sustainable development » ;(Legal framework) , **Energy Procedia** , 06 (2011).
32) Aissa Kefous , « Energie Renouvelable à l'horizon 2030 l'Algérie, le défi énergétique », **Technologia Bulletin du CRTSE** , n°12, septembre 2017 .
33) Ali Rahmani SE, and Brahim C, «Water Supply Prediction for the Next 10 Years in Algeria: Risks and Challenges»**, Irrigat Drainage Sys Eng**, an open access journal, Volume 6 , Issue 3, December 27, 2017.
34) Aziza Majda Amina , « le développement de la Bioénergie en Algérie » , **Bulletin des Energies Renouvelables** , N ° 38 , CDER,2016.
35) Candice Stevens, « Mesurer le développement durable », **Cahiers statistiques** , n°(10), Paris : Organisation de coopération et de développement économiques , Mars 2006.
36) Extrait APS, « Energies renouvelables : 60 projets identifiés en Algérie à l'horizon 2020 », **Revue de Presse** , N° 19, 2011 .
37) Frank j . thompson ,Norma M .Riccuci , « Reinventing Government », **Annual Review of Political Science** , volume 1, November 2003 .
38) Hannachi A, et autre , « Gestion et valorisation des eaux usees en algerie »,**Larhyss Journal** , ISSN 1112-3680, n° 19, septembre 2014 .
39) Hari Prakash Meena , « Organic Farming: Concept and Components », **Popular Kheti** , Volume 1, Issue 4 (Issue special on Organic Farming) , Octobre-Decembre 2013 .
40) Manel Ait.Mekideche , « Assistante du PDG chargé des médias de société algérien de l'électricité et de gaz» , **News lettre presse,** n° 13 , N° 89 /APCM/2011, édition électronique avril 2011 .
41) Mjda Amina , « perspectives de développement de la bioénergie en Algérie » **, Bulltin des énergies renouvelable** , N° 17 , CDER , 2010 .
42) Mohammed Benblidia , Gaelle Thivet , « Gestion des ressources en eau : les limites d'une politique de l'offre » , **les notes d'analyse du CIHEAM** , centre international de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes , Mai 2010 .
43) Samir Baha-Eddine Maliki, « politique de l'eau en Algérie : les modèles marchands face à la pauvreté », **Les Cahiers du MECAS**, N° 2, Mars 2006 .
44) Stéphane POUFFARY et autres , « les défis du changement climatique en méditerrannée transformer les contraintes en opportunités d'agir » , **Energie 2050,** Novembre 2016 .

45) Tomislav Klarin , «The concept of sustainable developement : from its beginning to the contemporary issues», **zegreb international review of economics and business**, vol 21, n 01, Croatia , 2018.
46) Touitou Mohamed , Abul Quasem Al Amin, «Climate change and water resources in Algeria: vulnerability , impact and adaptation strategy », **Economic and Environmental Studies**, Vol. 18, No 1 (45/2018), 411-429, March 2018.
47) Zerrouki Mef Amine, T abet Aoul Wassila , « la nouvelle politique du logement en Algerie : Quelles perspectives pour réduire la crise de logement ? », **les publications de la recherche gouvernance et economie sociale** , N° 01, septembre 2015 .

- **Etudes et rapports:**

48) Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications **, Observatoire du marché de la téléphonie mobile et de l'Internet en Algérie année 2015,** ARPT, Algérie, 2015 .
49) Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications, **Rapport annuel de l'Autorité de régulation 2015**, ARPT, Algérie .
50) Charles Walaga , **Organic agriculture in Kenya and Uganda** , study visit report , Uganda: Technical Centre for Agricultural and Rural Cooperation –CTA- , November 2005 .
51) Christian de Perthuis, Stéphane Hallegatte, Franck Lecocq, Economie de l'adaptation au changement climatique, **Rapport du Conseil Economique pour le Développement Durable**, république française, frévier 2010 .
52) CNES, Algérie, **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015 ,** Réalisé en coopération avec le programme des nations Unies pour le développement.
53) Commission on Sustainable Development acting as the preparatory committee for the World Summit on Sustainable Development **, Guidance in preparing a National Sustainable Development strategy: Managing sustainable development in the new milleniume**, United Nation: Department of Economic and Social Affaire, Second preparatory session, 28 January – 8 February 2002 .
54) Council of the Sustainable Development Solutions Network, **A report: Indicators for Sustainable Development Goals, A global initiative for the united nation**, Working draft (May 22, 2014 .
55) Godber W. Tumushabe, and auther , **Final Report : The Status of Organic Agriclture Production and Trade In Uganda- Background Study to an Integrated Assessment of the Sub-Sector-**, Kampala , Februry 2006 .
56) Klaus Schwab, **The Global Competitiveness Report 2016-2017** , Geneva : World Economic Forum, 2016.
57) Lokman hadji, **How is 100% Renewable Energy Possible for Algeria by 2030?** , Global Energy Network Institute (GENI) , May, 2016 .
58) Ménouèr Boughedaoui**, Rapport D'etude Actions Nationales Recommandées pour l' Energie Durable et la Viabilité Urbaine en Algérie**, Cleaner energy saving mediterranean cities , Version finale, Alger, 30 Juin 2015 .
59) Ministère du Travail , De L'emploi et de la sécurité sociale , **« Présentation du système de sécurité sociale Algérien »**, Alger , 2010 .

60) Ministère de l'agriculture et du développement rural , **le renouveau agricole et rural en marche revue et perspectives**, Alger ,mai 2012 .
61) Ministère de l'Environnement et des Énergies Renouvelables (MEER) , avec l'appui de la coopération allemande-Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) , **Plan National climat de l'Algérie** , Annexes, version du 17.06.2018.
62) Ministère de l'Environnement et des Energies Renouvelables**, Programme d'Appui à la Politique Sectorielle de l'Environnement en Algérie, Formulation de la SNEDD 2018-2035 et du PNAEDD 2018-2022 Approche méthodologique** ,Alger, Version n° 2 du 2018-08-16.
63) Ministère de l'Environnement et des Energies Renouvelables, **Etude sur la Stratégie Nationale et Plan d'Action de la Gestion Intégrée et de la Valorisation des Déchets à l'Horizon 2035,** Rapport de Synthèse, Mission 1 : Etat des lieux de la gestion des déchets en Algérie, 25 Novembre 2017.
64) Ministère des Finances , **le nouveau modele de croissance (synthese)**,Alger, Juillet 2016 .
65) Ministère des Ressources en Eau et de L'environnement , **Aperçu sur L'eau en Algérie**, Agence Nationale de Gestion Intégrée des Ressources en Eau , Alger , 2015.
66) Morgan Mozas , Alexis Ghosn , **«Etat des lieux du secteur de l'eau en Algérie»** , institut de prospective économique du monde Méditerranéen , (IPMED), octobre 2013.
67) Nations Unies , Commission économique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord , **« les secteur des énergies renouvelables en Afrique du Nord –situation actuelle et perspectives- »,** Bureau pour l'Afrique du Nord de la Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique (CEA-AN), septembre 2012.
68) Nations Unies, **Rapport du Sommet mondial pour le développement durable Johannesburg (Afrique du Sud),** 26 août-4 septembre 2002, New York, 2002.
69) Organisation for Economic Co-operation and Development**,« Framework and suggested indicators to measure sustainable development** » , 27 May 2013 .
70) R.A.D.P, **Contribution Prévue Déterminée au niveau National CPDN – ALGERIE**, Alger, septembre 2015 .

71) R.A.D.P, Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , **« Seconde communication nationale de l'Algérie sur les changements climatiques a la CCNUCC »** , projet GEF/PNUD 0039149 , Alger , 2010 .
72) R.A.D.P, Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de la Ville, **Plan national climat de l'Algérie diagnostic, stratégie , plan d'action et gouvernance** , Décembre 2012 .
73) R.A.D.P, Ministère de l'énergie et des mines, **Politique Gouvernementale dans le domaine de l'énergie** , DGS/DES-septembre 2015
74) R.A.D.P, Ministere des Ressource En Eau , Etude d'actualisation et de finalisation du plan national de l'Eau régions hydrographiques centre et Est , **Rapport de mission 1 : analyse critique de la méthodologie et des résultats du PNE note méthodologique relative aux missions ultérieures** , octobre 2003 .

75) R.A.D.P, Ministère des Ressources en eau , **Politique gouvernementale dans le domaine des ressources en eau** , septembre 2015.
76) R.A.D.P, **objectifs du millénaire pour le développement Rapport national 2000-2015**, établi par le gouvernement Algérien , juin 2016 .
77) R.A.D.P, programme des nations unies pour le developpement, r**apport national de réflexion sur le secteur des forets (atténuation)**, Algérie, mars 2009 .
78) R.A.D.P, **Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement Algérie**, Edité par le gouvernement Algérien, juillet 2015.
79) R.A.D.P, **Rapport sur L'état de mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance**, MAEP/Point focal national ,Alger, novembre 2008 .
80) Regroupement national des Conseils Régionaux de l'environnement du Québec (RNCREQ), **Rapport de recherche Évolution conceptuelle et historique du développement durable**, Québec : L'Atelier d'aménagement, d'urbanisme et d'environnement, Deuxième édition, Mai 1998.
81) République algérienne démocratique et Populaire , **Rapport National de L'Algérie** , 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Mai 2011 .
82) République Tunisienne ,Ministère de L'environnement , Direction Générale du Développement Durable ,**Stratégie National du Développement Durable (Document final),**Tunisie : GEREP -Environnement , Décembre 2011.
83) Sotiris Zigiaris, Business Process Re-engineering, **Report produced for the EC funded project INNOREGIO: dissemination of innovation and knowledge management techniques**,January 2000 .
84) United Nation , **Report of the United Nations Conference on environement and development (Rio de Janeiro)**, 03-14 June 1992, A/CONF.151/26(Vol .I) 12 August 1992 original: English .

85) United nation development programme (UNDP) **,Human Development Report 1990** ,New york :Oxford university press ,1990 .
86) United nation development programme (UNDP) ,**Human Development Report 2015 : work for Human Development** ,New york ,NY 10017,2015.
87) United Nations , **Brundtland Report**, General Assembly , Forty-second session, 4 August 1987.
88) United Nations Economic Commission for Africa : Office for North Africa, General Secretariat: Arab Maghreb Union, **The Renewable Energy Sector in North Africa** : **CurrentSituation and Prospects**, Expert Meeting about 2012 International year of Sustainable Energyfor All, Rabat, January 12-13, 2012 .
89) United Nations, Measuring sustainable development, **Report of the Joint UNECE/OECD/Eurostat Working Group on Statistics for Sustainable Development** , New York and Geneva, 2OO8.

- **Communications :**

90) A. Djafour , and auther , « Photovoltaic assisted fuel cell power systems», **The International Conference on Technologies and Materials for Renewable Energy, Environment and Sustainability**, TMREES14, Energy Procedia 50, Université Kasdi Merbah Ouargla,2014.

91) A. Ghezloun and auther ,« Actual case of energy strategy In Algeria and Tunisia », **International Conference on Technologies and Materials for Renewable Energy**, **Environment and Sustainability**, TMREES15, Energy Procedia 74, Université d'Alger, Algeria, 2015. **.**

92) Alastair Taylor , United Nation Environment Programme (UNEP) , Overview of the current state of organic agriculture in Kenya , Uganda and the united Republic of Tanzania and the opportunities for Regional Harmonization, **United Nation Conference on Trade and Development (UNCTAD)** , United Nation : New York and Geneva , 2006 .

93) Allocution de Monsieur Abdelouahab NOURI :Ministre de l'aménagement du territoire du tourisme et de l'artisanat , **A l'occasion de la rencontre Gouvernement –Walis,** 12 et 13 novembre 2016 – Palais des Nations- Club des Pins .

94) Allocution de Monsieur Abdesselam Chelghoum , Ministre de L'Agricultire , du Développement Rural et de la Pèche, **Rencontre Gouvernement-Walis –**, 12 et 13 novembre 2016, Alger – Palais des Nations- Club des Pins .

95) Allocution de Monsieur le Ministre de l'Intérieur et des Collectivités Locales lors de la séance d'ouverture, **Rencontre Gouvernement-Walis –** ,12 et 13 novembre 2016, Alger, – Palais des Nations- Club des Pins .

96) Communication de Monsieur le ministre de l'habitat de l'urbanisme et de la ville ,«Les instruments d'urbanisme outils de planification stratégique au service du développement local », **Rencontre gouvernement – Walis** ,les 12 et 13 Novembre 2016, Palais des Nations- Club des Pins.

97) Fatiha Sahnoune , Khaled Imessad , «Analysis and impact of the measures to mitigate climate change in Algeria», **4th International Conference on Energy and Environment Research**, ICEER 2017, 17-20 July 2017, Porto, Portugal, Energy Procedia .

98) Forum Mondial du Développement Durable,**«Discours de M. Noureddine Boutarfa Ministre de l'Energie de la République Algérienne Démocratique et Populaire»,** Paris, 13 Mars 2017.

99) Intervention de Monsieur le Ministre des Finances, **Rencontre Gouvernement-Walis –,** 12 et 13 novembre 2016, Alger, – Palais des Nations- Club des Pins .

100) R.A.D.P, Ministère de l'intérieur et des collectivités locales **, Rencontre Gouvernement- Walis l'économie locale facteur favorisant le développement national** , palais des Nations-club des pins , Alger ,12-13 novembre 2016 .

101) United Nation Economic and Social commission for Asia and the Pacific ,« Key Indicators of Sustainable Development», **2 nd Kyoto International Seminar on Sustainable Growth in the Asia-Pacific region** , 25-26 October 2007 –Kyoto, Japan .

102) Yulia Platanova, «Is the concept of sustainable developement a contemporary ideology ?», **Conference Proceedings compilation Obuda University Keleti Faculty of Business and Management** ,2013

- **Thèses de Doctorat :**

103) Guillaume Marchand,« Un système d'indicateurs pour évaluer les impacts territoriaux des politiques de développement durable dans les zones rurales d'Amazonie brésilienne : l'expérience IDURAMAZ » , **Thèse de doctorat** ,Géographie, Université de la Sorbonne nouvelle - Paris III, 2010. Français.

104) Jamie Sanderson , «An Analysis of Climate Change Impact and Adaptation for South East Asia», **Submitted for -the degree of Doctor of Philosophy**, Centre for Strategic Economic Studies, Victoria University of Technology,2002 .

105) Yih-Chang Chen , "Empirical Modelling for Participative Business Process Reengineering", **Doctora Thesis submitted to the University of Warwick**, Department of Computer Science,in partial fulfillment of the requirements for admission to the degree of Doctor of Philosophy, 2001.

- **Déclarations et conventions internationals :**

106) Nations Unies, **Déclaration de RIO sur l'environnement et le développement** , Assemblée générale,(vol I), 12 aout 1992.

107) Nations Unies, **Déclaration finale du sommet "Rio + 20", 22 juin 2012 , Rio de Janeiro**, Brésil, 20-22 juin 2012.

108) Nations Unies, **Protocole de kyoto à la convention-cadre des nations unies sur les changements climatiques** , 1998.

- **Articles électroniques:**

109) Agence national de soutien à l'emploi des jeunes , « Présentation du L'ANSEJ « , sur site : **https://www.ansej.org.dz**

110) Amokran Hakima, « Le développement durable en Algérie : Etat de lieux et perspectives »,p 04, sur cite : **https://studylibfr.com/doc/8335380/titre-de-la-communication---le-d%C3%A9veloppement-durable-en-a**

111) Banque mondiale , « Degré d'alphabétisation - adultes (% des adultes âgés de plus de 15 ans) », Sur cite : **http://perspective.usherbrooke.ca**

112) Emirates Nuclear Energy Corporation , « UAE Nuclear Energy Policy » , cite web of corporation : **https://www.enec.gov.ae/discover/nuclear-energy-in-the-uae/the-uae-nuclear-energy-policy/**

113) Histoire-géo à Crécy !, «La croissance démographique mondiale», sur cite internet : **http://histoire-geo-crecy.over-blog.com** .

114) Junior UNIVERSALIS , « densité de population », sur cite internet : **https://junior.universalis.fr**

115) Kamel Abdeladim , and auther, «Renewable Energies in Algeria: current situation and perspectives », **29th European Photovoltaic Solar Energy Conference and Exhibition**, September 2014 , this publication at: **https://www.researchgate.net/publication/268386426**

116) L'OCDE , « II : Progrès accomplis vers les objectifs internationaux de développement », Revue de l'OCDE sur le développement 2001/1 (no 2), p 50. Article disponible en ligne à

l'adresse : https://www.cairn.info/revue-de-l-ocde-sur-le-developpement-2001-1-page-45.htm

117) L'OCDE , « II : Progrès accomplis vers les objectifs internationaux de développement », Revue de l'OCDE sur le développement 2001/1 (no 2), p 52. Article disponible en ligne à l'adresse : https://www.cairn.info/revue-de-l-ocde-sur-le-developpement-2001-1-page-45.htm

118) Ministère de l'habitat, de l'Urbanisme et de la ville ,Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme présidentiel dans le domaine de l'habitat et de l'urbanisme, p 02, Sur cite internet : http://www.mhuv.gov.dz/Fichiers/pq.pdf

119) Ministère de l'habitat, de l'Urbanisme et de la ville ,Programme de son excellence monsieur le president de la république dans le domaine de l'habitat et de l'urbanisme, p 01,Sur cite internet : http://www.mhuv.gov.dz/Fichiers/pq.pdf

120) O.N.S, Algérie , « Taux d'Analphabétisme et taux d'Alphabétisation de la population âgée de 10 ans et plus selon le sexe et la wilaya de résidence », Sur cite **:** www.ons.dz

121) Perspective Monde , « Dépenses en santé (% du PIB)» ,sur le site : perspective Monde , http://perspective.usherbrooke.ca

122) perspective monde , Algérie , statistique population : http://perspective.usherbrooke.ca .

123) R.A .D.P, Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière, « indicateurs démographiques » , www.sante.gov.dz

124) R.A.D.P, E-Commission , « e-Algérie 2013 » , décembre 2008, p 07.disponible sur le cite **:** www.algerianembassy.ru/pdf/e-algerie2013.pdf

125) R.A.D.P, Ministère de la Poste, des Télécommunications, des Technologies et du Numérique ،Stratégie du haut et du très haut débit , disponible sur le cite de Ministère **:** https://www.mpttn.gov.dz/fr

126) Smail Menani , Algeria Renewable Energy Program Outlook and applications , Energy Week 2012, p18, cite web **:** http://vei.fi/files/pdf/694/REGIONAL_ENERGY4_Menani.pdf

الفـــــــهرس

الفهرس

قائمـــــة المحتويـــــات	الصفحة
مقدمـــــــــــة	13-1
الفصل الأول : الإطار النظري لإستراتيجيات الإدارة العامة والتنمية المستدامة	15
المبحث الأول: الإستراتيجيات الحديثة للإدارة العامة	16
المطلب الأول : مدخل لتأصيل مفهوم الإدارة العامة	16
المطلب الثاني : إعادة الهندسة الإدارية	23
المطلب الثالث : إدارة الجودة الشاملة	29
المطلب الرابع : الإدارة الإلكترونية	38
المبحث الثاني : مدخل لدراسة التنمية المستدامة	42
المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة	42
المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة	55
المطلب الثالث : أدوات التنمية المستدامة	61
المطلب الرابـع : مؤشرات قياس التنمية المستدامة	67
المبحث الثالث : علاقة الإدارة العامة بسياسة التنمية المستدامة	78
المطلب الأول : علاقة الإدارة العامة بالتنمية المستدامة	78
المطلب الثاني : الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة	85
المطلب الثالث : إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	93
المطلب الرابع : تحديات إدارة إستراتيجيات التنمية المستدامة	99
الفصل الثاني : واقـــــع إدارة التنمية المستدامـــــة في الجزائـــر	107
المبحث الأول : مدخل لدراسة آليات إدارة التنمية المستدامة في الجزائر	108
المطلب الأول : تطور سياسة التنمية المستدامة في الجزائر	108
المطلب الثاني : الإطار المؤسسي لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر	114
المطلب الثالـث : الأدوات التشريعية والاقتصادية لإدارة التنميـــة	123

المستدامة في الجزائر	
المطلب الرابع : الأدوات التنظيمية والتنفيذية لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر	130
المبحث الثاني : المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية لقياس التنمية المستدامة في الجزائر	138
المطلب الأول : قياس مؤشر السكان في الجزائر	139
المطلب الثاني : قياس مؤشر الصحة في الجزائر	144
المطلب الثالث : مؤشر التعليم في الجزائر	154
المطلب الرابع : مؤشر التنمية الاقتصادية في الجزائر	161
المبحث الثالث : المؤشرات البيئية و المؤسسية لقياس التنمية المستدامة في الجزائر	167
المطلب الأول : مؤشر المياه العذبة و استخدامات المرافق الصحية	167
المطلب الثاني : مؤشر الغلاف الجوي و استخدامات الأراضي	173
المطلب الثالث: مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر	179
المطلب الرابع : تحديات إدارة التنمية المستدامة في الجزائر	187
الفصل الثالث : استراتيجيات إدارة التنمية المستدامة في الجزائر	195
المبحث الأول : الاستراتيجيات البيئية لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر	196
المطلب الأول : إستراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر	196
المطلب الثاني : إستراتيجية الطاقات المتجددة في الجزائر	203
المطلب الثالث : إستراتيجية التهيئة الإقليمية و السياحية المستدامة في الجزائر	211
المطلب الرابع : الاستراتيجية الوطنية لإدارة التغيرات المناخية في الجزائر	217
المبحث الثاني : الاستراتيجيات الاقتصادية و المؤسسية لادارة التنمية المستدامة في الجزائر	227

المطلب الأول : استراتيجية انعاش و تنويع الاقتصاد الجزائري	227
المطلب الثاني : استراتيجية التنمية الفلاحية و الريفية المستدامة في الجزائر	232
المطلب الثالث : إستراتيجية تفعيل القدرات التنموية المحلية	238
المطلب الرابع : إستراتيجية الجزائر الإلكترونية (2008-2013)	242
المبحث الثالث : الاستراتيجيات الاجتماعية لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر	248
المطلب الأول : الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في الجزائر	248
المطلب الثاني : الاستراتيجية الوطنية لترقية التشغيل و محاربة البطالة	256
المطلب الثالث : الاستراتيجية الوطنية لترقية السكن في الجزائر	260
الفصل الرابع : الاستراتيجيات المقترحة لتفعيل إدارة التنمية المستدامة في الجزائر	269
المبحث الأول : إستراتيجيات الدول الرائدة في إدارة التنمية المستدامة	270
المطلب الأول : النهضة الماليزية في تحقيق التنمية البشرية و الريادة الإقتصادية العالمية	270
المطلب الثانـي : الإمـــارات العربية المتحدة : مركز عالمي لانتاج و تطوير الطاقات المتجددة	276
المطلب الثالث : الزراعة العضوية المستدامة:نهج لتعزيز الأمن الغذائي في الهند و أوغندا	281
المبحث الثاني : آليات تفعيل إدارة التنمية المستدامة في الجزائر	286
المطلب الأول : تعزيز قواعد الأمن الاجتماعي	286
المطلب الثاني : إعادة هندسة النظام الاقتصادي في الجزائر	290
المطلب الثالث : أمننة البيئة لاستدامة التنمية في الجزائر	296
المطلب الرابع : تحقيق الأمن السياسي و المؤسساتي كمطلب ديمقراطي في الجزائر	302
المبحث الثالث : الآفاق المستقبيلة لإدارة التنمية المستدامة في الجزائر	307

المطلب الأول : الطاقات المتجددة في الجزائر : مهد الاقتصاد الأخضر	307
المطلب الثاني : الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر و الاقتصاد التدويري	312
المطلب الثالث : آفاق التخطيط و الادارة المستدامة للموارد البيئية في الجزائر	316
خاتمـــة	323
قائمة الملاحـــق	330
قائمة الجداول و الأشكال و الخرائط	337
قائمة المراجـع و المصادر	342
الفهـــرس	379
الملخـــص	